جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مشروع أطروحة استكمالا لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: العلوم الإقتصادية

فرع: الإقتصاد المالي

الموضـــوع:

السياسة المالية و أثرها على النمو الاقتصادي
- دراسة حالة الجزائر-

من إعداد: مغنية هواري

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور: بن سعيد محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بشوندة رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د. بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مقررا
أ.د. كرزابي عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
د. بلعربي عبد القادر	أستاذ محاضر - أ -	جامعة سعيدة	مناقشا
د. بوريش لحسن	أستاذ محاضر - أ -	جامعة سعيدة	مناقشا
د. بحيح عبد القادر	أستاذ محاضر - أ -	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية: 1437 – 1438هـ الموافق لـ: 2016-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

بعد الحمد الله والثناء عليه، لا يفوتني تقديم الشكر و التقدير الخالص، إلى كل الذين قدموا لي يد المساعدة، وأخص بالذكر: الدكتور المشرف " بن سعيد محمد "

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء اللجنة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل.

الإهداء

إلى أبي و أمي

إلـــى زوجتـي

إلـــى بناتي

إلى إخوتي

وإلى كل باحث عن الحقيقة

أهدي هذا العمل المتواضع

قائمة الجداول

الجدول رقم (1)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	35
الجدول رقم (2)	تطور الإنفاق الاستثماري والحكومي خلال الفترة (**89-99**)	
الجدول رقم (3)	الناتج المحلي الإجمالي لزمرة من الدول المتقدمة والنامية للفترة (2001-2004)	174
الجدول رقم (4)	نسب الإنفاق على الأبحاث والتنمية في الناتج المحلي الإجمالي، والعاملون في الأبحاث في التنمية بالدول المتقدمة والنامية	175
الجدول رقم (5)	الشركات م الجنسيات– الأصول الأجنبية، رقم الأعمال–	176
الجدول رقم (6)	تطور نسبة الاقتطاعات الضريبية إلى الناتج الوطني الإجمالي بالدول المتقدمة	177
الجدول رقم (7)	مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات الضريبية بالدول المتقدمة	178
الجدول رقم (8)	نسبة الضرائب على الاستهلاك (على المنتجات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (%) بالدول المتقدمة	179
الجدول رقم (9)	معامل مرونة النظام الضريبي لبعض الدول المتقدمة في متوسط الفترة(1990-1997)	180
الجدول رقم (10)	توزيع القوة العاملة على مختلف القطاعات لزمرة من الدول العربية	181
الجدول رقم (11)	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لزمرة من الدول العربية	182
الجدول رقم (12)	السكان الزراعيون والقوى العاملة النشطة في الزراعة لعام 2002	183
الجدول رقم (13)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول النامية للفترة(2001-2003)	185
الجدول رقم (14)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدول النفطية الصناعية 2001 - 2002	185
الجدول رقم (15)	حجم الاقتصاد الخفي–غير الرسمي– كنسبة من الناتج القومي الإجمالي لعينة من الدول النامية، وبلدان الاقتصاديات الانتقالية، وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-1992)	187
الجدول رقم (16)	الاقتصاد الخفي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الرسمي**(1988 – 2000)**	187
الجدول رقم (17)	نسبة مساهمة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بالدول العربية من مجموع الإيرادات العامة (%)	190
الجدول رقم (18)	النسبة المئوية للضرائب على النفط في بالدول العربية	190
الجدول رقم (19)	هيكل الإيرادات للموازنة العامة للسنوات من 2002 إلى 2005	194
الجدول رقم (20)	تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر بين **2000-2014**	210
الجدول رقم (21)	إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2014	211
الجدول رقم (22)	صادرات الجزائر من النفط خلال الفترة 2002 -2014	212
الجدول رقم (23)	أسعار النفط وانعكاساتها على الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2016	221
الجدول رقم (24)	تطور الصادرات خلال فترة (1990- 2016)	227
الجدول رقم (25)	رصيد الصندوق في بداية السنة خلال الفترة 2000-2015	235
الجدول رقم (26)	مقارنة العجز الأساسي بفوائد الديون بالجزائر (GDP%)	242
الجدول رقم (27)	أهيمة كل قطاع في الاقتصاد من فترة (67-89)%	244
الجدول رقم (28)	مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي للفترة 67- 87	245

الجدول رقم (29)	تطور اللجوء إلى الديون الخارجية	247
الجدول رقم (30)	تطور مؤشرات المديونية (90-97)	247
الجدول رقم (31)	الميزان التجاري (93-99)	248
الجدول رقم (32)	تطور احتياطات الصرف (93- 2000) باستثناء الذهب	248
الجدول رقم (33)	القوة العاملة والقوة المشغلة 96-2000	249
الجدول رقم (34)	بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999-2007	252
الجدول رقم (35)	معدلات النمو في ظل الإصلاح (**%**).	254
الجدول رقم (36)	تطور معدلات النمو	256
الجدول رقم (37)	مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2003	257
الجدول رقم (38)	تطور إدخار القطاع العائلي في الجزائر	279
الجدول رقم (39)	تطور الإدخار الحكومي	281
الجدول رقم (40)	تقدير معامل الإرتباط	283
الجدول رقم (41)	نتائج اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل عند الفرق الأول	293
الجدول رقم (42)	نتائج اختبار السببية وفقا لمفهوم جرانجر	294
الجدول رقم (43)	تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج **(VAR)**	296
الجدول رقم (44)	يمثل نتائج اختبار جوهنسن عند مختلف الرتب	297
الجدول رقم (45)	نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك	299
الجدول رقم (46)	نتائج تقدير معادلة الناتج المحلي الخام	300
الجدول رقم (47)	نتائج تقدير معادلة الناتج المحلي الخام المحسنة	300
الجدول رقم (48)	نتائج اختبار ارتباط الأخطاء.	302
الجدول رقم (49)	نتائج اختبار تجانس التباين (homoscedasticity)	302
الجدول رقم (50)	نتائج اختبار البواقي	303
الجدول رقم (51)	نتائج تحليل التباين	304

قائمة الأشكال

الشكل رقم (1)	منحنى الدورات الاقتصادية لـ: *A. Joseph Schumpeter*	52
الشكل رقم (2)	دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال مابين رأس المال و العمل لـ *Harrod- Domar*	61
الشكل رقم (3)	دالة الإنتاج بالنسبة للعامل الواحد لـ- *R.Solow*	66
الشكل رقم (4)	دالة الإنتاج و دالة الاستثمار لـ- *R.Solow*	67
الشكل رقم (5)	أثر المخفضات على محزون رأس المال في نموذج سولو	68
الشكل رقم (6)	التوازن المستقر عند k^* *(steady state)* لـ- *R.Solow*	70
الشكل رقم (7)	أثر الميل الادخاري للتوازن المستقر عند k^* *(steady state)* لـ- *R.Solow*	71
الشكل رقم (8)	أثر نمو السكان على مخزون رأس المال في المدى طويل الأجل لـ- *R.Solow*.	72
الشكل رقم (9)	أثر التقدم التقني على مخزون رأس المال في المدى طويل الأجل	74
الشكل رقم (10)	القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال	75
الشكل رقم (11)	دالة المنفعة مع مستوى الإشباع *F.Ramsey*	78
الشكل رقم (12)	أهمية α في انتقال *AK*	82
الشكل رقم (13)	السياسة المالية التوسعية	113
لشكل رقم (14)	السياسة المالية الانكماشية	114
الشكل رقم (15)	أثر مزاحمة الإنفاق العام للتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت	117
الشكل رقم (16)	الطلب الكلي الفعال	134
الشكل رقم (17)	التوازن الاقتصادي حسب نموذج *LM* – **IS**	133
الشكل رقم (18)	أثر الزيادة/التخفيض في الإنفاق الحكومي على النمو الناتج المحلي الإجمالي	137
الشكل رقم (19)	آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية على الناتج.	138
الشكل رقم (20)	فعالية سياسة لإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى **IS**.	139
الشكل رقم (21)	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى *LM*	140
الشكل رقم (22)	مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل	143
الشكل رقم (23)	العلاقة بين التوازن الاقتصادي الكلي والتوازن في سوق العمل في إطار النموذج الكينزي	154

الشكل رقم (24)	**أثـر المـزاحمة**	**158**
الشكل رقم (25)	**الإنفاق الحكومي لبعض الدول المتقدمة**	**196**
الشكل رقم (26)	**استخدام السياسة الضريبية في إزالة الفجوة الانكماشية**	**201**
الشكل رقم (27)	**منحنى فيليبس**	**203**
الشكل رقم (28)	**تطور احتياطي النفطي الجزائري**	**211**
الشكل رقم (29)	**تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر**	**212**
الشكل رقم (30)	**تطور حجم صادرات النفط في الجزائر**	**213**
الشكل رقم (31)	**تطور سعر النفط خلال الفترة 1990-2016**	**215**
الشكل رقم (32)	**تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990 - 2016**	**217**
الشكل رقم (33)	**تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2016**	**218**
الشكل رقم (34)	**تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990–2016**	**219**
الشكل رقم (35)	**تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2016**	**220**
الشكل رقم (36)	**تطور النفقات ميزانية الجزائر خلال فترة 1990-2016**	**224**
الشكل رقم (37)	**تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 1990-2016**	**226**
الشكل رقم (38)	**تطور الصادرات خلال فترة (1990– 2016)**	**226**
الشكل رقم (39)	**تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 1990–2016**	**228**
الشكل رقم (40)	**تطور الواردات خلال الفترة 1990– 2016**	**229**
الشكل رقم (41)	**رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990–2016**	**230**
الشكل رقم (42)	**يوضح تطور احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000–2016**	**231**
الشكل رقم (43)	**منحنى المديونية الخارجية خلال الفترة 2000–2016**	**232**
الشكل رقم (44)	**رصيد الصندوق في بداية السنة خلال الفترة 2000–2016**	**235**
الشكل رقم (45)	**تطور الإنفاق الحكومي و الإيرادات العمومية 1963–2007**	**241**
الشكل رقم (46)	**تطور كل من الإيرادات البترولية و عجز الموازنة الأساسي خارج قطاع المحروقات للفترة 1980–2000**	**241**

الشكل رقم (47)	**تطور كل من: عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي، و أسعار النفط (% GDP) للفترة 1975–2000**	**241**
الشكل رقم (48)	**تطور كل من: النمو لاقتصادي، عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي، فوائد الدين العام و أسعار النفط (% GDP)**	**241**
الشكل رقم (49)	**التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة**	**291**

فهـرس المحتويــات

المحتويات

قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	V
فهرس المحتويات	VI
المقدمة	
الفصل الأول:الأسس النظرية للنمو الاقتصادي	27
المبحث الأول: أوليّات في النمو الاقتصادي	28
المطلب الأول: مفهوم النمو	28
1- تعريف النمو:	28
2– مفهوم التنمية	31
3– الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	31
4- مفهوم التقدم الاقتصادي	37
المطلب الثاني: أهمية دراسة النمو الاقتصادي و أهم محدِّداته	38
1- أهمية دراسة النمو الاقتصادي	38
2- عوامل النمو الاقتصادي	38
3- قياس النمو الإقتصادي	39
المطلب الثالث: إستراتيجيات النمو	41
1- إستراتيجية النمو المتوازن	41
2- إستراتيجية النمو غير المتوازن	42
المبحث الثاني: النظريات التقليدية في النمو	43
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	43
1- نظرية النمو الاقتصادي عند آ.سميث	43
2- نظرية النمو عند دافيد ريكاردو	46
المطلب الثاني: نظرية التطور الاقتصادي للرأسمالية –ديناميكا الاقتصاد الرأسمالي– لجوزيف شومبيتر	48
1- الدور الديناميكي للابتكارات التكنولوجية	49
2- أهمية المقاول المبتكر– *L'entrepreneur innovateur* – في النمو الإقتصادي	50
3- نظرية الدورات الاقتصادية و عملية التدمير الخلاّق	52
المطلب الثالث: نموذج هارود– دومار	53
1- نموذج دومار- *Evsey Domar*	53
2- نموذج هارود– *Roy Forbes Harrod*	57
3- نموذج هارود– دومار(الجمع مابين النموذجين)	60

4- نتائج نموذج هارود–دومار	63
المبحث الثالث : النظرية النيوكلاسيكية للنمو	64
المطلب الأول: نموذج سولو	64
1- فرضيات النموذج	64
2- عرض النموذج	65
3- القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال	74
4- انتقادات نموذج سولو	76
المطلب الثاني : نموذج رامسي (RAMSEY)	77
1- بناء النموذج الأساسي لـ ***F.Ramsey***	77
2- عرض النموذج	78
المبحث الرابع : النظريات الحديثة للنمو	80
المطلب الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد	81
1- نموذج **AK**	81
2- محرك النمو الاقتصادي– نموذج رومر **- Romer**	83
3- دور الدولة في النمو الاقتصادي « نموذج بارو »	85
المطلب الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاعين	87
1- اختلاف التكنولوجي للإنتاج و التعليم	87
2- نموذج لوكاس **(1988)** *Lucas*	89
الفصل الثاني: السياسة المالية أحد مكونات السياسة الاقتصادية	91
المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية	92
المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية	92
المطلب الثاني: خطوات إعداد السياسة الاقتصادية و أهدافها	93
1– خطوات إعداد السياسة الاقتصادية	93
2– أهداف السياسة الاقتصادية	94
المطلب الثالث: مكونات السياسة الاقتصادية	96
1– السياسة النقدية:	96
2– السياسة المالية	99
المبحث الثاني:الأساس النظري السياسة المالية	102
المطلب الأول: ماهية السياسة المالية	102
1- مفهوم السياسة المالية	102

2- تطور مفهوم السياسة المالية حسب المدارس الاقتصادية	105
2–1– السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي *The fiscal Policy of Classic Analysis*	105
2–2– السياسة المالية في التحليل الكينزي	107
2–3– السياسة المالية في التحليل النقدي	108
2–4– السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية	109
2–5– السياسة المالية في تحليل اقتصادي جانب العرض	110
المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية و العوامل المحددة لها	112
1- آلية عمل السياسة المالية	112
2- العوامل المحددة للسياسة المالية	115
المطلب الثالث: السياسة المالية واثر المزاحمة.	116
المبحث الثالث:مكونات السياسة المالية و أهدافها	118
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام و أثرها على النمو الاقتصادي	118
I- سياسة الإنفاق العام	118
1– ماهية النفقات العامة وأسباب تزايدها	118
2-ترشيد سياسة الإنفاق العام والاتجاهات الحديثة لإصلاحها	119
II- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	126
1– طريقة التمويل وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة النمو الاقتصادي	127
1–1– التمويل المحلي للإنفاق الحكومي وأثره على فعالية سياسة الإنفاق العام	127
1–2– التمويل الأجنبي للإنفاق الحكومي وأثره على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي	128
1–2– تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإيرادات النفطية	129
2– محددات فعالية سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	130
3– تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي	134
3–1– أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج في الأجل القصير	136
3–2– أثر الإنفاق الحكومي على الناتج الإجمالي في الآجل الطويل	141
4– الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي	142
4–1– أثر مضاعف الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي	145
4–2– طريقة التمويل وأثرها على فعالية مضاعف الإنفاق الحكومي	146
4–3– حدود مضاعف الإنفاق الحكومي	149
4–4– أثر المسارع "المعجل" (*L'Accélérateur*) على نمو الناتج المحلي الإجمالي	150
III- سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على مستوى التشغيل	153
1– التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي	154

IV- سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على مجملات الطلب الكلي	156
1- سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على الاستثمار الكلي	156
2- مزاحمة سياسة الإنفاق الحكومي لاستثمار القطاع الخاص	157
3- سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على الاستهلاك الكلي	160
المطلب الثاني:السياسة الجبائية	163
I- ماهية السياسة الجبائية	163
1- مفهوم السياسة الجبائية	163
2- مكونات السياسة الجبائية	165
2-1- النظام الضريبي	165
2-2- الاقتطاعات الجبائية	168
II- محددات السياسة الجبائية	174
1- تأثير البنية الاقتصادية على الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة	174
2- تأثير البنية الاقتصادية على الهيكل الضريبي بالدول النامية	181
III- أهداف السياسة الجبائية	192
1- الأهداف ذات البعد المالي	193
2- الأهداف ذات البعد الاقتصادي	197
أ- تحقيق النمو الاقتصادي	197
ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي	201
3- الأهداف في بعدها الاجتماعي	204
أ- إعادة توزيع الدخل الوطني	204
ب- المحافظة على القيم البيئية	205
الفصل الثالث: واقع النمو الاقتصادي الجزائري من خلال السياسة المالية	208
المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري و خصائصه	209
المطلب الأول : ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات و مكانة الثروة النفطية في الاقتصاد:	209
المطلب الثاني: تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2016	215
I- أثر تقلبات النفط على مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي	216
II- أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي للفترة 1990-2016	227
المطلب الثالث: صندوق ضبط الإيرادات وأهميته في اقتصاد الجزائري	233
المبحث الثاني: تطور السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري و أثرها على محددات النمو الاقتصادي.	240
المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى التحول نحو اقتصاد السوق.	240

المطلب الثاني: أثر السياسة المالية على محددات النمو الاقتصادي الجزائري	253
I- واقع النمو في الاقتصاد الجزائري	253
II- الإصلاحات الجبائية في الجزائر	260
III- أثر السياسة الجبائية على محددات النمو الاقتصادي الجزائري	276
المبحث الثالث :اختبار العلاقة بين أدوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2016	290
المطلب الأول : دراسة إستقرارية المتغيرات	290
المطلب الثاني : دراسة السببية	293
المطلب الثالث : تقدير نماذج أشعة الانحدار الذاتيةVAR	295
المطلب الرابع : اختبار علاقة التكامل المشترك	296
المطلب الخامس :المصادقة على النموذج	301
المطلب السادس: تحليل دوال الاستجابة	303
المطلب السابع : تحليل تجزئة التباين	304
الخـاتمة	
المـلاحق	
قائمة المراجع	

- المقدمة:

يلازم نمو الاقتصادي تغيرات مستمرة تتمثل في مراحل من لازدهار والانكماش تسمى بالتقلبات (دورات) لاقتصادية، وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي الذي يتسم بتعدد الأطراف المتدخلة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، في ظل تنامي ظاهرة انحصار التدخل المباشر للدولة في تسيير النواحي الاقتصادية، بالإضافة إلى بروز ما يعرف بالآثار الخارجية للنشاط لاقتصادي (Externalities)، مما يؤثر سلبا على التحكم في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تكون عرضة للتقلبات الحادة باستمرار نتيجة الصدمات المتأتية من اختلال جانبي العرض والطلب؛ التي قد تؤدي إلى بروز الفجوات الانكماشية المؤدية بدورها إلى الوقوع في أزمات مالية ثم إقتصادية حسبما تاكده أنظمة الإنذار المبكر، وما أزمة الرهن العقاري (Subprime Crises) لسنة 2008م إلا خير دليل على ذلك، والتي تعد من بين أسوأ الأزمات التي عصفت الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد العظيم عام 1929م، إذ لم تكف لحلها جميع التعديلات الهيكلية التي حدثت في بنية النظام الرأسمالي، ولا المبالغ المالية التي رصدت لذلك؛ على غرار برامج التيسير الكمي(Quantitative Easing Program)، التي تهدف إلى تحسين حجم المركز المالي للمتعاملين الإقتصاديين، مما يزيد من تحفيز الشركات على الاستثمار وتحقيق النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل، التوازن الخارجي والتحكم في التضخم، المعبر عنها بالمربع السحري لكالدور (Kaldor)، وهي تمثل مجمل أهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة إلى تحقيق تلك الأهداف.

ويبقى النمو الاقتصادي الهدف الأساسي التي تسعى جميع السياسات بمختلف أيديولوجياتها بالعمل على تحقيقه ،والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل ،وتعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة و المؤثرة على النمو الاقتصادي حيث أنها تستطيع أن تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المختلفة التي ينشدها الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص رفع معدل النمو الاقتصادي وبالنظر إلى التغيرات والتطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدها الاقتصاد العالمي وتزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص النفط جعل تغيرات أسعاره تأثر بشكل مباشر وغير مباشر على أية دولة في العالم سواء كانت منتجة أو مستهلكة، مسببا حالة عدم الاستقرار حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلة بشل اقتصاديات العالم سواء الاقتصاديات الريعية الهشة والتي تعتمد بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على الإيرادات النفطية أو اقتصاديات قائمة بذاتها.

هذا، وتحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين كل السياسات الاقتصادية المتبعة، حيث تتعلق الإجراءات المعتمدة من طرف الدولة فيما يخص الإنفاق العام، الإيرادات العامة، و لاقتراض العام بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار والتوازن العام للدولة، و قد ارتبط تطور مفهوم السياسة المالية ارتباطا وثيقا

بتطور دور الدولة في الاقتصاد، حيث أدى انتقال دورها من: " الدولة الحارسة" إلى " الدولة المتدخلة "، إلى انهيار مبدأ الحياد المالي ذي يركز على ضرورة مراعاة مبدأ توازن الميزانية، إذ وعلى النقيض من ذلك، برز مفهوم المالية التعويضية (Compensatory Finance)، الذي نادى به كينز (Keynes)، خلال فترة الكساد العظيم سنة 1929م،إذ يقوم هذا المفهوم على فكرة الإنفاق العام التعويضي (Compensatory Spending)، ذي يهدف إلى تعويض لانخفاض في الاستثمار الخاص؛ ومع ظهور لاتجاهات التضخمية خلال الحرب العالمية الثانية وفترة ما بعد الحرب، تأكد الاعتراف بدور الدولة لأداء مهام مكافحة التضخم و إعادة التأهيل، و بالتالي حدث نوع من الانتقال في المفاهيم الوظيفية للدولة من المالية التعويضية إلى المالية الوظيفية (Functional Finance)، الذي نادى به لارنر (Lerner) سنة 1943 ، الذي ينطوي على التطبيق البديل لسياسات العجز والفائض في الميزانية من أجل تحقيق الاستقرار لاقتصادي في لدول المتقدمة خاصة، أما في لدول النامية فقد تم تغيير مفهوم المالية الوظيفية ليشمل عجز الميزانية كأداة لتحقيق النمو لاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، تمثل طبيعة العلاقة التلازمية بين السياسة المالية والنمو لاقتصادي موضوعا بالغ الأهمية، الذي شكل قضية محورية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين وصناع القرار، وقد اختلفت نماذج النمو حول مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية، إنطلاقا من المدرسة الكلاسيكية بريادة آدم سميث (1723-1790)، دافيد ريكاردو (1772-1823)، ثم المدرسة النيوكلاسيكية على غرار أعمال كل من روبرت سولو (Robert Solow, 1956) و سوان (Swan, 1956)، اللذين حددا معدل نمو حالة الاستقرار لاقتصادي (Steady State Growth Rate) وفقا لمتغيرين خارجيين ألا وهما: معدل النمو السكاني و وتيرة التقدم التكنولوجي. ومع بروز نماذج النمو الداخلي (Endogenous Growth) من خلال الأعمال الرائدة لكل من رومر (Romer, 1986) و لوكاس (Lucas, 1988)، التي تؤكد على أن معدل النمو في المدى الطويل يتحدد من قبل عوامل داخلية للنظام لاقتصادي و التي تحكم الفرص و الحوافز لخلق التغير التكنولوجي؛ وبهذا يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو لاقتصادي من خلال العديد من القنوات والتي يحقق بعضها اندفاعات إيجابية، في حين أن بعضها الآخر قد يحقق اندفاعات سلبية لمعدل النمو، ومكن للسياسة المالية أيضا أن تؤثر على أنشطة لابتكار أو التجديد، حيث تقوم بتعزيز التقدم التكنولوجي و بالتالي النمو، كما تساهم كذلك في جلب العوامل الخارجية للإنتاج من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد القطاع الخاص وهو ما اكدته أبحاث بارو (Barro, 1990)؛ وبهذا استطاعت نماذج النمو الداخلي تحويل الآثار المؤقتة للسياسة المالية على النمو التي ينطوي عليها النموذج النيوكلاسيكي إلى آثار دائمة، و تختلف قوة هذه الآثار من نموذج إلى آخر اعتمادا على مرونة عرض العمل، و على جوانب التكنولوجيا لتراكم رأس المال البشري و خلق سلع جديدة وهذا ما أثبتته أعمال كل من إيسترلي و ريبلو (Easterly & Rebelo, 1993).

وفي ظل الاهتمام المتزايد بفعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، سعت السلطات الجزائرية لتبني مجموعة من الإجراءات التي تشمل الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة، من خلال إتباع سياسة مالية معينة تضمن نوعا من التوازن بين الإيرادات الضريبية، الإنفاق العام و الاقتراض العام، والتي تنسجم مع تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، وذلك في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها وإيراداتها العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد؛ بيد أن الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، جعل من نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فخلال فترة السبعينات والثمانينات اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية يذلك بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية، و لكن، مع حدوث الأزمة النفطية الإرتدادية (The Adverse Oil Crisis) سنة 1986م، تزعزع الاقتصاد الجزائري و ظهرت هشاشته من خلال الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما استدعى القيام بإصلاحات و دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية على غرار البنك العالمي (WB) صندوق النقد الدولي (IMF)، و ذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمقت آثارها على الاقتصاد الجزائري عقب أحداث سنة 1989م، كما وقد تميزت السياسة المالية لهذه الفترة بزيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع الرسم على القيمة المضافة، إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد و الشركات، و زيادة الوعاء الضريبي هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، سعت الدولة إلى تقليص تطور الإنفاق العام من خلال تخفيض كتلة الرواتب والأجور، يذلك تجنبا لارتفاع المستوى العام للأسعار ليتلا ضي ذلك إلى ظاهرة التضخم، بالإضافة إلى تخفيض حجم الطلب الكلي و السماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتطبيق سياسة تطهير البنوك؛ وانطلاقا من سنة 1999م، عرفت أسعار النفط الجزائري انتعاشا متزايدا، حيث تميزت السياسة المالية بالحذر خلال الفترة: (1999- 2001)، و بعد وضوح الرؤى التفاؤلية لسوق النفط العالمي منذ نهاية سنة 2001م، شرعت الجزائر في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة غلب عليها طابع الإنعاش الاقتصادي ذو التوجه الكينزي، والتي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق العمومي الاستثماري، و قد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة: (2001- 2004م)، ليليه البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005- 2009م) ووصولا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين: (2010- 2014م).

ومن هذا المنطلق، أدركت السلطات العمومية الجزائرية أن الارتفاع الاستثنائي للإيرادات والمتأتية من صادرات قطاع المحروقات، يمثل فرصة فريدة لملأ التأخر الكبير في إنشاء البنى التحتية الأساسية وتخفيض العجز المزمن في حجم ونوع الخدمات العامة، وتحسين ظروف معيشة السكان، وذلك باستخدام سياسة الإنفاق الحكومي لإنجاح برامج إعادة الإعمار والتي من المفترض أن تعمل على بناء نسيج اقتصادي متنوع ومنتج، مما يتيح توليد القيمة المضافة التي تكون سببا في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

2- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية.

ومن خلال الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري وباعتباره اقتصاد يعتمد على النفط فإن السياسة المالية الجزائرية تعتمد كثيرا على عوائد النفط التي تتغير بتغير أسعاره، فمن خلال ما مرت به أسعار النفط من هزات منذ السبعينات إلى يومنا هذا تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع والتي نتجت عنه آثار سلبية أو ايجابية على التوازنات الداخلية والخارجية، ففي حال ما ارتفعت أسعار النفط سترتفع الإيرادات المالية مما يدفع إلى زيادة الإنفاق، ويصعب إلغاؤها فيما بعد عند انخفاض أسعار النفط مما يدفع الدولة إلى حالة عدم الاستقرار وانخفاضه يعني شح المردود والعائد مما يعني اختلال وإعادة النظر في القرارات المسطرة وهذا الأثر يزحف وصولا إلى الدول الغير نفطية مسببا آثارا سلبية على المدى المتوسط والطويل، وهذا اكبر دليل أن للصدمة النفطية آثارا مباشرة وغير مباشرة على الدورة الاقتصادية فتكون إما عارضا لشلل اقتصادي أودافعا للنمو الاقتصادي.

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو لاقتصادي - باعتباره الأداة الأساسية في السياسة المالية- من القضايا الشائكة لفهم مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تؤثر على تحقيق الاستقرار لاقتصادي، ويرجع لك إلى الدور المحوري والحيوي ذي تؤديه سياسة الإنفاق العمومي كأداة إرتكازية من أدوات السياسة المالية؛ بيد أنه وعلى الرغم من لك، فإن حجم هذا الإنفاق وكفاءة تخصيصه يعكسان فعاليتها في إرساء مسار النمو لاقتصادي وتحفيزه، وقد استخدمت الجزائر هذه السياسة الإقتصادية بتوسع غير مسبوق ابتداء من سنة 2001م، لتعمل كمحرك مباشر لإنعاش ودعم الاقتصاد الوطني؛ ومن هذا المنطلق فإن إشكالية هذه الدراسة تعنى بالبحث عن تفسير الأثر الكمي ذي تحدثه سياسة الإنفاق العمومي على النمو لاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: (1990/2015)، وكذا دراسة العلاقة السببية فيما بينها، ولا يقتصر التحليل على هذا المقدار وحسب، وإنما يتعداه إلى تحليل النتائج المترتبة عن ذلك للوقوف على أهم المؤثرات الداخلية والخارجية وتحديد الصعوبات التي تعوق مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولا: الإشكالية الرئيسية للدراسة: لعل أهم إشكال يمكن طرحه في هذا السياق هو كما يلي:

إلى أي مدى يمكن تحليل مساهمة السياسة المالية في تفسير النمو الاقتصادي الجزائري؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية للدراسة: يندرج تحت التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم محددات ومقاييس النمو الاقتصادي؟ وما هي النظريات والنماذج المفسرة له؟
- هل توجد علاقة سببية بين مكونات السياسة المالية(نفاق الحكومي والإيرادات الجبائية بشقيها النفطية و العادية) مع النمو الاقتصادي الجزائري؟
- هل للإيرادات النفطية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؟
- ما هي طبيعة أثر السياسة الجبائية على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي؟
- هل ينطبق قانون Wagner على الاقتصاد الجزائري في تفسيره لمبدأ تزايد النفقات العامة؟
- هل هناك أثار كينزية للسياسة المالية على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري؟

3- فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة وتساؤلاتها الفرعية، تم صياغة مجموعة من الفرضيات بهدف مناقشتها و اختبار مدى صحتها وهي كالتالي:

أولا: الفرضية الرئيسية للدراسة: يسعى هذا البحث إلى اختبار صحة الفرضية الأساسية التالية:

تسهم السياسة المالية في تفسير معالم النمو الاقتصادي الجزائري في المدى الطويل.

ثانيا: الفرضيات الفرعية للدراسة.

- توجد علاقة سببية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.
- للإيرادات النفطية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.
- تؤثر الضرائب غير المباشرة بشكل إيجابي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن الضرائب المباشرة تؤثر سلبا على هذا الناتج في الجزائر على المدى الطويل.
- تساهم كل من النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية المنتجة في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

4- أهمية الدراسة وأهدافها:

أولا: أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الدور ذي أصبحت تلعبه السياسة المالية في التأثير على النمو لاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدتها نظرية النمو، وانتشار الكتابات خلال سنوات الخمسينات والستينات حول كيفية استخدام السياسة المالية لكسر الحلقة المفرغة للفقر في الاقتصاديات التي وقعت في ف التوازن المنخفض، ومن أجل تسريع وتيرة النمو للاقتصاديات النامية، وما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر أنها جاءت لتظهر مدى فعالية السياسة المالية التوسعية المنتهجة في تعزيز النمو لاقتصادي للبلد.

ثانيا: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على السياسة المالية وتحديد أثرها على النمو لاقتصادي في الجزائر،
- إبراز متغيرات السياسة المالية الأكثر أهمية التي تلعب دوراً أساسيا في زيادة حجم ناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي لاسيما على المدى الطويل،
- إبراز المتغيرات التي تؤثر سلبا على حجم هذا ناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي،
- تحليل وتقييم وضعية السياسة المالية في ظل العديد من الإصلاحات لاقتصادية المتبعة في الجزائر.

5- دواعي اختيار موضوع الدراسة: لقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقا من عتبارات التالية:

- يعتبر هذا البحث دراسة قياسية تحليلية تتعلق بتخصصنا، (اقتصاد المالي).
- لدور الذي تؤديه فعالية السياسة المالية في تحفيز النمو لاقتصادي.
- كون معظم الدراسات تركز على جانب واحد من نشاط الدولة، إذ أنها لا تقوم باختبار آثار السياسة المالية مع الأخذ في لاعتبار كل من هيكل الضرائب والنفقات العامة.
- : الدراسات والأبحاث في تفسير طبيعة العلاقة بين مختلف متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، واقتصارها على الآثار الكمية فقط.

6- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في بعدين رئيسيين وفيما يلي بيان لذلك:

أولا: البعد الزمني: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين: (1990-2015)، نظرا لاحتوائها على العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة الجزائرية، وذلك من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للجباية البترولية، وفي المقابل تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية، إضافة إلى أن هذه الفترة شهدت مراحل تطبيق عدة مخططات تنموية وبرامج استثمارية عمومية.

ثانيا: البعد المكاني: لقد تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

7- أدبيات الدراسة.

تعد هذه الدراسة مساهمة بسيطة في سبيل إثراء البحث العلمي بالبلاد، باعتبارها حلقة كملة لسلسلة من الدراسات السابقة، ولبنة جديدة يستند عليها ما يعقبها من الدراسات اللاحقة، حيث أن هذا البحث خلاصة تكامل مجموعة من البحوث السابقة المستفاد منها، قام العديد من الباحثين بدراسة وفحص العلاقة بين مختلف متغيرات السياسة المالية والنمو قتصادي في عدة دول، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أولا: الدراسات العربية.

- **دراسة شيبي عبد الرحيم وبطاهر سمير** (2010م):" **فعالية السياسة المالية بالجزائر :مقاربة تحليلية وقياسية**"، وأصل هذا البحث مقال باللغة العربية نشر في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد الثاني عشر (12)، العدد (01)، شهر يناير من سنة 2012م؛ حيث قام الباحثان بإجراء دراسة تحليلية وقياسية لتقييم مدى فعالية السياسة لية في الوصول إلى أهداف النمو الاقتصادي وتوظيف الأجيال في الجزائر. لقد تم استخدام اختبار السببية لغرانجر (Granger) وذلك لكشف طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج الإجمالي، ونسبة التوظيف ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. بينت نتائج الدراسة أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو تصادي أو إلى البطالة، في حين وُجد أن النمو لاقتصادي يقود إلى الإنفاق العام مؤكدا لك صحة قانون فاغنر (Wagner) في الجزائر؛ كما أثبتت النتائج - من خلال دراسة تأثير الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الخاص كنسبة من هذا الناتج، وذلك باستخدام اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون (Johansen) - أن هناك استجابة سلبية لنسبة الاستثمار الخاص للتغير في نسبة الاستثمار العام، ما يعني أن السياسة المالية المتبعة قد عملت فقط على حلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص، و هذا ما يعكس بوضوح الفعالية النسبية للسياسة المالية بالجزائر.

- **دراسة: غازي جواهر ، مارثا ستار** (2010م)، :" **العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** "، وأصل هذا البحث مقال باللغة الإنجليزية نشر في مجلة الشرق الوسط للبحوث الإقتصادية والمالية (of Middle East Economics and Finance Review) المجلد السادس (06)، العدد (03)، سنة 2012م، تحت عنوان:(**Fiscal Policy and Growth in Saudi Arabia**)، إذ قام الباحث بإجراء اختبارات التكامل المتزامن لجوهانسون (Johansen) ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) لى متغيرات الدراسة خلال الفترة: (1969- 2005). أظهرت النتائج أن النفقات العامة الجارية كذلك النفقات الرأسمالية لها أثر

إيجابي ومعنوي على معدل النمو في المدى الطويل، كما أظهرت نتائج الدراسة أيضا إلى أن النفقات الجارية لها علاقة أقوى في المدى الطويل مع الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات مقارنة مع النفقات الرأسمالية.

- دراسة: محمد عبد الرحمان صالح (2012م)، :" **العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي: أدلة من السودان** "، وأصل هذا البحث مقال باللغة الإنجليزية نشر في المجلة الدولية لبحوث الأعمال (International Business Research) مجلد الخامس (05)، العدد (08) سنة 2012م، تحت عنوان: (The Relationship between Economic Growth and Government Expenditure: Evidence from Sudan)، إذ قام الباحث بإجراء دراسة قياسية لاختبار صحة فرضية فاغنر(Wagner) في السودان، ذلك عن طريق استخدام بيانات سلاسل زمنية خلال الفترة: (1970-2010)؛ وقد أشارت النتائج إلى أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له علاقة سببية أحادية الاتجاه مع حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة، مما يدعم بشكل واضح صحة فرضية فاغنر؛ كما تم التوصل إلى استنتاج مماثل عند استخدام نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي، ومن هنا رأى الباحث بأن النظرية الكينزية التي تفيد بأن الزيادة في الإنفاق العام ينتج عنها زيادة في الناتج الداخلي الإجمالي لا تنطبق على حالة السودان، و بالتالي، ينبغي على الدولة أن تكون حذرة بشأن اعتماد الإنفاق العام كأداة للسياسة العامة لتحفيز الاقتصاد.

- دراسة دحماني محمد أدريوش، ناصور عبد القادر (2012م): " **النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر :بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدود (ARDL)**"، مقال باللغة العربية نشر في مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد (11)، إذ قام الباحثان بإجراء دراسة قياسية لفحص صحة فرضية فاغنر(Wagner) في الجزائر، ذلك عن طريق استخدام بيانات سلاسل زمنية خلال الفترة: (1970-2009)؛ وقد استخداما تقنية نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) التي جاء بها بيساران وآخرون (Pesaran et al ; 2001)، وكذلك تم الاعتماد على اختبار الموسع لـ (Toda-Yamamoto). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق العام في أربع إصدارات، والتي تعكس وتدعم الإطار النظري لقانون فاغنر (Wagner) وقد هنا توصل الباحثان إلى صلاحيته لتفسير طبيعة علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام في الجزائر؛ كما أظهر التحليل على المدى الطويل أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي ومعنوي على حجم الإنفاق العام.

- دراسة ساجدة وليد و خليل أحمد (2013م):" **العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في باكستان**"، وأصل هذا البحث مقال باللغة الإنجليزية نشر في المجلة الآسيوية للإقتصاد والمالية (Asian Economic and Financial Review)، المجلد الثالث (03)، العدد (02)، سنة 2013م، تحت عنوان:

Composition?) (What matters for economic growth in Pakistan: Fiscal Policy or Its

إذ قام الباحثان بتحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي الباكستاني خلال الفترة: (1979-2009)، وذلك من خلال تصنيف الضرائب إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة، وأما النفقات العامة، فقد قسماها إلى نفقات منتجة وأخرى غير منتجة؛ وقد تم استخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن النفقات غير المنتجة والضرائب غير المباشرة لها أثر حيادي على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، كما أن للنفقات المنتجة أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين أن الضرائب المباشرة تعيق مسار النمو الاقتصادي؛ كما أبرزت النتائج أن رأس المال البشري - ذي تم التعبير عنه بواسطة معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية- يعزز نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي، في حين أن أثر القوى العاملة على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي هو سلبي و غير معنوي.

- **دراسة بهاء الدين طويل** (2016م) بعنوان:" **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**"، أصل هذه الدراسة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد المالي، تحت عنوان:" **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: (1990- 2010م)**، نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: (2016/01/14م)، بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة. ظهرت نتائج الدراسة أن السياسة المالية المنتهجة في البلاد، تميزت بارتفاع النفقات العامة من سنة لأخرى بما نسبته (21,82%)، كذلك الشأن بالنسبة للإيرادات العامة التي نمت بمعدل(17,67%)، كما حققت الميزانة العامة للدولة عجزا ماليا في أغلب فترات الدراسة، مخلفة ذلك بأحد أهم بنود المالية العامة، ولكن يعتبر هذا العجز صوري سرعان ما يزول، لاسيما مع بداية الألفية الجديدة، التي كانت حققت من خلالها الميزانية العامة للدولة فوائض مالية (نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات)، والدليل توجيه هذا الفائض إلى صندوق ضبط الإيرادات المخصص لتغطية العجز المستقبلي للموازنة (في حالة انهيار أسعار المحروقات)، وهو ما يؤكد - حسبما تراه هذه الدراسة- انتهاج السلطات الجزائرية للمفهوم الكينزي المتعلق بالتوازن الدوري للموازنة السنوي، كما شكلت الإيرادات الجبائية بما فيها الجباية البترولية ما نسبته (92,51%) و (55,73%) من مجموع الإيرادات الكلية على التوالي، وهو ما يرجع إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا النوع من الجباية، الأمر الذي يجعله عرضة للتقلبات الخارجية المرتبطة بأسعار النفط والصرف؛ كما أثبتت الدراسة القياسية الدور الريادي الذي تؤديه السياسات المالية والنقدية التوسعية في دفع بعجلة النمو الاقتصادي الذي بلغ معدلا متوسطا قدره(2%)؛ وهو كمتغير كمي، تحكمه عدة مؤشرات تدل على وجوده من عدمه، من بينها الناتج الوطني الإجمالي (PNB) والناتج المحلي الخام (PIB)؛ هذا الأخير يعد المؤشر الأمثل لقياس النمو الاقتصادي، لاسيما المقيم منه

لأسعار الثابتة، لأنه يعزل التضخم في حساب معدلات النمو؛ وهناك عدة سبل لمعرفة قيم هذا الناتج منها طريقة الدخل، طريقة الإنفاق العام وطريقة القيمة المضافة.

ثانيا: الدراسات الأجنبية.

- دراسة: وليام و بيتر (William G. Gale and Peter R. Orszag, 2003): " **السياسة المالية والنمو الاقتصادي: إطار نظري بسيط**"، أصل هذا البحث مقال باللغة الإنجليزية نشر في مجلة محللي الضرائب (Tax Analysts)، عدد فبراير 2003م، تحت عنوان:(Fiscal Policy and Economic Growth: A Simple Framework)، حيث قام الباحثان بتقديم لمحة موجزة عن طبـ ة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، بدءً بتحليل العلاقة بين الفائض والعجز في ميزانية الدولة، والسياسات الجبائية والإنفاق الحكومي التي تؤثر على وضعية الميزانية، والنمو الاقتصادي؛ كما هدفت هذه الدراسة إلى توفير الإطار التصوري للتفكير في دور سياسات التمويل بالعجز والضرائب والإنفاق الحكومي في التأثير على إستقرارية النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل الآجل.

-دراسة **نيكوس بينوس** (Nikos Benos, 2009): " **السياسة المالية والنمو الاقتصادي: الأدلة التجريبية من دول الاتحاد الأوروبي**"، أصل هذا البحث مقال باللغة الإنجليزية نشر في مجلة جامعة إيوانينا (Ioannina)، أثينا، يونان، عدد جوان 2009م، تحت عنوان:(Empirical Fiscal Policy and Economic Growth: evidence from EU Countries)، بث قام الباحث بتحليل مكونات الإنفاق الحكومي والإيرادات في فئات فرعية مختلفة، في محاولة لتقدير أثر كل منها على النمو الاقتصادي. أظهرت نتائج الدراسة بعض الدعم للنماذج النظرية المتعلقة بالنمو الداخلي (Endogenous Growth)، وعلى وجه التحديد، فقد استنتج الباحث ما يلي:

أ. الإنفاق الحكومي على البنية التحتية (شؤون الاقتصادية والخدمات العامة) له تأثير إيجابي على النمو؛

ب. أثر الإنفاق الحكومي الموجه لحماية الممتلكات (الدفاع والأمن العام) له تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي على مستوى الفرد (Per Capita Growth)؛

ت. التشوهات الملحوظة في مسار السياسة الجبائية تضعف النمو الإقتصادي؛

ث. الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وتعزيز الأنشطة (التعليم والصحة والمرافق الإسكان المجتمع، وحماية البيئة، والترفيه، الثقافة، الدين، والحماية الاجتماعية) لا يكون لها تأثير كبير على نصيب الفرد من النمو الإقتصادي.

تقييم الدراسة: نتائج هذه الدراسة قوية للتغيرات في منهجية المواصفات والتقدير.

- دراسة: **إيبموبواي** (Appah Ebimobowei, 2010): " **العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة: (1991 – 2005)**؛ أصل هذا البحث مقال باللغة الإنجليزية نشر في المجلة الدولية لبحوث

التنمية الاقتصادية والاستثمار (International Journal of Economic Development Research and Investment) المجلد الأول (01)، العددين (02، 03) 2010م، تحت عنوان:

" The Relationship Between Fiscal Policy and Economic Growth in Nigeria (1991 -2005)"

حيث قامت هذه الدراسة بتقييم الآثار المترتبة على السياسة المالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1991-2005)، حاولت تحليل مساهمات المتغيرات الإقتصادية الكلية المتأتية من العائدات الجبائية (الضرائب)، الديون الحكومية، النفقات الحكومية المتكررة، الإنفاق الرأسمالي الحكومي، الميزانية الحكومية المتكررة، وميزانية رأس المال الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وباستخدام البيانات المستمدة من التقارير السنوية للحسابات والنشرات الإحصائية الصادرة عن مصرف نيجيريا المركزي، استخدمت الدراسة نماذج متعددة للانحدارات لتحليل البيانات.

ت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة هامة بين تغيرات المفسرة مجتمعة والناتج المحلي الإجمالي، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المفسرة المحددة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفقات الحكومية المتكررة والنفقات الرأسمالية؛ و ، المتوسط فإن ما نسبته (99٪) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يتم تفسيره من قبل المتغيرات داخل النموذج؛ وقد خلصت الورقة البحثية إلى أن النمو الاقتصادي المتحقق من خلال السياسة المالية المتبعة في نيجيريا، هو عبارة عن نتائج مضللة ناجمة عن التضارب في السياسات لحكومية، الإفراط في الإنفاق، افساد الإداري وضعف تنفيذ السياسات. هذا وقد أوصت الدراسة بتجنب القروض غير الضرورية، وتقليص أوجه عدم الاتساق تنفيذ السياسات المالية المتبعة من قبل الحكومة النيجيرية وضمان تنفيذها على اكمل وجه؛ ومحاربة التسرب والفساد في البلاد؛ فضلا عن تطبيق الشفافية المالية والمسؤولية في إدارة الأعمال الحكومية.

- دراسة: عمر و سيكيرو (Umaru Aminu & Sikiru Jimoh Babalola, 2011):" العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في نيجيريا "، صل هذا البحث مقال باللغة الإنجليزية نشر في ة الدولية للأعمال والعلوم الإجتماعية (International Journal of Business and Social Science) المجلد الأول (01)، العدد (03)، سنة 2011م، تحت عنوان: (Fiscal Policy and Economic Growth Relationship in Nigeria)، إذ قام الباحثان باختبار أثر السياسة المالية على النمو قتصادي في نيجيريا ستخدام بيانات سنوية للفترة: (1977- 2009)، حيث تم تصنيف النفقات العامة إلى نفقات عامة منتجة وغير نتجة، في حين تم استخدام الضرائب المباشرة على الدخل كمقياس للإيرادات العامة التشويهية، وقد تم تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، طريقة التكامل المتزامن (Engle-Granger)، وكذا تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحديد ديناميكيات قصيرة الأجل. أظهرت النتائج أن هناك أثر إيجابي للنفقات العامة المنتجة على النمو لاقتصادي في المدى الطويل، ولكن العلاقة بينهما كانت إيجابية وغير معنوية في المدى القصير، وعلى عكس التوقعات، فإن الضرائب المباشرة لها أثر إيجابي على النمو لاقتصادي؛ وقد خلصت الدراسة

إلى أنه يجب على الدولة أن ترفع من نفقاتها على التعليم، الصحة، والخدمات لاقتصادية كعناصر للنفقات المنتجة ذلك لتعزيز الاقتصادي.

- دراسة: ويسدون تاكوما (Wisdom Takumah, 2014): " الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في غانا: مقاربة باستخدام التكامل المشترك"، أصل هذا البحث ورقة مناسبات (MPRA) رقم (58532)، مقدمة لجامعة مانيش بألمانيا (University of Munich, Germany)، تحت عنوان:

(Tax Revenue and Economic Growth in Ghana: A Cointegration Approach)، حيث قام الباحث باختبار أثر الإيرادات الضريبية على النمو لاقتصادي في غانا، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية (فصلية) خلال الفترة:(1986-2010) في إطار نموذج الإنحدار الذاتي (VAR). أظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية لاتجاه من الإيرادات الضريبية نحو النمو لاقتصادي، كما أن الإيرادات الضريبية لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو قتصادي في كل من المدى الطويل والمدى القصير، وبهذا أوصى الباحث بضرورة توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب، وكذا تحسين إجراءات تحصيل الضرائب من أجل توليد المزيد من الإيرادات لفرض تعزيز النمو قتصادي في غانا.

- دراسة Martin Zagler و Georg Durnecker [1] بعنوان :

"السياسة المالية والنمو الاقتصادي " أصل هذه الدراسة مقال نشر في مجلة JOURNAL OF ECONOMIC SURVEYS المجلد(17)،العدد(3) ، سنة 2003، تحت عنوان " FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH"

عرض الباحثان الإطار النظري لعلاقة السياسة المالية بالنمو قتصادي في الآجل الطويل، ذلك دخال نماذج النمو الداخلي التي تركز على النمو طويل الآجل " المستديم"، وبينا في هذه الدراسة مختلف النماذج القياسية التي تربط بين السياسة المالية والنمو قتصادي سواء من جانب السياسة الضريبية أو سياسة الإنفاق العام، ذلك من خلال دالة كوب دوغلاس وتوسيعها دخال عناصر الضرائب والإنفاق الحكومي .ولقد ركزا في هذه الدراسة النظرية على دور الإنفاق الحكومي على البنية التحتية في دعم النمو لاقتصادي، بالإضافة إلى الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة لما لهما من أثر ايجابي على تطور رأس المال البشري، وبالتالي رفع النمو لاقتصادي .كما أن الإنفاق على البحث والتطوير R & D دور مهم في تطوير رأس المال البشري ذي بدوره مهم جدا في دعم النمو لاقتصادي .كما بينا بأن الضرائب لها أثر مهم في النشاط لاقتصادي سواء من ناحية تمويل جانب الإنفاق العام ذي يؤثر بدوره على النمو لاقتصادي، أو من ناحية الأثر المباشر للضرائب على النمو لاقتصادي من خلال منح تحفيزات وإعفاءات للمستثمرين وبالتالي زيادة الاستثمار والنمو.

[1] Martin Zagler ، Georg Durnecker " **FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH** "JOURNAL OF ECONOMIC SURVEYS Vol. 17, No. 3، 2003

1- دراسة Michael F. Bleaney ، Richard Kneller و Norman Gemmell [2]

بعنـــــــــــــــوان

" السياسة المالية و النمو : ادلة من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD" أصل هذا بحث مقال نشر في مجلة Journal of Public Economics ،المجلد(74)،العدد (2)،1999 تحت عنوان

"Fiscal policy and Growth: evidence from OECD countries"

قام الباحثون بإجراء اختبار قياسي لأثر السياسة المالية في إطار نموذج النمو الداخلي لذي يتنبأ بأن تركيبة الضرائب و النفقات العامة سوف تؤثر على معدل نمو حالة الثبات "steady state growth rate"حيث استخدموا سلاسل البيانات المدمجة ل 22 دولة من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD، خلال الفترة الممتدة ما بين1970- 1995 و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن النفقات المنتجة تعزز النمو لاقتصادي، في حين أن الضرائب المباشرة تعيقه، كما أنه إذا تم إضافة متغيرات مالية مع الأخذ بعين لاعتبار قيد الميزانية، فإن الضرائب غير المباشرة والنفقات غير المنتجة يكون لها أثر حيادي على النمو لاقتصادي.

2- دراسة ت Yamamoto, Masazo [3] بعنوان

"السياسة المالية والنمو الاقتصادي" أصل ذه الدراسة مقال نشر في مجلة

studies Otemon economic ، مجلد1، سنة 1968 تحت عنوان

Fiscal Policy and Economic Growth"

قام الباحث في هذه الدراسة باختبار اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات سنوية ل107 ولة للفترة مابين 1970- 1985 حيث اظهرت النتائج تاثير كل من الانفاق الحكومي والضرائب على النمو الاقتصادي كمقياس للايرادات العامة واوصى بضرورة توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب وكذا تحسين إجراءات تحصيل الضرائب من اجل توليد المزيد من الإيرادات لغرض تعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث : بيان الاستفادة من الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة لمناقشة ثلاثة مواضيع في غاية الأهمية والمتمثلة في أداء السياسة المالية والنمو الاقتصادي والتقلبات السعرية للنفط ، باعتبارهم متغيرات أساسية في بياة الاقتصادية، كما سهّلت الدراسات السابقة الطريق من خلال ما خلصت إليه من استنتاجات وما طرحناه من توصيات لإعطاء خلفية وإطار مفاهيمي تغيرات الدراسة، بالإضافة إلى بناء نموذج لقياس تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري . أمّا ما يميز الدراسة الحالية عن اقي الدراسات السابقة يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

---

[2] **Michael F. Bleaney ، Richard Kneller، Norman Gemmell ;" Fiscal policy and growth: evidence from OECD countries**" Journal of Public Economics;Vol 74 ;No 2 ; 1999; P 171

[3] Yamamoto, Masazo " **Fiscal Policy and Economic Growth**". Otemon economic studies, vol. 1,1968, p49-59.

1- تربط هذه الدراسة بين ثلاث متغيرات رئيسية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي وأسعار النفط، باعتبارهم من أهم لمؤشرات الاقتصادية تحكما في لحياة الاقتصادية.

2- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة العربية والأجنبية من خلال المتغيرات التي أخذت مجتمعة والمتمثلة في أسعار النفط والميزانية العامة بما فيها الإيرادات والنفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر النمو، التضخم، البطالة وكذا وضعية الميزان التجاري إضافة إلى احتياطات الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية.

3- تحاول هذه الدراسة – بصفتها دراسة قياسية جزائرية - أن تخدم بنتائجها توصياتها الاقتصاد الجزائري لتسليط الضوء على القرارات المالية التي تتخذها الدولة لما لهذه السياسة من أهمية بالغة وملموسة في الحياة الاقتصادية ومحاولة تنشيط القطاعات غير النفطية.

4- تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء اكثر عما سببته الثروة النفطية من آثار عكسية مست الاقتصاد الجزائري، خصوصا في الفترة الأخيرة وما سببه لانهيار السعري للنفط في نهاية 2014 محاولة للدفع بصانعي القرار من تحسين أداء السياسة المالية التي كانت ولا زالت لصيقة التغير السعري للنفط .

8- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة فيها.

أولا: المنهج العلمي المتبع للدراسة: سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي ذي يعتمد أساسا على الجمع بين المنهج الاستدلالي (النظري)، المبني على دراسة الظاهرة تاريخيا ونظريا، والمنهج الاستقرائي (التطبيقي)، المبني على استنباط النتائج بعد استقراء الواقع قتصادي للظاهرة قيد البحث؛ ذلك لاستعراض ووصف أدوات السياسة المالية، نظريات وأهم نماذج النمو لاقتصادي، إضافة إلى تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي وتقييم وضعيتها في الجزائر، كما سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لآثار متغيرات السياسة المالية على النمو لاقتصادي في الجزائر.

أما أسلوب البحث وجمع المعلومات، فقد اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع الأصلية في الإقتصاد، للتأصيل النظري لطبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنمو لاقتصاد ؛ وكذلك المراجع المعاصرة والبحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع، ونظرا لحداثة البحث فإن معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات علمية متخصصة ومحكمة أو تلك التي قدمت في شكل أوراق بحث في الملتقيات العلمية، فضلا عن البحوث العلمية المقدمة في شكل أطروحات الدكتوراه أو الدراسات والبحوث المتوفرة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمدنا على البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل الهيئات الرسمية المحلية، كالديوان الوطني للإحصائيات (ONS) و وزارة المالية (MF)، وكذا تم الاعتماد على إحصائيات المنظمات لاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي(IMF)، والبنك العالمي (WB).

ثانيا: الأدوات العلمية المستخدمة في الدراسة: سيتم استعمال برنامج (Eviews.8) وكذا (Excel.2013)؛ كأداة للدراسة القياسية الموجهة لتحليل أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين: (1990-2015م).

9- محتويات الدراسة.

بدأنا البحث في الفصل الأول حول الأسس النظرية للنمو الاقتصادي والفرق بينه وبين التنمية وأهم محدداته و كيفية قياسه و أهم النظريات التي فسرته محاولين إبراز مكانة السياسة المالية في الأدبيات الاقتصادية، ثم انتقلنا إلى مفاهيم الأساسية للسياسة الاقتصادية مركزين على السياسة المالية موضوع البحث. لننتهي بدراسة تحليلية قياسية حول أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي الاقتصاد الجزائري في ظل تقلب أسعار المحروقات.

10- صعوبات الدراسة.

لا يكاد يخلو كل بحث علمي من صعوبات وعقبات يتلقاها الباحث منذ اختياره لموضوع البحث إلى غاية الانتهاء ،، ولقد واجهتني صعوبات ومشاكل جمة في مسيرة إعدادي لهذا البحث، أردت الإشارة إليها بغية لفت نظر الباحثين من أجل تفاديها مستقبلا، وقد قسمتها إلى جانبين أساسيين؛ إذ تمثلت مجمل الصعوبات - فيما يخص الجانب النظري للدراسة - في العثور على المراجع ذات المعلومات القيمة باللغة العربية لاسيما تلك المتعلقة بنماذج النمو الاقتصادي، إذ تم الاعتماد وبشكل كبير على المراجع باللغة الأجنبية، مما زاد من تركيز الجهود على الترجمة وما تقتضيه من الحيطة والحذر في استخدام المصطلحات التقنية، بالإضافة إلى قلة المراجع التي تدرس العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

أما في الجانب التطبيقي، فتمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في عدم وجود الإحصائيات الكافية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية وتضاربها أحيانا نتيجة اختلاف المصادر، الشيء الذي تطلب جهدا ووقتا معتبرين من أجل اختيار أدق المعطيات وأقربها إلى الصحة وأكثرها مصداقية.

الفصل الأول:

الأســس النظـرية للنمــو الاقتصــادي

الفصل الأول:الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

تمهيد:

لقد كان مفهوم النمو لاقتصادي يشمل العمليات الواسعة للتحولات الكبرى في الهياكل القاعدية، هذه النظرة الواسعة للنمو كعملية تحويل اجتماعية سادت المفهوم الاقتصادي الكلاسيكي (***A**.Smith; **D.**Ricardo **K**.Marx*) لكن مع ظهور النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين لم يصبح تحليل النمو واسعا شاملا بل أصبح ذا مفهوم ضيق يركز على التفاعل النسبي للمتغيرات المشاركة و المرتبطة بالناتج الحقيقي...تعددت النماذج الاقتصادية لتفسير النمو الإقتصادي نتيجة تعدد الآراء حول أهمية كل عنصر من عناصر الإنتاج في عملية النمو، فنجد نموذج هارود–دومار يعتمد على الإستثمار ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي، بينما يعتمد نموذج سولو على ثبات التوليفة الفنية لعناصر الإنتاج في تحقيق النمو المقدر أو التوازن في النمو. وكذلك نماذج التغير التكنولوجي التي تطرقت إلى طبيعة التقدم التكنولوجي، وكذا تجسيد التقدم التكنولوجي ...

المبحث الأول: أوليّات في النمو الاقتصادي

الأوليّات و هي الانطلاقات أو المبادئ الواجب توافرها في أي تحليل، قبل الشروع في طرح أهم النظريات المفسرة للموضوع.

و تشتمل أوليّات النمو الاقتصادي على المفاهيم العامة للنمو، تصنيفه، و أهم المقاييس المستعملة في قياسه.

المطلب الأول: مفهوم النمو

يوجد تشابه كبير بين مفهوم النمو و التنمية و التقدم الاقتصادي، مما يؤدي إلى وقوع نوع من الخلط لأن كل منهم يعني الزيادة في الدخل الوطني، ومن أجل فهم معنى النمو الإقتصادي وجب التطرق إلى مفهوم التنمية الإقتصادية و التقدم الاقتصادي ومدى التداخل الحاصل بينهم.

1- تعريف النمو:

يقصد بالنمو **لغة**: الزيادة و الاتساع، يقال نمى الشيء إذا اتسع و كبر. النماء الزيادة. نمى ينمي نميا، و نماء: زاد وكثر، وربما قالوا: ينمو نمواً. وأنميت الشيء ونمَّيته: جعلته ناميًا، والنماء: الريع.[1]

اصطلاحا:

- يدعى على الديناميكا طويلة المدى لنظام اقتصادي معين أي حركة هذا النظام عبر الزمن الطويل، و تقاس هذه الحركة بمدى تغير أحد المتحولات كالاستهلاك أو الإنفاق القومي أو الناتج المحلي، و التغيير قد يكون بمعنى الزيادة أو النقص، فالنمو يمكن أن يكون موجبا أو ساليا، ويعتبر مفهوم النمو الإقتصادي مفهوماً كميًا يعبّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف" النمو الإقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد". كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الإقتصادي والذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الإقتصادي المتتالي، وبما أن النمو يعبّر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو الدخل الفردي.

1- لسان العرب 4552/6،4551، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بدون سنة، ص366.

- ويدعى على الجزء من الفكر الاقتصادي الذي يعني بتحليل كيف يتحدد المعدل الذي على أساسه ينمو النشاط الاقتصادي من عام إلى آخر، ونعني بنمو النشاط الاقتصادي نمو المؤشرات المختلفة التي لها دلالة على النمو مثل الدخل القومي، والاستهلاك القومي، والتوظف الكلي، والاستثمار الكلي، و حسب ***(François Perroux) 1669*** يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة لمؤشر حجم الإنتاج لبلد ما أو الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية خلال فترات طويلة الأجل .[1]

- ونلاحظ أننا عنينا بمفهوم النمو: تزايد المؤشرات الكلية الخاصة بالفرد في المتوسط، حيث قد يزيد سكان الدولة بمعدل يمتص كل زيادة في هذه المؤشرات، ويبقى المجتمع تبعاً لذلك مجتمعاً لم يتخطى بعد مرحلة محاولة الانطلاق للانضمام إلى الدول الصناعية المتطورة أو الدول الغنية بشكل عام. ولا يجب أن يخلط بين نظرية النمو، وبين اقتصاديات النمو في الدول النامية التي هي في الوقع موضوعات عملية وعقلانية بالمقارنة مع نظرية النمو التي تبدو مجرد نظرية تجريدية لا تستطيع أن تبين التفاعل والتشابك بين المتغيرات المختلفة في الوقع العملي[2] .

- توجد العديد من تعاريف النمو الاقتصادي، فيمكن تعريف النمو بالزيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن ، و الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب، غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي[3] ، و نورد بعض التعاريف لعدة اقتصاديين:

✓ يعرف الاقتصادي ***S.Kuznets*** في كتابه النمو والهيكل الاقتصادي النمو الاقتصادي كما يلي " النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية، و يمكن تعريفه بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي، و هو يبين أنه من خصائص النمو الاقتصادي الحديث. سرعة معدل التحول الهيكلي، والذي يتضمن التحول من الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات، كما يبين أن النمو الاقتصادي الحديث ينطوي على الدور

1- Paul Massé ; "**Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle"** ; Tome 1; Editions l'harmattan ; Paris ; 2011 ; P. 357

2- لسان العرب، نفس المرجع، ص366.

3- صواليلي صدر الدين: **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006 ، ص24

المتزايد للتجارة الخارجية وأن التقدم التكنولوجي يعني تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية،[1] والنمو الإقتصادي يعني الزيادة الثابتة أو المطردة في السعة الإنتاجية للاقتصاد القومي والتي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل والإنتاج العام، في ظل الحكم الراشد والعدالة في التوزيع.[2] فالنمو الاقتصادي حسب ***1973 Simon Kuznets*** يمكن تعريفه على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تساهم هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسساتية و الإيديولوجية التي تتطلبها .[3]

- ✓ من وجهة نظر ***Paul A. Samuelson***: يمثل النمو الاقتصادي توسع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما بعبارة أخرى، يحدد النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد ما نحو الخارج و يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا قويا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، فهذا الأخير يحدد المعدل الذي تكون عنده المستويات المعيشية للبلد مرتفعة، حيث تهتم الدول بالدرجة الأولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي .[4]
- ✓ حسب ***Dominick Salvatore*** يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة ، في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي **(GNP)**أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية[5].
- ✓ وبالنسبة ***Peterson*** : يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الفعلي أو الحقيقي للسلع و الخدمات، و كذلك زيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات .[6]

---

1 - Robert J. Barro Xavier Sala-i-Martin: **Economic Growth,** Second Edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, p12.

2- محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي **: الحوار المتمدن - العدد: 2371 - 2012 / 8 / 12**، عن الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=143728

3- Simon Kuznets ; ***" Modern Economic Growth : Findings and Reflections "*** ; The American Economic Review ; Vol. 63 ; N°. 3 ; 1973 ; P. 247

4- Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus ; " **Economics** " ; 19thed . (Special Indian Edition) ; Tata McGraw-Hill Education Private limited ; New Delhi ; 2010 ; P. 650

5- Dominick Salvatore ; " **Development Economics** " ; Schaum's Outline Series ; McGraw- Hill ; USA ; 1992 ;P.4

6- T. R. Jain ;O. P. Khanna ;Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";V.K. Publications ; New Delhi ; 2009-10 ; P. 2

✓ يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

- كما يمكن للنمو الإقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير صاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي.

2- مفهـــوم التنمـــية

حاول الاقتصادي **فلاديمير كوسوف** تقديم تعريف لكل من النمو والتنمية، مفاده أن النمو يشير إلى التغيير في حجم الاقتصاد، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل أيضا على التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تعظيما لإنتاجية العمل الاجتماعي، أي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره وهي القطاعات الأكثر حركية، و ديناميكية على امتداد الأجل الطويل[1]، فالتنمية هي عبارة عن ذلك التوسع الاقتصادي المقصود و الذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة و على ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، فالتنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع بكثير من مفهوم النمو الاقتصادي، فهي تشير إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، ويتم الحد من التفاوت في توزيع الدخل، الفقر، الأمية و المرض، و بعبارة أخرى، يكون هناك تحسن في الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .أي أن التنمية الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الرفاهية الاقتصادية[2].

3- الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

في كثير من الأحيان، لجأ البعض إلى استخدام المصطلحين" النمو الاقتصادي "و " التنمية الاقتصادية "بالتبادل كما لو كانا مرادفين، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، إلا أنه يوجد فرق واضح بين المصطلحين، حيث قام بعض الاقتصاديين بتوضيح أهم الاختلافات بينهما كما يلي:

1- مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص174.
2- T. R. Jain , Anil Malhotra ; " **Development Economics** ";V.K.Publications; New Delhi; 2009-10; p. 6

أ -النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق، أحادي الأبعاد، حيث يهتم بالزيادة في الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل و من جهة أخرى، تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم واسع، متعدد الأبعاد، حيث تتعلق بكل من الدخل و التغييرات الهيكلية[1] ، ففي حالة التنمية الاقتصادية، إلى جانب الزيادة في الدخل القومي، يكون هناك تغيير في الهيكل الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي للبلد .[2]

- حسب (***Herrick* و*Kindleberger***):يعني النمو الاقتصادي المزيد من الإنتاج، في حين أن التنمية ، الاقتصادية لا تعني فقط المزيد من الإنتاج بل أيضا تغييرات في هيكل الإنتاج ونوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى تغييرات في التنظيمات التقنية و المؤسساتية التي من خلالها يتم تحقيق هذا الإنتاج و تنويعه . [3]

- بالنسبة (***D. Bright Singh***) : التنمية الاقتصادية هي ظاهرة متعددة الأبعاد، فهي لاتشمل فقط الزيادة في المداخيل النقدية، و لكن تشمل أيضا تحسن في جميع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الحياة أفضل من تعليم، صحة عامة،...الخ . [4]

و على العكس من ذلك، في حالة النمو الاقتصادي تكون هناك زيادة في الدخل القومي والفردي فقط، أي أنه لايوجد تغيير هيكلي في الاقتصاد . [5]

ب -يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا، في حين تمثل التنمية الاقتصادية مفهوما كميا و نوعيا في آن واحد.[6]

- حسب الأستاذ ***(J. K. Mehta):*** لمصطلح" النمو "معنى كمي، فهو يشير إلى حدوث زيادة في حجم شيء معين مثل : الزيادة في عدد سكان بلد ما، الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل، الاستهلاك،الادخار، و الاستثمار،...الخ، و بشكل خاص، يعني مصطلح" النمو الاقتصادي " حدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي الحقيقي و متوسط الدخل الفردي الحقيقي [7] ، في حين تشمل التنمية

1- T. R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";op.cit ; p. 10
2- T. R. Jain ;" Development Problems and Policies " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2006-07 ; p.8
3-Charles P. Kindleberger, Bruce Herrick ;" Economic Development "; McGraw Hill International Book Company ; 4th ed. ; New York ; 1983 ; p. 21
4-K.B.K Singh ; " Social Costs and Benefits of Economic Development in India : A Case Study " ; in R.S.Tripathi and S.B. Singh Parmar (eds.) ; Social and Economic Development in India ; Ashish Publishing House ;New Delhi ; 1996 ; p. 18
5-T. R. Jain ; V. K. Ohri ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 2
6-T. R. Jain ; V. K. Ohri ; op.cit ; p. 2
7-Ne. Thi. Somashekar ; " Development and Environmental Economics " ; op.cit ; p. 9

الاقتصادية إلى جانب هذا التغيير الكمي (الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل)العديد من التغييرات النوعية الهامة منها التغييرات الهيكلية، المؤسساتية والتقنية في الاقتصاد، الحد من التفاوت الاجتماعي و ذلك بإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، و تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.[1]

و حسب القاموس الاقتصادي ***"Everyman's Dictionary of Economics"*** لا تستخدم التنمية الاقتصادية لوصف المقاييس الكمية لاقتصاد نام(مثل معدل الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي)، وإنما لوصف التغييرات الاقتصادية، الاجتماعية و غيرها التي تؤدي إلى النمو، و من ثم فإن النمو قابل للقياس و موضوعي، فهو يصف التوسع في القوى العاملة، رأس المال، حجم الاستهلاك و التبادل التجاري .

أما التنمية الاقتصادية يمكن استخدامها لوصف المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، مثل التغييرات في تقنيات الإنتاج، المواقف أو السلوكيات الاجتماعية و التنظيمات المؤسساتية مثل هذه التغيرات التي قد تحقق النمو الاقتصادي .

ج -يستخدم مصطلح التنمية من أجل الدلالة على التغييرات المتقطعة و العفوية، في حين يستخدم مصطلح النمو للدلالة على التغييرات المستمرة و المنتظرة .[2]

✓ وحسب ***Schumpeter (1942)***: التنمية الاقتصادية هي تغيير متقطع و عفوي في دالة الثبات أوالاستقرار، الذي يغير و يزيح حالة التوازن الموجودة سابقا، في حين أن النمو هو تغيير تدريجي و منتظم على المدى الطويل، و الذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار و السكان .

د–تشير التنمية الاقتصادية إلى مشاكل الدول المتخلفة في حين أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك المشاكل المتعلقة بالدول المتقدمة[3] .

✓ حيث أشارت الأستاذة ***Ursula Hicks (1957)*** : إلى أن مشاكل الدول المتخلفة تتعلق بتنمية الموارد غير المستخدمة، على الرغم من أن استخداماتها معروفة، في حين ترتبط مشاكل الدول المتقدمة بالنمو، فمعظم مواردها معروفة بالفعل و مطورة إلى حد كبير .[4]

1-T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";op.cit ; p. 11

2- T.R. Jain, O.P. Khanna; " Development Problems and Policies "; V. K. Publications ; New Delhi ; 2010-11 ; p. 12

3- B.L. Mathur ; **Towards Economic Development**; Discovery Publishing House; New Delhi; 2001; p 14

4 -Ursula K. Hicks ; " Learning about Economic Development " ; Oxford Economic Papers (New Series) ; Vol.9 ; N° 1 ; Oxford ; February 1957 ; p.1

و بالتالي، يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للإشارة إلى التوظيف الكامل للموارد الطبيعية والبشرية العاطلة عن العمل أو غير المستغلة في الدول المتخلفة، بينما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي من أجل الإشارة إلى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل في الدول المتقدمة.

- ✓ يرى الأستاذ***A. Maddison*** ***(1970)***: أن ارتفاع مستويات الدخل يدعى عموما النمو الاقتصادي في الدول الغنية، و في الدول الفقيرة يطلق عليه التنمية الاقتصادية .[1]
- ✓ حسب الأستاذ ***Alfred Bonne (1957)*** : تتطلب التنمية نوعا من التوجيه، التنظيم، و القيادة لتوليد قوى التوسع و المحافظة عليها، و هذا ينطبق على معظم الدول المتخلفة، في حين أن الطبيعة العفوية للنمو تميز اقتصاديات المؤسسات الحرة المتقدمة .[2]

و بصفة عامة، يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية تشمل تغيرات في عرض عوامل الإنتاج من جهة، و في الطلب على المنتجات الذي يقوم على العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية من جهة أخرى بينما النمو الاقتصادي يمثل نتيجة لهذه العملية الطويلة من التنمية.

باختصار، يعتبر النمو الاقتصادي نتيجة للتنمية الاقتصادية، و الذي يشير بدوره إلى حدوث زيادة طويلة الأجل في الدخل القومي الحقيقي و متوسط نصيب الفرد من الدخل لاقتصاد ما.

وتبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية،لان النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية، و إن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية .كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ولا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

1- Angus Maddison ; " Economic Progress and Policy in Developing Countries " ; Routledge ; London and NewYork ; 1st published in 1970 ; Reprinted in 2006 ; p. 15

2 -M.L. Jhingan ; " The Economics of Development and Planning " ; VIKAS Publishing House ; New Delhi ;1978 ; p. 4

يمكن توضيح الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم:(01) يبين الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق، أحادي الأبعاد لأنه يشير فقط إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو زيادة في تدفق السلع والخدمات في الاقتصاد.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم واسع، متعدد الأبعاد لأنها تشمل الزيادة في الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، التغييرات الهيكلية، المؤسساتية و التقنية في الاقتصاد، وهذا إلى جانب الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي حيث يتعلق بمعدل نصيب الفرد من الإنتاج أو معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي ونوعي في آن واحد، حيث تتعلق بالرفاهية الاقتصادية، تحقيق العدالة في توزيع الدخل، الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة، وهذا إلى جانب الزيادة في معدل نصيب الفرد من الإنتاج.
النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير مستمر و منتظم على المدى الطويل، و الذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار والسكان.	التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تغير متقطع و عفوي في حالة الثبات، والذي يغير و يزيح حالة التوازن الموجودة سابقا.
يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بالفعل بتطوير و تنمية جميع مواردها الطبيعية والبشرية، والتي تحتاج إلى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل لهذه الموارد.	التنمية الاقتصادية هي مسألة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة التي تحتاج إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية العاطلة أو غير المستخدمة، إضافة إلى ضمان حياة أفضل لمجتمعاتها.
التنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج.	النمو الاقتصادي يكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.

المصدر :الاعتماد على المصادر التالية:

- T.R. Jain, O.P. Khanna, Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade "; op.cit; p. 12

- B.L. Mathur; " Towards Economic Development "; op.cit; p. 15

- K.R. Gupta; " Economics of Development and Planning : History, Principles, Problems and Policies"; op.cit; p. 223

و هي تعرف بتزايد معدل تغير المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالدخل والاستهلاك و التكوين الرأسمالي، و يمكن تعريفها كذلك بمجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو و اتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية[1]، و تعرف كذلك بتلك الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة و طويلة، والتي غالبا ما تتحقق غير متأثرة بالدورات الاقتصادية، في غالب الأحيان يكون مفهوم التنمية مرتبط بمفهوم النمو، و ظل هذا المعنى محصورا في البعد الاقتصادي طيلة سنوات الخمسينيات و الستينيات و منتصف السبعينيات و الذي كان يقصد به مقدار الزيادة في الدخل القومي أو ارتفاع متوسط الدخل الفردي، و في بداية منتصف السبعينيات برز للوجود مفهوم جديد لعملية التنمية وهو الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع و الجانب السياسي المرتبط بالحريات وديمقراطية نظام الحكم والجانب الثقافي المرتبط بمنظومة القيم و المبادئ السائدة في المجتمع ، و بالتالي فان هذا المفهوم الجديد لعملية التنمية جاء ليبرز الجوانب الأخرى لهذه العملية و المتمثلة في الجوانب الاجتماعية ،السياسية الثقافية والإنسانية إلى جانبها الاقتصادي.

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الإقتصادي، حيث أن التنمية الإقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج. الأمر التي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الإقتصادية، ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحباً بالسعي إلى:

-إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

-ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

-ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الإقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.

1- مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999 ص44.

4- مفـهوم التقـدم الاقتصـادي

إن قياس النمو الإقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالفترة السابقة. أما التقدم الإقتصادي فهو الزيادة–بين فترة وأخرى– لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي و متوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.

ويعرّف *R.BARRE* التقدم الإقتصادي بأنه " نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان" . ويعبر التقدم الإقتصادي عن " مجموع التطورات في الميدان الإقتصادي والاجتماعي المرافقة للنمو"[1]

1 - Longatte et Vanhove, **économie Générale**, Dunod, Paris 2001, pp 53-54

المطلب الثاني: أهمية دراسة النمو الاقتصادي و أهم محدِّداته

1- أهمية دراسة النمو الاقتصادي

تعتبر الدراسات في مجال النمو الاقتصادي من أوسع المجالات و استمرارية البحث والدراسات حتّى 1980 خلق الكثير من البحوث النظرية، و التقارير الإحصائية

Samuelson و[1] *Nordhaus (2001)* يعتبران النمو الاقتصادي العامل الوحيد و المهم الذي يمكنه إنجاح اقتصاديات الدول.

و نعني بأهمية النمو الإقتصادي هو ما يحققه للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

بالنسبة للأفراد: إن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهماتها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

2- عوامل النمو الاقتصادي

تتمثل عوامل النمو الإقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي:

العمل: نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته،[2] وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

---

1 – Samuelson, P.A., Nordhaus, W.D., **Economics International**, 17th, edition, New York, McGraw Hill, p.568, 2001

2- Longatte et Vanhove, Op Cit, p56

رأس المال: والقصد منه مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في اقتصاد معين[1] بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصراً من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

التكنولوجيا: أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فإن عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات[2].

3- قياس النمو الإقتصادي

يُقاس النمو الإقتصادي من خلال تطور الناتج الداخلي الخام PIB للفترة n بالعلاقة التالية[3]

$$t = \frac{PIBn - PIBn-1}{PIBn-1} \times 100$$

(PIB): الناتج الداخلي الخام

(t) : معدل النمو ***(taux de croissance)***

اختلفت النظريات المفسرة للنمو من حيث درجة اعتمادها لعوامل الإنتاج لكن كلها تتفق في اعتبار الناتج الوطني الخام PIB كأحسن مؤشر لقياس النشاط الاقتصادي، و الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو تبيين مدى قدرة الاقتصاد في تلبيته لحاجات السكان، بقياس النسبة أو المعدل الذي يجب أن يزيد فيه حجم الناتج من السلع و الخدمات، في المدى الطويل.

1- برنيه وسيمون، **أصول الإقتصاد الكلي** ترجمة شمس الدين، بيروت، 1989، ص451.

2- فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك عمّان 2008،ص 73-74.

2- Arnold Heertje et d'autres, **Principes d'économie politique**, 4eme édition, de Boeck, Bruxelles, 2003, p262.

و يجب الإشارة أن اعتماد ***PIB*** كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي ليست مقبولة بشكل نهائي لاحتوائها على النقائص التالية:

- حيث لا يتم احتساب الواردات و التي تعد كمورد للنمو الاقتصادي
- يهمل التغيرات الديمغرافية، مما يعني أنه إذا كان معدل زيادة السكان أكبر من معدل زيادة الناتج الوطني فسينخفض المستوى المعيشي كنتيجة لذلك.
- لا يتم تفسير توزيع المداخيل و لا يبين أي فئة من السكان التي تستفيد من الناتج الوطني.
- لا يمكّن من قياس تكاليف النمو الاقتصادي.
- لا يأخذ بعين الاعتبار منتجات الاقتصاد الموازي رغم أنه يشكل حصة مهمة من قيمة المداخيل.

كما يمكن الملاحظة أن *PIB* يتأثر بعوامل أخرى كالتضخم، معدل نمو السكان، لهذا الدراسات الحالية في قياسها للنمو تأخذ **بالدخل الفردي الحقيقي** فهو يُمَكّنْ من تحديد الكميات المنتجة والمستهلكة لكل فرد، و هو كذلك معيار جيد للمقارنة ما بين الدول فيما يخص المستوى المعيشي، داخل و خارج الوطن. في هذا المجال يوضح *Kuznets* بأن قدرة الإنتاج في تعبيره عن النمو الاقتصادي هو القدرة على توفير السلع الاقتصادية المختلفة للسكان في الآجال الطويلة هذه القدرة المتزايدة في الإنتاج تعتمد على التطور التكنولوجي و التعديلات المؤسساتية و الإيديولوجية.

المطلب الثالث: استراتيجيات النمو

1- إستراتيجية النمو المتوازن

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة؛ بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، و روستين–رودان) بعين الاعتبار ما يلي:[1]

أولاً : دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:

تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبد، والتي غالبا ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظراً لكونها تستلزم حجماً كبيراً كحد أدنى، مما يتطلب استثماراً مبدئياً ضخماً، نظراً لتكاليفها الضخمة كالسّكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك؛ والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية؛ نظراً لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقًا معتبراً لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

ثانياً: الطبيعة المكملة للطلب:

حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية؛ ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

1- كمال بكري:**التنمية الاقتصادية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1986، ص 79-84.

من الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن :

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظراً لاعتماد هذه الإستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.
- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثلي الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم.

عدم واقعية مشروع كهذا، نظراً لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه .

2- إستراتيجية النمو غير المتوازن

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى؛ ومن الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد هريشمان*، حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير، وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى و لكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

رغم الانتقادات الموجهة لإستراتيجية النمو المتوازن المذكورة أعلاه و النمو غير المتوازن المتمثلة في كيفية اختيار القطاع الإستراتيجي، و كون لا توازن موجود لا مفر منه، فإن كل إستراتيجية ملائمة حسب كل بلد إن كان منفتحا على الخارج أم لا، و إمكانية تلاؤم كل إستراتيجية حسب مرحلة تطور البلد.

* ألبرت هريشمان(1915-): ولد بألمانيا، دَرَسَ في كل من باريس ولندن، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة أين شَغِلَ عدة مناصب في العديد من المنظمات، من أشهر مؤلفاته" The stratégie of Economic Development (1958) الذي ترجم إلى 10 لغات.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية في النمـو:

النظريات التقليدية في النمو هي التي أتت قبل نموذج سولو، الذي يعتبر الانطلاقة الأولى للدراسات الحديثة في نظريات النمو، و من بين الخصائص البارزة في المنظور التقليدي هي أن الإنتاج يستلزم عنصر العمل، الآلات، والموارد الطبيعية، و بالرجوع إلى نظريات النمو الحديثة لا نجد أي منها تتجاهل عنصر العمل رأس المال و الأرض، و من أجل فهم حقيقة عمليات النمو وجب معرفة سرعة التراكم، ونسبة تقدم التقنية في بيئة متميزة بندرة الموارد، أمام النمو المتزايد للسكان.

اهتمت النظريات التقليدية بإعطاء معنى أو تعريفا محددا لعملية النمو"، "فهؤلاء حضروا الثورة الصناعية واهتموا بشروط التقدم التي تعتمد بصفة مباشرة على تطور المؤسسة، ومن بين الأسئلة التي كانت تشغلهم في قضية النمو هي:

ما هي القوى التي تتحكم في تطور النشاط الاقتصادي؟

كيف يمكن عزل السياسة أو تدخل الدولة ؟

ما هو الاتجاه المتبع حتى يتم الوصول إلى التقدم و ذلك بأقل وقت ممكن؟

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمـو الاقتصـادي

1- نظرية النمو الاقتصادي عند آ.سميث[G]

يعتبر آ.**سميث** أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية و هو يشغل وظيفة جامعية، ممّا انعكس بشكل واضح في عرضه المنظم لأفكاره في كتابه "ثروة الأمم" آ.**سميث** لم يأتينا بنظرية متكاملة في النمو الاقتصادي مثل نظريات النمو الحديثة، فهو لم يضع نموذجا متكاملا، ولا دراسات كمية، إنما كانت جل إسهاماته في إرساء قواعد علم الاقتصاد، لكن و مع ذلك ساهم في وضع المبادئ

* - **آدم سميث**(1723-1790) كان فيلسوف اسكتلندي ورائد في الاقتصاد السياسي، هو صاحب كتب نظرية المشاعر الأخلاقية والتحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم .هذا الأخير، عادة ما يشار إليه باختصار باسم ثروات الأمم، ويعتبر من' أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث. آدم سميث يعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع، درس سميث الفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو، وجامعة أكسفورد .بعد تخرجه ألقى سلسلة ناجحة من المحاضرات العامة في أدنبرة، مما دفعه إلى التعاون مع ديفيد هيوم خلال التنوير الاسكتلندي. قضى عشر لسنوات في كتابة ثروة الأمم ،والذي نشر في عام 1776.

الأساسية لدراسة النمو الاقتصادي، بحيث ركّز **أ.سميث** على القطاع الصناعي في عملية النمو، نظرا **لتزايد الغلة** في هذا القطاع الناتج عن طريق **تقسيم العمل** الذي يسمح بتزايد الإنتاجية، وحسب **أ.سميث** هناك عامل أخر يؤثر على النمو، وهو عامل **تراكم رأس المال**.

بَحَثَ آ.**سميث** في كتابه" ***An Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations***" تفسير كيفية وإمكانية الاقتصاد الوطني أن ينمي ثروته وثروة السكان، فقد عايش بداية النهضة الصناعية، و واجه التغيرات و كان شاهدا و واعيا للتغيرات المحيطة به.

أ- تـراكم رأس المـال و تقسـيم العمـل:

رأى آ.**سميث** أن عمليات النمو هي باطنية المنشأ[1] ***Endogenous Growth*** لإبرازه تأثير تراكم رأس المال، و توفر التكنولوجيا الناتجة عن تقسيم العمل على المردودية، تركزت اهتمامات سميث حول العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل، يعني العوامل المؤثرة على الخبرة البراعة و الأحكام المطبقة في العمل، بن هذا المجال يدخل عنصر تراكم رأس المال في الصورة، لأن آ.**سميث** يرجع ارتفاع الإنتاجية إلى تقسيم العمل، و الذي بدوره يتأثر بمدى توسع الأسواق وتراكم رأس المال[2].

ففي بداية الفصل الثالث من كتابه " أسباب ثروة الأمم" تناول مفهوم "**تزايد الغلة**" كما فسر مزايا تقسيم العمل و المتمثلة في:

-تحسن براعة العمّال

-ربح الوقت الذي كان يضيع في الانتقال من نشاط إلى آخر

- إبتكار آلات جديدة متخصصة

في الفصل الثالث من كتابه "ثروة الأمم" بيّن أن تقسيم العمل محدود بمدى اتساع السوق، فكلما اتسع السوق كلما زاد التخصص و تقسيم العمل بين السكان، و بين المصانع وبين الدول عن طريق الميزة التنافسية المطلقة.

- تراكم رأس المال يدفع إلى تفعيل الطلب و يوسع من الأسواق بل و ينشأ أسواق أخرى

يعتبر آ.**سميث** ثلاث حالات يمكن أن تحد من النمو رغم تراكم رأس المال:

---

1 - Neri Salvadori , **The Theory of Economic Growth: a 'Classical' Perspective**, Cheltenham, UK • Northampton, MA, USA,p04

2- حازم الببلاوي: **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**،الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص59.

- نقص في عرض اليد العاملة
- ندرة الموارد الطبيعية
- تلاشي دوافع تراكم رأس المال و هي التي تتعلق بالسلوك الادخاري و الاستثماري.

ب- تقسيم العمل و التبادل التجاري:

تقدير آ.**سميث** لفوائد التخصص في العمل قاده إلى مفهوم الميزة المطلقة[1] *Absolute Advantage* بين سميث الفائدة من تقسيم العمل بين الدول أو التخصص في إنتاج السلع فيما بين الدول فسيعود بالفائدة لهم، فمبدأ التخصص في العمل بين الدول يؤدي إلى زيادة الثروة لكل الدول، و هذا رد صريح على آراء الفكر الماركنتيلي"التجاري" الذي كان يرى أن التجارة ما بين الدول تقوم على أساس إغناء دولة و إفقار أخرى.

ت- تقسيم العمل و اقتصاديات الحجم :

بين آ.**سميث** في ملاحظته لاقتصاد انجلترا و استوكلاندا و مثاله حول صناعة الدبابيس *pin maker* مفهوم اقتصادي حديث و الذي نسميه اقتصاديات الحجم *Economic scale* فقد بين **سميث** الفرق بين النظام الإنتاجي للبيت و النظام الإنتاجي للمصنع الذي ميّز الثورة الصناعية فتزايد نسب الإنتاجية المصاحبة لنظام للمصنع و الذي أصبح يسمى- اقتصاد الحجم الكبير- الذي لا يمكن أن يحدث بتعدد الأنظمة الإنتاجية الصغيرة للبيت، لكن بواسطة التخصص و تقسيم العمل الذي يتماشى مع نظام المصنع، و الذي هو ليس إلا تعبيرا للتحول في التقنية و الذي يعد عامل أساسي و داخلي في النظريات الحديثة للنمو.

ث- التخصص و التطور التكنولوجي:

يرى آ.**سميث** أن التخصص في العمل هو سبيل التقدم التقني في العمل، فالعامل الذي يتخصص في نشاط واحد يمكنه الملاحظة و إيجاد طرق و تقنيات لتسهيل نشاطه بدلا من تفكيك تركزيه على عدة أنشطة[2]، و هذا هو ما يصطلح عليه حاليا[3] *learning by doing* هذه من بين الأفكار التي تم

1- Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer,**International Trade and Economic Growth,** M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, 2007, p71
2- Idem,p72
3 - Thirlwall, A. P, **The Nature of Economic Growth: An Alternative Framework for Understanding the Performance of Nations**, Edward Elgar Publishing, Inc, 2002, p03.

دمجها في النظريات الحديثة للنمو، و هي بذلك تقوم على تفعيل عملية التطوير للتقنيات التكنولوجية الجديدة في الإنتاج، فالتخصص في العمل عند **سميث** يؤدي إلى التخصص في لابتكار.

2- نظرية النمو عند دافـيد ريكــاردو*

طبق ريكاردو أفكاره في القيمة و التوزيع على تحليل تطور الاقتصاد الرأسمالي، و أدى به ذلك إلى تقديم نظرية ديناميكية للنظام الاجتماعي، و كان لتحليل ريكاردو تأثير كبير على الفكر الاقتصادي اللاّحق، حيث حدد في كتابه "**مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب** ***Principles of Political Economy and Taxation***" (1817) الظروف التي تساعد على النهوض باقتصاد أي دولة ما إلى أعلى المستويات، وكان يؤمن بأن تراكم رأس المال مفتاح النمو الاقتصادي السريع، وقد بيّن أن إفساح المجال أمام الأعمال التجارية والاقتصادية لتحقيق أرباح كبيرة يؤدي إلى التراكم السريع في رأس المال ، و بيّن ريكاردو أن التقسيم الثلاثي لعناصر الإنتاج إلى العمل والأرض ورأس المال إنما هو في الواقع تقسيم ثنائي بين العمل ورأس المال، بل لاحظ أن رأس المال نفسه نتيجة لعمل سابق متراكم، وأن رأس المال الثابت ما هو إلا تراكم للأرباح المحصّلة من عمل سابق، وكانت هذه الأفكار هي بداية الاتجاه نحو اختزال رأس المال إلى العمل، والذي اتضح بقوة لدى الاشتراكيين الريكارديين.

النظرة التشاؤمية و قانون تناقص الغلة

يرى ريكاردو أن مسئولية التفاوت في المجتمع والأزمات الاقتصادية تنصب على ما أسماه الريع، وليس على الربح، والريع هو المكسب الذي يحصل عليه مالك الأرض[1]، أما الربح فهو مكسب الصناعي الرأسمالي، ويعلل ذلك معتمداً على نظرية سميث في إعطاء القيمة للعمل، بأن الريع

ليس ثمناً للعمل ولكنه ناتج عن امتلاك مورد طبيعي للثروة، يرى ريكاردو أنه حين يتقاضى الملاك أثمانا أعلى لوسائل العيش فهم لا يستغلون العامل ولكنهم يستغلون صاحب العمل الذي يضطر إلى أداء عالية لعماله، بينما هو لا يستطيع أن يرفع من أثمان منتجاته، لأنها تتحدد في سوق قوامها

G دافيد ريكاردو ***David Ricardo***، (1772 - 1823)اقتصادي كلاسيكي، إنجليزي الجنسية، ومن أسرة يهودية تنحدر من هولندا صاحب كتاب ***Principles of Political Economy and Taxation***

1- Thirlwall, A. P, **O**p **C**it ,pp 8-9

التنافس، ويذهب ريكاردو إلى أنه نتيجة لذلك فإن الريع في جوهره عدوان على الربح، وتميل الأرباح في الأجل الطويل إلى الهبوط حتى تصل درجة الصفر، بينما يستولى ملاك الأراضي على الفائض الاقتصادي.

واعتبر ريكاردو العمل المصدر الرئيسي الأهم لكسب الثروة، و لكنه آمن بأن النمو السكاني يساعد في تخفيض معدلات الأجور إلى مستوى لا يكاد يكون كافيًا لإعاشة الشعب، ومع تطور الاقتصاد وزيادة النمو السكاني، ترتفع أجور الأراضي. وهذا يقلل من الأرباح ويُبطئ من تراكم رأس المال، ويوقف النمو، هذه بداية ظهور **النظرة التشاؤمية**[1] في الاقتصاد، ذلك أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض في المدة الطويلة، وبالتالي يتناقص معدل تراكم رأس المال و من ثم النمو الاقتصادي.

1- حازم الببلاوي : المرجع السابق، ص .71

المطلب الثاني: نظرية التطور الاقتصادي للرأسمالية -ديناميكا الاقتصاد الرأسمالي- لجوزيف شومبيتر[G] *A. Joseph Schumpeter*

من الصعب تصنيف آراء *A. Joseph Schumpeter* ضمن المدارس الاقتصادية رغم أنه نمساوي و درس في جامعة فيّينا *Université de Vienne* إلا أنه لم يتأثر بأفكارها و بأفكار الأساتذة الذين درّسوه مثل *Eugen von Böhm-Bawerk* ، فلم يسبق أحد من الاقتصاديين *A. Joseph Schumpeter* وضع تفسير للنمو الإقتصادي بهذه الكيفية ، لهذا لا يمكننا إنسابه لا إلى المدرسة الليبرالية أو الكينزية ولا إلى المدرسة الماركسية[1].

أعجب *A. Joseph Schumpeter* كثيرا بالاقتصادي *Léon Walras* لكن تحاليله تعدت بدرجة كبيرة التحليل الجزئي، كما تأثر كذلك بكتابات السوسيولوجي *Max weber* و تقاسم بعض الأفكار مع *Karl Marx* لكن دراسته مغايرة تماما للماركسية.

إنه يعد بصفة عامة مؤسس نظرية التطور الاقتصادي أو ما يعرف **بالديناميكا الاقتصادية** ويمكن تصنيفه إلى حلقة الاقتصاديين *Hétérodoxes* أي انه استطاع أن ينشئ تفكيرا خاص به.

فهو يرى أن دافع و أساس الديناميكية الاقتصادية هي الابتكارات و التطورات التقنية.

* *A. Joseph Schumpeter* (1883-1950) هو اقتصادي نمساوي، ولد و تعلم في النمسا، تحصل على دكتوراه في العلوم القانونية سنة 1906. في سنة 1908 أصدر مؤلف بعنوان *Nature et essence de l'économie théorique* تقلد عدة مناصب إدارية و حكومية. كما اشتغل بالتعليم و استقر في جامعة Harvard كأستاذ محاضر، من أهم مؤلفاته *Capitalism, Socialism, and Democracy* (1942) .

1- http://fr.wikipedia.org/wiki/Joseph_Schumpeter. Date de consultation 25/01/2010.

1- الدور الديناميكي للابتكارات التكنولوجية

تعني عملية التطور أو الديناميكا بصفة عامة، الحركة بصفة مستمرة خلال فترات متعاقبة، والقوة المحركة في تحليل *A. Joseph Schumpeter* هي الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية التي يأتي بها المقاولون، فالمقاول المبتكر– *L'entrepreneur innovateur* هو نقطة انطلاق الحركة والابتكارات و التطورات التقنية هي المحرك الديناميكي في الاقتصاد الرأسمالي[1]، يشير **G. Demaria** بأن الرأسمالية نظام ديناميكي بالضرورة، ففي كل فترة معينة من الحياة الاقتصادية، تمثل حالة أو وضعية مختلفة للفترة السابقة لها، كما تختلف عن الحالة اللاّحقة لها كذلك.

فالديناميكا عند *A. Joseph Schumpeter* ترتكز كليا على ظاهرة أساسية، و هي التركيبة الجديدة في طرق مزج عوامل الإنتاج، و قد صنّفه الكاتب **G. Demaria** ضمن اللذين أعطوا نظريات ديناميكية، و لم يصنعوا نظام ديناميكي[2].

A. Joseph Schumpeter في ملاحظته للرأسمالية لاحظ أنّ الابتكارات التكنولوجية هي القوة المحركة للنمو الإقتصادي في الآجال الطويلة، حتى ولو تمّ هذا عن طريق تدمير قيم أخرى للمؤسسات المحتكرة للسوق، فالابتكارات التكنولوجية الناجحة تقود إلى الاحتكار المؤقت، بالسيطرة على المنتجات المنافسة، و ذلك بإدخال منتجات جديدة جيّدة أو تطوير المنتجات الأصلية .

يعين شومبيتر "*A. Joseph Schumpeter* " 5 أنواع من الابتكارات هي:

- صناعة منتجات جديدة
- طرق جديدة في الإنتاج
- فتح أسواق جديدة
- استعمال مواد أولية جديدة
- تنظيم جديد للعمل.

1- **Pascal Bailly**, La relation entre progrès technique et croissance chez Schumpeter, papier de travail, Pascal.Bailly@ac-grenoble.fr, p02

2-**François Perroux**, introduction sur la Théorie de l'évolution économique de Joseph SCHUMPETER (1911), Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, Cité dans le site suivant http://classiques.uqac.ca/classiques/Schumpeter_joseph/theorie_evolution/theorie_evolution.html, pp59-60.

يُبيّن *A. Joseph Schumpeter* دور الابتكارات التكنولوجية في دفع النظام الاقتصادي، في عرض مبسط للحياة الاقتصادية، فهو يأخذ كنقطة بداية اقتصاد مستقر " ***économie stationnaire*** " الذي مختلف عناصره الهيكلية ثابتة، و العلاقات التي تربط بين مختلف العملاء الاقتصاديين مستقرة.

منطق الاقتصاد المستقر" *économie stationnaire* " في هذا العرض هو التوازن العام، وحركة الأسعار هي التي تُوا فِق ما بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، و من خصائصه المنافسة الحرة، الملكية الشخصية و تقسيم العمل ما بين العملاء الاقتصاديين، الذين يتصرفون حسب خبراتهم السابقة، فهم لا يدخِلون أي تغيِّر أساسي في سلوكهم الاقتصادي، فنمط الإنتاج و الاستهلاك يبقى ثابتا، و العرض يصبح مساوٍ للطلب بسبب حركة الأسعار، فينتج بذلك سلوك روتيني، و ميكانيزم تكيُّفي متوجه إلى الوضع المستقر.

لكن حسب *A. Joseph Schumpeter* هذا النمط الروتيني يتأثر بواسطة المقاول و ابتكاراته التكنولوجية *L'entrepreneur innovateur* هذه التأثرات لا يمكن أن تأتي من تغيرات كمية (الزيادة في عوامل الإنتاج – رأس المال و العمل) لكن تأتي من خلال تغيرات كيفية للنظام الإنتاجي.

يُبيّن *A. Joseph Schumpeter* أن العامل المحدد للتطور هو الابتكار، و يمكن تصنيفها إلى صنفين[1]:

– ابتكارات تكنولوجية لها علاقة بالمنتج

– ابتكارات تكنولوجية لها علاقة بنمط الإنتاج، و المسؤول عليها هو المقاول.

2- أهمية المقاول المبتكر - *L'entrepreneur innovateur* -في النمو الإقتصادي

المجتمعات الصناعية مجتمعات ديناميكية متغيرة وليست راكدة، و من هنا نفهم أفكار كثيرين من الاقتصاديين الذين يعرفون المنظم *Entrepreneur* ودوره في الحياة الاقتصادية بأنه ذلك الفرد القادر على التجديد و الابتكار *Innovation* في مجال الإنتاج والفن الإنتاجي.[2]

المقاول المبتكر في رأي *A. Joseph Schumpeter* هو المغامر الحقيقي الذي لا يتوانى في الخروج عن نطاق المقاولين الآخرين، باحثا عن التقنيات الجديدة، و الابتكارات التكنولوجية، فهو الذي يخرج عن نطاق المألوف، و يفرض على العمال ما تمليه عقلانيته، و يواجه المقاومة التي تخشى التحديث، فعلى سبيل المثال ***H-Ford*** لم يكن مقاولا مبتكرا سنة 1906 عندما تسلم إدارة ***Ford*** لصناعة السيارات،

1- François Perroux, **O**p **C**it, pp 104-105.

2- حازم الببلاوي: **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص124.

لكن أصبح مقاول مبتكر سنة 1909 عندما تبنى نموذج الإنتاج عن طريق السلسلة، في صناعة السيارة من نوع **T** ناتحا المجال للإنتاج المكثف- **production de masse**- التي مكنته من زيادة الإنتاج، وتخفيض التكلفة في نفس الوقت.

يُعد الربح -**profit**- الحافز الذي يدفع بالمقاول المبتكر *L'entrepreneur innovateur* لمواجهة المخاطر، في استثمار ما هو جديد و النجاح في ذلك.[1]

الربح في نظر *A. Joseph Schumpeter* مختلف عنه عند الكلاسيك و عند ماركس، ففي رأيه المقاول يساهم في خلق القيمة مثله مثل الأجير، و هو مدفوع كذلك بعوامل غير عقلانية مثل القوة ، حب التطلع نحو الريادة، والروح الرياضية للتفوق، أما الكلاسيك يرون الربح على أنه المقابل للمجهود الإنتاجي (العمل– رأس المال)، أما المفهوم الماركسي يعتبره الاستيلاء على القيمة المضافة من طرف المالكين الرأسماليين لوسائل الإنتاج.

الربح ضروري و مهم جدا بالنسبة للمقاول المبتكر و الذي يستطيع بفضله إزالة أي شكل من أشكال المنافسة، فالابتكارات تمكنه من التخصص و الحصول على حقوق تجارية و فرض الاحتكار، هذه هي النتائج التي تجعل المخاطرة في الابتكار مقبولة، و لا يرى *A. Joseph Schumpeter* أن الاحتكار مضر دائما بالمستهلكين، فهو لا يعني الخفض دائماً من الإنتاج أو الزيادة في سعر المنتج، فالفائض المالي الذي يحققه المقاول من خلال ميزة الاحتكار تمكنه من الاستثمارات الكبيرة و الانتقال إلى اقتصاديات الحجم -***économies d'échelles***-، لكن سرعان ما تتلاشى هذه الميزة من خلال التقليد، و عامل المنافسة الاقتصادية، من أجل الحصول على أرباح مهمة، و هي التي تفسر الحركة الدورية للإقتصاد.

1- Pascal Bailly, **O**p **C**it, p04.

3- نظرية الدورات الاقتصادية و عملية التدمير الخلاّق

الابتكارات عامل للنمو و عنصر أزمة في آن واحد" هذا ما خلص إليه شومبيتر *A. Joseph Schumpeter* في صيغته التدمير الخلاّق ***Destruction créatrice*** فالأزمات ليست أخطاء الآلة الإقتصادية، إنما هي حقائق ملازمة للمنطق الداخلي الرأسمالي، فالأخطاء أساسية وضرورية للتقدم الإقتصادي ، ذلك أن الابتكارات تأتي في دفعات متدرجة من الأضعف إلى الأقوى حسب الأزمة، فعندما تكون الأزمة في شدتها تكون الابتكارات في انطلاقها أي (بدايتها) وحينما تختفي الأزمة تكون الابتكارات في أوجها.

الشكل:(1) منحنى الدورات الاقتصادية لـ:*A. Joseph Schumpeter*

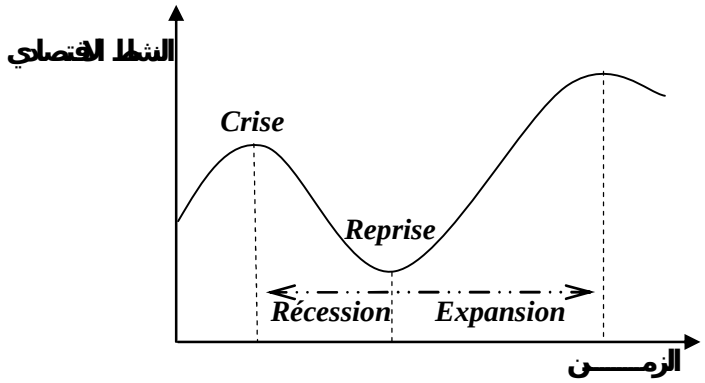

Le cycle économique

Pascal Bailly, La relation entre progrès technique et croissance chez Schumpeter, papier de travail, Pascal.Bailly@ac-grenoble.fr, p06

ما نخلص إليه: هو أنّ الأزمة تقلب الحقائق، فهي تُمَكّنْ من ظهور أفكار جديدة وتفتح المجالات أمام الابتكارات أو الاختراعات، و بمعنى آخر فإنّ عدم وجود أزمة في حالتها العظمى يعني بالضرورة وجود رفاهية بقدر معين، ممّا يؤدِّي إلى غلق باب البحث عن سبل جديدة للرفاهية، فالنظام الاجتماعي و الإقتصادي في هذه الوضعية يقلل من عملية الابتكارات، ويحد من تدفقات التكنولوجيا.

المطلب الثالث: نمـــوذج هـــارود- دومـــار

بدأ الكينزيون يكتشفون أنه ثمة نقيصتان تتسم بهما النظرية العامة و هما: أن النظرية العامة لكينز هي نظرية خاصة بالأجل القصير فقط، و النقيصة الثانية هي أن النظرية العامة قد اتسمت بطابعها السكوني وبذلك فهي لا تأخذ بعين الاعتبار حركة النظام الرأسمالي و مشكلاته، و مستقبل النمو فيه، و توازنه الديناميكي عبر الزمن.

1- نمـــوذج دومـار- *Evsey Domar*

يبين ***Domar*** في مقاله "*Expansion et emploi*" محدودية التحليل الكينزي، فلا يعتبر الاستثمار مجرد إنفاق من أجل الحصول على السلع الإنتاجية، إنما الاستثمار هو كذلك تغيير في مخزون رأس المال[1]، و الذي يعطي قدرة أو سعة إنتاجية إضافية في الفترة طويلة الأجل.

تأسست إشكالية ***Domar*** في نقل الإشكالية الكينزية حول أثر التغير في كمية الاستثمارات من الفترة قصيرة الأجل إلى الفترة طويلة الأجل، ف***Domar*** يتساءل في أي شرط يمكن أن يكون ارتفاع الدخل موافقا لزيادة القدرة الإنتاجية؟

في شكل آخر يريد ***Domar*** تحديد الشروط التي تُمَكِّنْ من زيادة الطلب الكلي، حتّى تمتص زيادة العرض الناجمة عن التكوين الإضافي لمخزون رأس المال.

أ- الأثر المزدوج للاستثمار:

حسب ***Domar*** كل استثمار إضافي له أثرين، في الفترة قصيرة الأجل على الدخل[2] من جانب الطلب، و في الفترة طويلة الأجل على القدرة الإنتاجية من جهة العرض.

1- Sébastien Charles, **Macroéconomie hétérodoxe de Kaldor a Minsky**, L'Harmattan, France, 2006, p24.

2-Philip Arestis and al, **Economic Growth, A dynamic framework for Keynesian theories of the business cycle and growth by** Pedro Leão, Edward Elgar Publishing Inc, Massachusetts USA, 2007, pp65-66.

- **الأثر الأول** يسمى **بالأثر الكينزي**: لأنه يمس جانب الطلب، فلاستثمار الإضافي هو عبارة عن طلب للسلع الإنتاجية *Biens de productions*، و هو موضح من خلال **المضاعف الكينزي للاستثمار**.

$$\Delta Q^d = \frac{\Delta I}{s}$$

ΔQ^d = التغير في الطلب.

ΔI = التغير في الاستثمار.

s = الميل الحدي للادخار

هذا يعني أن أثر الدخل دالة عكسية للمعدل الحدي للادخار "s" ودالة مباشرة لتغير الإستثمارات.

- **الأثر الثاني** يتعلق **بجانب العرض**، فزيادة الاستثمار تعني زيادة **القدرة الإنتاجية** من خلال تراكم رؤوس الأموال في المدى الطويل، و الذي كان مهملا في التحليل الكينزي[1].

أثر القدرة الإنتاجية (¢) حيث(¢) الإنتاجية الحدية لرأس المال الجديد ولتكن

$$¢ = \frac{\Delta y}{\Delta k}$$

وبالتالي فإن حاصل ضرب (¢) في الإستثمار المحقق (I) هو ($I¢$) يقيس زيادة قدرة الإنتاج أو أثر السعة.

$$\Delta Q^s = I\delta$$

ΔQ^s = التغير في العرض.

$I\delta$ = النمو السنوي لقدرة الإنتاج.

1- Beatriz Betegón, HARROD-DOMAR Dossier d'histoire de l'analyse de la croissance économique, http://www.vcharite.univ-mrs.fr/PP/yildi/croissance/dos9899/HarroDom.html.

ب- **معدل النمو التوازني عند *E.Domar***

شرط **التوازن الديناميكي** هو أن الزيادة في الدخل[1] الناتجة عن الزيادة في كمية الاستثمارات "**أثر المضاعف**" يجب أن تسمح بتصريف الكتلة الزائدة من السلع المنتجة بواسطة نمو الطاقة الإنتاجية "**أثر القدرة الإنتاجية**" و من أجل أن لا تكون طاقات إنتاجية غير مستعملة، يجب أن يكون كِلا من أثر الدخل و أثر القدرة متساويان.

فشرط التوازن في السوق[2] هو لما يُعطي الدخل الجديد الناتج عن زيادة الإستثمار المواد الإضافية المنتجة نتيجة زيادة القدرة، وهذا يعني تساوي أثر القدرة مع أثر الدخل، فهدف ***Domar*** هو جعل كل من الطلب والعرض و هذه المتغيرات متساوية، ممّا يعطي المعادلة التالية:

$$\Delta I\left(\frac{1}{s}\right) = I\delta \Rightarrow \frac{\Delta I}{I} = s¢$$

إذن: للمحافظة على التشغيل الكامل لابد من رفع الاستثمار بمعدل نسبي سنوي هو $s\delta$ ، و من ثم فإن الدخل يضاعف بنسبة ثابتة، أي أن الدخل يزيد بنفس المعدل الذي يزيد به الاستثمار.[3]

وهذا الشرط يمكن كتابته كما يلي:

$$\begin{cases} V = \dfrac{\Delta k}{\Delta y} = \dfrac{1}{¢} \\ \dfrac{\Delta I}{I} = \dfrac{s}{V} \end{cases}$$

V: المعامل الحدي لرأس المال.

حتى يتحقق التوازن لابد أن يكون $s¢ = \dfrac{s}{V}$

1- Gylfason, Thorvaldur, **Principles of Economic Growth**, Oxford University Press, Oxford New York, 1999 pp24-25.
2- Philip Arestis and al, **O**p **C**it, p67.
3 - Abdelkader Sid Ahmed, **croissance et développement** ,2me édition, office des publication - universitaires – Alger, tome 1.pp194-195.

افترض ***Domar*** أن معامل رأس المال ثابت، فمعامل نمو الاستثمار يساوي معدل النمو $\frac{\Delta I}{I} = g$، يعني أنه من أجل أن يكون النمو متوازن، يجب أن يكون مساوٍ للنسبة $\frac{s}{V}$ و في هذه الحالة: ميل الادخار، و معامل رأس المال، و معدل نمو الإنتاج، هم معاملات مستقلة، و لا توجد أي علاقة من اجل أن يكون معدل النمو قابل من أجل تحقيق نمو متوازن.

- يخصص ***Domar*** حالتين:

- في حالة الزيادة في الطلب تكون أكبر من الزيادة في العرض $g\rangle\frac{s}{V}$ في هذه الحالة اللاّتوازن يولد التضخم.
- في حالة الزيادة في الطلب تكون ناقصة بالنسبة للزيادة في العرض $g\langle\frac{s}{V}$ في هذه الحالة اللاّتوازن يولد أزمة الكساد "بطالة".

بمفهوم آخر: لو ننطلق من اقتصاد مستوى استثمار التوازن، و الذي يحقق التشغيل التام، فإذا زاد الاستثمار بمعدل متناقص من $\frac{s}{V}$ هذا يعني أن القدرة الإنتاجية تتزايد بمعدل أكبر من تزايد الطلب وتكون البطالة هي النتيجة الحتمية.

فإذا تحقق هذا الشرط $g\langle\frac{s}{V}$ يمكن اعتباره كأكبر تفسير ملائم لأزمة الكساد العالمية لسنة 1929 فحسب ***Domar*** هذا التفسير أكثر ملاأمة من تفسير **النظرية العامة لكينز**.

ت- **نتائج نموذج دومار- *E.Domar***

النتائج التي حصل عليها ***Domar*** ، تحليله للفترة طويلة الأجل مشابهة تماما لنتائج التحليل الكينزي في الفترة قصيرة الأجل

- التوازن الذي يحصل مع المستوى الاستخدام الغير التام لسوق العمل هو الأكثر احتمالا للحدوث في اقتصاد السوق، فزيادة كمية الاستثمارات[1] لا يعني بالضرورة الزيادة في الطلب الكافي بالمقابل مع القدرة الإنتاجية الإضافية الناتجة، فالبطالة نتيجة حتمية.

1- Neri Salvadori, **O**p **C**it, p31.

- يوافق ***Domar*** كذلك ***Keynes*** في دور الدولة كضابط للطلب الكلي، فالمعادلة

$$\Delta Q^d = \frac{\Delta I}{s}$$

صحيحة لكل إنفاق مستقل، فالدولة يمكنها تشجيع الطلب دون أن ترفع من مستوى الاستثمار، وبذلك دون الزيادة في القدرة الإنتاجية، و المحافظة على التوازن في مستوى الاستخدام التام، و في نفس الوقت يمكن للدولة من خلال سياستها الجبائية من إعادة توزيع الثروات حيث تعمل على الرفع من دخل العائلات الأكثر فقرا، أي اللذين يُدّخرون الأقل نسبة، و هذا من أجل تخفيض الميل الادخاري **(s)** و بذلك النسبة $\frac{s}{V}$ تنخفض، والّذي يُمَكّنْ من الاتجاه نحوى التوازن في مستوى الاستخدام التام.

2- نمـــوذج هـارود[G]- *Roy Forbes Harrod*

نموذج ***Harrod*** هو امتداد للنظرية العامة الكينزية للتوازن الساكن "الستاتيكي" في المدى طويل الأجل.

فالإشكالية التي طرحها ***Harrod*** هي: إذا كان شرط التوازن العام" الساكن"لكينز هو الاستثمار المكافئ للادخار، فما هو معدل نمو الدخل الواجب لاستمرار النمو التوازني في الفترة طويلة الأجل؟

حاول ***Harrod*** تقديم توازن ديناميكي على المدى الطويل، فميّز بين ثلاث معدلات للنمو.

أ-معدل النمو الفعلي: *(g)*

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$g = \frac{\Delta y}{y} \quad \text{.....(1)}$$

y: الدخل الوطني.

Δy : التغير في الدخل.

يفترض ثبات المعامل المتوسط لرأس المال(V) حيث

(*) **هارود روي فوبر**(1900-1978) : اقتصادي انجليزي من مقالته" An Essay on Dynamique Theory "، والذي اعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل لكينز ، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار(1914-)، ومن ثمة سميا نموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو.

k: رأس المال $\qquad V = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y}$ .....(2)

يعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل $S = sy$ .....(3)

حيث :

S: الادخار الإجمالي.

s : الميل المتوسط للادخار.

الإستثمار المحقق يساوي الادخار المحقق ($I=S$)

I: الإستثمار المحقق

هذا يعني $I = \Delta k$

$I = \Delta k = V\Delta y = sy = S$ .....(4)

أي أن

$V.\Delta y = sy$ .....(5)

و بذلك: $\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{V}$ .....(6)

و النتيجة هي أن معدل النمو الفعلي يساوي النسبة مابين الميل المتوسط للادخار و معامل رأس المال.

ب- معدل النمو المضمون: (g_w)

من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الإستثمار المرغوب فيه و ليكن (I^*)، حيث أن (I^*) مرتبط بالأرباح المتوقعة و زيادة الإنتاج (Δy) هذا يعني :

$I^* = f(\Delta y)$ .....(7)

و من أجل تغير طفيف في f يمكن اعتبار f دالة خطية بالشكل:

$I^* = B\Delta y$ .....(8)

و حتى يتحقق رضا المقاولون يجب أن يتساوى الإستثمار الذي يرغبون فيه مع الادخار الكلي المحقق أي :

$$I^* = S^*$$

لدينا $s = s^*$

هذا يعني :

$$I^* = B\Delta y = sy = S^* \Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = g_w = \frac{s}{B} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

وهو الشرط الضروري لإرضاء رغبة المقاولين.

ت- معدل النمو الطبيعي: (g_n)

يعرفه هارود على أنه المعدل الذي يزداد به الإقتصاد و يتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشطين وشرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل هو:

$$g = g_w = n$$

حتى يتحقق النمو المتوازن الكامل يجب أن يحقق النمو الفعلي رغبة المقاولين $(g = g_w)$ وليس هناك بطالة $(g = n)$.

يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n و معدل نمو الإنتاجية العاملة a، ويرمز له بـ (g_n)، وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي (g_n)، مما يتطلب على معدل النمو (g) للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون $(g_w) = \frac{s}{B}$ و معدل النمو

الطبيعي، مادام أن المعاملات الثلاث n ، B، s خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين (g_w) و (g_n) هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $g<g_w$، ومن أجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي، والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g اقل من g_w ، حيث التوازن بين معدل النمو المضمون و الطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل s، ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب، عكس ذلك إذا كان g_n أكبر من g_w فإن قوى السوق تؤدي بدفع g إلى أخذ قيم أكبر من g_w، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال، بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم، هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

3- نمـــوذج هـــارود- دومـــار(الجمع مابين النموذجين)

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي، و يشمل على:
دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال مابين رأس المال و العمل، و هي دالة إنتاج بمعامل ثابت، تأخذ الشكل التالي:[1]

$$Y\ Z=min\left\{vK,\ bL\right\} \quad \text{.....(1)}$$

1-Kaushik Basu, Analytical development economics: the less developed economy, First MIT press, USA, 1984, pp43-47.

الشكل:(**2**) دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال مابين رأس المال و العمل لـ***Harrod- Domar***

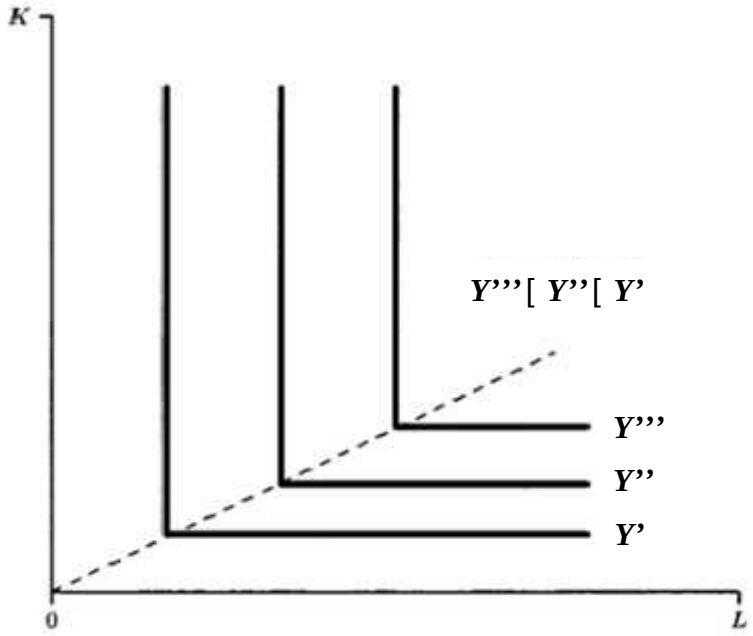

Source : Arnold Heertje et d'autres, Principes d'économie politique, 4eme édition, de Boeck, Bruxelles, 2003, p259.

بافتراض أن هناك فائض للعمالة أو ندرة في رأس المال تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد رأس المال على النحو التالي: $Y = vK$

و بافتراض معدل إهتلاك رأس المال يساوي الصفر يتطلب شرط التوازن في سوق السلع أن يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار وذلك على النحو التالي[1]:

$$I = \frac{dK}{dt} = K' = sY$$

أي أن الاستثمار هو تغير رأس المال عبر فترات، أو أنه جزء من الدخل القومي يكون على شكل الادخار.

1- المعهد العربي للتخطيط، http://www.arab-api.org/course10/c10_index.htm ، 2010/10/20.

$$I = \frac{dK}{dt} = K' = sY$$

$$G(K) = \frac{K'}{K} = \frac{sY}{K} = sv.....(*)$$

تعني هذه النتيجة أن الرصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال.

يلاحظ أن معدل نمو رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية كمعدل الادخار، و معطيات تقنية كنسبة الناتج لرأس المال، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

للحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن لنحصل[1]:

$$Y' = vK'$$

بالتعويض في معادلة (*) نجد: $\frac{Y'}{Y} = v\frac{K'}{Y} \Rightarrow G(Y) = \frac{Y}{K}.\frac{K'}{Y} = G(K) = sv$

هذه النتيجة تعني أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد رأس المال، و يعتمد كذلك على معطيات سلوكية و تقنية.

كما أن: إذا كان معدل النمو السكاني يساوي n فإن معدل نمو دخل الفرد لمؤشر الأداء التنموي يكون على النحو التالي:

$$G(Y) = sv - n$$

هذه النتيجة تعني أن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان.

1- Kaushik Basu, **O**p **C**it, p45.

4- نتـائج نمـوذج هـارود-دومـار:

ينطلق نموذج هارود-دومار من فرضيات معينة بغية الوصول إلى تفسير لا توازن النمو أو أن حالة النمو اللامتوازن هي أكثر الحالات احتمالا للوقوع، حيث يرى كل من هارود و دومار أن هناك سببين لعدم إستقرار النمو هما:

أ- عدم تعادل معدل النمو الفعلي والطبيعي: إن احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جداً وهذا يعني أن الإقتصاد يكون إما في حالة بطالة أو في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال، ومن أجل تساوي معدل النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال.

ب- عدم إستقرار معدل التوازن: يقول هارود أنه حتى لو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل الطبيعي(أي نمو متوازن) فإن التنمية الإقتصادية تبقى دائماً غير مستقرة. كما يرى هارود أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات تستثمر حسب ظروف السوق، هذا يعني أن الإستثمارات تكون متناسبة مع قوة العمل في الإقتصاد.

يرى هارود و دومار أن يحدث لا توازن بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو الطبيعي، بحيث يرتفع معدل النمو الفعلي للإقتصاد إلا أنه يبقى اقل من معدل النمو الطبيعي، ويؤدي ذلك إلى حدوث نمو على المدى الطويل مع نسبة معينة من البطالة.

المبحث الثالث : النظرية النيوكلاسيكية للنمو

يعتبر مجال تحليل الدراسات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي الأكثر تأثير في دراسات الاقتصاد الكلي الحديث مباشرة بعد نموذج **هارود–دومار**، وهذا بفضل المساهمة التي قام بها سولو.

المطلب الأول: نمـــوذج ســـولو

حاز ***R.Solow*** على جائزة نوبل للإقتصاد تعبيراً على إسهاماته العظيمة في نظريات النمو الاقتصادي سنة 1956 و التي كانت رداً على نموذج **هارود–دومار** (*Harrod-Domar*) للنمو، خاصة فيما يتعلق بثبات معامل الإنتاج، لأن *R.Solow* اعتمد على أسس دالة الإنتاج النيوكلاسيكية في نموذجه.

1- فـرضيات النمـوذج:

❖ **الفرضيات الأساسية لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية: *Barro Sala-i-Martin*** يعتبران أن دالة الإنتاج نيوكلاسيكية إذا استوفت الفرضيات[1] التالية:

- من أجل كل $K > 0$ و $L > 0$ ، $F(K,L)$ هي دالة إنتاج متزايدة بنسب متناقصة لكل عنصر إنتاجي على حدا.

$$\frac{\partial F}{\partial L} > 0 \qquad \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0$$

- $F(K,L)$ دالة الإنتاج لها وفورات حجم ثابتة - *Les rendements d'échelles sont constants* –

- من خصوصيات دالة الإنتاج - *Inada conditions* - أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالأتي:

$$\lim_{K\to 0}(F_k) = \lim_{L\to 0}(F_L) = \infty$$
$$\lim_{K\to \infty}(F_k) = \lim_{L\to \infty}(F_L) = 0$$

1- Robert J. Barro Xavier Sala-i-Martin: **Economic Growth,** Second Edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2004, pp 27-28.

الفرضيات الأساسية لنموذج النمو عند سولو- *R.Solow*

- الإنتاج دالة لعنصري العمل و رأس[1] المال $y = f(k, L)$
- اقتصاد مغلق و لا ينتج سوى سلعة واحدة
- الإنتاج يتم في سوق منافسة تامة
- أن العمل ينمو بنسبة ثابتة (n)
- نسبة من الإنتاج ستدخر و تستثمر $I = \frac{dk}{dt} = sy$
- معدل الادخار خارجي التأثير
- التقدم التكنولوجي، حيادي و خارجي التأثير

2- عــرض النمــوذج:

أ- دالة الإنتاج:

حسب فرضية ثبات وفورات الحجم للدالة الإنتاج النيوكلاسيكية، يمكن كتابتها على الشكل التالي[2]:

$$\frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, 1\right)$$

هذه الدالة تبين أن إنتاجية العامل $\frac{Y}{L}$ هي دالة لرأس المال لعامل واحد[3] $\frac{K}{L}$.

نضع :

$$\begin{cases} y = \frac{Y}{L} & \text{إنتاجية العامل الواحد.....} \\ k = \frac{K}{L} & \text{رأس المال لعامل واحد.....} \end{cases}$$

يمكن كتابة دالة الإنتاج بالنسبة للعامل الواحد كالتالي:

$$y = f(k) \quad \text{..... (1)}$$

مع: $y = F(k, 1)$

1- Charles I. Jones, **Introduction to Economic Growth**, First Edition, W W Norton & Company Inc, USA, 1998, pp18-20.

2- Daron Acemoglu, **Introduction to Modern Economic Growth: Parts 1-5**, Department of Economics, Massachusetts Institute of Technology, pp 33-35.

3- Stefan Bergheim, **Long-Run Growth Forecasting**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2008, p11.

تدل دالة الإنتاج (1) على أنه بإضافة وحدة واحدة من عنصر رأس المال بالنسبة للعامل الواحد، سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة إنتناجية عامل واحد، وكذلك حسب فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لدالة الإنتاج لدينا حالتين[1]:

الحالة الأولى: عندما تكون لدينا ندرة في رأس المال (k) فكل وحدة إضافية تكون أكثر فعالية.

الحالة الثانية: عندما تكون لدينا وفرة و كفاية في رأس المال (k)فكل وحدة إضافية تكون اقل فعالية، أي تنتج أقل من الوحدة السابقة و أكثر من الوحدة اللاحقة لها.

الشكل: (3) دالة الإنتاج بالنسبة للعامل الواحد لـ- *R.Solow*

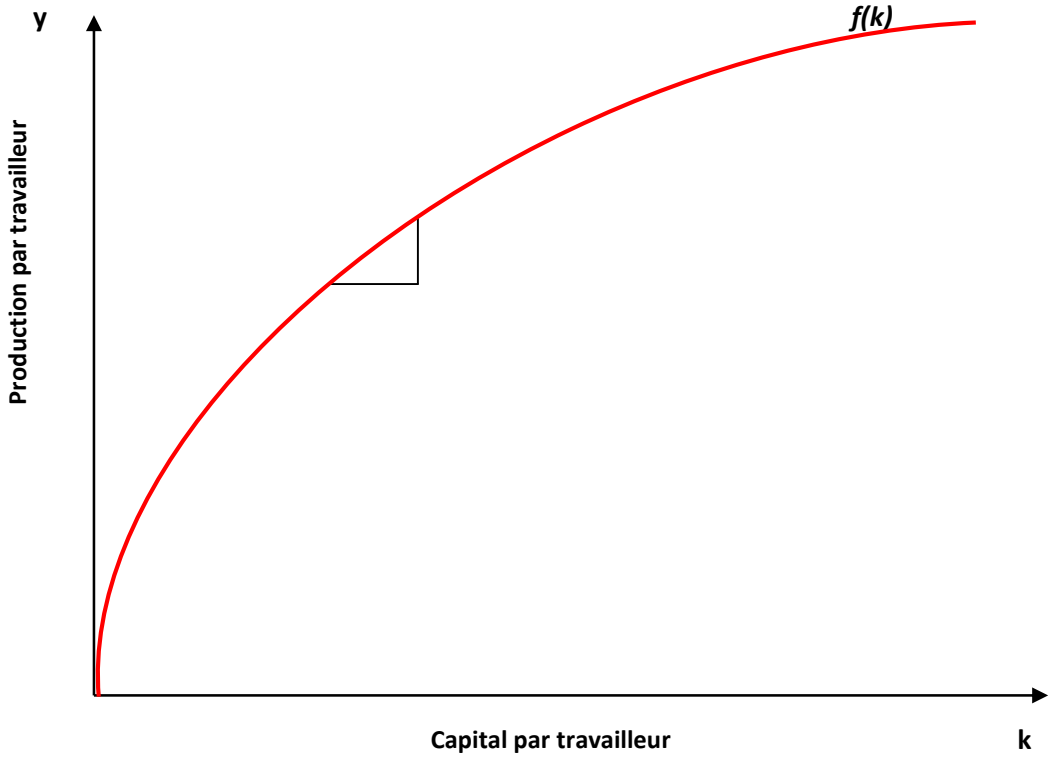

Source: N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, USA, 2001, p 183

يوجد منتوج وحيد ينتجه مجمل الإقتصاد بمستوى إنتاج (y_t) كما أن جزء من هذا المنتوج يستهلك وجزء يدخر و يستثمر وحجم المدخرات هو sy_t ، و مخزون رأس المال(k_t) فيقسم إنتاج العامل الواحد ما بين الاستهلاك c و الاستثمار i على شكل الدالة التالية:

$$y = c + i \quad \text{.....(2)}$$

1- Brian Snowdon & Howard R Vane, Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limited, USA, 2005, pp603-605.

فالادخار (S) يعتبر كمتغير خارجي و هو يعني الجزء الغير المستهلك من الدخل، و بذلك **CZ1-S** من المعادلة (2) يمكن كتابة:

هذا يعني:

$$i = sy \text{.....(3)}$$

معدل الادخار (S_t) هو نسبة من الدخل (y_t) الموجهة إلى الاستثمار (i_t)، المعادلتان (1) و (3) هما معادلتي الأساس لنموذج *R.Solow* [1]

الشكل: (4) دالة الإنتاج و دالة الاستثمار لـ- *R.Solow*

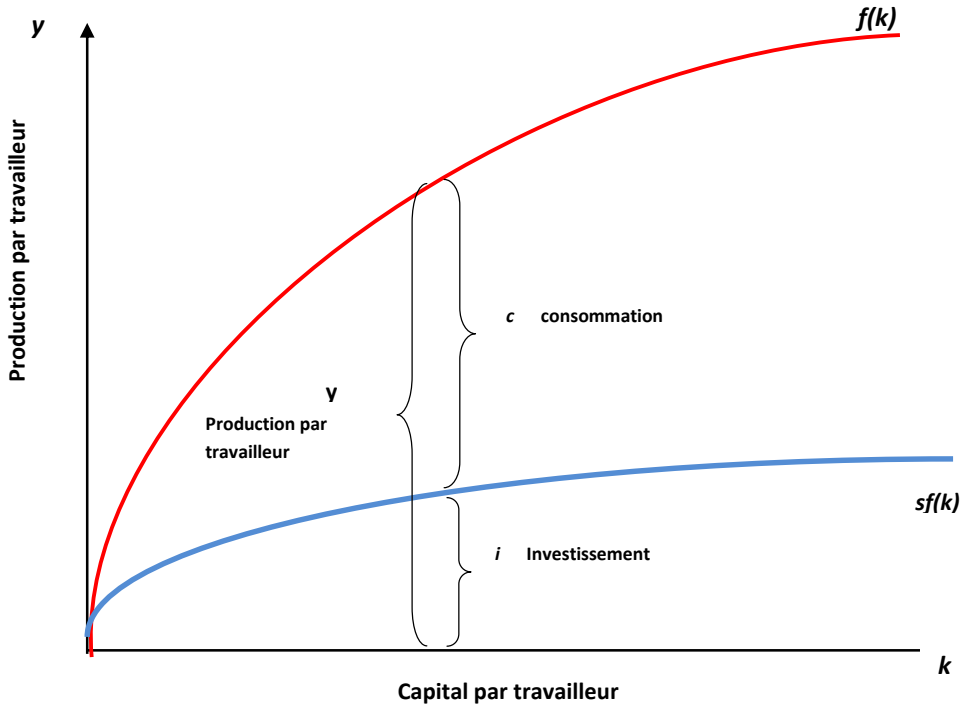

Source: N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, 2001, USA, p 184

الاستهلاك معبر عنه من خلال مخزون رأس المال هو:

$$c = f(k) - sf(k) \text{.....(4)}$$

و الاستثمار معبر عنه ب:

$$i = sf(k) \text{ .....(5)}$$

1- N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, USA, 2001, p184

ب- تراكم مخزون رأس المال:

يعتبر مخزون رأس المال من أهم محددات الحجم الإنتاجي لأي اقتصاد، غير أن مخزون رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن (t)، فيؤثر على النمو الاقتصادي تبعاً لذلك من خلال عاملين أساسين هما: **الاستثمار**[1] الذي يزيد من تراكم مخزون رأس المال، و**الاهتلاك** *Amortissement* هذا الأخير يعمل على تخفيض قيمة مخزون رأس المال بنسبة δk فتصبح دالة مخزون رأس المال معرفة كما يلي:

$$\Delta k = sf(k) - \delta k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \textbf{(6)}$$

هذا يعني أن التغيرات في مخزون رأس المالΔk = الاستثمار$sf(k)$ – مخفضات قيمة رأس المال(الاهتلاك) δk

الشكل: (5) يوضح أثر المخفضات على مخزون رأس المال في نموذج سولو

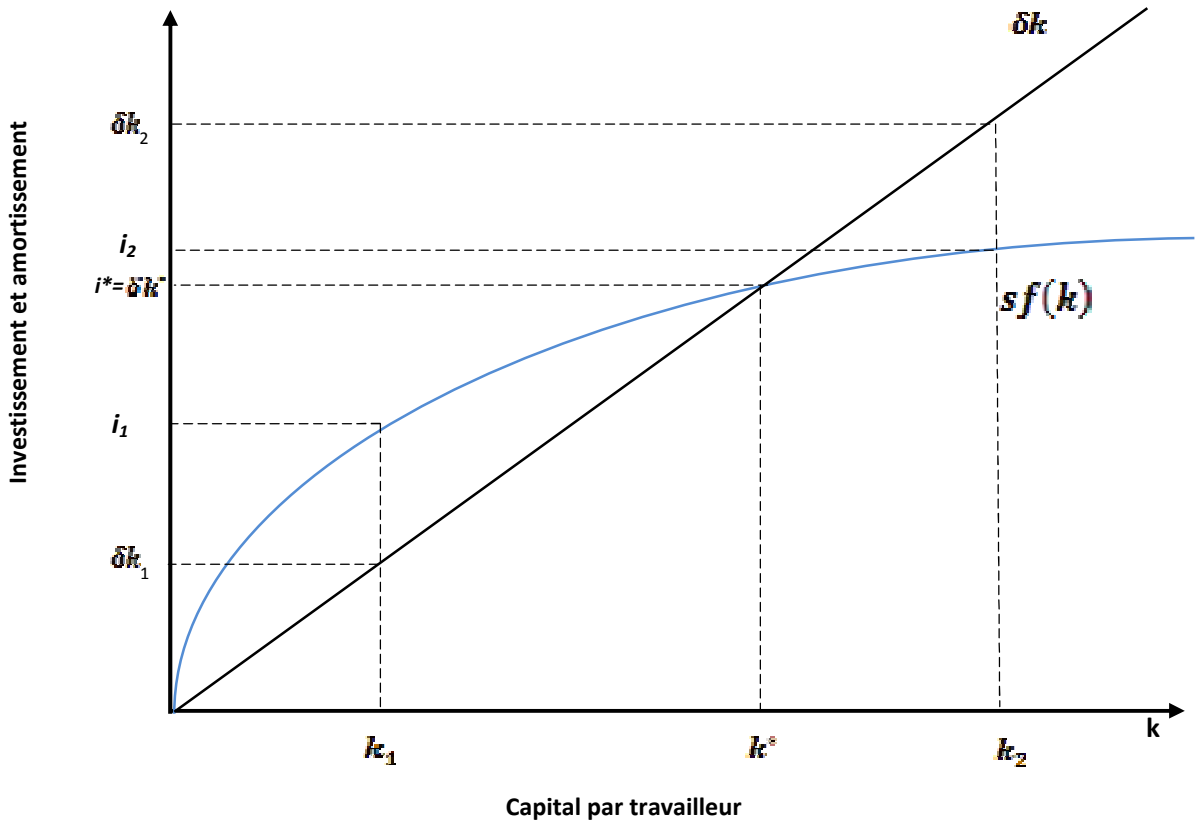

Source: N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, 2001, USA, p 186

1 -Brian Snowdon & Howard R Vane, **O**p **C**it, p606.

و من خلال الدالة **(6)** δk مع منحنى المخفض $i = sf(k)$ يبين الشكل تقاطع منحنى الاستثمار

$$\Delta k = sf(k) - \delta k \text{.....(7)}$$

نستنتج أنه توجد نقطة تقاطع واحدة تشير إلى وجود مخزون رأس مال وحيد k^* أين يتساوى فيه مخزون رأس المال (حجم الاستثمارات) مع قيمة المخفض لمخزون رأس المال، ففي المنحنى مستوى رأس المال k^* محدد بتقاطع منحنى $sf(k)$ و δk.

- $k_1 < k^* \Rightarrow i > \delta k$ *k augmente vers* k^*
- $k_2 > k^* \Rightarrow i < \delta k$ *k diminue vers* k^*

و بذلك لمّا يصل الاقتصاد إلى مستوى k^* يبقى مخزون رأس المال ثابتاً.

ت- مسار النمو التوازني حسب سولو - *R.Solow* **-**

بَيّنَا أن تراكم مخزون رأس المال يصل إلى قيمته القصوى k^* أي يصبح ثابتا، عندما يتساوى $sf(k)$ مع δk هذا يعني أن الاستثمار يكون كافي فقط لتغطية الاهتلاك بالنسبة للعامل الفرد، يعني أنه أي تَغيِّير في الاستثمار لا يضيف أي تراكم في مخزون رأس المال $\Delta k = 0$

$$sf(k^*) - \delta k^* = 0 \quad \text{.....(7)}$$

$$sf(k^*) = \delta k^* \quad \text{.....(8)}$$

$$\frac{k^*}{f(k^*)} = \frac{s}{\delta} \quad \text{.....(9)}$$

من هذه الصورة البسيطة لنموذج *R.Solow* يمكن الاستنتاج أنه إذا كانت دالة الإنتاج تظهر[1]:

- غلة حجم ثابتة.
- تناقص الغلة للعناصر الإنتاجية.
- قيم كل من s و ¢ ثابتة.

إذاً في المدى الطويل تستقر نسبة رأس المال بالنسبة للعمل في القيمة التوازنية k^* و يستقر الإنتاج الفردي في القيمة التوازنية y^*.

1 -Hendrik Van den Berg and Joshua J. Lewer, Op Cit, pp87-88.

هذا التوازن المستقر يمثل التوازن ***(steady state)*** الذي تكون فيه الزيادة في k ومنه في $f(k)$ مساوية للصفر أي:

فنموذج *R.Solow* يبين أن النمو سيصل إلى مرحلة ثابتة مستقرة عند k^* رغم الزيادات الثابتة في معدلات الادخار والاستثمار، هذه النتيجة أذهلت الذين اعتنقوا مذهب ***Harrod-Domar*** القائل أن النمو هو دالة مباشرة و متزايدة بالنسبة للاستثمار.

الشكل: (6) الذي يبين التوازن المستقر عند k^* ***(steady state)*** لـ- *R.Solow*

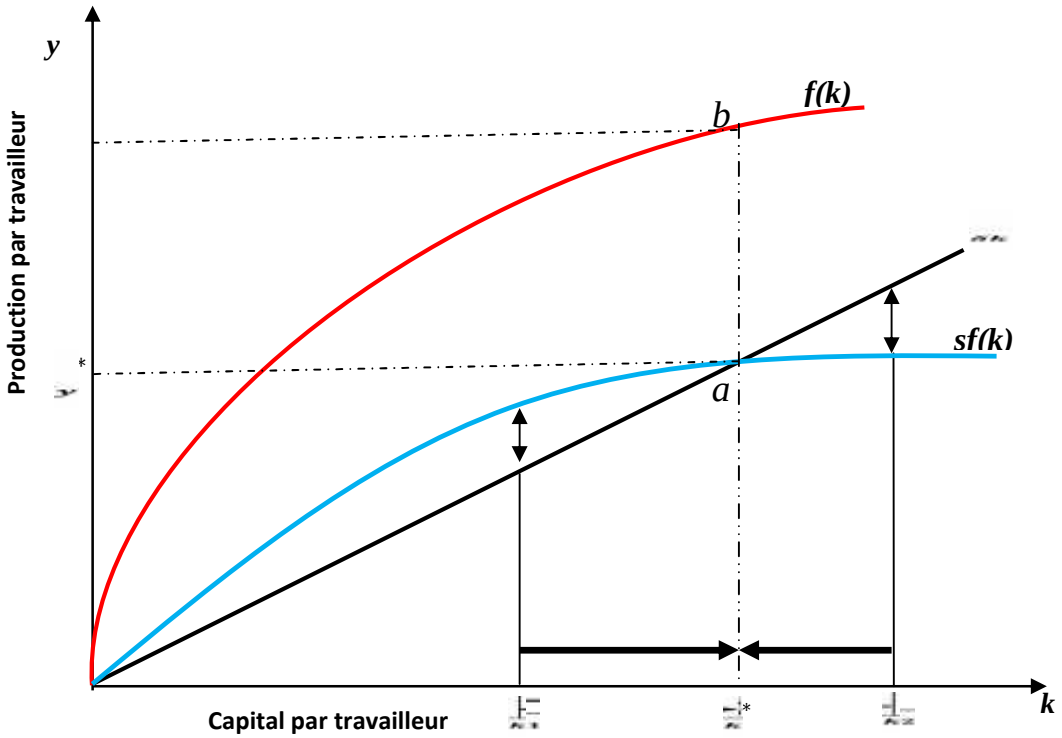

Source: Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer, **International Trade and Economic Growth,** M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, 2007, p88

نجد هذا المنحنى في أكثر الكتب التي تناولت نموذج - *R.Solow* - الذي يبين أن دالة الإنتاج $f(k)$ تتزايد بمعدل متناقص[1]، و بافتراض أن ***(s)*** الميل الادخاري ثابت فإن دالة الادخار $sf(k)$ مجرد صورة طبق الشكل لـ$f(k)$ فإن $sf(k)$ تتزايد بمعدل متناقص كذلك، و في المقابل و بافتراض أن مجموع المخفضات هي معدل ثابت بالنسبة لمخزون رأس المال ¢ فدالة المخفض تُمثل بخط δk ميله δ، و في الشكل التوازن المستقر ***(steady state)*** يحدث في مستوى مخزون رأس المال k^* أي في تقاطع دالة الادخار $sf(k^*)$ مع دالة المخفض δk^* .

1- Idem, pp88-89

– عندما يكون الاستثمار$sf(k)$ أكبر من المخفضδk فإن مخزون رأس المال يتزايد، يحدث كما هو مبين في الشكل عند مخزون رأس المالk_1.

– عندما يكون الاستثمار$sf(k)$ أصغر من المخفضδk سيؤدي ذلك إلى اتجاه (k) إلى الوضعية المستقرة للتوازن*stable steady state equilibrium* أي الاتجاه من k_2 إلىk^* في الشكل.

يبقى التأثير الوحيد الذي يمكن أن يحدث للرفع من مستوى التوازن المستقر يكمن في المتغيرات المستقلة كميل الادخار***(s)***. كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل: (07) يبين أثر الميل الادخاري للتوازن المستقر عند k^* ***(steady state)*** لـ- *R.Solow*

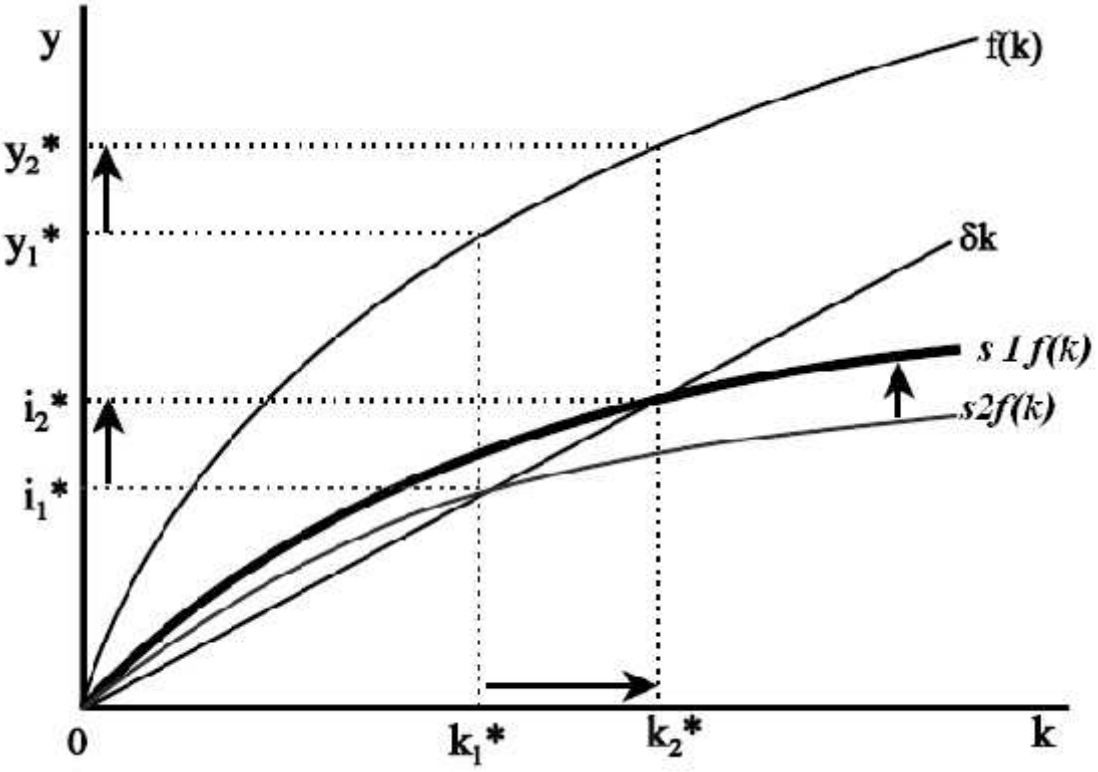

Source: Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer, **International Trade and Economic Growth,** M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, 2007, p89

ث– أثر النمو الديمغرافي و التكنولوجيا على النمو التوازني حسب سولو - *R.Solow* **-**

-يَعْتَبِرْ *R.Solow* أن النمو الديمغرافي[1] عامل خارجي التأثير، و يعتبر أن القوة العاملة تتزايد بمعدل مستقر(n) و هذا المعدل يؤثر مباشرة على مخزون رأس المال (k) حيث ينخفض $f(k)$ بسبب ارتفاع (L).

يتغير مخزون رأس المال الفردي على الشكل التالي:

$$\Delta k = sf(k) - (¢ + n)k \ldots\ldots (10)$$

و بالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k^* من k بحيث:

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن:

أثر النمو الديمغرافي[1] مرتبط مباشرة بالوضع المستقر عند k^* لأن زيادة عدد العمال يقلص من مخزون رأس المال كالإهتلاك، لأنه يتم توزيع رأس المال ثابت k^* على عدد متزايد من العمال في المدى طويل الأجل.

الشكل: (08) يبين أثر نمو السكان على مخزون رأس المال في المدى طويل الأجل لـ- *R.Solow*.

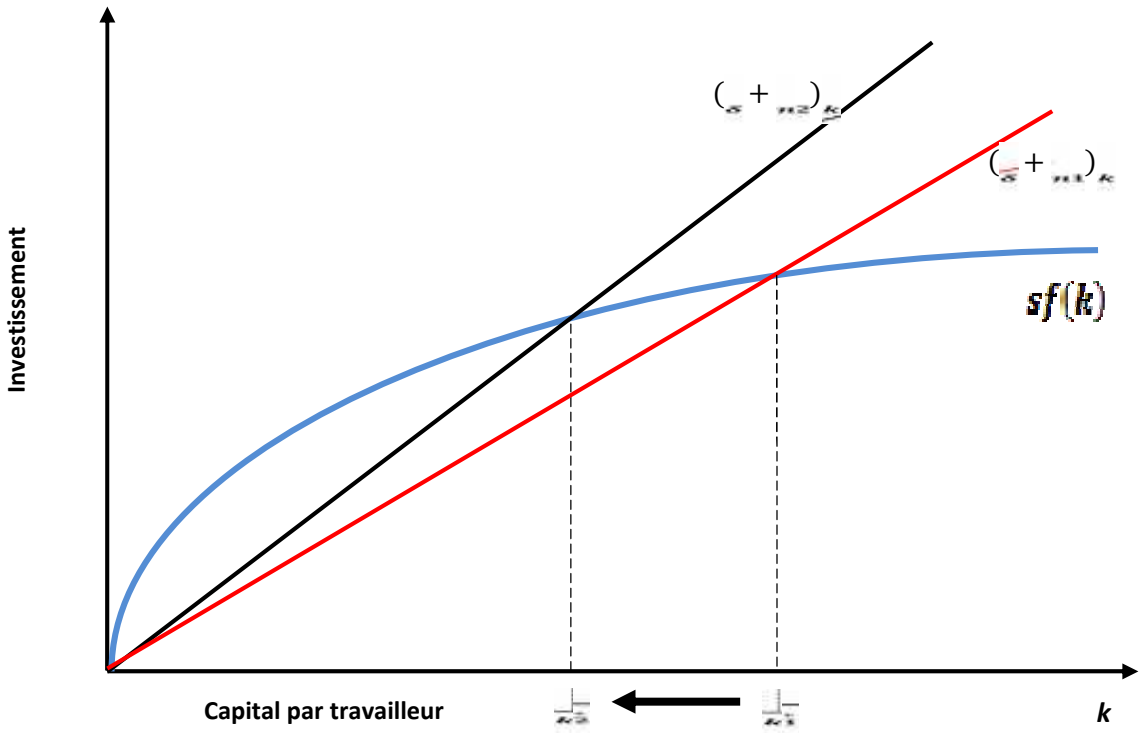

Source: N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, 2001, USA, p 202

يرى *R.Solow* أن التكنولوجيا عامل خارجي التأثير على النمو الاقتصادي، لكنه يعتبره العنصر الوحيد الذي يمكنه من رفع الإنتاج في الحالة المستقرة، في المدى طويل الأجل، حيث يبدأ تأثيرها على إنتاجية العامل ومردوديته.

1- N.Gregory Mankiw, Op Cit, p201-209

$$Y = F(K, L.E) \ldots\ldots\ldots (11)$$

حيث $L.E$ تمثل عنصر الكفاءة و المردودية بواسطة التكنولوجيا لكل العمال، اهتم *R.Solow* بعنصر التكنولوجيا و التقدم التقني لأنه تعد العامل الوحيد الذي يُمَكّنْ النمو من الارتفاع عند ثبات معدلات النمو في المدى طويل الأجل.

E : تمثل كفاءة العامل.

$L.E$: عدد العمال الأكفاء.

من أجل المعادلة الأساسية لنموذج *R.Solow* نعتبر أن التقدم التقني يُحَسِن من كفاءة العامل بمعدل ثابت (g) ونفترض دائما ثبات غلة الحجم، فدالة الإنتاج ل *R.Solow* يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$y = \frac{Y}{L.E} = f(\frac{K}{L.E}, 1)$$

بافتراض أن: $k = \frac{K}{L.E}$

يصبح الشكل النهائي للدالة بـ: $y = f(k) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$

ترتفع إنتاجية العامل بمعدل ثابت(g) و نعلم أنه عدد العمال يرتفع بالمعدل(n)، إذاً ارتفاع العمل الحقيقي هو$(n+g)$، و يتغير مخزون رأس المال وفقاً لذلك بنفس الكيفية التي تأثر بها في النمو الديمغرافي.

$$\Delta k = sf(k) - (\delta + n + g)k \ldots\ldots (13)$$

حيث:

δk: قيمة إهتلاك رأس المال.

nk: قيمة رأس المال بالنسبة للعمال الجدد.

gk: قيمة رأس المال الموجه إلى الكفاءات الجديدة للعمال بسبب التقدم التقني.

الشكل: (09) يبين أثر التقدم التقني على مخزون رأس المال في المدى طويل الأجل.

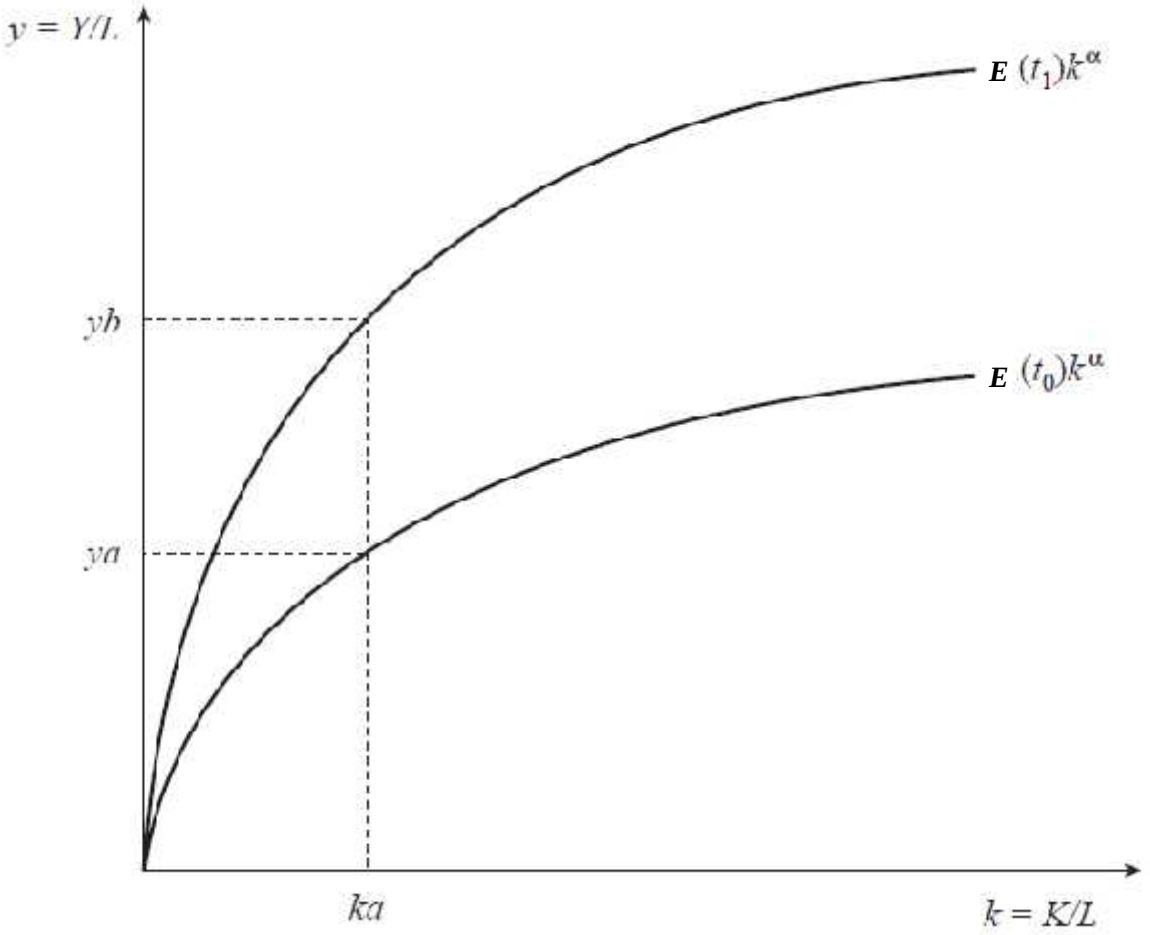

Source: Brian Snowdon & Howard R. Vane, Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limited, USA, 2005, p610.

3- القـاعدة الـذهبية لتراكـم رأس المـال:

لقد رأينا كيف يؤثر معدل الادخار على الاستثمار و على مستويات التوازن، و كيف يرتفع الدخل و مخزون رأس المال بارتفاع الادخار، فالإشكال المطروح: ما هو تأثير الادخار على النمو الاقتصادي عندما يكون الادخار في زيادة مستمرة؟ أي عندما يكون في الاتجاه الادخاري الموافق لنسبة 100% و ماهو معدل الادخار الأمثل و الذي يعظم أعلى مستوى رفاهة بالنسبة للمستهلكين؟

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات، بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم n وδ معطاة، يوجد قيمة واحدة $K^* > 0$ توافق

الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار S، وإذا رمز لها بـ $K^*(s)$ ، مع $dk^*(s)/ds > 0$ وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو $c^*=(1-s).f[k^*(s)]$ ، مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ:[1]

$$c_{gold} = f(k_{gold}) - (n + \delta) . k_{gold}$$

حيث : k_{gold} تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى لـ c^* .

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية و المستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي C_{gold}.

الشكل (10)القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

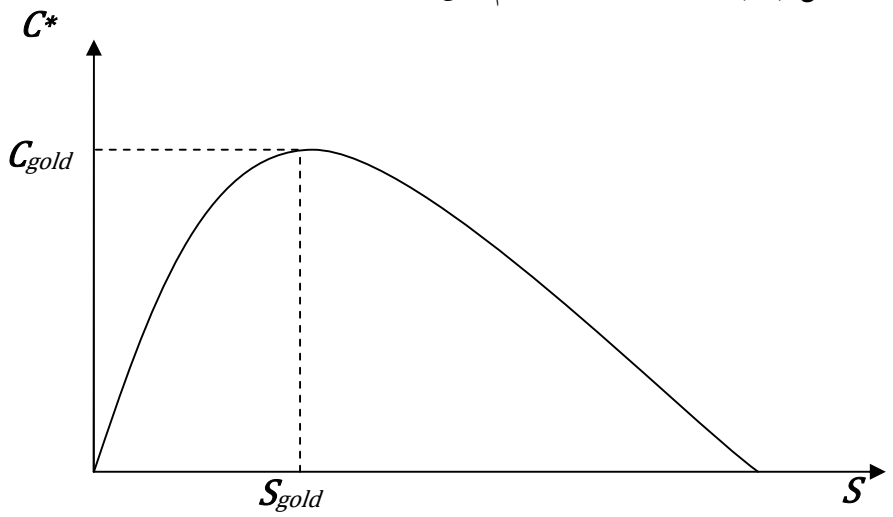

Source: Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin, economic growth, Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004, P 35

1- Robert J.BARRO, Xavier Sala-I-MARTIN, Op Cit p23.

4- انتقـادات نموذج سولو:

من بين الانتقادات الموجهة لنموذج سولو:

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي.
- استحالة كون الإقتصاد ينتج منتج واحد.
- إهمال دور رأس المال في النمو و التركيز على النسبة(k/L)..

المطلب الثاني : نمـوذج رامـــسي (RAMSEY) *

يعتبر ***F.Ramsey*** من بين الاقتصاديين السبّاقين الذين تناولوا دراسة النمو الاقتصادي (1928) لكن بقيت دراسته غير معروفة حتى سنة (1960) عن طريق ***Cass*** (1965) و ***Koopmans*** (1965) ، ويسمى كذلك بنموذج *Cass-Koopmans*، فنموذج ***F.Ramsey*** للنمو يدخل السلوك الاستهلاكي للعائلات بوضوح في التأثير، فنسبة ميل الادخار بذلك ليست معطى خارجي و هنا يكمن الاختلاف الأساسي بينه و بين *R.Solow*[1] و تستعمل دراسات *F.Ramsey* في مجال واسع من التحاليل الحديثة للاقتصاد الكلي الديناميكي، و تمثلت الإشكالية الأساسية عند *F.Ramsey* في البحث عن معدل الادخار الأمثل في بيئة اجتماعية ديناميكية.

1- بناء النمـوذج الأسـاسي لـ*F.Ramsey*

اعتمد *F.Ramsey* في أعماله على مذهب المنفعة Benthamite utilitarianism و سعى إلى ث عن التخصيص الأمثل للإستهلاك و معدل الادخار مابين الأجيال لتعظيم رفاهية المجتمع، وعَرَّفَ رفاهية المجتمع بـ: مجموع المنافع للأشخاص في الدولة the sum of utilities of people in a society من تعظيم رفاهية المجتمع حاول *F.Ramsey* تحديد المعدل الأمثل للادخار أو ما يسمى بالمسار الأمثل للادخار optimal rate or path of saving، لأن *F.Ramsey* يعرف المجتمع بأنه مجموع الأجيال الحالية و المستقبلية، فمعدل الادخار يجب أن يحقق الرفاهية بالنسبة للمجتمع الحالي والمستقبلي، و بالرجوع إلى تعريف الرفاهية نكون أمام مشكلة عدد لا نهائي من دوال المنفعة للأجيال الحاية و المستقبلية التي تمثل المجتمع، فأدخل *F.Ramsey* عامل تفضيل الوقت لحل الإشكال، و يمكن تقديم دالة تعظيم الرفاهية على الشكل التالي:

$$R = \mathring{a}_{t=0}^{¥} (B - U(C_t))$$

(*) فرانك بليمبون رامسي(Frank Plumpton Ramsey) (1904-1930): من كتابته " A Contribution to the "Theory of Taxation (Economic Journal mars 1927)، و " A Mathematical Theory of Saving" (Economic Journal, décembre 1928)، ويعتبر من مؤسسي النظرية الحديثة للاحتمالات مع كل من Savage و Finetti.

1- Daron Acemoglu, Op Cit, p309

حيث تمثل كل من:

B: "الإشباع" أو يُعَبَّرْ عنه بمستوى المنفعة، و يفترض أن تكون المنفعة القصوى القابلة للتحقيق لجيل كامل، و نفس الافتراض للأجيال المستقبليين.

$(B - U(C_t)$: هي المسافة أو المد بعيدا عن مستوى الإشباع.

$U(C_t)$: دالة المنفعة للإستهلاك للفترة t.

الشكل(11): يبين دالة المنفعة مع مستوى الإشباع ***F.Ramsey***

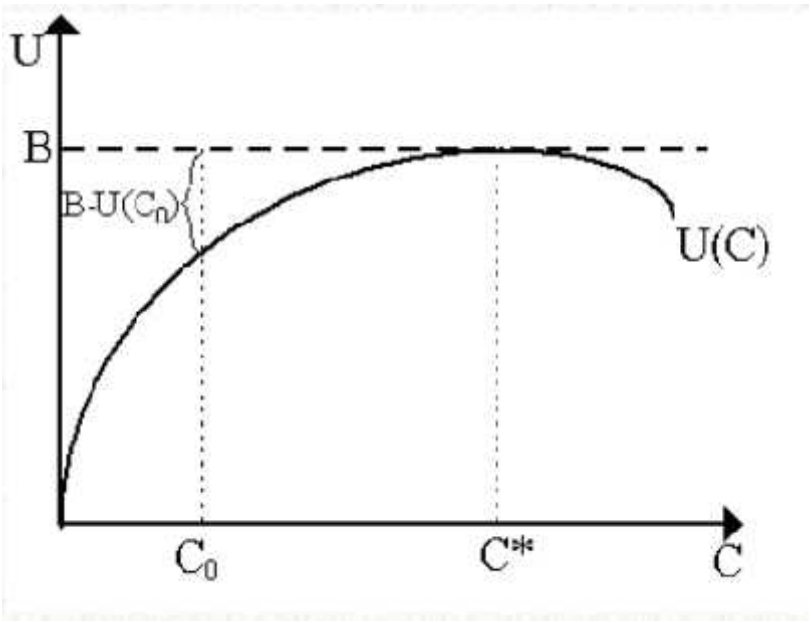

Source :http://homepage.newschool.edu/het//essays/growth/optimal/ramseygr.htm

23-12-2009

عـــرض نمـــوذج *F.Ramsey*

يمكن كتابة الهيكل الأساسي لنموذج *F.Ramsey* على الشكل التالي: في الزمن t يعتمد الاقتصاد على التكنولوجيا A_t و رأس المال[1] معطى k_t و العمالة n_t.

يختار المخطط أحسن طريقة للإنتاج A_t^* و عدد تام و كافي من العمالة و رأس المال من أجل إنتاج y_t حيث $Y_t = F(K_t, AL_t)$، والتي لها نفس خصوصيات[2] دالة إنتاج *R.Solow*، خصوصيات

1 - Neri Salvadori , Op Cit, p 36.

2- Daron Acemoglu & all, **Economic Growth and Macroeconomic Dynamics**, Cambridge University Press, 2004, p23

دالة الإنتاج - *Inada conditions* - أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالأتي:

$$\lim_{K\to 0}(F_k) = \lim_{L\to 0}(F_L) = \infty$$
$$\lim_{K\to \infty}(F_K) = \lim_{L\to \infty}(F_L) = 0$$

وأنها تنتج سلعة واحدة، بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها، أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل n، ودالة منفعتها غير المنتهية زمنيا تعطى كالأتي :

$$\int_0^T e^{-\circ t} u\ (c\ (t))\ dt$$

بحيث : ρ يمثل معدل الأفضلية للحاضر، حيث كلما كان مرتفع كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي، يقرر المخطط كيف يوزع الدخل $\mathbf{y_t}$ مابين الاستهلاك والادخار، هذا الأخير الذي سَيُحَوَّلْ مباشرة إلى استثمار $\boldsymbol{I_t}$.

نختار تدفق مستويات الاستهلاك $(\boldsymbol{C_t})_{t=0}^{\infty}$ لتعظيم مجموع المنافع الكلية $\sum_0^{\infty} p^t u(c_t)$ ، وعليه فإن في الزمن $t+1$، يتم التقسيم بين الاستهلاك $\boldsymbol{c_{t+1}}$ و الاستثمار $\boldsymbol{k_{t+1}}$ عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t ، وبالأخذ بعين الاعتبار إهتلاك رأس المال بمعدل δ و الاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين $n*k$، يمكن كتابة معادلة:

$$dk_t / dt = \dot{k} = f(k) - (¢ + n)k - c$$

إذن النمو الأمثل حسب *F.Ramsey* يتم عن طريق تعظيم دالة المنفعة التالية :

$$Max \int_0^{\infty} e^{-\circ t} u\ (c)\ dt$$

تحت شرط التالي :

$$\dot{k} = f(k) - (¢ + n)k - c$$

ذات قيمة ابتدائية لـ k تساوي : $K0/N0$

بحيث : $\sigma(c)$ تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك .

المبحث الرابع: النظريات الحديثة للنمو

يطلق على النظريات الحديثة للنمو عدة مصطلحات مثل: نظريات النمو الداخلي، و نظريات النمو الباطني... (*Théorie de la croissance endogène*) و المقصود منها أن النمو هو باطني المنشأ، فعملية النمو لا تأتي من ميكانيزمات خارجية، أو يعتبر معطيات مستقلة ثابتة.

تعطي هذه النماذج أهمية بالغة في نمذجة التطورات التكنولوجية و يضع مفكري نظريات النمو الداخلي ثلاث فرضيات أساسية هي:

- الإنتاجية الحدية للرأس المال المادي أو البشري ليست متناقصة (مثل ما هو عند *R.Solow*) بل هي ثابتة، و لا ترتبط بمخزون رأس المال المتراكم.
- العديد من عوامل النمو الباطني تحدث أثار خارجية، و كذلك أنَّ الكفاءات الإنتاجية الخاصة هي دائماً أقل من الكفاءات الإنتاجية للمجتمع، و بذلك تلعب الدولة دور مهم في توزيع الموارد.
- يوجد بشكل عام قطاعين إقتصاديين:

- القطاع الأول: يخص رفاهية الأفراد " يؤثر على مخزون الإنتاج "
- القطاع الثاني: يؤثر على الرفاهية في المستقبل " يؤثر على نمو الإنتاج " ويمكن أن يكون هذا القطاع رسمياً مثل (قطاع التعليم و البحث)، و يمكن أن يكون غير رسمي مثل (المعلومات المحصلة ، التكوين)

المطلب الأول: نمـوذج النمـو الداخـلي لقطـاع واحـد

1- نمـــــوذج *AK*

لقد رأينا في نموذج *R.Solow* أن التراكم في رأس المال يصاحبه تناقص في الغلة، من أجل كل وحدة إضافية من ***k*** و لكن بعد مساهمة .Sergio Rebelo (1991) الذي لاحظ أن النمو الاقتصادي في تزايد مستمر رغم التراكم المتواصل في مخزون رأس المال. فنموذج ***AK*** الذي جاء به*Rebelo* مرتبط بدرجة كبيرة مع نموذج *R.Solow*.

لنفترض أن الاقتصاد تمثله دالة إنتاج Cobb-Douglas

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots (1)$$

لننتقل من افتراض أن $0 < \alpha < 1$ إلى افتراض $\alpha = 1$، هذه الفرضية تستلزم عدم وجود عامل ثابت أو عامل إنتاجي خارجي، كل العوامل تتأثر بالاستثمار، و كلها موضوع للإهتلاك[1].

مع: $\alpha = 1$ المعادلة *(1)* تصبح :

$$Y = AK^{1}L^{0} = AK$$

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال(***K***) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري، ويعطى النموذج العام لنموذج ***AK*** كما يلي :

$$Y=AK$$

بحيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ $y=A\,k$، والإنتاجية المتوسط والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـA، و بتعويض $f(k)/k=A$ في المعادلة لنموذج *R.Solow* نتحصل على:

1- Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer, Op Cit, pp110-112.

ومادام $c = (1-s)y$ ، $y = Ak$، فان معدل نمو الناتج و الاستهلاك الفردي هي مساوية لـ gk [1].

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجية ***AK*** يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي، حيث $\partial gy/y = 0$ و هذا من أجل كل المستويات لـ y .

الشكل رقم:(**15**) يوضح أهمية α في انتقال ***AK***

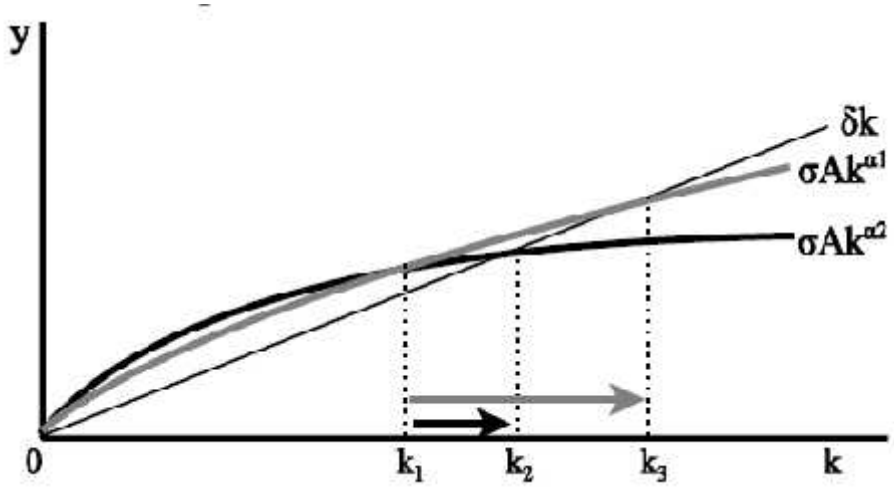

Source: Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer, **International Trade and Economic Growth,** M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, 2007, p113

1- **صواليلي نصر الدين، مرجع سابق الذكر، ص 46**

2- محرك النمو- نموذج رومر - Romer

انطلاقا من الاقتصاديين Mankiw، Romer، D. Weil, 1992, في مداخلة لهم حول دراسة قياسية للنمو الإقتصادي بعنوان

A Contribution to the Empirics of Economic Growth", *Quarterly Journal of Economics*, 107, 407-438

و كذلك مساهمة

Lucas, R., 1988, "On the Mechanics of Economic Development", Journal of Monetary Economics, 22, 3-42

الذين أعطوا أهمية بالغة للعنصر البشري في عملية النمو الاقتصادي، حيث افترضوا أن الرأس المال البشري يتراكم مثل الرأس المال المادي، من خلال تجمع المعرفة و الخبرات.

يعتبر **رومر** *Romer* (1986) التكنولوجيا مجموعة من الأفكار، و الأفكار الجديدة هي سلع خاصة، لا يمكن وضعها في سوق المنافسة التامة.يجب التمييز بين الأفكار المشاعة و التي تتوفر بدون ثمن، و بين الأفكار التنافسية و التي تكون محتكرة يتوصل إليها أصحاب المنفعة من أجل تعظيم الربح .

يطرح *Romer* الإشكال الأساسي: من أين تأتي الابتكارات التكنولوجية، و الذي يعد من اختصاص نظريات النمو الداخلي؟

حيث تأتي هذه الأفكار من طرف المخترعين المتحمسين للربح، أي هناك دافع الربح والمقابل هو الذي يحفزهم للبحث و إيجاد أفكار جديدة[1]، و يهدف نموذج *Romer* كذلك إلى بحث لماذا الدول المتقدمة تتميز بمعدلات نمو مدَّعمة، و مستمرة، فالابتكارات التقنية هي نتيجة البحث والتطوير Recherche & Développement في شكلها العام في الدول المتقدمة هي التي توفر عنصر الديمومة أي المواصلة في عمليات النمو دون أن تصل إلى الحد الأقصى كما توقع *R.Solow*.

ففي نموذج *R.Solow* يوجد عنصرين أساسيَّن يؤثران بشكل داخلي على الإنتاج، هما العمل ورأس المال.

1 - Murat Yıldızo˘glu, Modélisation de la dynamique économique I Sources de la croissance économique, http ://yildizoglu.u-bordeaux4.fr, 2007, p53

أما في نموذج *Romer* يضيف إلى عنصري العمل و رأس المال عنصر الأفكار الجديدة (*A*) les idées كمتغير داخلي التأثير، و الذي يعتبره *Romer* مرادف للتكنولوجيا. فتصبح دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y = f(k_i$$

عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة *I* بالمؤشر *AI* هذا يعني أن التغير $d\,Ai/dt$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في *Ki* لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي:[1]

$$Yi = F(Ki, K\,Li)$$

بحيث: *F* تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

1- صواليلي نصر الدين، مرجع سابق الذكر، ص47

3- دور الـدولة في النـــمو الاقتصــادي « نموذج بارو »

إهتم **بارو** (**Barro** (1990)) بالرأس المال العمومي و المتمثل في إنفاقات الدولة على الهياكل القاعدية النقل، التعليم، الصحة، الأمن، فالنمو يأتي من إنفاقات الدولة و استثماراتها العمومية، مع العلم أن معدلات الضريبة مرتبطة بدرجة النمو مما يؤثر إيجابا، أي أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين و ليست وحيدة، وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى ، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، و يؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود، و هو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = AL_i^{1-\sim} \cdot K_i^{\sim} \cdot G^{1-\sim}$$

مع: $0<\alpha<1$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت ι، إذن $G=\iota Y$ ، تعظيم الربح و شرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة تمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء أي :

$$r + \phi = (1 - \tau) \cdot (\partial Y_i / \partial KA_i)$$
$$= (1 - \tau) \cdot \sim A \cdot k^{-(1-\sim)} \cdot G^{1-\sim}$$

وعليه فإن:

$$r + \phi = \sim A^{1/\sim} (L^{\tau})^{(1-\sim)/\sim} (1-\tau)$$

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو :

$$g=(1/_).\left[_A^{1/\sim}\cdot(L^2)^{(1-\sim)/\sim}\cdot(1-^2)-¢-°\right]$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين، الطريقة الأولى متمثلة في الحد 1-ι والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، و الحد $\iota\ (1-\alpha)/\alpha$ والذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

المطلب الثاني: نمـــوذج النمـــو الـداخلي لقطـــاعين

1- اختـــلاف التكنولوجي للإنـــتاج و التعـــليم

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية و التعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام **روبيلو** *Rebelo*(1991) من استعمال دالتين للإنتاج لـ Cobb-Douglas:[1]

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^{\sim} \cdot (uH)^{1-\sim}$$

$$\dot{H} + \partial H = B \cdot [(1-v) \cdot K]^{\dagger} \cdot [(1-u) \cdot H]^{1-\dagger}$$

حيث : Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية و الرأسمال المادي) ، و $A, B > 0$ هما عاملان تكنولوجيان؛ و كل من α، η يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع، و هي محصورة بين 0 و 1؛ وكل من u و v يمثلان نسبة رأس المال المادي و رأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع؛و بافتراض أن $\eta < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري و إنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.[2]

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج K و H، وبنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد، يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي؛ وفي الحالة النظامية كل من من u و v ثابتة و C ، K ، H و Y تنمو بنفس المعدل g^*، باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$g_c = (1/\neg) \cdot \left[A\sim \cdot (vK/uH)^{-(1-\sim)} - ¢ - °\right]$$

1- Robert J.BARRO, Xavier Sala-I-Martin, Op Cit, p199-203.

2- صواليلي نصر الدين، مرجع سابق الذكر، ص50.

في هذا النموذج الحد $A\alpha\,(vK/uH) - (1-\alpha) - \delta$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردود ية r .

إن مردود ية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه

$$\left(\frac{\dagger}{1-\dagger}\right)\cdot\left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\sim}{1-\sim}\right)\cdot\left(\frac{u}{1-u}\right)$$

الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v :

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآنية لكل من نسبة K و H المخصصة للإنتاج.

2- نمـوذج لـوكاس(*Lucas* (1988))

يهتم نموذج *Lucas* بالرأس المال البشري أي مخزون المعرفة الخاصة بكل فرد، فعند *R.Solow* رأس المال البشري لم يكن سو مخزون كمية العمل المتوفرة[1]، الوضع يختلف في نموذج ليس فقط الكمية بل جودة العمالة تساهم كذلك في النمو الاقتصادي، يتوافق نموذج *Lucas* مع نموذج *Rebelo*، عندما لا يحتاج إنتاج الرأس المال البشري لرأس مال مادي أي أن $\eta=0$ وعليه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية:

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^{\sim} \cdot (uH)^{1-\sim}$$
$$\dot{H} + \partial H = B \cdot (1-u) \cdot H$$

بوضع $X = C/K$ و $w = K/H$، وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل النمو gc للاستهلاك و معدل نمو gu لـ u :

$$g_c = (1/^{-}) \cdot \left[\sim A \cdot u^{(1-\sim)} w^{-(1-\sim)} - ¢ - ^{\circ}\right]$$
$$g_u = B \cdot (1-\sim)/\sim + Bu - X$$

1- CERDI, Principes d'économie, 2008

خلاصة الفصل:

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، دون أن ننسى التنويع و التحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وعليه فإن محددات النمو متمثلة في كل من تراكم رأس المال، الرأس المال البشري، والتطوير و الابتكار، دون أن ننسى التنظيم والتسيير، هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية، غير أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.

بعد التطرق إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، سنتطرق في الفصل الموالي إلى العلاقة بين السياسة الجبائية و النمو الاقتصادي، وهذا من خلال أثر السياسات المالية و خاصة الجبائية منها على الاقتصاد، وبإعطاء أهداف القيام بالإنفاق العام.

الفصل الثاني: السياسة المالية أحد مكونات السياسة الاقتصادية

إن تدخل الدولة في التأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي يرتبط بإتباع سياسة عامة تشمل مجموعة مختلفة من المجالات التي يتطلب التدخل فيها والتأثير عليها وضع سياسات متكاملة تتلاءم فيما بينها في سبيل تحقيق أهداف هذه السياسة العامة . وتتفرع بذلك السياسة الاقتصادية لتشمل السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة الصرف إلى جانب سياسة المداخيل.

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

تستعمل كلمة سياسة[1] في لغة العرب مصدرا لساسة يسوس، ويقصد بها معانٍ عدة كلها تصب في مفهوم واحد و تسمى بعدة تسميات كلها تدور حول تدبير الشيء و التصرف فيه بما يصلحه، كما يقصد بها تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب عليه الإحسان، ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أيضا بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الاقتصادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهي في مضمونها ترمي إلى التحكم الهادف لمسار النشاط الاقتصادي الداخلي، كما تسعى إلى إخفاء صيغة ذات أهداف منسجمة لإبراز موقفها من تباين العلاقات التي تربطها بالعالم الخارجي.

وتعرف السياسة الاقتصادية على أنها " مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه "2

كما يعرفها البعض بأنّها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى[3]، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما[4]، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

1- السيّد عطية عبد الواحد: **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الاجتماعية.** **ضبط الظم**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص ص 15-16.
2- عبد المجيد قدي : المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص 24.
3- نعمت الله نجيب وآخرون: **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 441.
4- رضا العدل: **التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، مكتبة عين شمس، 1996، ص325.

المطلب الثاني: خطوات إعداد السياسة الاقتصادية و أهدافها:

1- خطوات إعداد السياسة الاقتصادية:

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي:

أ- **تحديد الهدف:** عند وضع سياسة اقتصادية لابد أن يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه، و لتحديد الهدف لابد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادي، و تحيد المشكلة بدورها يتطلب تفهم الأحوال و الظروف التي تحيط بالمشكلة. فإذا أردنا محاربة ظاهرة التضخم فإن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتطلب معرفة نوع التضخم الموجود و دراسته و تحليل عوامله المختلفة، و إذا ما تم ذلك يمكن تحديد الهدف الذي نريد من أجله محاربة التضخم.

ب- تحديد السياسة البديلة: من المفيد تحديد جميع الإمكانات و الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه. و يمكن عادة من محاربة التضخم مثلا بأحد الأساليب التالية:

1- تقليص الإنفاق الحكومي.
2- تجميد الرواتب و الأجور.
3- إتباع سياسة ضريبية تمتص الفائض في الكتلة النقدية.
4- مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية.

ج- تحليل دقيق لكل من السياسات البديلة: يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية و دقة و تحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلاّ أن يختار الحل المناسب[1], كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار

1- حودة عبد الخالق: **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص158.

بية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه لسياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

د- مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي: عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسات في الماضي لكي يتمكن هذا الأخير من تقييم توقعاته غلى ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.[1]

2- أهداف السياسة الاقتصادية:

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة، وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا انه تقليديا جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

أ- البحث عن النمو الاقتصادي:[2] يعتبر هذا الهدف الأكثر عمومية لما يحويه من أهداف إجرائية حيث يتعلق بالارتفاع المستمر لمستويات الإنتاج و المداخيل وبالتالي التأثير الايجابي على الثروة الكلية للأمة وعادة ما يتم استعمال التغير في الناتج المحلي للتعبير عن قياس معدل النمو، إلا أن هذه الأداة للقياس تطرح مشاكل تتعلق أساسا بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة لاختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج ، كما أن المحاسبة الوطنية بنظامها القائم عاجزة على الإدراج الكلي للتكاليف الفعلية المتعلقة بالإنتاج لأن هذه الأخيرة اتسعت لنظم التكاليف المتعلقة بالتلوث وتدهور البيئة.

كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي والدي يمثل قطاعا هاما في بعض الاقتصاديات إدا يصل فيها إلى 20% من الناتج الداخلي الخام.

1- تومي صالح: المرجع السابق، ص19.
2- عبد المجيد قدي: المرجع السابق ص 34.

ب– البحث عن التشغيل الكامل [1] الهدف الرئيسي الثاني من السياسة الاقتصادية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من مستويات التشغيل والدي يصاحبه كعينة مستوى منخفض من البطالة ، هذا الأخير يعد أحد المقاييس الهام للأداء الاقتصاد ، وتركز السياسة الاقتصادية لأي بلد أن تكون أقل ما أمكن.

ج – التحكم في التضخم[2]: وهذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخما زاحفا إذا لم يتحكم فيه يمكن إن يتحول إلى تضخم جامح، فض عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في اطار السياسة الاقتصادية

د– البحث عن التوازي الخارجي: [3] وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف اقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات، الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، والى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث إن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.

1- كامل بكري: **مبادئ الاقتصاد الكلي ،** الدار الجامعية ، 2000 .ص ص 8-9.
2- عبد المجيد قدي: المرجع السابق، ص46.
3 - نفسه: ص41.

المطلب الثالث: مكونات السياسة الاقتصادية:

يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية[1]:

– السياسة النقدية.

– السياسة المالية.

للإشارة فإنّ المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة و هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين للسياسة المالية و السياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج والاستثمار و الاستهلاك و الادخار و الصادرات و الواردات و الصرف الأجنبي و الأجور[2].

1- السياسة النقدية:

و هي السياسة التي يقوم البنك المركزي بتنفيذها (مثلما تقوم الحكومة بتنفيذ السياسة المالية) وتستخدم السياسة النقدية بهدف معالجة المشاكل الاقتصادية المتنوعة مثل التضخم، البطالة، الركود الاقتصادي و ما إلى ذلك.

مكونات السياسة النقدية:

- عمليات السوق المفتوحة *Open-Market Operations*
- سعر الخصم *Discount Rate*
- نسبة الاحتياطي القانوني *Legal Reserve*

و يتم استخدام أدوات السياسة النقدية لحل الفجوات التضخمية و الانكماشية.

1- رضا العدل: المرجع السابق، ص341.
2- أحمد جامع: **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الثقافة الجامعية، القاهرة 1990، ص241

أولاً: الفجوة التضخمية:

في الفجوة التضخمية، يكون الطلب الكلي أعلى من العرض الكلي أو *(AS<AD)*. و يمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تقليل (تثبيط) الطلب الكلي في الاقتصاد. و في هذه الحالة، يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية الانكماشية كما يلي:

أ- عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة بالدخول إلى السوق المالي إما بائعاً أو مشترياً للسندات الحكومية (الأوراق المالية الحكومية).

فعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية (بسعر فائدة مغري) فإن كمية النقد المتداول في الاقتصاد يتجه للانخفاض مما يعمل على تقليل القوة الشرائية لدى المستهلكين (الذين يقومون بشراء هذه السندات و تأجيل جزء من استهلاكهم في الفترة الحالية) و كذلك تقليل حجم الاستثمار الذي يقوم به المستثمرين (و الذين يقومون بتحويل مشاريعهم إلى شراء هذه السندات).

إذن، تنخفض عناصر الطلب الكلي (C و I) مما يعمل على تقليل الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

ب- سعر الخصم: بصورة عامة، فإن سعر الخصم عبارة عن سعر الفائدة التي يقوم البنك المركزي بفرضها على ودائع و قروض البنوك التجارية لدى البنك المركزي.

فعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم، سيؤدي ذلك في نفس الوقت إلى رفع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية (هذه الودائع يملكها المستهلكون و الذين يقومون بإيداع و تقليل حجم استهلاكهم) مما يعمل على تقليل كمية النقد المتداول في الاقتصاد وبالتالي تقل القوة الشرائية لدى المستهلكين. من جانب آخر، فإن رفع سعر الخصم سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض مما يعمل على تقليل حجم الاستثمار الذي يقوم به المستثمرين (حيث أن كلفة الاقتراض ارتفعت الآن).

إذن، تنخفض عناصر الطلب الكلي *(C و I)* مما يعمل على تقليل الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

ت- الاحتياطي القانوني: و هي النسبة التي يقوم البنك المركزي بفرضها على البنوك التجارية حيث تقوم البنوك التجارية بموجب هذه النسبة بالاحتفاظ بمبلغ معين من الوديعة و لا يمكن إقراضها.

فعندما يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني سيؤدي ذلك إلى تقليل قدرة البنوك التجارية في إعطاء قروض (حيث تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بحجم أكبر من الودائع و تقرض حجم أقل منها) و بالتالي ينخفض حجم النقد المتداول في الاقتصاد.

إذن، تنخفض عناصر الطلب الكلي ***(C و I)*** مما يعمل على تقليل الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

ثانياً: الفجوة الانكماشية:

في الفجوة الانكماشية، يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي أو ***(AS>AD)***. و يمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق زيادة حجم (تحفيز) الطلب الكلي في الاقتصاد. و في هذه الحالة، يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية التوسعية كما يلي:

أ- عمليات السوق المفتوحة:

فعندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من المستهلكين و المستثمرين فإن كمية النقد المتداول في الاقتصاد سترتفع مما يعمل على زيادة الإنفاق الاستهلاكي و القوة الشرائية لدى المستهلكين وكذلك زيادة حجم الاستثمار الذي يقوم به المستثمرين

إذن، ترتفع عناصر الطلب الكلي ***(C و I)*** مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

ب- سعر الخصم:

يقوم البنك المركزي بتقليل سعر الخصم مما يعمل على خفض سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية (هذه الودائع يملكها المستهلكون و الذين يقومون بسحب هذه الودائع و زيادة حجم استهلاكهم) مما يعمل على زيادة كمية النقد المتداول في الاقتصاد وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي و زيادة القوة الشرائية لدى المستهلكين. من جانب آخر، فإن خفض سعر الخصم سيؤدي إلى خفض سعر الفائدة على القروض مما يعمل على تشجيع المستثمرين على الاقتراض و من ثم زيادة حجم الإنفاق الاستثماري.

إذن، ترتفع عناصر الطلب الكلي ***(C و I)*** مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

ت- الاحتياطي القانوني:

فعندما يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي القانوني سيؤدي ذلك إلى زيادة قدرة البنوك التجارية في إعطاء قروض (حيث تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بحجم أقل من الودائع و تقرض الحجم الأكبر منها) وبالتالي يرتفع حجم النقد المتداول في الاقتصاد.

إذن، ترتفع عناصر الطلب الكلي (C و I) مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

2- السياسـة المـالية:

تلعب الحكومة دوراً مهماً و فعالاً في الاقتصاد. فمن جهة، يعتبر الإنفاق الحكومي (G) أحد عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي):

$$AD = C + I + G + X - M$$

و بما أن الطلب الكلي لا بد و أن يتساوى مع العرض الكلي:

$$AD = AS$$

فإن الإنفاق الحكومي يؤثر على مستوى العرض الكلي (الدخل و الناتج) في الاقتصاد و من جانب آخر، تلعب **الضرائب** (والتي تقوم بتحديدها الحكومة) دوراً أساسياً في التأثير على مستوى الاستهلاك و الادخار في الاقتصاد (حيث تؤثر الضريبة على مستوى الدخل الشخصي المتاح).

- تقوم الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية و المتمثلة في الإنفاق الحكومي، و **الضرائب** من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1- المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

2- التوصل إلى مستوى التوظف الكامل *Full Employment* حيث تكون جميع العناصر الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد موظفة بشك تام.

3- إعادة توزيع الدخل.

4- رفع مستوى النمو الاقتصادي.

تستخدم أدوات السياسة المالية لحل بعض المشكلات الاقتصادية

لنفترض أن الاقتصاد في مرحلة التوازن، أي أن الطلب الكلي ***(AD)*** يساوي العرض الكلي ***(AS)***. ولنفترض أن مستوى التوظف الكامل يتحقق عند هذا المستوى من التوازن. لنفترض الآن أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أو ***(AS<AD)***. عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فإن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة مثلاً من أجل زيادة مستوى الإنتاج و من ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي) إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. أما في وضعنا الحالي، فإننا أصلا في وضع التوظف الكامل مما يعني أن جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة. إن ارتفاع الطلب الكلي في هذه الحالة وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي **إلى مشكلة تضخم** ..

مواجهة الفجوة التضخمية: لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي:

مواجهة الفجوة التضخمية (الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظف الكامل) و بالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد.وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (أو الطلب الكلي)، فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه

الطلب الكلي = العرض الكلي

و من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية و هي الضرائب. فعند فرض ضريبة على الدخل (أو زيادة المستوى الضريبي) فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، و من ثم انخفاض مستوى الاستهلاك بمقدار الضريبة مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك انخفاض مستوى الادخار بمقدار الضريبة مضروباً في الميل الحدي للادخار. بشرط أن يكون حجم الضريبة المطلوب فرضه لمعالجة الفجوة التضخمية أكبر من حجم الإنفاق الحكومي المطلوب تقليله لحل نفس المشكلة؟

لنفترض الآن أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، أو ***(AS>AD)***. عندما يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي فإن كمية الطلب لا تستطيع استيعاب حجم الإنتاج الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن الزيادة في المخزون (فائض) ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر أقل –مثلاً– من أجل تقليل حجم الإنتاج و من ثم انخفاض حجم الناتج (العرض الكلي) إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي أي أن هناك مشكلة بطالة ستواجه الاقتصاد بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية. لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي:

مواجهة الفجوة الانكماشية (الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظف الكامل) و بالتالي محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد.

وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (أو الطلب الكلي)، فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي = العرض الكلي.

و من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية و هي الضرائب. فعند تقليل حجم ضريبة الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، و من ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك بمقدار الضريبة مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك، و كذلك ارتفاع مستوى الادخار بمقدار الضريبة مضروباً في الميل الحدي للادخار.

س: لماذا يكون حجم الضريبة المطلوب تقليله لمعالجة الفجوة الانكماشية أكبر من حجم الإنفاق الحكومي المطلوب زيادته لحل نفس المشكلة؟

تستطيع الحكومة استخدام كل من الإنفاق الحكومي و الضريبة معاً في نفس الوقت لمواجهة الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية.

المبحث الثاني:الأساس النظري للسياسة المالية

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية:

من الضروري قبل الخوض في دراسة إشكالية تتعلق بالسياسة المالية أن نقدم تعريفا مختصرا لماهية وواقع السياسة المالية بالإضافة إلى أهدافها الأساسية .

1- مفهوم السياسة المالية:

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها " تلك السياسة التي تستند إلى استعمال النفقات العامة والسلطة الضريبية في الوصول إلى أهداف تتعلق بالمؤشرات الإقتصادية الكلية [1] ". و قد ارتبطت السياسة المالية دوما بتوجيهات النظرية الكينزية، و تعتبر تجسيدا هاما لنداءاتها، فالسياسة المالية الحديثة عبارة عن شكل من أشكال التطور الحديث للسياسة الإقتصادية للدولة [2]، و مصطلح السياسة المالية اشتق أساساً من الكلمة الفرنسية المال أو الخزانة[3] وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة، و ميزانية الدولة و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية و دورات الأعمال للبروفيسور ***Alain. H. HANSEN*** و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة، و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازن و لكن نظرا لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسئولين اتخاذ قرارات، و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.

و تتعدد تعاريف السياسة المالية في الفكر المالي منها:

-تعرف السياسة المالية على أنها" مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة ".[4]

1-ENCYCLOPEDIE ECONOMIQUE, Tendences Actuelles, Economica, PARIS, 1984, P708.
2- Ibid. p709.
3- هشام مصطفى الجمل" **دور السياسة الماليةفي تحقيق التنمية الاجتماعية** "دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص06
4 - وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الإسكندرية، 1988 ، ص431

-بينما يعرفها البعض بأنها " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية." [1]

-كما يمكن تعريفها على أنها "السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة استخدام نفقاتها وإيراداتها من اجل تحقيق التأثيرات المرغوبة، واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج"[2]

كما يقصد بالسياسة المالية " استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة، للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص، واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ." [3]

-تعتبر السياسة المالية " الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فان الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة التأثير على التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ." [4]

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول بأن السياسة المالية هي أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تأثر في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إليها،وتستعمل لأجل تحقيق تلك الأهداف أدوات تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في جانب النفقات بجميع مكوناتها وكذا جانب الإيرادات.

فالسياسة المالية تتميز بالتأثير على الإنفاق العام و الإيراد العام على حد سواء، وهناك تعريف آخر للسياسة المالية حيث أنه باستخدام تغيرات رصيد الميزانية و تغيير - بالزيادة أو بالنقص – معدلات الاقتطاعات الإجبارية و التحويلات المالية العامة ، فإن السياسة المالية تعتبر أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها المتمثلة في الأربع مؤشرات " المربع السحري لدول ***OCDE*** "، و المتمثلة في : معدل التضخم ، والبطالة، و نمو الناتج المحلي الإجمالي ، و رصيد الميزان الجاري[5] .

1- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والظلم المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ،ن ص182

2- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث،عمان، الأردن، 2008 ، ص335

3- Dolan Edwin G & Lindsey David E." **Economics**" The Dryden Press, 1991, P. 252

4- بلعزوز بن علي،" **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004 ، ص9

5- Claude Jessua, Christian Labrousse ,Daniel Vitry : " Dictionnaire des sciences économiques", P.U.F ,Paris. 2001, p .77-78

فالنفقات العامة إذن تعتبر من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها السلطات العامة في الأهداف الإقتصادية العامة مثل المحافظة على مستوى معين للنشاط الإقتصادي و التعجيل بعملية التنمية الإقتصادية وكذا الأهداف الإجتماعية التي ترمي إلى محاولة الوصول إلى تكافؤ الفرص و تقليل التفاوت الاجتماعي ، بحيث تعتبر إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسة العامة للنفقات من أهم الأدوات التصحيحية في مجال التفاوت الاجتماعي بين الدخول .

إن السياسة المالية برنامج تخططه و تنفذه الدولة عن عمد ، مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والاجتماعي السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع[1].

و تعني السياسة المالية في الفكر الكينزي[2] حافظة النقود أو الخزانة حيث يتضمن معناها كلا من المالية العامة وميزانية الدولة. فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها. كما يوجد عدد من التعريفات الأخرى للسياسة المالية[3] نذكر منها التالي:

- اسة المالية بأنها مجموعة المسائل المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة[4]

- هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والعمالة والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة.

تعرف السياسة المالية بأنها " برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية ، لإحداث آثار مرغوبة ، وتجنب آثار غير مرغوبة على[5] كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي لسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع .كما تعرف السياسة المالية بأنها " الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها[6] و تدبير وسائل تمويلها . " وتعرف كذلك بأنها "استخدام الدولة لإيراداتها وإنفاقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسة في ظل ما تعتنقه من عقائد و في حدود إمكانياتها المتاحة مع[7] الأخذ في

1- **حامد عبد المجيد دراز " السياسات المالية " ، الدار الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية . 2002 ،ص . 15 .**
2- **طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر** والتوزيع، **عمان، 1999 ص201 .**
3- **دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005 ص 47 .**
4- **وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988 ص431 -**
5- عاطف وليم ، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية** خلال فترة التحول لاقتصاد السوق - مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005 ،ص 118 .
6- هشام محمد صفوت العمري، **اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية**، ج 2 الموازنة العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد،1988 ،ص443.
7- عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص144

الاعتبار درجة تقدمها و نموها الاقتصادي . " وتعرف أيضا بأنها " السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام – بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية و الإدارية – و ما ينتجه هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة ، و كذا تكييفا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول و الثروات[1] "

كما يعرفها الدكتور عبد المطلب عبد الحميد في كتابه"السياسات الاقتصادية ، حيث يعرف السياسة المالية على أنها " تلك المجموعة من القواعد و الأساليب والوسائل والإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة."

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى استخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار المرغوبة على التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد.

2- تطور مفهوم السياسة المالية حسب المدارس الاقتصادية:

2-1- السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي *The fiscal Policy of Classic Analysis*

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي إنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها ,فضلا على ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل وبالتالي عدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون، دخلها في غير المجالات المعهود إليها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وضمان المرافق العام تبديد وضياع جزء من الموارد الاقتصادية ,لهذه الأسباب أمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ(الحياد المالي) في ظل مفهوم الحارسة[2]

1- هشام مصطفى الجمل" **دور السياسة الماليةفي تحقيق التنمية الاجتماعية "دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص06

2- .**باهر محمد عتلم ،اقتصاديات المالية العامة** ، مطبعة جامعة القاهرة، للتعليم المفتوح ،1998،ص11.

ومن الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ (الحياد المالي) لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة والتي عرفت، فضلا عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة ,وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة،فلم يكن للضرائب مثلا أن تستخدم في أن تحقق أية أهداف اقتصادية أو اجتماعية ,كذلك يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة وفي الوقت ذاته يرفضون مسألة وجود العجز في الموازنة العامة وبشكل أشد من الفائض فيها ذلك لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز الأمر الذي يتنافى مع الفروض الكلاسيكية، إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيس للأنشطة الاقتصادية،كذلك وجود الفائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب ويؤدي هذا إلى الآثار السابقة نفسها، ولذا لم يكن إلا وثيقة للموازنة الحسابية السنوية ، إذ كان للتساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة جدا في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة[1]

وفي ضوء ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة ، لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام ،طالما اعتقد في الكلاسيكي أن الأخير يتحقق تلقائيا ،وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي ، وقصر دورها على تحقيق التوازن الحسابي ،وهكذا نجد أن الأسس السياسة المالية تنحصر بالآتي :

أولا: النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف أن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات وتحدد حجمها وهذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي.

ثانيا: تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن، إذ اعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجما أكثرها سلامة.

ثالثا:ضرورة المحافظة على الموازنة العامة سنويا.

رابعا :تفصيل الضرائب على الاستهلاك على الادخار ،طالما أن الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال، إذ يفترض أن الادخار يتحول إلى استثمار وأن خير الضرائب تلك التي تميز من العلاقات القائمة فيما بين الدخول أو فيما بين الثروات .

1- علي خليل،سليمان اللوزي ،**المالية العامة** ، دار زهران للنشر والتوزيع ,عمان،2000،ص254.

2-2- السياسة المالية في التحليل الكينزي:

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه، نتيجة تعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الانتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة نظرا لتضافر عدة عوامل. ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

الأزمات الاقتصادية: وبالخصوص الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات 1933-1929 ونتجت عنه آثار شديدة هزت جميع الدول، التي كانت تأخذ بالمذهب الحر، وتبين أن نشاط الفرد ليس قادرا لوحده على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن. كما بينت الأزمة قصور السياسة النقدية بمفردها في معالجة هذه الأزمة، فقد خفض سعر الخصم من 6% إلى 1.5 % ودخل النظام المصرفي مشتريا في عمليات السوق المفتوحة، بل أوقف العمل بنسب الاحتياطي القانوني، ومع ذلك ازداد الموقف سوءا حتى اضطرت انجلترا في سبتمبر 1931،إلى إيقاف العمل بنظام الذهب، و يؤدي التمسك بالسياسة المالية وفقا للمنظور الكلاسيكي إلى زيادة وقوع الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها وامتداد آجالها.

أ- التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي: لقد كان للتطور الذي عرفته المجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تدخل الدولة المتزايد وتضخم ميزانيات الحكومة، إما بسبب الحروب الكبيرة و إما بانتشار الروح الديمقراطية، فمشي المبادئ الاشتراكية ومطالبة الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي، وذلك لرفع المستوى المعيشة.

ب- الثورة الكينزية والمتمثلة في أفكار الإنجليزي الشهير جون مانيارد كنز" وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" الذي صدره عام 1936، الذي قدم فيه انتقاد كبيرا لقانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق طلبا مكافئا له؛ أي كل ما يعرض يباع. وأوضح بان البطالة يمكن أن توجد ولفترات طويلة، وأن توجد إلى الأبد. كما أوضح" كينز" في كتابه بأنه يمكن حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، كما اثبت خرافة اليد الخفيةُ والتي مفادها أن الاقتصاد يتوازن بفعل اليد الخفية والتي مفادها أن سعي الفرد لتحقيق غاياته الشخصية يسعى دون قصد لتحقيق مصلحة المجتمع. وهذا ما جعل أفكار الكلاسيكيين في التلاشي بسبب أزمة 1929، وتبين عدم تحقق التوازن الاقتصادي آليا، وقصور أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، الأمر الذي جعل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسة المالية من أجل محاربة هذا الكساد وتحقيق التوازن الاقتصادي أمرا ضروريا. أعطت كل هذه تغيرات معنى واسعا للسياسة المالية وخرجت بها من حيادها، وقد كان هذا التطور في مفهوم السياسة المالية

نتيجة مباشرة لتبني الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مسؤولية مقاومة الكساد ومحاربته، وبالتالي اتسعت مجالات الدولة بالإضافة إلى الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها. كل هذه العوامل ساعدت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطورها واهم ملامح المالية العامة:[1].

2-3- السياسة المالية في التحليل النقدي:

أحرزت وجهة نظر النقديون نفوذا واسعا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي ***(Stagflation)*** في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية، إذ اعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم ،وأن السياسة المالية ليس لها أثر في مستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على في أجل قصير ،وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية) ويعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال (ملتن فيردمان وكارل بأن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل السياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفزون موقفا معارضا ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي.[2] إذ يعتقد النقديون أن تطبيق السياسة المالية توسيعية بحتة من طرف الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة، وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، ونظرا لأن زيادة النفقات الحكومية بصحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه وفي هذه الحالة لا معنى بالمرة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي[3]

ولكل ما سبق نجد أن النقديون وعلى رأسهم ملتن فيردمان يعارضون أي إجراء عبر السياسة المالية التي من شأنه أن يؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية، مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقدية ، لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

1- عادل فليح علي و طلال محمد كداوي،**اقتصاديات المالية العامة**، الكتاب الأول،الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل،1988، ص09.

2- أحمد زهير شامية ، **النقود والمصارف ،** الطبعة الأولى ،دار زهران ،للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،2013، ص 380.

3- عباس كاظم ألدعمي، **السياسات النقدية و المالية**، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص55.

2-4-السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية:

بينما الجدل قائم بين المدرستين النقدية الكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية ظهر إلى الوجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في حقل السياسات الاقتصادية الحكومية التي تبنتها مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشباب المنتمين إلى التيار النيوكلاسيك خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي[1] ، أطلق على هذا التيار بأصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي.

ويستند أنصار هذا النظرية إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية (أفراد أو منشأة) يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة،كذلك ويقرون إن أمام كل وحدة اقتصادية كما معينا من المعلومات تمكن من يستخدمها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية ،بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح السوق (النظرة الكلاسيكية) لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.

ومن هذه الفروض وغيرها ينتهي أنصار المدرسة إلى أن الوحدات الاقتصادية العقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات وبالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه الثغرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان.

ولتوضيح ذلك نفترض مثلا وجود حالة من الركود الاقتصادي وإن الحكومة عازمة على معالجة هذه الحالة باستخدام سياسة مالية توسعية ،فمن الطبيعي أن يتوقع الأفراد ارتفاع الطلب الكلي وتوفر فرص أكبر للعمل وارتفاع الأسعار والأجور نتيجة للسياسات التوسعية الحكومية ، لذا فإن العاملين سوف يسعون للحصول على أجور أعلى ولن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار، ولكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي فإن السياسة الحكومية التوسعية تؤول إلى الإخفاق ولن تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج، وبالمثل إذا ما توقع الأفراد تخفيض الضرائب كإجراء أو لتنشيط الطلب الاستهلاكي ،فمن الطبيعي أن التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لابد أن يؤدي ذلك إلى عجز الموازنة العامة ولا بد من تغطية هذا العجز أو تسديد الدين ، ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلا لذلك فإن السلوك العقلاني وفقا لهذه التوقعات يقتضي المحافظة

1- عباس كاظم ألدعمي، السياسات النقدية و المالية، المرجع السابق، ص57.

على مستوى الاستهلاك الحالي واستخدام أي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب لأغراض الادخار بدلا من زيادة الطلب الاستهلاكي[1] ذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل وبهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى.

2-5- السياسة المالية في تحليل اقتصادي جانب العرض *The Fiscal Policy of Supply –Side Economists Analysis*

تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي، بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن يق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية ، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار الأجور لتفعيل آلية السوق الحرة آداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق، فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع وبالتالي من اليد العاملة ورأس المال ، وهذا ما يؤكده أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك ، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغيير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير تغيير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق ، فخفض الضرائب مثلا عن العمل أو الفائدة أو الأرباح أو الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة ايجابية على النشاط الاقتصادي.

وردا على الاعتراضات الموجهة من لدن عدد من الاقتصاديين النقديين لثورة الثمانيات المالية، صوصا مسألة التخفيضات المبالغ فيها، فإن تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض قد أخفقت باعتبار أن للتخفيضات الضريبية تأثيرا سلبيا في الإيرادات السيادية للدولة ومن تم سيؤدي إلى زيادة العجز ونجد أن الادعاء الأساسي لأنصار جانب العرض وردهم على ذلك قد استند إلى منحنى لافر الشهير، ويؤكدون أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الإيرادات ومن ثم سيسهم في العمل على توازن الموازنة العامة والفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن تخفيض معدلات الضريبة بما تمثله من حوافز الإنعاش الاقتصادي القومي سيؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية ومن ثم حصيلة ضريبة أكبر.

وأنصار هذه المدرسة على خلاف أنصار المدرسة النقدية يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الأساس وهي الركود بوصفها ناجمة إلى حد كبير عن النظام الضريبي والذي يقضي على المبادرة ويخلق تشوهات في الأسعار النسبية ومن ثم تخفيض موارد المجتمع كن النقطة الأساسية التي يمكن ملاحظتها أيضا تتبع أفكار هذه المدرسة أنها لا تخبرنا ما هو حجم

1 - Albert S.Dexter, Manrice D.livet & Barrie R.Nault, Stick Prices. the impact of regulation, Journal Monetary Economics, 2002, Page 5

التخفيض في المعدل الضرائب اللازم الأخذ به في الظروف المختلفة ، ولعل أهم الأسس العامة للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي

أولا–إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.

ثانيا:–أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدية، أي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.

ثالثا: أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي.

رابعا: أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي.

المطلب الثاني: آليــة عمــل السياســة المــالية و العوامل المحددة لها:

1- آليــة عمــل السياســة المــالية:

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية :وتتجلى آلية عملها في:

1-1- حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية .وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

أ- زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ب- كما قد تلجا الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الأنفاق العام، أو أعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

ت- وقد تستخدم الحكومة الاثنين معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذالك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

و يبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي :

الشكل رقم 13 :السياسة المالية التوسعية.

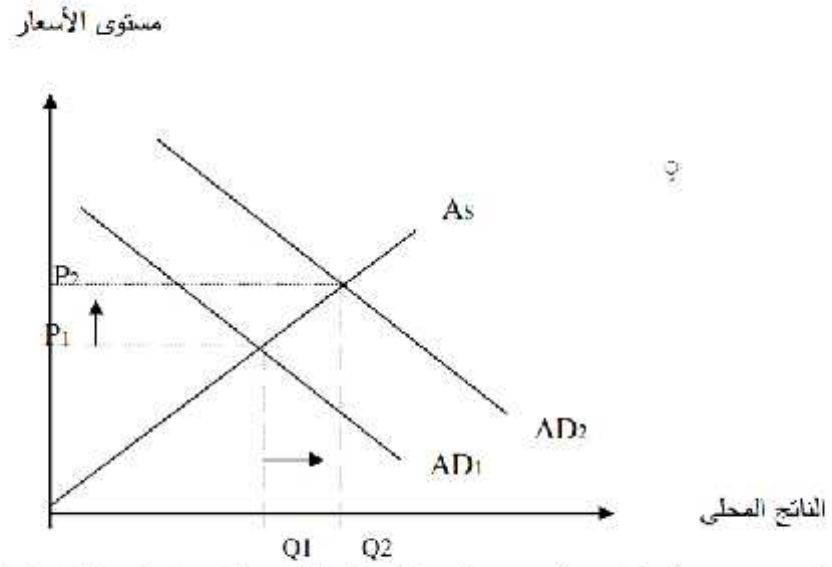

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 205.

حيث أن :***AS***: العرض الكلي

:***AD 1***. الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية

:***AD2***. الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

1-2- حالة التضخم في الاقتصادي: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار. ويتمثل ودور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية؛ وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على

أ- **تخفيض مستوى الإنفاق العام:** والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي ، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار

ب- **رفع مستوى الضرائب:** مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب. ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

ت- **المزج بين الحالتين:** أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم، و يبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

الشكل رقم 14 :السياسة المالية الانكماشية

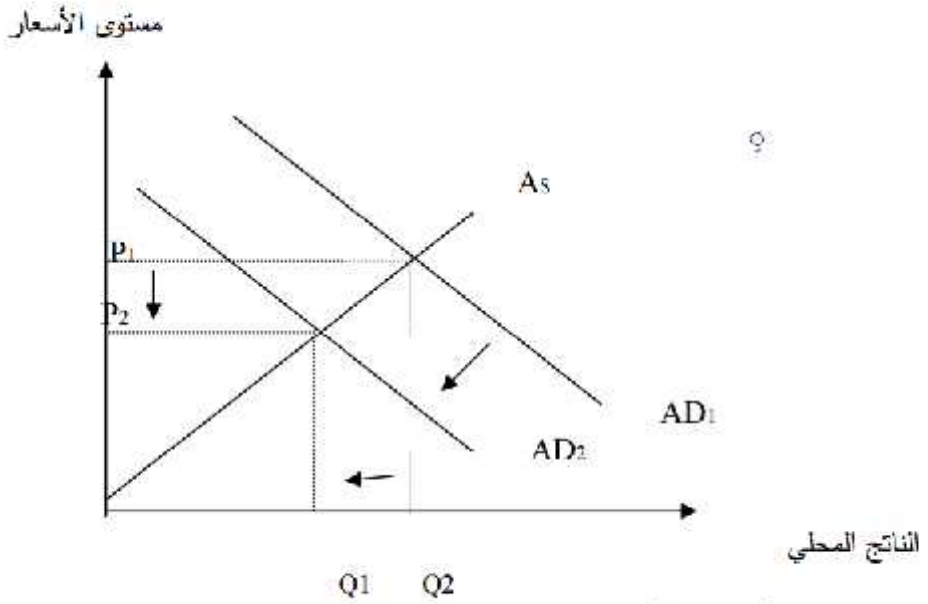

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبوالزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

يوضح الشكل رقم:( ) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع ***AD1***إلى ***AD2*** وخفض الأسعار من ***P1*** إلى ***P2***.وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكون حكيمة أو رشيدة. وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة.

2- العوامل المحددة للسياسة المالية: في ضوء الأهداف المعطاة سابقا، تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها:

- مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ. بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، وهي تتناسب تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك إمكانية فرض ضرائب و إمكانية تحصيل ضرائب كبيرة . وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها، فضلا عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل. وبالتالي فان مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فان لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة والى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعوا السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له؛ فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

- وجود سوق مالي: من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فان وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا اكبير أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة. وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية. ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي. ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي. بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال، أصول حقيقية)؛ ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية).

- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصص والمركزية، والمالية .تمر السياسات النقدية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فان الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

المطلب الثالث: السيـــاسة المـــــالية واثر المـــــــزاحمة:

إن أي زيادة في الإنفاق الحكومي ترفع مستوي الطلب الكلي و يترتب على ذلك ارتفاع الدخل والناتج الكلي . فلو افترضنا أن المستوى العام للأسعار ثابت فإن قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية المعروضة تبقى ثابتة ما لم تتغير الأرصدة الاسمية، فلو بقيت هذه الأخيرة ثابتة فإن ارتفاع الدخل يدفع الأفراد والمؤسسات الخاصة والإدارات العامة إلى زيادة ال طلب على النقود من اجل المعاملات، فل و بقي سعر الفائدة على حاله فإن سوق النقود يختل ويصبح مستوى عرض الأرصدة الحقيقية أقل من الطلب عليها. فمن مصلحة السلطات النقدية رفع سعر الفائدة r لمعالجة الاختلال، وينعكس هذا الإجراء على تقليص الإنفاق الاستثماري I والاستهلاكي C نظرا للتناسب العكسي بينه م وبين سعر الفائدة ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والدخل الكلي بمقدار اقل من مقدار الزيادة الأول. إن هذه الظاهرة تسمى **مزاحمة إبعاد** الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص وهذه المزاحمة تكون جزئية نظرا لأن مقدار انخفاض الدخل أقل من مقدار الزيادة. فالمزاحمة هي انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري الناتجين عن زيادة الإنفاق الحكومي الذي يرفع الطلب الكلي وفي نفس الوقت أسعار الفائدة. إن آلية انتقال تأثير رفع الإنفاق الحكومي يتم على الشكل التالي[1]

$$\Delta G > 0 \Rightarrow \Delta 1y > 0 \Rightarrow \Delta r > 0 \Rightarrow \Delta C < 0 \Rightarrow \Delta(DG) < 0$$

إذا كان الاقتصاد مفتوحا بدرجة كبيرة فإن أثر المزاحمة يؤثر على الصادرات. إن ارتفاع سعر الفائدة نتيجة الزيادة في الإنفاق الحكومي يغري رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها في البنوك المحلية وبالتالي فإن سعر صرف العملة الوطنية ينتعش وتصبح الأسعار المحلية أقل تنافسية للأسعار الأجنبية ويترتب على ذلك انخفاض الصادرات .

ملاحظة: إن مقدار الزيادة الأول في الدخل نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي أكبر من مقدار الانخفاض الثاني في الدخل نتيجة أثر المزاحمة:

$$\Delta 1y > (\Delta 2Y)$$

إن تحليل العلاقة بين معدل نمو الإنفاق الاستثماري (التراكم الإجمالي لرأس المال ا لثابت $ABFF$ والإنفاق الحكومي تبرز أثر المزاحمة، فبعد استبعاد أثر التضخم، حصلت على الجدول التالي:

1- البشير عبد الكريم: **أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر**، السياسات الاقتصادية، ملتقى الدولي، جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2004/11/29/30.

الجدول رقم: (**02**) تطور الإنفاق الاستثماري والحكومي خلال الفترة **89-99**

السنة	ABFF(10^6)	G	P	ABFF Reelle	G réelle	ABFF%	G%
89	114828.1	124500	100	114828.1	124500		
90	145300	136500	117.9	123240.034	115776.081	7%	-7%
91	207367	212100	148.4	139735.175	142924.528	13%	23%
92	283802	420131	195.4	145241.556	215010.747	4%	50%
93	324100	476627	235.5	137622.081	202389.384	-5%	-6%
94	407500	566329	303.9	134090.161	186353.735	-3%	-8%
95	541826	759617	394.4	137379.817	192600.659	2%	3%
96	639447.1	724609	468.1	136604.807	154797.906	-1%	-20%
97	638100	845200	494.93	128927.323	170771.624	-6%	10%
98	743400	875700	519.44	143115.663	168585.4	11%	-1%
99	825300	961700	533.17	154791.155	180373.99	8%	7%

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

الشكل:(**15**) **أثر مزاحمة الإنفاق العام للتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت**

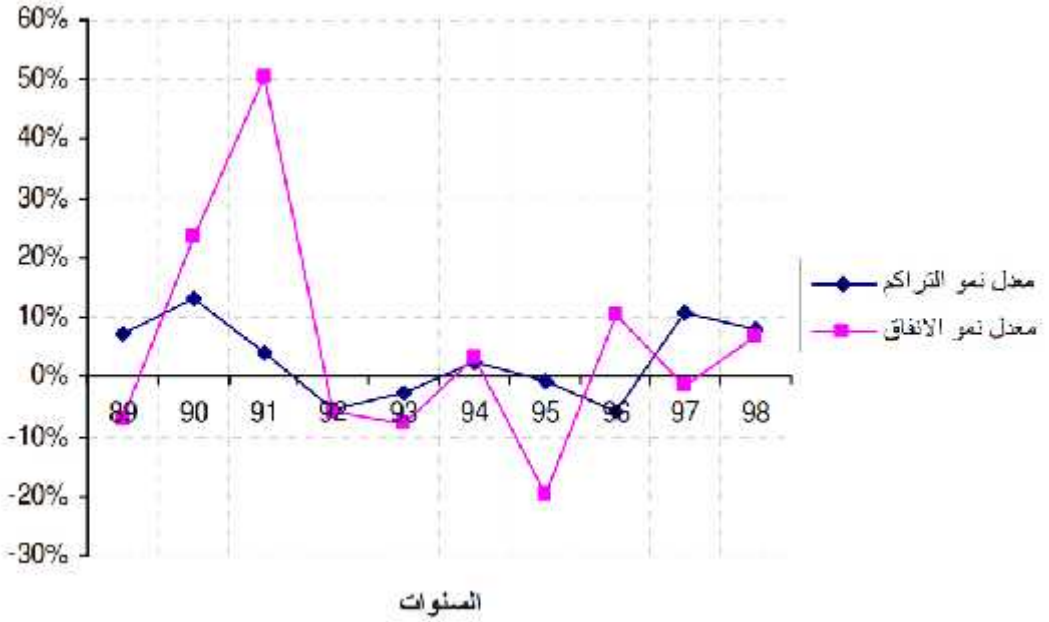

إن البيان أعلاه يظهر بكل وضوح أثر المزاحمة وخاصة في النصف الثاني من عقد التسعينات، إن الذبذبات العكسية لكل من الأنفاق الحكومي والاستثمار تبين أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى تقليص الاستثمار، إلا أن هذا الأثر يكون بشكل متأخر بمعنى أن العلاقة الممثلة في البيان هي على الشكل:

$$ABFF_t = f(Gt\text{-}1)$$

المبحث الثالث:مكـــــونات السياســـــة المـــــالية و أهدافـــــها:

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام و أثرها على النمو الاقتصادي:

لقد أصبح لمضمون النفقات العامة مكانا بارزا في الدراسات المالية الحديثة، بحيث تناولت هذه الدراسات تحليل دور النفقات العامة في النشاط الاقتصادي، وتركزت هذه الدراسات حول تقسيماتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ولدراسة هذه السياسة ودورها في النشاط الاقتصادي وجب التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة وأهم خصائصها و تقسيماتها وآثارها على الاقتصاد.

I. سياســـــة الإنفـــــاق العـــــام:

I-1- ماهية النفقات العامة وأسباب تزايدها: تمثل النفقات العامة نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على القطاع العام بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص، وهذه النفقات دائما في حالة تزايد سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة.

أ- تعريف النفقات العامة و خصائصها:

النفقة هي عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة[1]

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها و هيئاتها و وزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع. كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، و من خلال التعريفين يمكن استنتاج أن النفقة العامة تتميز بعدة خصائص:

- ***النفقة العامة في صور نقدية :***

و يعني ذلك أن النفقة العامة تكون في صورة نقدية، حيث انه في الصورة النقدية تكون على شكل إعانات و مساعدات تخرج من عداد النفقات العامة، فكل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

- ***صدور النفقة من الحكومة أو أحد هيئاتها:***

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام، ويقصد بالشخص المعنوي العام الهيئات و المؤسسات العامة المركزية كالوزارات و المديريات العامة و المجالس الوطنية ...الخ و اللامركزية كالولايات والبلديات، المديريات التنفيذية الولائية ... و لا يمكن اعتبار المال الذي يخرج من الذمة المالية لشخص طبيعي نفقة مالية عامة و حتى و لو كان الهدف منها هو تحقيق الصالح العام.

1- محمد حلمي مراد، **مطبوعة المالية الدولية**، كلية الحقوق جامعة عين الشمس ص24

- ***تحقيق الإنفاق للمنفعة القصوى للمجتمع :***

تهدف النفقة العامة أساسا إشباع الحاجات العامة و تحقيق النفع العام، حيث يجب أن تعود المنفعة على مجموع المواطنين و ليس على فرد أو أفراد بالذات، فإذا استخدمت الدولة بعض المبالغ النقدية من ذمتها لتحقيق مصالح خاصة ذاتية، فلا يمكن اعتبارها نفقة عامة وإنما تعتبر الدولة في هده الحالة أنها أساءت استعمال مالية الدولة و انحرفت عن أهدافها.

I-2- ترشيد سياسة الإنفاق العام والاتجاهات الحديثة لإصلاحها :تواجه العديد من الدول وضعين متضادين،الأول يتمثل في المزيد من النفقات العامة، والثاني نقص وعدم كفاية الموارد اللازمة .لذلك وجب الاستخدام الأمثل للموارد المتحصل عليها، والتي تغطي على أكمل وجه كل المتطلبات الجديدة، ويقتضي هذا الاختلال حسن استخدام النفقات العامة، أو ما يسمى بترشيد النفقات العامة لذلك سنتطرق إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام و مختلف مقومات ومتطلبات نجاحه، ثم نتطرق إلى أهم الصعوبات والمشاكل التي تعيق هذه العملية، والاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام.

I-2-1- – مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه:

توجد مصطلحات كثيرة تهدف إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام ولعل أهمها، أولويات الإنفاق، ضبط الإنفاق، تحسين كفاءة الإنفاق...الخ. وربما يكون مصطلح الترشيد أدق وأشمل هذه المصطلحات، فماذا نعني بالترشيد لغة واصطلاحا.

أ- **الترشيد لغة:**

رَشاد: (اسم) مصدر رَشِدَ ، رَشَدَ سارَ في طَرِيقِ الرَّشادِ : في طَرِيقٍ سَوِيٍّ غافر آية 38 يا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشادِ (قرآن)

رشد " في أَسماء الله تعالى **الرشيدُ** : هو الذي أَرْشَد الخلق إِلى مصالحهم أَي هداهم ودلهم عليها ، فَعِيل بمعنى مُفْعل ؛ وقيل : هو الذي تنساق تدبيراته إِلى غاياتها على سبيل السداد من غير إِشارة مشير ولا تَسْديد مُسَدِّد . الرُّشْد والرَّشَد والرَّشاد : نقيض الغيّ .

رَشَد الإِنسان ، بالفتح ، يَرْشُد رُشْداً ، بالضم ، ورَشِد ، بالكسر ، يَرْشَد رَشَداً ورَشاداً ، فهو راشِد ورَشيد ، وهو نقيض الضلال ، إِذا أَصاب وجه الأَمر والطريق.

وفي الحديث : عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ؛ ...[1]

(1) المزيد: المعجم: لسان العرب http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar. **2014/12/20**

فالترشيد لغة هو الهداية والاعتدال، و هو من فعل رشد، رشدا، ورشادا أي اهتدى واستقام، كما يقال فلان رشيد أي انه صائب وحكيم وقراره رشيد ، ولقد أشار القران الكريم إلى هذا المدلول في أكثر من موضع كقوله تعالى" فان أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم..." النساء الآية (**6**)، أي إذا اقتنعتم أن هؤلاء اليتامى قد توفرت لديهم إمكانيات الضبط، وحفظ الأموال وحسن التصرف فيها في أوجه الصلاح والسداد، فيمكنكم أن تعطوهم أموالهم، ومنه يمكن القول أن مفهوم الرشد يعني الاهتداء إلى أوجه الصلاح والسداد وحسن التصرف، وضبط السلوك. ومن هذه التعاريف يمكن القول أن الترشيد من الوجهة اللغوية، يعني الاهتداء إلى الطريق الصواب والاعتدال فيه، وعليه فإنه بالنسبة للسياسة المالية، فان الترشيد يعني سلوك سبيل لا إسراف فيه ولا تقتير.

ب –الترشيد في الاصطلاح الاقتصادي: إن مصطلح الترشيد هو من أحد المصطلحات الأكثر استعمالا في التحليل الاقتصادي، لكنه يحمل معاني متعددة، حيث يمكن إطلاقه على أي سلوك إذا ما تم إنجازه في إطار مجموعة من المبادئ والمفاهيم المعروفة مسبقا. لكن المشكلة تكمن في تحديد الإطار العام للمبادئ والمفاهيم، والتي من خلال مدى التوافق والانسجام معها يمكن الحكم على السلوك بالرشادة أو السفاهة، و أن تحديد هذه المفاهيم والمبادئ عملية تخضع لمتغيرات وعوامل متعددة ذات أبعاد تاريخية وثقافية وأخلاقية، وهي تختلف من بلد إلى آخر تبعا للنظام الاقتصادي المتبع.

نشأ مصطلح الرشادة الاقتصادية و العقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدية، التي أرادت من خلاله تفسير السلوك البشري، فبالنسبة لهذه المدرسة فإن الرشادة الاقتصادية تعني التزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة ودقيقة، وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة، سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد أو الهيئات العامة. وقد دعا البحث المتقدم في هذا المجال (تخصيص الإنفاق العام) إلى الدراسة المقارنة بين الامتيازات المحصلة من كل تخصيص، والتكلفة اللازمة لذلك، وكذا الفرص البديلة. والامتيازات هنا لا تشمل تلك التي يتم تخصيصها مباشرة، و إنما يجب أن يضاف إليها تلك الامتيازات غير المباشرة للمستفيدين المحتملين، بصورة غير مباشرة عن طريق الآثار الخارجية[1].

1 - Ande Chaineau, **Lexique Economie Général,** PUF , 1979, p :154.

لو اقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام، فهو يعني حسن التصرف للدولة في تصريف الأموال دون إسراف ولا تقتير، مع مراعاة البعد الكيفي إلى جانب البعد الكمي، أو بتعبير آخر يمكن القول أن زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفه، وكذا إنقاصه يعتبر تقتيرا، كما أن عدم إتباع مبدأ الأهمية النسبية والترتيب التفضيلي السليم لتخصيص الموارد يعد سفها، كما أنه لا يمكن الحكم على السلوك الاقتصادي بالرشاد والعقلانية الاقتصادية بناءا على مؤشر واحد، و إنما يجب أن يتم ذلك في إطار المنهج التحليلي الشمولي.

I-2-2- مقومات ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: إن عملية ترشيد الإنفاق العام ليست بالسهلة، لكنها خطوة ضرورية، وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى توفير ضمانات ومتطلبات كي يمكن إنجازها على أحسن وجه.

أ –عناصر عملية ترشيد الإنفاق العام: تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام توافر جملة من العناصر والدعائم التي ترتكز عليها، ولعل من أهمها ما يلي:

التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل، وذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى، والحد الأدنى للإنفاق، ويتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي، المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة باتجاه ، وهو الموقف الذي بدوره يحدده النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، بالإضافة إلى الظروف البيئية التي يمر بها المجتمع، و إن كل هذه الاعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، ولو استخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي، لأمكن القول بأن الحجم الأمثل لهذا الإنفاق يتحدد إذا ما تم التوصل إلى النقطة التي تتعادل عندها المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة لوبقيت في يد الأفراد ولو قاموا بإنفاقها.[1]

أن تكون النفقة العامة لإشباع الحاجة العامة، وتجدر الإشارة إلى أن الفكر المالي المعاصر يعتبر ذلك ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة، كما يعتبر الخروج عن هذا الركن خروجا عن مبادئ المالية الرشيدة. إتباع مبدأ الأولوية، حيث أن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع، وتعظيم منفعة استخدامها، وقد تعرض الفكر الاقتصادي على بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ، ومن ذلك تحليل التكلفة والعائد، حيث أن المقارنة بين تحليل التكلفة ومستوى العائد تسمح باختيار تلك المشاريع، التي تكون عوائدها أكبر من التكاليف اللازمة لإنشائها، كما أن إعطاء أوزان ترجيحية للأهداف الموجودة، والآثار المباشرة يجب أن يكون معياريا، كما يجب أن يتم في الوقت المناسب، دون تقديم أو تأخير، وذلك من أجل تحصيل الأثر المطلوب من الإنفاق العام في حينه، وإلا فإن ذلك يعد مخالفا لمبدأ الرشادة.كذلك فإن توافر جملة المعلومات اللازمة عن

1- فرحي محمد، **النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1999/1998 . ص: 65

الموارد المالية المتوقعة، وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات معالجة، وقابلة للاستعمال، مما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية.

ب –متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: لضمان نجاح عملية الترشيد لابد من توفر جملة من الدعائم والمتطلبات، التي لا بد منها ونذكر منها:

إرادة سياسية قوية: حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد.

كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها، فإن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة، في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق العام، حيث نجد – خاصة في الدول النامية– ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة و لما يتوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة والتي تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به.

توفر نظام محاسبة ورقابة فعال، بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدول التزامها بنشر نتائج نشاطها، واطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به.

I–2–3– صعوبات ومشاكل ترشيد سياسة الإنفاق العام: إن عملية ترشيد سياسة الإنفاق العام لا تتم على أكمل وجه، وذلك لوجود عدة نقائص وصعوبات تعيق هذه العملية والتي نلخصها فيما يلي:

ا– **مشكلة التصنيف أو التبويب:** إن البحث في ترشيد سياسة الإنفاق العام، يقتضي من جهة دراسة التكلفة اللازمة لكل مهمة تقوم بها الدولة أو إحدى مصالحها المختصة، ولكن التصنيف المعمول به وخاصة في الجزائر، ينص على تخصيص الاعتمادات لتلك الهيئات على أساس أنها وحدات إدارية تقوم بالإنفاق في مجال محدد، فالتصنيف حسب الوزارات مثلا لا يسمح بإبراز تكلفة الوظيفة المقصودة لأسباب كثيرة منها:

– الوظيفة الواحدة تتطلب تضافر عدد من الإدارات المتواجدة في وزارات مختلفة.

– إذا تم تخصيص وزارة كاملة لوظيفة معينة، فإن ذلك التخصيص قد يكون مرحليا، لكون التقسيمات ذاتها تخضع لتصور كل سلطة للهيكل الإداري الذي يمكنها من تحقيق أهداف سياستها.

ب- مشكلة البيانات الإحصائية: إلى جانب مشكلة تحديد مجالات الإنفاق، هناك مشكلة أخرى تتعلق بمسألة توافر البيانات الإحصائية، بالإضافة إلى عدم استمراريتها، أو عدم تجانسها إذا توفرت، لذلك يجد الباحث في مجال سياسة الإنفاق العام وكيفية ترشيدها صعوبة كبيرة لإيجاد النماذج المستخدمة في إعداد السياسات اللازمة، وذلك لتضارب الإحصائيات والبيانات من هيئة لأخرى، وفي بعض الأحيان في نفس الهيئة.

ج- مشكلة توازن الميزانية: إن الحجج المقدمة لهذا الغرض كثيرة جدا، وأنه ما دام يتعين على العائلات الحصول على موارد تكون كافية لتغطية نفقاتها، فان سياسة الدولة يجب أن لا تخرج عن هذا المبدأ، وانه إذا استمرت الدولة في قبول العجز، فانه سيؤدي إلى ارتفاع الديون الوطنية، وهو أمر يجعل الاقتصاد في وضعية غير لائقة، ويمكن البرهان على انه حسب التصور الكينزي، فان توازن الميزانية يمكن أن يعمل على زيادة الانكماش، أو التضخم[1].

I-2-4- الاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام: إن الاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام منبثقة أساسا من البرامج والإصلاحات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، حيث يعمل صندوق النقد الدولي على توجيه سياسة الإنفاق العام وفق مجموعة من المعايير، يعتقد أنها تقلل من هدر وتبذير الأموال العمومية، وتعمل هذه المعايير وفق ثلاثة محاور:

-ا- تخفيض الإنفاق: بحيث يجب على الدولة أن تتخلى عن الخدمات التي يمكن أن تتركها للقطاع الخاص، وكذلك العمل على رفع كفاءة المؤسسات العمومية بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للقطاع الخاص كمشاريع البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية، الأمن...الخ). وتمس هذه التخفيضات في النفقات العمومية خاصة "الأجور" وذلك بتخفيض الكتلة الأجيرة عن طريق الضغط على التوظيف العمومي، بحيث يتم إلغاء الوظائف المؤقتة، والتقاعد المسبق، وتوقيف التوظيف. كما يقترح صندوق النقد الدولي التخفيض من الإعانات والتحويلات والنفقات العسكرية، وفي هذا الإطار نجد أن اعتماد برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي أدت إلى إجبار السلطات العمومية على تخفيضات في الإنفاق الحكومي، فلقد انخفض

الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في **15** بلدا عالية المديونية في المتوسط بمعدل يزيد عن **18%** في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، حيث عرف الإنفاق الاستثماري انخفاضا يتجاوز **35 %**، في حين عرف الإنفاق الجاري انخفاضا قدره **8%**. وكل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى التقليص من عجز الموازنة، التي كانت تشهد عجزا كبيرا وكذا التقليص من حجم المديونية وتسييرها، كما أن كل هذه الإجراءات تندرج ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة، ولكن دون المغالاة في سياسة التقشف فتصبح آثار هذه السياسة سلبية.

1- Alain Barrer, Politique Financière, Dalloz, Paris, 1958.p :314 -317.

ب- إعادة توجيه الإنفاق العام: وذلك بتغيير هيكل الإنفاق العام والاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويشمل هذا التوجيه ما يلي[1]:

- **تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج:** وهذا من خلال الاهتمام بإقامة برامج استثمار ذات نوعية عالية، وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، وذلك لأن تكلفة المشاريع الضعيفة الإعداد أو التنفيذ يمكن أن تكون عالية. وتصبح فعالة عندما تكون في إطار سياسات عامة لتصحيح تشوهات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج والسلع، ومن المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة، وليس الأنشطة التي تنافسها.
- **الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات** : وهذا بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأسمالية من اجل ضمان نجاحها، لان عدم كفاية الإنفاق على التشغيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل: التعليم، الصحة الخ. ويؤدي عدم كفاية الإنفاق على الصيانة إلى التدهور السريع في رأس المال المادي.
- **الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة:** وهذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يمكن أن يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية والفنية بتثبيطه للعمل وخفض الإنتاجية من جهة، وبين اعتبار القطاع العام كملاذ للعمالة، وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل. ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العام، وهذا بالبحث عن أفضل البدائل التي يستخدم فيها الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف و ذلك بدراسة معمقة لجدوى المشاريع وتكاليفها ومدى تحقيقها للهدف المسطر.
- **العمل على محاربة التبذير و الإسراف في الاستهلاك العمومي:** وذلك بتخفيض أشكال الاستهلاك الحكومي، والذي يكون أقل إنتاجية أو عديم الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام في الادخار الوطني،والحد من اللجوء إلى زيادة الأعباء الضريبية.

ج- اتجاهات الإصلاح في عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة: ذلك لأن تحسين كفاءة وترشيد الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة، وكذلك في وضع الميزانية وتنفيذها، لأنه لا يكفي تخصيص النفقات على مختلف القطاعات حتى تتحقق الأهداف المسطرة، وإنما يجب مراقبة تنفيذ هذه النفقات، حتى لا تتجه إلى غير ما خطط له[2]

---

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص192

2- سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي "دراسة تحليلية تقييمية"** ، الإسكندرية، 2000 ، ص131

د- ترشيد السياسة الإنفاقية في مجال تخفيف التكاليف الاجتماعية على طبقة الفقراء :

يتم ترشيد السياسة الإنفاقية في هذا المجال من خلال تبني عدة استراتيجيات تتضمن ما يلي:

تحقيق النمو الاقتصادي العام: ويقصد بذلك أن ترشيد السياسة الإنفاقية في كافة المجالات الاقتصادية، بما يؤدي إلي زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل، وذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة في فرص العمل، والموارد المالية للدولة بصفة عامة، والتي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية التي تستهدف التخفيف من حدة الفقر في الأجل الطويل.

إقامة برامج إنفاق عام موجهة لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء، ورفع معدلات إنتاجيتها بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية ونظم الري، إلى جانب تقديم الائتمان المناسب لصغار المزارعين، أضف إلى ذلك تحسين الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب.

إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة إلى الفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الصحية الأولية، إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة وتطوير مشروعات الصرف الصحي.

ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا المجال بأهمية توجيه أقصى قدر ممكن من منافع تلك البرامج إلى الطبقة المستهدفة من المستفيدين، علاوة على أحكام الرقابة على تلك التكاليف الإدارية لمثل هذه البرامج بما يضمن ارتفاع درجة كفاءتها.

II. أثــر سياســة الإنفـــاق الحكــومي على النـــمو الاقتصـــادي:

يرتبط مستوى الناتج الكلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي، ولما كان الإنفاق الحكومي يمثل إحدى مكونات هذا الإنفاق فإنه من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج المحلي الإجمال بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي، وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي على الإنتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي، أما الإنفاق التحويلي فيعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي إلى أخر بهدف إحداث التنمية المتوازنة. وعادة ما يتم استعمال الناتج المحلي الإجمالي لقياس النشاط الاقتصادي، وهو مصطلح يطلق على القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال سنة حيث هو مجموع كل من:

- الاستهلاك ***C***-
- الاستثمار ***I***-
- الإنفاق الحكومي ***G***-
- صافي الصادرات ***(M – X)***.

$$GDP = C + I + G + (M - X).$$

إن أية زيادة في الإنفاق الحكومي من الناحية النظرية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يولد زيادة أخرى في الطلب الكلي موزعا بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضخم الأسعار ويتوقف هذا التوزيع على قيود الطاقة الإنتاجية في جانب العرض، ومحددات مضاعف المالية العامة في جانب الطلب، وهناك عدة عوامل تتحكم في فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، حيث يتوقع أن يكون مضاعف المالية العامة موجبا في الاقتصاديات المغلقة حيث يوجد تباطؤ في الطاقة الإنتاجية، كما أن **طريقة التمويل** قد تحدد أيضا نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي، وتعتمد سياسة الإنفاق الحكومي بدرجة بالغة على آثار هذا الإنفاق في مزاحمة الإنفاق الخاص، حيث أنه من المرجح أن تزيد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي كلما كان الدين الحكومي أقل، وقد يتوقع المستهلكون المؤمنون بنظرية **التعادل الريكاردي** (***Equivalence ricardienne***) ، حدوث زيادة المستقبلية في الضرائب إذا كان الإنفاق الحكومي ممولا عن طريق زيادة الدين العام، ومن ثم قد ينخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص مما يؤدي إلى تحديد الأثر الموجب لزيادة الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي، بالمثل يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الدين العام إلى زيادة الطلب على الائتمان مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة،

من خلال ما سبق فإن الدراسة تقوم بالتطرق إلى العوامل التي تحكم فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في التأثير على نمو الناتج المحلي.

1- طريقة التمويل وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة النمو الاقتصادي:

تعد الحالة الاقتصادية السائدة من بين أهم العوامل التي تساهم في تحديد مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ففي حالة الكساد الاقتصادي حيث تكون هناك مرونة عالية في الجهاز الإنتاجي، وتكون هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة، فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي صوف تزيد من مستوى الطلب الكلي، في هذه الحالة فإن الإنفاق الحكومي أدى إلى زيادة القوة الشرائية وبالتالي يزداد الطلب الكلي، أما في حالة الاقتصاديات المتخلفة فهي تتميز بجمود في حركة الإنتاج وعدم الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية ونقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية، وحتى يؤدي الاتفاق الحكومي وظيفته في الاقتصاديات المتخلفة ويسمح بتسريع الطاقة الإنتاجية، فلا بد أن يوجه هذا الإنفاق إلى زيادة التكوين الرأسمالي، وذلك من خلال زيادة المدخرات والاستثمارات في القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات العامة كما يجب تدعيم البنية التحتية. إن تأثير زيادة حجم الإنفاق الحكومي على مستوى الناتج يتوقف على مصدر تمويل هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي.

1-1- التمويل المحلي للإنفاق الحكومي وأثره على فعالية سياسة الإنفاق العام:

يتخذ التمويل المحلي عدة أشكال حيث يمكن أن يتخذ شكل بيع للسندات أو الاقتراض من الجهاز المصرفي، ويؤدي الصغر النسبي لأسواق رأس المال في البلدان النامية إلى الحد من البيع الحر للسندات، وقد يكون هذا المصدر محدودا ولا يعتد به في هذه الدول، إن لم تكن الحكومات مستعدة لترك أسعار الفائدة الحقيقية أكثر تنافسيه، وتعد السوق المؤسسية في البلدان النامية أكبر مصدر للتمويل المحلي غير المصرفي عن طريق مؤسسات الضمان الاجتماعي وصناديق المعاشات، ومن الواضح أن الاقتراض من السوق النقدية- طرح سندات أوالإصدار النقدي – سوف يزيد حجم السيولة لدى الأفراد وسوف يولد دخولا جديدا والنتيجة أنه إذا لم ترفع الدولة الضرائب بشكل تدريجي فإن زيادة السيولة بشكل سنوي ومستمر سوف يؤدي إلى دخول الاقتصاد في حالة تضخم، كما أن الاقتراض الداخلي سوف يؤدي إلى إحداث آثار ايجابية وخاصة إذا وجهت الدولة هذه القروض لتمويل مشاريع إنتاجية، بعكس الاقتراض الخارجي الذي يوثر سلبا على الاقتصاد نتيجة خروج موارد مالية معتبرة عبر تسديد الأقساط، ويؤدي التوسع النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإيرادات، فبافتراض تثبيت التوقعات التضخمية يرتفع الإيراد المستمد من التمويل التضخمي بارتفاع مستوى الأرصدة النقدية الحقيقية، لكن هذه الأخيرة تتأثر بتوقعات التضخم في شكل علاقة تناسب عكسيا، ومع ارتفاع معدل التضخم تتزايد تكلفة حيازة النقود ويحاول الأفراد الحد من حيازة الأرصدة النقدية الحقيقية الأمر الذي يفرض حدودا على حجم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق خلق النقود.

وهكذا يتحدد الحد الأقصى للإنفاق الحكومي بمصادر تمويله، فبينما قد يكون تحكم الحكومة في بعض المصادر محدودا فمن الممكن زيادة الإيرادات من المصادر الأخرى إذا كانت الدولة مستعدة لدفع أسعار فائدة حقيقية أعلى على التمويل بالسندات، مع تحمل أثر مزاحمة كبيرة للقطاع الخاص، أو تحمل معدل تضخم أكثر ارتفاعا إذا وقع الاختيار على التمويل التضخمي مع ما يترتب عليه من تأثير على مصادر التمويل الأخرى، إذ ستزداد صعوبة الحصول على قروض تجارية أجنبية، كما أن الأرجح أن يؤدي التضخم إلى خفض الإيرادات الضريبية، وحتى ولو لم يؤثر الضخم على مصادر التمويل فإن ازدياد معدل التمويل من البنك المركزي سيؤدي إلى زيادة الإيرادات الحقيقية، ولكن حتى مستوى معين من التضخم، إذ أن تجاوز الضخم لهذا المستوى يؤدي إلى خفض الإيرادات بالقيم الحقيقية لأن الأرصدة النقدية تشكل وعاء الضريبة التضخمية ستنكمش بالقياس إلى مستويات التضخم المناظرة.

2-1 التمويل الأجنبي للإنفاق الحكومي وأثره على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي:

إن العجز الهيكلي بين الادخار والاستثمار سينعكس في موازنة الدولة بشكل مباشر، ومن أجل تغطية هذا العجز وفي حالة عدم كفاية المصادر المحلية فإن الدولة ستلجأ إلى التمويل الأجنبي، ويمكننا الحديث في هذا الصدد عن العجز التوأم، والذي يوضح وجود علاقة قوية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حيث أن الإنفاق بشقيه يتزايد بصورة مستمرة ومن جهة أخرى فإن الإيرادات العامة تتزايد بصعوبة في ظل انخفاض الدخل وعدم فعالية الإدارة الضريبية، وفي ظل ضيق الأسواق المالية في الدول النامية والسياسات غير المجدية لسعر الفائدة، فإن إمكانية تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الادخار الخاص جد محدودة، وبالتالي يبقى في يد هذه الدول؛ التمويل النقدي أو التمويل الخارجي[1]، ويمكن أن يتم التمويل الخارجي بثلاثة طرق : المنح، القروض بشروط ميسرة، والاقتراض التجاري، وقد تخذ المنح شكل نقد أو مساعدات سلعية أو معونة للمشاريع، ورغم أن المنح الأجنبية لا تزيد من الدين الحكومي وعادة ما تضاف إلى الإيرادات الحكومية، إلا أنها تقدم عموما بمبالغ محدودة، وتعتمد إلى حد كبير على الأحوال الاقتصادية السائدة في البلد المدين، أما القروض ليسرة كتلك التي تمنحها المنظمات النقدية الدولية فهي تمنح بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق مع اقترانها بفترات سماح طويلة، أما القروض التجارية فتتوقف على احتمال توفر البنوك على السيولة، وتقيم هذه البنوك للمقدرة الاقتراضية لهذا البلد، وتؤثر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف على مدى جاذبية الاقتراض من الخارج، وغالبا يؤدي انخفاض الأموال الأجنبية المتاحة أمام البلد إلى إجبار حكوماتها على الحد من إنفاقها، والبحث عن مصادر تمويل بديلة من السوق المحلية، وبالتالي فإنه عند إدخال قطاع التجارة الخارجية يمكننا كتابة المعادلة التالية:

$$Gd + Gi = E + CA$$

1 -Yousef BENABDDELLAH, **croissance économiques et dutch sisease en Algérie**, les cahiers de CREAD N.75. Algérie 2006. P14.

حيث أن- ***Gd***- ممثل الاتفاق الحكومي على السلع المحلية و- ***Gi*** - يمثل الإنفاق الحكومي على السلع الخارجية، أما - ***E*** - فهي حصيلة الإيرادات العامة و- ***CA*** - هي العجز في الميزان التجاري، ولقد عمدت الدول النامية لتمويل الإنفاق الحكومي إلى الاقتراض من الخارج وخاصة في فترة السبعينات، وبذلك حصلت هذه الدول على كميات كبيرة من القروض الخارجية، ولكن مع نمو الإنفاق الحكومي ونمو أعباء خدمة الدين لهذه الديون بدأت تظهر المشكلات، خاصة ظهور حالة العجز الدائم في الموازنة لذلك لجأت الدول إلى ضغط الواردات والسحب من الاحتياطات النقدية وإعادة جدولة الديون، مما عرضها إلى مشاكل أهمها انكماش النمو وارتفاع الأسعار وبطالة واضطرابات اجتماعية[1]. حيث أن ظهور حالة العجز الدائم في الموازنة سببه فاض إيراداتها خاصة فيما يتعلق بضعف مردودية المؤسسات العمومية وضعف الهيكل الضريبي، وهذا ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة بسبب تسريح العمال وانكماش معدلات النمو، الأمر الذي ألزم الدول إلى ضغط وارداتها والسحب من الاحتياطات النقدية والاقتراض من الخارج لتغطية العجز الداخلي ،وهذا ما ساهم في تغذية المديونية، ومع انخفاض معدلات نمو هذه الدول اضطرت إلى القيام بعملية إعادة الجدولة بسبب عجزها عن تسديد ديونها، وكل هذا ساهم في حدوث اضطرابات اجتماعية حادة.

3-1 تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإيرادات النفطية.

تعتمد المالية العامة في العديد من الدول النفطية على النفط الذي يوجه المسار الاقتصادي ويتم استعماله لتمويل الإنفاق الحكومي حيث أنه في حقبة الطفرة النفطية تكونت احتياطات مالية تم استثمار جزء منها في الدول المتقدمة، وعندما بدأ انحسار هذه الطفرة بدأ التوجه إلى تلك الاحتياطات لتمويل العجز، والمشكلة في هذا الصدد تكمن أن هناك عوامل خارجية هي التي تتحكم في تحديد حجم إنتاج النفط وأسعاره، وإذا كانت إيرادات النفط في حقبة الطفرة النفطية كبيرة فإن الإنفاق الحكومي تعاظم، ولم يكن موجها في ظل إستراتيجية معينة إلى بناء قاعدة صناعية بقدر ما كان موجها للإنفاق الاستهلاكي، وعندما انحسرت الطفرة النقطية تقلص الإنفاق وبعد مرور العديد من السنوات مازال الاعتماد على النفط كبير، حيث لم يتم اتخاذ طريقة جادة لتخفيض هذا الاعتماد لعدم وجود توجه تنمري سليم ،ولقد شهدت أسعار النفط بداية القرن الحالي ارتفاعا كبيرا، وفي ظل هذا الزخم النفطي الذي شهدتها الدول النفطية فإن التساؤل الذي يطرح في هذا المجال يتمحور حول كيفية إدارة العوائد النفطية، حيث أدى ارتفاع سعر النفط إلى زيادة كبيرة في عوائده أدت إلى حدوث فوائض في الوازنات العامة، لكن هذه الفرائض ما لبث أن تحولت إلى عجز بارتفاع الإنفاق الحكومي، وعلى الرغم من ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بشكل واضح مع ارتفاع عائدات النفط خلال الطفرة النفطية، فإن هناك شواهد على اتخاذ الدول المصدرة للنفط موقعا تحفظيا فيما يخص الإنفاق الحكومي، وذلك

1- فادي خليل، **عجز الموازنة في دول العالم الثالث و أساليب معالجته، حالة القطر العربي السوري**، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد26، العدد1، 2004، ص103.

نظرا لتعرض أسعار النفط إلى تقلبات شديدة تؤثر على النمو الاقتصادي والأداء المالي في الدول النفطية، لذلك قامت معظم هذه الدول بإنشاء صناديق تثبيت للمساعدة على إدارة العوائد النفطية حيث تعمل هذه الدول على الادخار في هذه الصناديق في أوقات الوفرة النفطية، والإنفاق عن هذه المدخرات في أوقات انخفاض العوائد النفطية، ومن أمثلة هذه الصناديق؛ الصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية[1]، وصندوق ضبط الإيرادات العامة في الجزائر، ويجب على الحكومات النفطية أن توجه عوائد النفط لإقامة البنية التحتية اللازمة لتطوير مناخ الاستثمار الذي يوفر بيئة ملائمة لتطور القطاع الخاص بغية تحقيق استدامة اقتصادية في الأجل الطويل.

وكنتيجة لما سبق فإن تحديات إدارة العوائد النفطية تتمثل في ارتفاع الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بنسب مرتفعة فاقت متوسط هذه النسب في العشرة سنوات السابقة، ويفسر ذلك من خلال سعي : إلى مواجهة ضغوط البطالة والفقر، ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة وأنها لا تستطيع الاعتماد على القطاع الخاص لواجهة هذه التحديات في المدى القصير والمتوسط، وبالإضافة إلى مصدر التمويل فإن هناك عدة عوامل تؤثر على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على الناتج من بينها نوع الإنفاق الحكومي الذي يتضح أثره من خلال الإنفاق الفعلي الذي تشتري به الدولة مقابله سلع وخدمات، حيث أن له آثر مباشرا على مستوى الناتج القومي، أما الإنفاق الاستثماري فله فعالية كبيرة في زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجين على مستوى الاقتصاد القومي. ولعل التساؤل الذي يطرح في هذا المجال حول مسار تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما ستقوم الدراسة بتحليله في النقطة الموالية.

2- محددات فعالية سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:

يؤثر الإنفاق الحكومي على نمو الناتج من خلال تأثيره مكونات هذا الناتج، فالناتج المحلي يتحدد بالعوامل المادية للناتج، وهي تشكل المقدرة الإنتاجية أو ما يعرف بتكوين رأس المال الثابت والعوامل الاقتصادية والتي تتناول الطلب الكلي الفعال، لذلك فإن آثار الإنفاق الحكومي على نمو الناتج تتحدد من خلال هذين العاملين، حيث تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج الحلي الإجمال إذا أثرت على تكرين رأس المال الثابت أو إذا أثوت على الإنتاجية، ويمكن أن يكون هذا التأثير مباشرا أو غير مباشرا، فالطريق المباشر يكون من خلال فعلية وكفاءة تحول الإنفاق الحكومي إلى رأس مال منتج، أما الطريق غير المباشر فيكون من خلال التأثير على إنتاج الأعوان الاقتصاديين واستهلاكهم والتفاعلات في سوق العمل والتأثير على المستوى العام للأسعار[2].

1- أسامة عبد الرحمان، **المورد الواحد و التوجه الانفاقي السائد**، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر،2000، ص ص 67-70.

2 -Santiago Herrera, **public expenditure and growth**, policy research working paper, N° 4372, word bank, 2004,p2.

- **المقدرة الإنتاجية للمجتمع:**

يؤدي الإنفاق الحكومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد وفقا لما يتوفر عليه من عوامل إنتاجية والمتمثلة في الأيدي العاملة ورأس المال والموارد الطبيعية والفن الإنتاجي، وقبل التطرق إلى محددات القدرة الإنتاجية للاقتصاد فقد ارتأينا أنه من الأجدر صياغة تعريف جامع لمفهوم النمو الاقتصادي، حيث يمكن تعريفه على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات من طرف الاقتصاد في محط اقتصادي معين، وبصيغة أكثر دقة يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلد مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وربما السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: لماذا تحقق بعض الدول معدلات نمو مرتفعة على مدى فترة زمنية محددة مقارنة بدول أخرى؟

و ما هو موقع سياسة الإنفاق الحكومي من هذا؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تتطلب تحديد المصادر المختلفة التي تساعد على النمو، وحسب النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن المكونات الأساسية للعملية الإنتاجية تتكون من ثلاث عناصر أساسية وهي: رأس المال؛ العمالة والتكنولوجية، فرأس المال –K– يقصد به كل المدخلات العينية أو الملموسة، والعمالة –L– تتمثل في القوى الـ ملة داخل المجتمع والتي تساهم في العملية الإنتاجية، أما التكنولوجية –A– فتتمثل في المعرفة المستخدمة لتطوير رأس المال وعليه فإن الإنتاج في الاقتصاد يمكن تحديده من خلال المعادلة التالية:

$$Y= A.F.(K.L)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1).$$

و من أكثر الأمثلة المعروفة لدالة عوامل الإنتاج في ظل النظرية الكلاسيكية الحديثة، دالة الإنتاج ***COBB-DOUGLAS*** وذلك كما يلي:

حيث أن –α– تشير إلى نصيب رأس المال في قيمة الإنتاج، أما($\alpha-1$)فترمز لنصيب العمالة، يجب الإشارة إلى أن–A– لا ترمز فقط للتكنولوجية، ولكنها تمثل ما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ويبرز هنا دور الحكومة في تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة والتأثير على المقومات الاقتصادية الكلية، فإذا كانت متغيرات الاقتصاد الكلي غير ملائمة مثل وجود معدل تضخم مرتفع وعجز كبير في الموازنة العامة مع تذبذب سعر الصرف، فإن كل هذه العوامل تخفض النشاط الاقتصادي وتؤثر سلبا على معدل النمو، أضف إلى ذلك أن سياسة الإنفاق الحكومي وطرق تمويله يمكن أن تكون عنصرا ايجابيا أو سلبيا في التأثير على معدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي، ولقد أوضح بارو–***BARRO*** أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزءا من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص وفي نموذجه يفترض دالة إنتاج تكون على الشكل التالي:

$$Y= A.L^{\alpha}.K^{\beta}.G\ /\alpha+\beta=1\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3).$$

و يمكن التفرقة بين آثار الإنفاق الحكومي على المقدرة الإنتاجية للمجتمع بفرض ثبات حجم الطلب الكلي بالتمييز بين الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري، فالإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأس المال الثابت والذي يعمل على زيادة المقدرة الإنتاجية، أما الإنفاق الاستهلاكي فيؤدي إلى رفع المقدرة الإنتاجية للمجتمع، وإن كان[1] بشكل أقل وضوحا من الإنفاق الاستثماري وذلك بالتأثير على هيكل الإنتاج، ويمكن معرفة مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تشكل دالة الإنتاج من خلال ما يلي:

- انطلاقا من العادلة (3)

$$\frac{\Delta Y}{Y} =$$

أي أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمال يمكن تحديده من خلال معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ومعدل النمو في رأس المال ومعدل النمو في عمالة ومعدل النمو في الإنفاق الحكومي، وبالتالي فإن أثر الإنفاق الحكومي على الناتج القومي يتجلى من خلال دوره في زيادة حجم الموارد الاقتصادية ورفع درجة تأهيلها باعتبارها أحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، ويساهم الإنفاق الحكومي في زيادة الطاقة الإنتاجية تبعا لاختلاف طبيعة هذا الإنفاق:

- فالإنفاق الاستثماري يساهم في تموين رأس المال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تنعكس مباشرة على نمو الناتج؛
- أما الإنفاق التحويلي ذو الطابع الاقتصادي فيعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع إلى أخر أو من منطقة إلى أخرى هدف إحداث تنمية متوازنة؛
- أما الإنفاق التحويلي الاجتماعي فهو يهدف إلى رفع إنتاجية العمل الذي يساهم في تطوير عائد عناصر الإنتاج وهذا ما ينعكس على زيادة الناتج.

وتظهر هنا أهمية الإنفاق الحكومي في تشكيل إنتاجية مجمل عناصر الإنتاج باعتباره يؤثر على كل من العمالة ورأس المال، التحليل السابق كان يركز على العوامل المؤثرة على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في جانب العرض الكلي، فماذا عن هذه العوامل في جانب الطلب الكلي؟ هذا ما تقوم الدراسة بالإجابة عنه فيما يلي:

يمكن أن نخلص من دراسة الناتج المحلي إلى أن حجمه يتوقف مع افتراض ثبات المقدرة الإنتاجية للإقتصاد القومي على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي التوقع على الاستهلاك والاستثمار، وتجدر

1- jean Arroux, **les théories de la croissance**, édition de seuil, paris, 1999, p9

الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي يشكل جزأ هاما من الطلب الكلي الفعال والذي يزداد مع زيادة دور الدولة الاقتصادي، ومن هنا يتضح أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التأثير في مستوى التشغيل الكلي وفي مستوى الناتج القومي الإجمالي عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب الكلي الفعال، وهنا يجب الإشارة إلى الخلاف فيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، حيث ذهب الأول إلى التضييق من نطاق الإنفاق المنتج حيث اعتبر الإنفاق المخصص لإنتاج الخدمات العامة إنفاقا استهلاكيا، أما التحليل الحديث يرى أن هذا الإنفاق يساهم أيضا في تحديد مستوى الإنتاج، ومع هذا التحليل الحديث يتم التركيز على دراسة أثر هذا الإنفاق الحكومي في الناتج من خلال تأثيره في الطلب الفعال. ومعنى ذلك فإن أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي يتوقف على أمرين:

- أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي الذي يتوقف على حجم الإنفاق ونوعيته- جانب الطلب الكلي –
- أثر الطلب الفعلي على الناتج القومي الذي يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي- جانب العرض الكلي – حيث يزداد هذا الأثر على الإنتاج في حين يقل أثره على الأسعار مع ارتفاع درجة المرونة.

وإذا افترضنا أن المستوى العام للأسعار ثابت فإن الدخل التوازي لا يمكن أن يكون عند مستوى العمالة الكاملة، وفي سوق السلع والخدمات تحدد المؤسسات مستوى إنتاجها انطلاقا من الطلب الفعال إذا افترضنا

أن: Y : مستوى الإنتاج الحقيقي المعروض C: الاستهلاك الحقيقي حيث

$$C = \alpha + bY$$

E : مستوى الإنتاج المطلوب DA : الاستثمار الحقيقي.

فإن شرط التوازن الاقتصادي في السوق يعطى على الشكل التالي:

$$E = Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1).$$

و اذا كانت $E = C + DA$ تصبح لدينا المعادلة التالية:

$$Y = a + by + DA \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2).$$

$$Y = \frac{a - DA}{1 - b} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3).$$

$$C = a + b\,\frac{DA}{t - b} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4).$$

$$\Delta Y = 1\ (1-b)\ \Delta DA \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5).$$

وبالتالي فإن مستوى الإنتاج التوازني يتحدد من خلال الإنفاق المستقل، وإذا كان لا أحد يمكن أن يضمن أن هذا المستوى من الإنفاق المستقل DA يمكن أن يحقق التشغيل الكامل، فإنه يمكننا الزيادة أو الرفع منه من خلال التغييم في سياسة الإنفاق الحكومي، وفي هذا الإطار لا توجد أي مشكلة باعتبار أن العرض مرن مرونة كاملة بالنسبة للأسعار الجارية، في حالة أقل من مستوى التشغيل الكامل وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(16) الطلب الكلي الفعال.

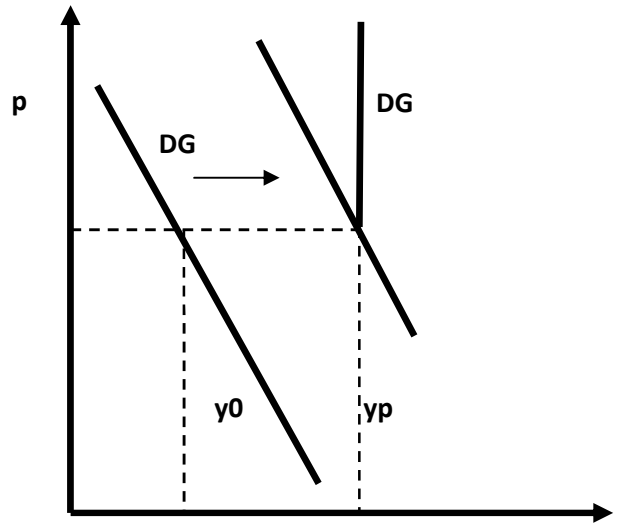

Source : Xaffier greffe, politique Economiques, economica paris 200, p95.

يتحدد التوازن عند النقطة – ***YO*** – التي لا تحقق التشغيل الكامل، وحتى يتحقق التشغيل الكامل فإنه لا بد من زيادة الإنفاق المستقل والذي يعد الإنفاق الحكومي جزءا منه والذي بسمح بانتقال منحنى الطلب الكلي إلى الوضع التوازني الجديد، وهذا دون حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار لأن الوضع أقل من مستوى التشغيل الكامل.

3- تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن تحلل تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمال في إطار التحليل التقليدي لمنحنى ***IS - LM*** فمنحنى ***IS*** يبين مختلف نقاط أسعار الفائدة والناتج التي يتحقق عنده توازن سوق السلع، ويتميز هذا المنحنى بميل سالب لأن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، مما يعني أن توازن السوق يتحقق عند[1] مستوى أعلى من الطلب الكلي والناتج، ويصور منحنى ***LM*** من الناحية الأخرى نقاط أسعار الفائدة والناتج التي يتحقق عندها توازن سوق النقد، وميل هذا المنحنى موجب فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الطلب على الأرصدة الحقيقية، ويتعين أن يرتفع مستوى الدخل لكي يظل الطلب على الأرصدة الحقيقية مساويا للعرض الثابت، وينطوي ذلك على أن الحفاظ على مستوى توازن سوق النقد يتطلب ارتفاع الدخل عند زيادة سعر الفائدة.

1- سمير خوري، **سياسة المالية العامة و إدارة الاقتصاد الكلي**، معهد صندوق النقد الدولي، 1998، ص02.

الشكل(17) التوازن الاقتصادي حسب نموذج ***LM*** – **IS**

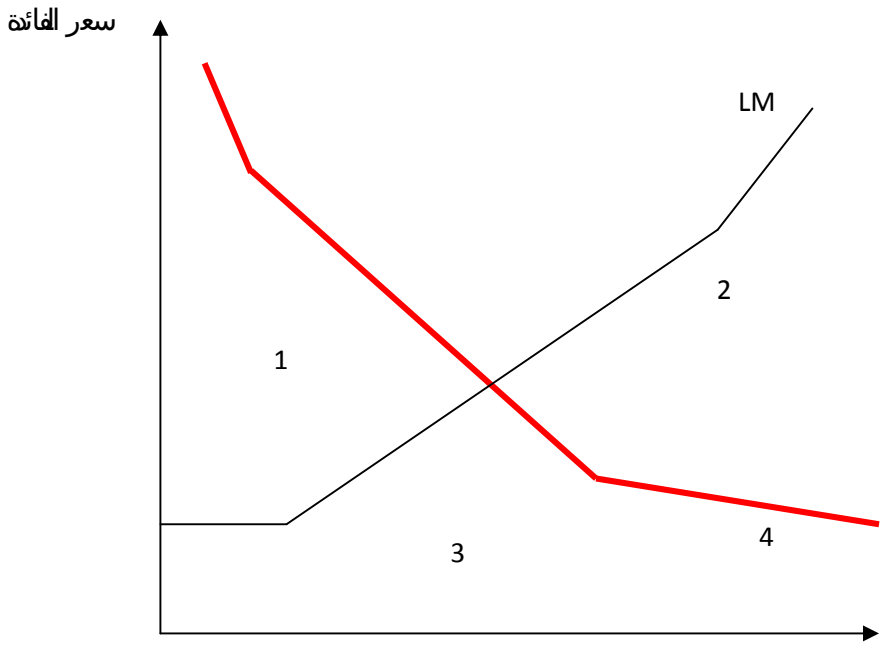

Source: CH, Biales, modélisation schématique de l'équilibre macro économique, Publications de l'université de Lyon, paris, 2005, **p 42**

3-1- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج في الأجل القصير:

يعد النموذج الكينزي والنموذج النيوكلاسيكي من بين النماذج التي قامت بشرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، حيث أقر الكينزيون أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي يؤثر على نمو الناتج المحلي في الأجل القصير والمتوسط وحسب النموذج الكينزي فإن تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التأثير سلبا على مجملات الطلب وعلى حجم الدخل مباشرة، وهو ما يؤدي إلى نشوء أثر مضاعف سلبي الذي يقود في نهاية المطاف إلى انخفاض حجم العمالة، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور في سعر صرف العملة، وتظهر هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج في بعض الدول لعدة عوامل، نذكر منها غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق بالإضافة إلى معدل أجر لا يتماشى مع إنتاجية العمال، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على قطاعات غير منتجة لن يساهم في زيادة معدل النمو الناتج[1].

ويهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية عبر مراحل الدورة الاقتصادية[2]، فالدولة عن طريق مساهمتها في الطلب الكلي يمكنها القيام بدور تعويضي، فتزيد الإنفاق الحكومي في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع، والشكل الموال يوضح تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي، حيث أن الزيادة في الأنفاق الحكومي إلى ***G1*** تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي إلى ***C + I + G1*** مما يؤدي إلى تقاطع الخط **45°** في نقطة أعلى[3].

1- Arnold mathias kihaule**, Fiscal adjustment policies and fiscal deficit case of Tanzania,** dissertation presented curtin university of technology, Australia, 2006, p58.

2- علي كنعان**، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية**، المرجع السابق، ص163.

3 - Edwin , Mansfield, Economics principles problems, decisions, mc grew hill,2000, p186.

الشكل: (18) أثر الزيادة/التخفيض في الإنفاق الحكومي على النمو الناتج المحلي الإجمالي:

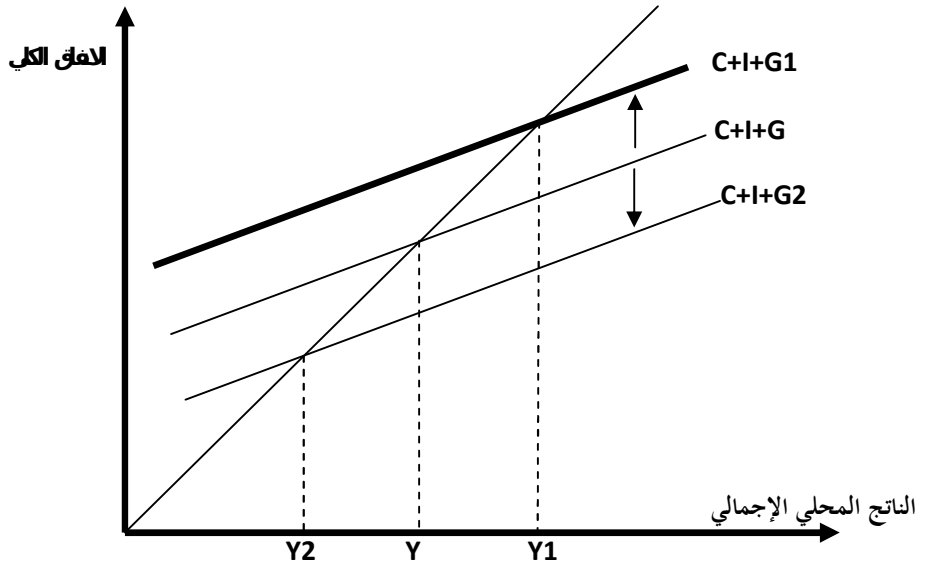

المصدر: Edwin, Mansfield, Economics principles problems, decisions, mc grew hill, 2000, p186

أما في حالة تخفيض الإنفاق الحكومي إلى G2 فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلىM

$$C + I + G2$$

مما يؤدي إلى التقاطع مع منحنى العرض الكلي في نقطة أقل من المستوى السابق. وكما سبق أن أشرنا فإن تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي يكون حسب المرحلة التي يمر بما الاقتصاد، ففي حالة الفجوة الانكماشية والتي ترجع إلى طلب كلي غير كاف تقوم الحكومة من أجل زيادة الطلب الكلي بزيادة الإنفاق الحكومي حيث يزداد الطلب الكلي، ومن ثم الناتج المحلي الإجمال وهو ما توضحه الأشكال.

الشكل (19): آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية على الناتج.

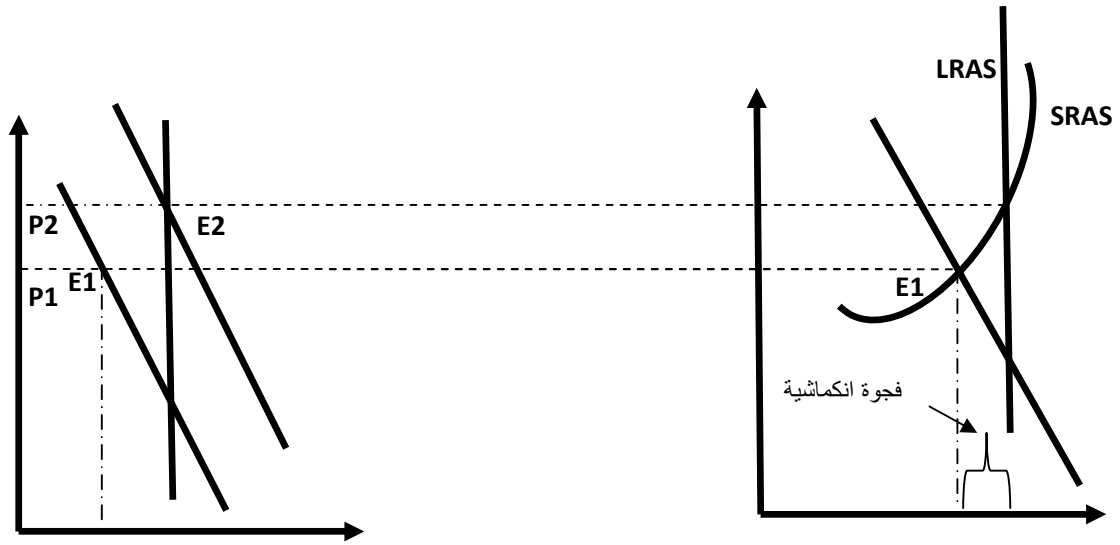

المصدر: خالد عبد القادر، السياسة المالية كأداة للنمو والتثبيت، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد الدولي، دورة الاقتصاد الكلي ومالية الحكومة، **2006.**

أما في حالة الفجوة التضخمية والتي ترجع إلى طلب كلي يزيد عن العرض الكلي، فإن الحكومة تقوم بخفض إنفاقها الذي يخفض الطلب الكلي ومن ثم يعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى التشغيل الكامل.

و يمكن أن ننطلق في تحليلنا لفعالية سياسة الإنفاق الحكومي من الشكل (**18**) حيث نقوم بتقسيمه إلى ثلاث مناطق رئيسية:

- المنطقة الكينزية (**1**)، حيث يكون منحنى –***IS***– شبه عمودي والمنحنى –***LM***– شبه أفقي، حيث تكون دالة الاستثمار غير حساسة للتغيرات في سعر الفائدة.
- المنطقة الكلاسيكية (**2**) حيث يكون منحنى –***IS***– أفقي والمنحنى –***LM***– شبه عمودي حيث يكون الاستثمار حساس لسعر الفائدة كما يقر به الكلاسيك و النيوكلاسيك.
- المنطقة الوسطى (**3**) وهي تجمع بين وجهة نظر الطرفين.

أ- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى *IS*:

تكون سياسة الإنفاق الحكومي فعالة نسبيا إذا كان منحى -***IS***- شديد الانحدار ومنحى-***LM***- قليل الانحدار، ويتحدد ميل منحنى -***IS***- بدرجة كبيرة بانحدار دالة الاستثمار، فإذا كانت الاستجابة للتغيرات في سعر الفائدة ضعيفة فإن المنحنى -***IS***- يكون شديد الانحدار والعكس في حالة الاستجابة القوية للتغيرات في سعر الفائدة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (20) فعالية سياسة لإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى IS.

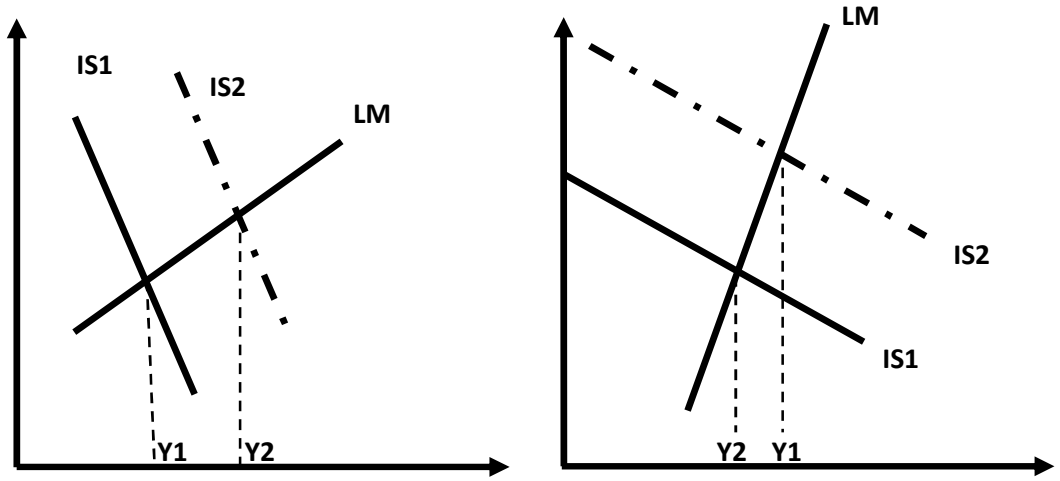

المصدر: سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، الكويت: كاظمة للنشر، 1982، ص **714**

و بالتالي فإن النتيجة التي نخلص إليها أن سياسة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فعالية في حالة مرونة الاستثمار لسعر الفائدة.

ب- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى *LM*:

إن المنحنى ***LM*** كما سبق وأن رأينا لا يتخذ نفس الشكل في جميع أجزائه فهناك المنطقة الكينزية التي تكون فيها المرونة لانهائية وهناك المنطقة الكلاسيكية التي تكون فيها المرونة معدومة، والمنطقة الوسطى التي هي مزيج كما يوضحه الشكل.

الشكل(21) فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى *LM*:

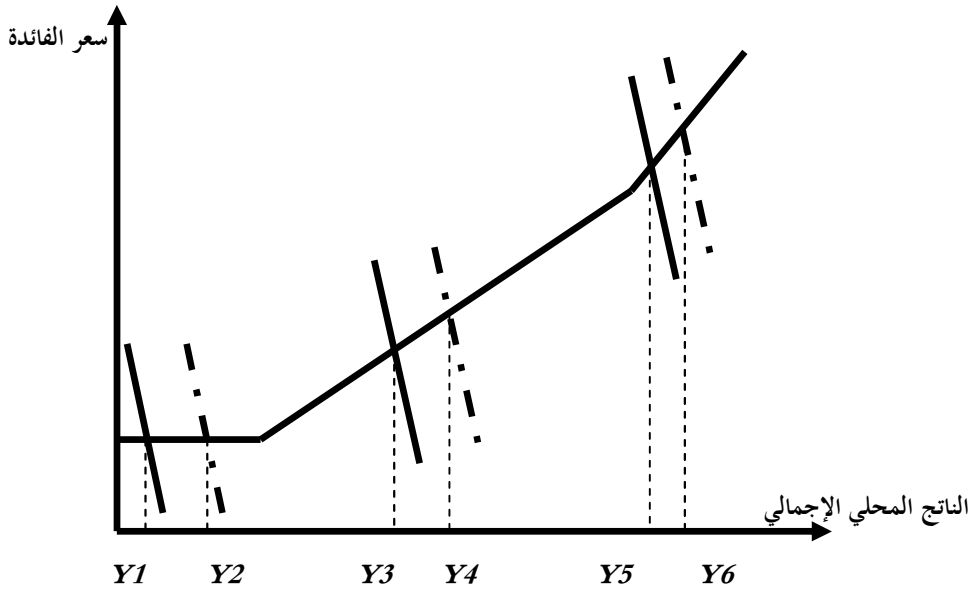

المصدر: سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، الكويت: كاظمة للنشر، 1982، ص **715.**

حيث أنه كلما كان منحى-***LM***- أفقيا كلما كان التغير في الدخل أكبر ويكون أثر المضاعف كبيرا في المنطقة الكينزية، لأن أثر المزاحمة سيكون معدوما، وعلى العكس من ذلك في المنطقة الكلاسيكية التي تتميز بأثر مزاحمة كبير أين يكون منحنى -***LM***- عمودي.[1]

و بالتالي فإن النتيجة التي نخلص إليها من خلال هذا أن سياسة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فعالية في حالة مرونة دالة الطلب على النقود لسعر الفائدة.

1 - CH, Biales**, modélisation schématique de l'équilibre macro économique,** Op. Cit, p45

3-2- أثر الإنفاق الحكومي على الناتج الإجمالي في الآجل الطويل:

تقوم الدولة بنوع عن الإنفاق الحكومي يهدف إلى تغير هيكل الاقتصاد الوطني، عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية الأمر الذي ينعكس بعد فترة طويلة على الدخل الوطني نحو الزيادة، ويترتب على هذا النوع من الإنفاق توجيها مباشرا للموارد الإنتاجية إلى جانب هذا قد يكون توجيه الدولة للموارد الإنتاجية غير مباشر عن طريق التأثير على كيفية استخدام الأفراد لهذه الموارد، أما فيما يتعلق بالتوجيه المباشر فيتم ذلك عن طريق الاستثمار العام، إما عن طريق استغلال بعض الموارد الطبيعية، أو الإنفاق على البنية التحتية، وفيما يتعلق بالتوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية فيتم عن طريق التأثير على معدل الربح في نوع من الإنفاق أو في مكان معين ويؤدي هذا النوع من الإنفاق إما:

- إلى انتقال الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط الاقتصادي.
- أو إلى توجيه الموارد التي تحت تصرف الأفراد إلى بعض الناطق على حساب مناطق أخرى[1].

وكنتيجة لما سبق يؤثر تدخل الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي على نمط استخدام الموارد الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمط جديد يزيد من الناتج المحلي، وذلك لأن مقدار الناتج يتوقف على مستوى تشغيل الموارد الموجودة تحت تصرف الأفراد، وكذلك على كيفية توزيع هذه الموارد بين الاستخدامات المختلفة، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي ممكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمال في الأجل الطويل[2]، ولقد تناولت النماذج الاقتصادية الحديثة شرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمال في الأجل الطويل والتي ارتبطت بنظريات النمو الحديثة، وفي إطار هذه النظريات فإن مختلف الدراسات أضافت الإنفاق الحكومي كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي الإجمال في الأجل الطويل، وذلك من خلال تأثير مختلف أنواع هذا الإنفاق على الإنتاجية ونحو الناتج، حيث أنه كما رأينا فإن نمو الناتج دالة في التطور التكنولوجي والعمالة ورأس المال والإنفاق الحكومي، الذي يؤثر من خلال تدفقاته إلى مختلف عوامل الإنتاج، والتي تسمح بزيادة إنتاجيتها[3]. وحيث أنه في الأجل الطويل يتحدد الإنتاج بمستوى العرض حيث أن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية لا تؤثر على نمو الناتج بل تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة الاسمي، وذلك حسب النظريات النيوكلاسيكية

1- حميدي الصباخي، **دراسات في الاقتصاد العام، نظرية المالية العامة و السياسات المالية**، دار النشر العربية، المغرب، 1982، ص ص60-61.
2- علي كنعان، **اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية**، المرجع السابق، ص196.
3 - Arnold mathias kihaule, Op. Cit, p70.

التي تقر بأن النمو مرتبط بالتطور النقدي، وعلى العكس من ذلك فإن النظريات الحديثة للنمو تقر بإمكانية وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو في الأجل الطويل وذلك حسب نوعية الإنفاق وليس حسب كميته، ومن أهم الأمثلة على ذلك الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي[1].

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تقسيم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق جاري وإنفاق استثماري فإن الإنفاق الجاري ليس له أثر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، إلا إذا كان هذا الإنفاق يؤثر على إنتاجية القطاع الخاص، وكما سبق وأن أشرنا فإن طريقة التمويل هي التي تحكم فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، فإذا تم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب فإنه يصعب أن تحدث نتيجة ايجابية على الدخل الوطني، ولقد صاغ الاقتصادي ***Baro*** نموذجا حدد فيه المعدل الأمثل لتدخل الدولة والذي يوازن فيه بين الأثر الحدي الايجابي للإنفاق الحكومي وإنتاجية القطاع الخاص. وبالتالي ونتيجة لما سبق فإن سياسة الإنفاق الحكومي تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها على البنية التحتية التي تساهم في زيادة إنتاجية القطاع الخاص، وهذا ماأشير إليه في عدة دراسات، وبالتالي فإننا نخلص بأن الاستثمار الحكومي له آثار ايجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عن طريق زيادة إنتاجية القطاع الخاص وهو ما يشار إليه بمصطلح الأثر الدخيل أو أثر السلعة العامة وبالتالي يتوقف الأثر على النمو على مدى غلبة أي من نوعي الآثار المتعارضين على النوع الأخر، آثار المزاحمة في الأجل القصر والآثار الدخيلة في الأجل الطويل

4- الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي:

إن سياسة الإنفاق الحكومي لا تقصر فقط على الآثار المباشرة التي سبق وأن ذكرناها بل سوف تتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن لتولد تأثيرا على الدخل والاستخدام، وهذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف والمعجل، حيث أن المالية العامة تؤثر بعدة طرق على التغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، من خلال تأثيرها على معدل التضخم والحساب الجاري لميزان المدفوعات وتطور المديونية الداخلية والخارجية وعلى النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وتؤثر على الناتج المحلي الإجمال من خلال تأثيرها على مكونات الطلب الكلي، وهي الادخار والاستثمار والاستهلاك. وبالتالي فإن الإشكالية الأساسية تتمحور حول نوعية الإنفاق وليس كميته وهذا ما توضحه نظرية المضاعف؛ التي طبقت في بداية الثلاثينات في المملكة

1 - François Adam, **finance publique**, 2eme édition, Dalloz, paris, 2000, p425.

المتحدة، ويسمى أثر المضاعف بالاستهلاك المولد، كما يطلق على أثر المعجل الاستثمار المولد، ويرتبط أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة تفاعل كل من المضاعف والمعجل حيث أنه هناك آثار متتابعة ومتوالية على الدخل القومي نتيجة لتتابع الدخول النقدية التي تنتج عن الإنفاق الحكومي المباشر حيث يؤدي إلى زيادة في الدخل تفوق الزيادة في الإنفاق الحكومي. ويرى كينز أن الزيادة الأولية في، الإنفاق الحكومي كفيلة برفع القدرة الشرائية ذوي الدخول المحدودة والذين يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع وهذا من شأنه أن يحفز الطلب المحلي فيتوسع الإنتاج ويزداد الدخل وهو ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل (22):مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل.

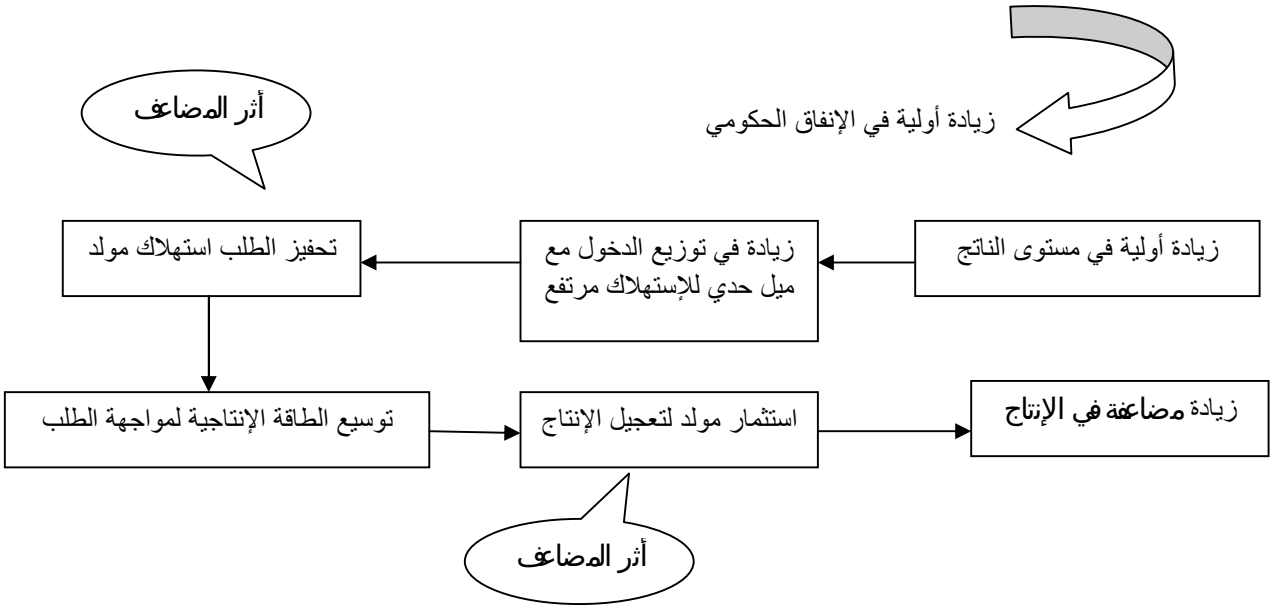

يوضح هذا المخطط أن زيادة الإنفاق الحكومي وخصوصا الاستثماري يولد زيادة في الدخل، ومن ثم زيادة في توزع هذه الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض ميل حدي للاستهلاك مرتفع يتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لزيادة الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى، (**أثر المضاعف**) وتعجيل الإنتاج من خلال توسع الطاقة الإنتاجية (**أثر المعجل**) وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع في الدول النامية إلا أن آلية المضاعف لم تحقق زيادة في الدخل ويعود هذا إلى ضعف الطاقة الإنتاجية وعدم مرونتها مما يجعل النموذج الكينزي غير مناسب لهذه الدول، ولقد أثبتت التجربة أن أكثرية حالات البطالة في البلدان النامية هي ليست على النمط الكينزي، الذي يمكن معالجته من خلال مبدأ المضاعف ولهذا عندما طبقت الدول النامية السياسات الكينزية من خلال التوسع في سياسات ويل بالعجز فأن أقصى نتيجة وصلت إليها هي تحفيز الطلب المحلي الذي لم يجد سلعا محلية لاستيعابها،

لذلك فإن هذه الدول واجهت خيارين، إما اللجوء إلى الاستيراد لسد الفجوة وهذا ينطبق على الدول ذات المقدرة المالية العالية، أو القبول بالضغوط التضخمية وتدهور القوة الشرائية والوقوع في فخ المديونية، وهذا ينطبق على الدول ذات الموارد المحدودة.

1-4- أثر مضاعف الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك، ويبين مبدأ المضاعف أثر الاستثمار، الذاتي على الاستهلاك عن طريق سلسلة الدخول النقدية التي تنتج عن الإنفاق الأولي للاستثمار، وإذا كان الاستثمار يمثل أحد مكونات الدخل القومي فإن الزيادة في الاستثمار الذاتي أو النقص فيه تؤدي إلى زيادة الدخل القومي أو النقص فيه[1].

إن مبدأ المضاعف يقوم على أساس العلاقة الموجودة بين مختلف مكونات العرض والطلب الكليين، ويمكن كتابة قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي على الشكل التالي:

$$\Delta Y/\Delta G = 1/(1-b)$$

و يمكن البرهنة عليه من خلال

$\Leftrightarrow \Delta 1\ Y = \Delta G$

$\Leftrightarrow \Delta 1\ R = \Delta 1\ Y = \Delta\ G$

$\Leftrightarrow \Delta 1\ C = a\Delta 1\ R = a\Delta G$

$\Leftrightarrow \Delta 2\ Y = \Delta 1\ C = a\Delta G$

$\Leftrightarrow \Delta 2\ R = a\Delta G$

$\Leftrightarrow \Delta 2\ C = a\Delta 2\ R = a^2\Delta G$

و هكذا.....نحصل على:

$\Delta Y = \Delta G + a\Delta G + a^2\Delta G + ... +$ ΔG *pour i allant de 1 à n*

$\Leftrightarrow \Delta Y = \Delta G\ (1 + a + a^2 + ... +$ $)$

لدينا هنا جمع متتالية هندسية أساسها a حدها الأول **1**

Nous avons ici la somme d'une suite géométrique de raison "a" et de premier terme "1" :

$\Delta Y = \Delta I$

Or, Quand n tend vers plus l'infini.

Donc : $\Delta Y = \Delta G$

يتضح من خلال المعادلة السابقة أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة وجود ضريبة مباشرة أقل منه في حالة غيابها، هذا الانخفاض يوضح لنا تسرب في دورة الدخل، كما أن دخول التجارة الخارجية في المعادلة الأساسية ينقص من قيمة المضاعف، وكنتيجة لما سبق فإن فعالية المضاعف تنقص كلما زادت معدلات الضريبة

1- علي كنعان، **اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية**، المرجع السابق، ص177

وكلما زادت حصة التجارة الخارجية، وهي ما تعرف بعوامل الاستقرار الذاتية، وهي تؤدي تلقائيا إلى تعزيز عجز الموازنة خلال مرحلة الكساد، ودعم فائض الموازنة خلال مرحلة الازدهار التضخمي بدون تغيير السياسة المالية، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:

أ- **الجباية الضريبية:** حيث تشير الدراسات إلى أن الضرائب تمارس آثار مضادة للدورة الاقتصادية، ففي مرحلة التوسع تزداد الحصيلة الضريبية وتزداد أرباح الشركات بسرعة أكبر من زيادة الأجور والدخل مما يؤدي إلى تزايد ما يدفعه قطاع الأعمال من ضرائب، أما أثناء الكساد تتناقص أرباح الشركات ومن ثم تتناقص مدفوعات ضرائب الشركات؛

ب- **التحويلات:** حيث أن بعض أنواع الإنفاق الحكومي لها أثار عوامل الاستقرار الذاتية، فعلى سبيل المثال تعويضات البطالة حيث أنه عندما ترتفع البطالة تتناقص حصيلة ضريبة تعويضات البطالة بسبب انخفاض مستوى التوظيف وسوف تتزايد حصة هذه التعويضات لأن الكثير من العمال سيحصلون على هذه التعويضات، وسوف يواجه البرنامج عجزا تلقائيا أثناء هبوط مستوى النشاط الاقتصادي، وعلى ذلك فإن هذا البرنامج يولد أثرا مرغوبا فيه على اتجاه الطلب الكلي، وهي تنقص من قيمة المضاعف لأنها تشكل تسربات من الدخل المتاح وهي تقود إلى استقرار نمو الاستثمار والدخل.

ت- **التجارة الخارجية:** حيث أن مضاعف الإنفاق الحكومي يفقد من فعاليته في حالة وجود حصة كبيرة للتجارة الخارجية في الدخل[1].

4-2- طريقة التمويل وأثرها على فعالية مضاعف الإنفاق الحكومي:

لقد أوضحنا إمكانية استخدام الإنفاق الحكومي لزيادة نمو الناتج وأوضحنا عوامل الاستقرار الذاتية التي تحكم مبدأ المضاعف، وهناك عامل آخر يحكم فعالية المضاعف وهو تمويل تزايد الإنفاق الحكومي الذي يتطلب تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام وهو بذلك يزاحم المشروعات الخاصة في السوق المالي، وهذا ما يدل على الآثار العاكسة التي تزيل الأثر المطلوب من المضاعف، وسنقوم بتوضيح أثر طريقة التمويل على فعالية مبدأ المضاعف.

أ- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب:

إن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة الضرائب يضعف بشكل ملموس الأثر المضاعف للإنفاق الحكومي، حيث أنه من خلال الشكل البسيط للمضاعف فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي ΔG تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي وفق العادلة التالية $\frac{1}{1-c}\Delta G$ فإذا كان الارتفاع في الإنفاق الحكومي ممولا عن طريق الزيادة في الضرائب، فإن هذه الحالة تولد انخفاضا في الدخل الوطني بمقدار $\frac{1}{1-c}\Delta T$ وبالتالي فإن الزيادة في

1- jaques fontanel**, analyses des politiques économiques,** offices des publications universitaires, paris, p38.

الإنفاق الحكومي الممولة عن طريق الضراب لا تمارس أي أثر على الدخل الوطني، ويمكن توضيح ذلك من خلال العادلة التالية:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1}$$

و إذا كان لدينا:

$$Y = \frac{}{1}$$

نقوم بطرح المعادلة (**2**) من (**1**) فنحصل على:

و إذا كان $\Delta T = \Delta G$ نستطع أن نكتب:

$$\Delta Y = \frac{}{1}$$

النتيجة التي نستخلصها من هذه البرهنة ل ***HAAVELMO*** هي أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الممولة بتغير مماثل في الضرائب تزيد الدخل الوطني بملغ يعادل الزيادة في الإنفاق الحكومي وليس بزيادة مضاعفة. والشيء الملاحظ أنه لا يمكننا تطبيق هذه الفرضية على الدول النامية وذلك راجع إلى أن الهيكل الضريبي في البلدان النامية لا يمتع بالمرونة الكافية لتمويل الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى أن الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الضرائب عادة ما يوجه لتمويل الإنفاق الجاري وليس الاستثماري الذي يساهم في زيادة الناتج[1].

ب- تمويل الإنفاق الحكومي بالقروض

لقد تم استنتاج حياد أثر المضاعف إذا تم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب وإذا ما رغبت الدولة بتخفيض نسبة الضرائب مع بقاء الإنفاق الحكومي على حاله فستظهر نتيجة هذه ألسياسة من خلال الآثار التوسعية في حجم الدخل القومي، حيث أن انخفاض نسبة الضرائب تعني في نفس الوقت زيادة نسبة الدخول التي سيحتفظون بها، وأن جزء من هذه الدخول ستنفق على شراء السلع الاستهلاكية والباقي يدخر، مما يزيد آثر الطلب الفعال ويمكننا تطوير معادلة التوازن بين الاستثمار والادخار على الشكل التالي، حيث أنه في حالة التوازن لدينا:

$$S = I + (G - T)$$

والفروض عند بداية كل سنة ومن الناحية المالية أن تكون:

$$G + T$$

ولكن عند تخفيض نسبة الضرائب فسيكون الادخار أصغر حجما من الإنفاق الحكومي:

$$S < I + (G - T)$$

---

1 - jaques fontanel, Op. Cit, p39

عندئذ يكون مقدار العجز في الطلب على الاستثمار لا ينسجم مع مقدار الانخفاض في العوائد الضريبية بل مع حجم الضرائب مطروحا منه ما أضيف إليه من ادخار نتيجة ارتفاع دخول الأفراد والذي ينسجم مع ما حصل من شدة الميل إلى الادخار عند الأفراد ويمكننا توضيح مصادر تمويل الإنفاق الحكومي من خلال المعادلة التالية:

$$BD = G - T = Cg + Ig - T = Ig - (T - Cg) = Ig - Sg.$$

حيث أن – ***BD*** – تمثل ميزانية الحكومة و يوضح لنا ميزان المعاملات المالية الفرق بين الادخار والاستثمار الذي يتم تمويله من مصادر ثلاثة؛ وهي الاقتراض من القطاع الخاص – ***BP*** – ومن القطاع الخارجي – ***BF*** – المصرف المركزي – ***MB*** – وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

$$G - T = Cg + Ig - T = \Delta Bp + \Delta Bf + \Delta MB$$

توضح العلاقة السابقة أن الحكومة تزيد الإنفاق دون زيادة العجز إذا زادت الإيرادات بالقدر نفسه[1]، وإذا زاد العجز بسبب زيادة الإنفاق على الإيرادات العادية فلا بد من اللجوء إلى الصادر المشار إليها، فإذا كان معدل الفائدة أعلى من معدل المعروض في سوق السندات فيمكن عندها اللجوء إلى القروض العامة والتي تؤدي إلى رفع معدلات الفائدة والذي يتوقف بدوره على وجود أو عدم وجود موارد مالية معطلة في الاقتصاد، فإذا وجدت موارد غير مستخدمة فإن الزيادة في الطلب على هذه الأموال لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع كبير في معدلات الفائدة، وعلى العكس من ذلك فإذا فاق طلب المشروعات والمحطات العامة على الموارد المدخرة عندها تميل معدلات الفائدة إلى الارتفاع.

وتختلف الآثار المحتملة لتمويل الإنفاق الحكومي على الغرض من هذا الإنفاق، أي ما إذ كانت زيادة الإنفاق الحكومي هي لزيادة في معدلات الاستثمار أو فقط للإنفاق الجاري، حيث أنه من المحتمل أن التمويل من خلال الدين العام يمكن أن تكون له آثار طاردة أو مزاحمة، حيث أن جزء من السيولة الخاصة قد تم امتصاصها من القنوات الحكومية مما قد يكون له آثار انكماشية، وقد يؤدي إلى رفع سعر الفائدة لتشجيع الاكتتاب في الدين العام إلى انخفاض الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم من جديد.

وبالتالي فإن الفكرة التي نخرج منها من خلال هذا التحليل أن الإنفاق الحكومي يجب أن يكون إنفاقا جديدا يؤدي إلى زيادة الدخل القوم الذي يقود بدوره إلى زيادة حجم الادخار، وهذا هو المبدأ الذي دافع عنه كينز والمعروف بسياسة التمويل بالعجز وذلك من أجل تحقيق مضاعف إنفاق حكومي فعال، ساهم في زيادة كل من الاستثمار والاستهلاك خاصة في أوقات الكساد والسؤال الذي يطرح في هذا المجال عن حدود فعالية المضاعف في تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي؟

1- خضير عباس المهر، **التقلبات الاقتصادية بين المالية و النقدية_دراسة تحليلية موجزة في اطار النظرية الكينزية**، السعودية، جامعة الرياض، ص142.

3-4- حدود مضاعف الإنفاق الحكومي:

يعد مضاعف الإنفاق الحكومي أداة معقدة تعمل في بيئة أكثر تعقيدا أين يكون الإنفاق الحكومي إدات العامة متداخلة ضمن بقية التغيرات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي فإن فعاليته مرتبطة بهيكل الموازنة العامة؛ العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛ وسلوك المتعاملين الاقتصاديين، ولذلك فقد دار نقاش حول مدى فعالية المضاعف في إطار المالية الوظيفية وذلك ضمن مجموعة من العناصر تحاول الدراسة تحليلها من لال ما يلي؛ أول هذه المناقشات تتعلق بهيكل المضاعف حيث أن الإنفاق الحكومي بمختلف تقسيماته ليس له نفس التأثير على سلوك الإنفاق الوطني وادخار المتعاملين، فإذا كانت حصة الإنفاق التحويلي كبيرة في المضاعف وذلك لأن هذا الإنفاق يمس شرائح تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في حين أن الإنفاق المتعلق بفوائد الديون ليس له أي وزن في المضاعف.

ثاني هذه المناقشات يتعلق باستقرار المستوى العام للأسعار فإذا فرضنا ثبات المستوى العام للأسعار فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي ليس لها تأثير إلا على الناتج، لكن الواقع يقول بأن ارتفاع الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى تضخم، لذلك يجب التمييز بين التطورات في الكمية والسعر. ثالث هذه المناقشات هي ما جاء به – ***HAAVELMO*** – حيث قال بأن الموازنة المتوازنة لها أثر، فإذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي ممولة بالزيادة في الإيرادات الضريبية فإن هذا سيؤدي إلى حدوث أثر مضاعف، فإذا كان الإنفاق الحكومي يمارس أثر مضاعفا بمقدار $\frac{1}{1-c}$ وإذا كانت الزيادة في الضرائب تمارس أثرا مضاعفا سلبيآ بمقدار $\frac{c}{1-c}$ وإذ كان هناك توازن بين الزيادة في الانفاق الحكومي والإيرادات فان الأثر الكلي ليس معدوما وبالتالي فإن – ***HAAVELMO*** – يؤكد أن الزيادة المتوازنة في كل من الإنفاق والضرائب يمكن أن تؤدي إلى الزيادة في النمو في الأجل القصير – حتى وإن كانت ضعيفة وليس بشكر مضاعف – وهذا ما يؤكد على أهمية الموازنة العامة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي[1].

1- علي كنعان، **اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية**، المرجع السابق، ص181.

رابع هذه المناقشات تتمثل في افتراض كينز لوجود طاقة إنتاجية معطلة، فالاقتصاد في، نظره يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل ومن تم يكون الجهاز الإنتاجي أكثر مرونة للزيادة الحاصلة في الطلب، وهذا ما لا ينطبق مع واقع الدول النامية، أما خامس هذه الناقشات يتمثل في الافتراض بأن الزيادة في الاستثمار تقتصر على الكمية الأصلية للإنفاق الذي وجه للاستثمار، ومن ثم لا توجد زيادة متتالية في الطاقة الإنتاجية، فإذا كانت الدخول الإضافية المتتالية التي تترتب على الإنفاق توزع بين الادخار والاستهلاك فإن كينز يفترض أن الادخار يتحول إلى استثمار جديد، وإنما يعتبر الادخار من قبل التسرب.

ولتفادي أوجه القصور المذكورة عند كينز ولكي يصح المضاعف أكثر دقة يجب إدخال عنصر الزمن في التحليل، والأخذ بعين الاعتبار السلوك الاستهلاكي وتفادي الافتراض الذي افترضه كينز بأن الزيادة في الاستثمار تقتصر على أثر الكمية الأولية للاستثمار دون أن يليها زيادات متتالية تثيرها الزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستهلاكي الناجمة عن الاستثمار الأول.

4-4- أثر المسارع "المعجل" (*L'Accélérateur*) على نمو الناتج المحلي الإجمالي:

المسارع على عكس المضاعف، يقيس أثر تغير الدخل أو الاستهلاك على الاستثمار، أي يكون فيها الاستثمار متغيرا تابعا. يعتبر الاقتصادي الفرنسي ***(A.AFTALION)*** أول من اكتشف مبدأ المسارع، ولكن صياغته الدقيقة تمت على يد الاقتصادي الأمريكي ***(J.M. CLARK)*** في دراسة ظاهرة الدورات الاقتصادية ***(Cycles économiques)***، **يعتقد** ***(AFTALION) (1913-1908)*** أنّ الأسباب التي تفسر تفاقم التقلبات الاقتصادية تكمن خاصة في العوامل التقنية للإنتاج، وبشكل خاص الآجال اللازمة لإنتاج التجهيزات وتحقيق المشاريع الاستثمارية[1].

1- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة الحسين العصرية، بيروت لبنان، 2010، ص156.

ففي بداية مرحلة التوسع يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية (بافتراض أنّ الطاقات الموجودة مستخدمة كلية)، ولكن إنشاء هذه الطاقات الإضافية يتطلب أوقات معينة، قد تكون طويلة نسبيا. هذه الحالة كثيرا ما يخطئ المنتجون في تقديراتهم بالتفاؤل وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق استثمارات زائدة ***(Sur investissement)*** تفوق ما يكفي للاستجابة إلى زيادة الطلب مما يؤدي إلى رسملة زائدة ***(Sur capitalisation)*** وبالتالي إلى إنتاج زائد ***(Surproduction)*** وفي النهاية إلى الأزمة.

هكذا يبين ***(AFTALION)*** أنّ زيادة الطلب الاستهلاكي تؤدي إلى زيادة أكبر في الطلب الاستثماري مما يؤدي إلى الأزمة.

اعتمد ***(AFTALION)*** في استدلاله على فرضيتين:

أ- وجود علاقة ثابتة بين الإنتاج ومخزون رأس المال، بمعنى أن معامل رأس المال ثابت: $\sim = \frac{K_t}{Y_t}$

ب- أن هذا المعامل أكبر من الواحد: $(\alpha>1)$

يعني هذا أن زيادة حجم الإنتاج بوحدة واحدة يتطلب زيادة حجم رأس المال بأكثر من وحدة.

فمثلا إذا كان: **(~=2)** وكان **(Δy=10)** ← **(Δk=20)**

وبما أن: $\Delta k=I$

$$\frac{\Delta k}{\Delta y} = \frac{I}{\Delta y} = \sim \quad [1$$

أما مبدأ المسارع عند **(CLARCK) (1917)**، فقد بين أن تغيرات الطلب النهائي وليس مستواه، هي التي تحدد حجم الاستثمار، وأظهر هذه العلاقة في دراسة السكك الحديدية، اعتمد ***(CLARCK)*** في استدلاله على فرضيتين أساسيتين:

أ- الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية أي عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة.

ب- نسبة رأس المال على الإنتاج ثابتة أي معامل رأس المال ثابت وذلك في ظروف تكنولوجية تتميز بالثبات.

ويمكن التعبير عن مبدأ المسارع كما يلي[1]:

إذا اعتبرنا أن مخزون رأس المال الضروري للإنتاج مستوى معين لفترة زمنية معينة هو:

$$K_t = \sim Y_t$$

وإذا افترضنا في الفترة **(t+1)** يرتفع الدخل بمستوى **Yt+1** على أثر ذلك يرتفع مخزون رأس المال K_{t+1}.

$$K_{t+1} = \sim y_{t+1}$$

من هنا نستنتج أن التغير في رأس المال من الفترة t إلى الفترة $t+1$ هو:

$$K_{t+1} - K_t = \sim Y_{t+1} - \sim Y_t$$

$$K_{t+1} - K_t = \sim \underbrace{(Y_{t+1} - Y_t)}$$

الاستثمار الصافي للفترة t

$$I_{nt} = \sim a\, Y$$

من هذه العلاقة نحصل على معامل رأس المال الحدي

$$\sim = \frac{Int}{\Delta y} = \frac{\Delta k}{\Delta y}$$

α: يمثل رأس المال وهو ثابت وموجب (معامل المسارع). $\sim > (1)$

هذا يعني أن أي تغير للإنتاج الكلي أو الدخل الكلي يؤدي إلى إجراء استثمار (صافي) أكبر منه حتى يبقى مخزون رأس المال ثابت، وهذا هو المسارع أو مسارع الاستثمار.

و ينصرف أثر المسارع في التحليل الاقتصادي إلى تحليل أثر زيادة أو نقص الإنفاق على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادة التالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، وإذا كان المضاعف يبين أثر التغييرات في الاستثمار على الاستهلاك فإن المسارع يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار

1- المرجع السابق، ص157.

وعلى هذا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تسمح بما تحدثه من زيادة في الاستهلاك بإحداث زيادة في الاستثمار بكمية أكبر شير هذا المجال إلى أنه لا يقتصر أثر الإنفاق الأول على الزيادة في الدخل وفقا لمبدأ المضاعف فقط، بل يتعداه كذلك إلى زيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المسارع، ويعني هذا وجود تفاعل متبادل بين مبدأي المضاعف والمسارع حيث يحدث هذا التفاعل أثره على الكميات الكلية.

III. سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على مستوى التشغيل:

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، وكما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول فإن التشغيل الكامل لا يقصد به انعدام البطالة بصفة كاملة، ولكن تعني إيجاد الفرصة لكل من يرغب في العمل، وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في؛ الإفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، وحسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي، كما أن السمة المميزة للتحليل الكينزي هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتا.

1- التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي:

من أجل توضيح العلاقة بين سوق العمل ومختلف الأسواق نقوم باسترجاع الشكل( ) والممثل للتوازن الاقتصادي الكلي في إطار نموذج ***IS - LM*** (مع فرضية بقاء الأسعار الثابتة في ظل اقتصاد مغلق) ثم نقوم بتوضيح العلاقة بينه وبين مختلف مكونات سوق العمل مع الإشارة أن –***N***– تمثل حجم التشغيل؛ – ***Y*** – حجم الدخل –***W***– الأجر الاسمي؛ –***P***– المستوى العام للأسعار.

الشكل (23): العلاقة بين التوازن الاقتصادي الكلي والتوازن في سوق العمل في إطار النموذج الكينزي.

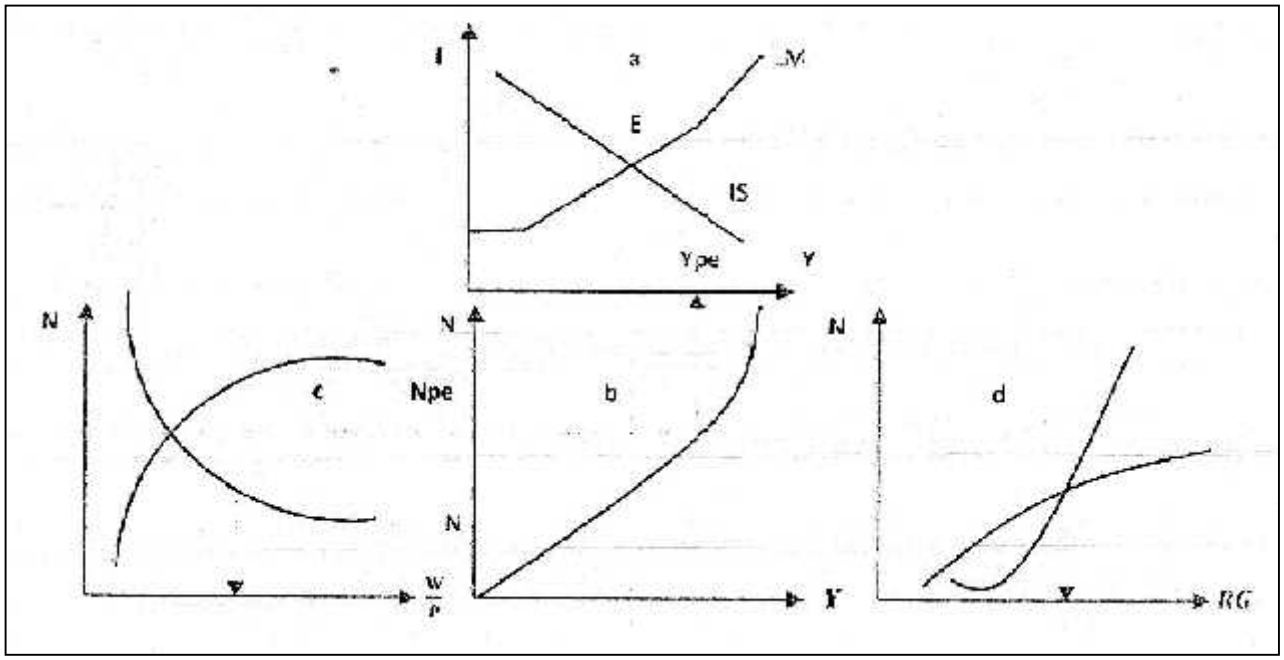

Source: CH, Biales, modélisation schématique de l'équilibre macro économique,
Publications de l'université de Lyon, paris, 2005, **p 42**

لإنتاج بالنسبة للعمالة حيث يتشكل لنا ناتج توازي عند –***y***– مقابل حجم تشغيل مقدر ب –***N***– أما المنحنى –***C***– فيمثل التوازن في سوق العمل ***td*** نقطة الالتقاء بين عرض العمل والطلب عليه، التشغيل الكامل يتحقق عند النقطة – ***NPE***- بمعنى عند نقطة أعلى من المستوى التوازن الأول –***N***– وبالتالي فإن هناك بطالة إجبارية تفسر من خلال حجم غير كاف للناتج y > ***Ype*** وليس عن طريق قرار يتخذه الأفراد من تلقاء أنفسهم (البطالة الاختيارية)، أما المنحى –***Z***– فيمثل مفهوم الطلب الفعال – ***DE*** – الذي يجدد من خلال التقاء المنحى العرض الكلي –***Z***– ومنحنى الطلب الكلي –***D***– حيث أن منحنى الطلب الكلي مرتبط عند كل نقطة من التشغيل بمبلغ الإيرادات الكلية –***RG***– **المتوقعة**، والتي تتعلق بتوقعات المؤسسات حول مقدار الإنفاق الاستهلاكي للعائلات والاستثماري للمؤسسات، أما منحى العرض الكلي– ***Z*** – فهو مرتبط عند كل مستوى من التشغيل–***N***– الممكن بمبلغ الإيرادات الكلية اللازمة من أجل أن تقوم هذه المؤسسات بتوظيف هذا المستوى من التشغيل.

ويظهر من خلال تحليلنا السابق أن البطالة من المنظور الكينزي تختلف عن ما هو متداول في التحليل الكلاسيكي، حيث يعتر الكلاسيك أن البطالة.بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم وقبول وظائف أخرى بأجر أقل وبتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور كما أنه في إطار النموذج الكلاسيكي فإن التوازن هو بالضرورة توازن عمالة كاملة حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل والراحة (بطالة اختيارية)، ويتم تحقيق التوازن في سوق العمل بصفة آلية من خلال عرض والطلب على العمل ولقد بين كينز أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، ولكن على العكس من ذلك لأن العمالة مرتبطة بقرارات المنظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال) وتخفض الأجور يقلل من الطلب الفعال ويقلل من حجم الإنتاج اللازم لإشباع هذا الطلب، فهناك إذن علاقة مباشرة بين حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه وحجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة العمالة والعكس صحيح[1].

إذن فالنتيجة التي نخلص إليها هي أن الفرق بين التحليل الكينزي والكلاسيكي هو أن هذا الأخير ينطلق من التوازن في، سوق العمل بافتراض أن العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزي فإن المحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، وتظهر لنا أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل.

وتهتم الدراسات المتعلقة بسوق العمل مثل بقية الأسواق بتحليل جانبين، الجانب الأول يتمثل في السعر الذي يتعلق بتحديد الأجور أما الجانب الثاني فيتعلق بالكمية أو مستوى التشغيل، وبالتالي فان الأجور

1- وليد عبد الحميد عايب،المرجع السابق، ص159.

والتشغيل هما المشكلتان الأساسيتان المتعلقتان بتحليل سوق العمل وهناك اتجاهان أساسيان في تحليل سوق العمل يمثل الاتجاه الأول في تحليله من منطلق جزئي يقوم بدراسة سلوك الأفراد الفاعلين في هذا السوق، أما الاتجاه الكلي فيهتم بدراسة علاقة سوق العمل ببقية الأسواق وكيفية تأثير مختلف السياسات والمتغيرات الاقتصادية على كل من الأجور ومستوى التشغيل، وتماشيا مع طبيعة الموضوع سنهتم بالجانب الكلي فقط. حيث أن الدارس لتطورات النظرية الاقتصادية يلاحظ أنه عقب أزمة ***1929*** ثار كينز في وجه الكلاسيك وأضفى صبغة كلية في تحليل سوق العمل، حيث أرجع سبب البطالة كما سبق وأن أشرنا إلى عدم كفاية الطلب الكلي، إن استعراض الأفكار السابقة يقودنا إلى طرح تساؤل مهم يتمثل في مدى فعالية السياسات الاقتصادية بصفة عامة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة في تخفيض معدلات البطالة من خلال تأثيرها على سوق العمل؟ إن الإجابة على مثل هذا التساؤل مرتبط بطبيعة التحليل الاقتصادي لسوق العمل، فعند البعض فإن سياسة اقتصادية للنمو كفيلة بخلق مناصب شغل ومعالجة البطالة، أما البعض الأخر فيقر بأن المشكلة ليست في السياسة الاقتصادية وإنما في القواعد التي تحكم سوق العمل وبالتالي فإنه يطفو إلى السطح صراع بين تيارين، هما التيار الأصولي النيوكلاسيكي والتيار غير الأصولي، فالبطالة من وجهة النظرة الكينزية ليست اختيارية وهي ناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال كما أن مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل ولكن يتحدد في سوق السلع والخدمات، ومن هنا فإن أي انخفاض في الأجور الاسمية سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة ومن أجل معالجة هذه الوضعية لا بد من تدخل الدولة عن طريق إنعاش الطلب الفعال من خلال سياسة اقتصادية توسعية وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في التأثير على سوق العمل باعتباره جزءا هاما من الطلب الفعال لذلك سنقوم من خلال ما يلي بدراسة آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على سوق العمل مبرزين في النهاية مدى فعالتها في زيادة مستوى التشغيل والتخفيض من البطالة.

IV. سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على مجملات الطلب الكلي:

لقد أثبتت العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة للدورات الاقتصادية إن تناقص الميل الحدي للاستهلاك هو السبب الرئيسي للتقلبات الظرفية التي تحدث في الاقتصاد حيث أن إبقاء الاستهلاك في حالة تزايد هو عنصر ضروري لإبقاء الاقتصاد في نسق متطور تتزايد فيه الطاقة الإنتاجية وتقوم الدراسة من خلال هذا المطلب بتحليل اثر سياسة الإنفاق الحكومي على كل من الاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي.

1- سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على الاستثمار الكلي

ويمكن لسياسة الإنفاق الحكومي أن تؤثر على الاستثمار الكلي خاصة إذا كان من قبيل الإنفاق الحكومي المنتج الذي يزيد من حجم الأصول في حوزة المجتمع، حيث أن الإنفاق الحكومي بمختلف أنواعه له أثار ايجابية على جميع الاستثمار الكلي حيث يمكن أن يكون سلاحا فعالا لمعالجة الكساد ونقص حجم الاستثمار الخاص من خلال سياسة مالية تعويضية، ومن هنا نجد أن الإنفاق الحكومي كفيل بزيادة مرونة الجهاز

الإنتاجي، هذا فضلا عن استخدام الإنفاق الحكومي كسلاح لزيادة متوسط الدخول الفردية الذي يسمح بزيادة المقدرة الادخارية لدى الأفراد مما يزيد من معدل الادخار القومي[1]. وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك كما يولد الإنفاق الحكومي الموجه لدعم السلع الاستهلاكية إلى انخفاض تكاليف شرائها مما يعزز المقدرة الادخارية للفرد والمجتمع، إلا أن العاثر الايجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار يتوقف على عدة اعتبارات تتمثل:

- درجة النمو الاقتصادي.
- الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي.
- الميل الحدي لاستهلاك غالبية السكان.

ففي حالة زيادة الكفاءة الإنتاجية المتمثلة في زيادة مرونة جهازه الإنتاجي، فان زيادة الإنفاق الحكومي سيكون له اثر ايجابي على معدلات الاستثمارات القومية الخاصة والعامة، حيث يكون حافزا لزيادة الاستثمار الكلية عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري العام. ونظرا لتعدد الوسائل التي تستخدمها الدولة في التأثير على حجم الاستثمار فانه من الواجب التنسيق بين هذه الوسائل والتوفيق بينها وبين درجة خطورة الركود:

- ففي حالة الركود الخفيف يجب أن يتجه الاهتمام إلى المخزون الذي يزيد بعد فترات الرواج ويؤدي تراكمه إلى عدم وجود طلبات كافية في معظم فروع النشاط الاقتصادي ذلك من خلال القيام باستثمارات عامة ذات كثافة رأسمالية منخفضة.

- وفي حالات الركود الحاد عندما ينخفض الاستثمار في رأس المال الثابت في حين انه توجد فرص استثمارية، يجب على الدولة تحسين ربحية الاستثمارات وتشجيع الاستثمارات الأخرى والقيام باستثمارات عامة طويلة الأجل ذات كثافة رأسمالية مرتفعة.

- أما إذا كان الركود عاما لا توجد فرص استثمارية في فروع كثيرة من النشاط الاقتصادي ففي هذه الحالة لا يؤدي تشجيع الاستثمار الخاص إلى أية نتيجة، ولهذا يجب على الدولة القيام بمجهود استثماري شامل يؤدي إلى تنمية اقتصادية واسعة، وحسب كينز فإن هناك عدة عوامل خارجية وأخرى داخلية تؤثر على الاستثمار.

2- مزاحمة سياسة الإنفاق الحكومي لاستثمار القطاع الخاص:

تفترض النظرية الكينزية من خلال فرضية المضاعف أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تُولد تغيرات مضاعفة في الإنفاق الكلي، وهذا التحليل يعطي القليل من الاهتمام إلى الطريقة التي يتم من خلالها تمويل هذا الإنفاق، لذلك اقر بعض الاقتصاديين بأن الإنفاق الحكومي الممول بطريق غير خلق النقود قد يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص، وهذا يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بأثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص، وهذه الفرضية تقول بان تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب أو الاقتراض هو عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وان هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي ستكون لها حافز فقط إذا تم تمويله عن

1- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة و السياسة المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية،1992، ص86.

طريق خلق النقود، ويمكننا تحليل اثر المزاحمة من خلال منحنيات ***IS-LM*** حيث نلاحظ وجود مزاحمة عند ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة إتباع سياسة إنفاق حكومي توسعية، والسبب في ذلك يعود إلى تثبيت كمية النقد من طرف البنك المركزي حيث أن سعر الفائدة ما هو إلا التقاء بين العرض والطلب على النقود، وبالتالي فان الطريقة الوحيدة مبدئيا التي تسمح بزيادة مزاحمة سياسة الإنفاق الحكومي لاستثمار القطاع الخاص دون حدوث زيادة في سعر الفائدة هي خلق النقود لتمويل الإنفاق الحكومي، وكما سبق أن رأينا فان طريقة التمويل هي التي تحدد الأثر على سعر الفائدة فالتمويل عن طريق إصدار الدين العام يؤدي إلى انتقال منحنى ***IS*** إلى اليمين وعند إصدار الحكومة للسندات لتمويل الإنفاق الحكومي فإن الثروة تتزايد، ومن ثم يتزايد الاستهلاك وهذا يؤدي إلى انتقال المنحنى***IS*** إلى ***IS2*** ومع تزايد الثروة فإن الطلب على النقود يتزايد وينتقل منحنى ***LM*** إلى ***LM1*** وتحصل على مستوى توازني جديد عند***Y2*** والملاحم هنا أن الزيادة في الطلب الكلي للنقود تكون دون زيادة مناظرة في عرض النقود وبالتالي ينتقل منحنى ***LM*** إلى اليسار وتتأكد للزيادة في سعر الفائدة وينخفض الاستثمار بمقدار اكبر مؤديا إلى إلغاء الزيادة في الإنفاق الحكومي.

أما إذا مولت الزيادة في الإنفاق الحكومي عن طريق التغيير في الهيكل الضريبي فإن الدخل يزيد في الفترة القصيرة،أما في الأجل الطويل فإما أن يكون الدخل ثابت أو يتناقص ومع الزيادة في الإنفاق الحكومي فإن المنحنى ***IS*** ينتقل إلى اليمين وإذا مول الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة مساوية في الضريبة فإن منحنى ***IS***سينتقل من***IS1*** إلى ***IS2*** ونتيجة لذلك يكون المستوى التوازني الدخل عند ***Y2*** ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم:(24) **أثـر المـزاحمة**

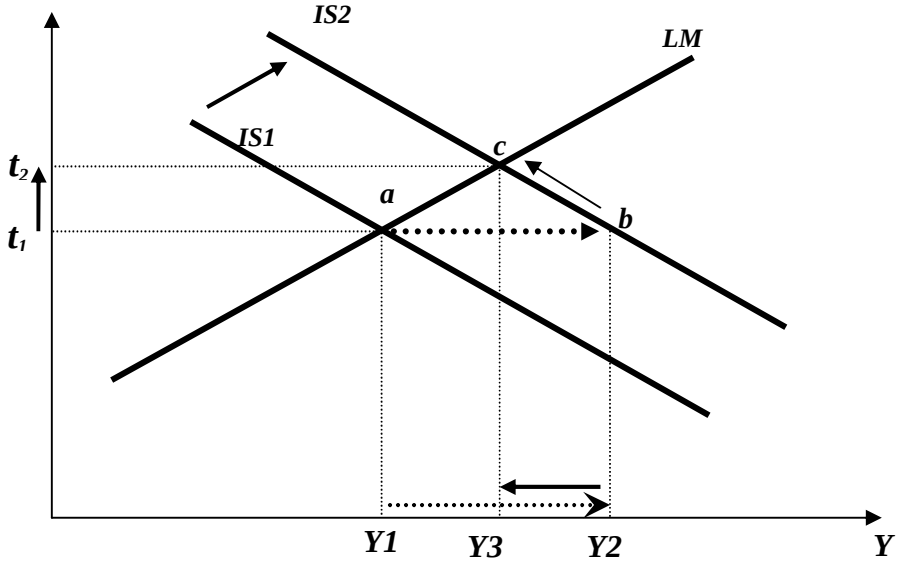

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الحكومي، مكتبة الحسين العصرية بيروت لبنان،2010ص168.

والنتيجة التي نخلص إليها أن مضاعف الموازنة المتوازنة للفترة الطويلة يكون إما صفرا أو ذو قيمة سالبة وبالتالي ففي حالة الركود لا ينصح باستعمال الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي، لقد عرفنا إلى حد الآن أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة ومن ثم انخفاض الاستثمار الخاص ويختلف هذا الأثر حسب طريقة التمويل، وجاءت تسمية المزاحمة من أن الحكومة عندما تقرر زيادة إنفاقها فإنها تزاحم القطاع الخاص في الحصول على الموارد الحقيقية فينخفض حجم الدخل[1].

إن زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انتقال منحنى ***IS*** إلى اليمين بمقدار المسافة بين ***a*** و ***b*** حيث يزيد الدخل عند نفس المستوى من سعر الفائدة من خلال أثر المزاحمة وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي هي سياسة فعالة في حالة انخفاض أثر المزاحمة والتي تكون عند انخفاض مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة،حيث نلاحظ أن النقطة ***b*** تقع تحت منحنى ***LM*** وهي تمثل نقطة طلب نقدي زائد، ولإشباع هذه الزيادة في الطلب النقدي يقوم الجمهور ببيع بعض ما لديه من سندات فيزيد عرض السندات فيقل سعرها السوقي ومن خلال العلاقة العكسية الموجودة بين أسعار السندات وسعر الفائدة ترتفع أسعار الفائدة من ***l1*** إلى ***l2*** وهنا ينتقل التوازن إلى النقطة **c** حيث يترتب على ارتفاع سعر الفائدة ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأرصدة النقدية فينخفض الطلب على النقود ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار فينخفض الاستثمار الخاص، فالتغير في الدخل الناجم عن تغير الإنفاق الحكومي ينقسم إلى قسمين[2]:

- الزيادة في الدخل من ***Y1*** إلى ***Y2*** إذا ما ظل سعر الفائدة ثابتا وفي هذه الحالة فان الزيادة في الدخل تنجم عن اثر المضاعف الكينزي، $y=\frac{1}{1-c}\Delta G$ في هذه الحالة فان اثر المزاحة يساوي صفر.
- النقص في الدخل من ***Y2*** إلى ***Y3*** إذا ما ارتفع سعر الفائدة من ***t1*** إلى ***t2***

ويسمى هذا النقص في الدخل بأثر **المزاحمة**.

1- أكثر تفصيلا يمكن الرجوع إلى: وليد عبد الحميد عايب،المرجع السابق، ص167.
2- البشير عبد الكريم: أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، المرجع السابق، ص 06.

1-1- سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على الاستهلاك الكلي

تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي بشكل كبير على الاستهلاك الكلي فمن المعروف بديهيا أن الاستهلاك هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يدخر أي ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق من اجل الحصول على السلع والخدمات والتي تحقق للمستهلك درجات متفاوتة من الإشباع، ومن الناحية الرياضية فان الاستهلاك هو دالة متزايدة بمعدل متناقص، بمعنى انه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن بمعدل اقل وتفسير ذلك انه كلما اقترب الفرد من درجة الإشباع زاد الطلب على السلع بمعدلات منخفضة، ونظرا لتفاوت توزيع الدخول فان هناك احتمال وجود فئة معينة غير قادرة على الحصول على الحد الأدنى اللازم للمعيشة مما يؤثر على الطلب الفعال، وهنا تدخل الحكومة لإنقاذ الموقف عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي التحويلي أو الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى خلق فرص عمالة جديدة من شأنها زيادة القوة الشرائية، ومن ثم يكون الإنفاق الحكومي من العوامل المشجعة لتمويل الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الاستهلاك، وتؤدي زيادة الإنفاق الحكومي التحويلي إلى تحقيق اثر المضاعف بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للطبقات الفقيرة التي يمسها الإنفاق، كما إن الزيادة في هذا النوع من الإنفاق تُجنب المنافسة بين القطاعين العام والخاص التي تقوم في حالة قيام القطاع العام بمشاريع معينة، إلا أن العيب الأساسي لهذا الأسلوب هو صعوبة الرجوع عنه في حالة تجاوز مرحلة الركود وبالتالي فإنها تفقد خاصية المرونة فالإنفاق التحويلي لا يعتبر أداة سهلة وقاطعة في مواجهة التقلبات ولكن لا شك في آثارها على مستوى الاستهلاك في الأجل الطويل[1].

إن هدف سياسة الإنفاق الحكومي هو تشجيع الاستهلاك، لذلك سنحاول استخراج معادلة الاستهلاك الرئيسة انطلاقا من معادلة الدخل القومي البسيطة والتي تكون على الشكل التالي:

$$Y=C+I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وإذا أضفنا مقدار التغير لأطراف المعادلة وبفرض أن هذا التزايد حصل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي من خلال اثر المضاعف تصبح المعادلة على الشكل التالي[2]:

$$\Delta C=\Delta Y-\Delta I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

إن سياسة الإنفاق الحكومي تسبب الزيادة في الاستثمار بطريقتين:

- الطريقة المباشرة: حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي تشجع الاستثمار المستقل $Aut\Delta I$ أي التجديد في المعدات والآلات، وذلك بقصد الاستفادة القصوى من إمكانية الربح.
- الاستثمار المحرّض $Ind\Delta I$ كالذي تولده زيادة الدخل الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي

وعند عزل هذين المتغيرين عن بعضها نحصل على المعادلة التالية:

$$\Delta C=(\Delta Y-Ind\Delta I)-Aut\Delta I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

1- محمد عبد المنعم غفر، المرجع السابق، ص84.
2- باهر علتم، المالية العامة أدواتهاالفنية و أثارها الاقتصادية، المرجع السابق، ص115.

1-2- تأثير الاستثمار المحرض الاستهلاك الكلي

إن الزيادة المحرضة للاستثمار تحددها النزعة الحدية للاستثمار والتي نرمز لها ب a، وبالتالي يمكننا كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$Ind\Delta I=a.\ \Delta Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$\Delta Y-Ind\Delta I=\Delta Y(1-a) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

سنقوم ألان بدراسة الصيغة $\Delta Y(1-a)$ والتي تقتضي منا البحث كيف أن التغير في الدخل ينتج نبعا للتغير في الإنفاق الحكومي وفي هذه الحالة الناتج هنا يتأثر بعنصرين هما R والذي هو تأثير الاستخدام على الدخل والذي يحدث كنتيجة عن سياسة الإنفاق الحكومي من خلال تشغيل العوامل غير المستعملة أولا ومن زيادة رأس المال في حالة الاستعمال الأقصى للعوامل الموجودة يمكننا التعبير عن هذا العنصر بالصيغة التالية:

$$R(1-a) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

ويمكننا القول أن سياسة الإنفاق الحكومي تكون ايجابية على الاستهلاك إذا كانت قيمة $a< 1$

أما العنصر الثاني فهو تأثير مستوى الأسعار T حيث أن التحليل السابق كان بفرض ثبات مستوى الأسعار، ولكن هذا المستوى في الحقيقة ليس ثابتا وهو يتغير تبعا لتغير قيمة الاستهلاك الناتج عن تغير الإنفاق الحكومي وعندما تتغير الأسعار فسوف يتغير مستوى الدخل الحقيقي، حيث إن ارتفاع مستوى الأسعار يعني انخفاض الدخل لحقيقي ويمكن التعبير على هذا العنصر من خلال الصيغة التالية:

$$T(1-a) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

إن[1] تأثير هذا العنصر له تأثير معلمي للعنصر السابق فعندما تكون القيمة $(1-a)$ موجبة فإن التأثير التوسعي لسياسة الإنفاق الحكومي تكون موجبة عندما يكون R اكبر من T ، وعندما تكون قيمة سالبة فإن القيمة المطلقة الأكبر ل R تعني أن الاستثمار سوف يكون اكبر من طاقة الادخار، مما سوف يحدث تضخما نقديا، وإذا مزجنا العنصرين السابقين فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$R\ (1-a)-T\ (1-a)=(R-T)(1-a)\ldots\ldots \quad (8)$$

1-3- تأثير الاستثمار المستقل على الاستهلاك الكلي

يحدث الاستثمار المستقل أما عن طريق رفع سعر الفائدة، وعندئذ لا يمكن أن نلاحظ زيادة كبيرة في الاستثمار، ويمكن أن يؤثر ارتفاع الأسعار على المستوى التكنولوجي فيحسنه مما يبعث على شكل استثمارات مستقلة، حيث أنه كلما صغرت القيمة $Aut\Delta I$ بقدر ما تكون تأثير السياسة المالية على الاستهلاك كبيرا، وإذا أدرجنا التأثير المباشر والتأثير غير المباشر في معادلة واحدة فإننا نحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta C=(\Delta Y-Ind\Delta I)-Aut\Delta I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

1- وليد عبد الحميد عايب،المرجع السابق، ص 176.

نقوم بتعويض المعادلة ***8*** في المعادلة ***9*** فنحصل على:

$$\Delta C = (R-T)(1-a) - Aut\Delta I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

والسؤال الذي يطرح في هذا المقام هل يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي أن تزيد من الطاقة الإنفاقية الاستهلاكية؟الجواب يكون في الأحوال التالية:

أولا: عندما تكون قيمة ***(R-T)*** موجبة أي عندما تمكن زيادة الإنفاق الحكومي من زيادة الدخل الحقيقي أكثر مما تسبب في نقص هذا الدخل.

وتكبر هذه القيمة الموجبة:

- عندما تكون قيمة ***(1 – a)*** موجبة أي عندما لا يستولي الاستثمار على كافة قيمة الدخل.
- توفر الشروط التي تنقص من قيمة الاستثمار المستقل ***AutΔI*** أي الذي ينتج مباشرة عن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري فنقصه يشكل عنصرا ايجابيا يتيح الزيادة المنتظرة من التأثير غير المباشر على الاستهلاك الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي[1].

كخلاصة لما سبق فإن تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي يكون من خلال أثرها على النمو والتشغيل في جانب العرض الكلي والاستهلاك والاستثمار في جانب الطلب الكلي، ففي جانب العرض الكلي خلصنا إلى أن تحقيق سياسة الإنفاق الحكومي لأثر إيجابي على النمو يتطلب توفر جهاز إنتاجي مرن، كما تلعب طريقة التمويل دورا مهما في تحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي فالتمويل عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى نتائج على النمو والتشغيل أحسن من التمويل عن طريق الضرائب والدين العام، إذا ما توفرت بعض الشروط كمرونة الجهاز الإنتاجي ومرور الاقتصاد بحالة كساد، أما في جانب الطلب الكلي فإن حساسية الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة تعتبر المحدد الرئيسي بفعالية سياسة الإنفاق الحكومي، فإذا ما زادت هذه الحساسية ارتفع أثر المزاحمة وانخفضت فعالية السياسة.

وإذا كان تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى نتائج حسنة على النمو والتشغيل، فإن هذه الطريقة لا تخلو من السلبيات خاصة على معدلات التضخم، حيث إن استعمال الإصدار النقدي يمكن إن يولد ضغوط تضخمية، فكيف يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي أن تزيد ضغوطا تضخمية؟

1- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الحكومي**، المرجع السابق، ص177.

المطلب الثاني:السياسة الجبائية

تمثل السياسة الجبائية الشق الثاني من السياسة المالية التي تشمل بالإضافة إليها سياسة الإنفاق الحكومي وتستخدم من خلالها الدولة كافة الأدوات الضريبية لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى غير مرغوبة وذلك تماشيا مع أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

I. ماهية السياسة الجبائية:

1- مفهوم السياسة الجبائية:

تعتبر السياسة الجبائية عموما على مجموعة من التدابير ذات الطابع الجبائي و المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية[1]. و هي تمثل بذلك جزءا من الكل بالنسبة للسياسة الاقتصادية وتصب في إطار تحقيق أهدافها عن طريق استعمال مختلف الأدوات والتقنيات الضريبية والمزج بينها تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية وأهمية الأهداف المراد تحقيقها. كما أنها تمثل الشق الثاني للسياسة المالية والمتمثل في الإيرادات والمكملة لسياسة الدين العام، وكذا الإيرادات من دخل أملاك الدولة، ومن الإصدار النقدي، وذلك على اعتبار أن السياسة المالية هي تلك السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف[2]. و تعرّف كذلك على أنها مجموعة من البرامج المتكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة مستخدمة كافة ضرائبها الفعلية و المحتملة، لإحداث أثار اقتصادية، واجتماعية، و سياسية مرغوبة، و تجنب أثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.[3]

يتضح من هذا التعريف أن السياسة الجبائية تتسم بثلاثة سمات:

- أنها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق و الترابط.
- أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية و المحتملة و البرامج المتكاملة معها كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها.

1- عبد المجيد قدي: المرجع السابق، ص 139.
2- السيّد عطية عبد الواحد: المرجع السابق، ص 20.
3- ناصر مراد : **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2003، ص18.

- أنها جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع و تسعى إلى تحقيق نفس أهدافها.

فالسياسة الجبائية للدولة هي مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة إلى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات.[1]

تستند هذه السياسة على جملة من العناصر تعتبر كدعائم أساسية تقوم عليها وهي:[2]

- تحديد الأولويات التي يصبو إليها النظام الضريبي لفترة معينة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الداخل وكذا الأوضاع خارج إقليم الدولة، لأثر انعكاساتها على الداخل وهذا بحكم التعامل وعلاقة الدولة بباقي الدول .
- التوليف والمزج المناسب بين أدوات السياسة الضريبية خاصة عند تركيب الهيكل الضريبي باختيار نوع الضريبة وثقلها النسبي في مجموع الإيرادات السيادية والعامة، وكذا تحديد المعدلات بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من غير الإضرار بالمكلفين أو الخزينة العامة .
- التنسيق بين السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة .
- التقليل من المفارقات الناشئة عن قرارات السياسة الضريبية والقرارات الأخرى و ما تسعى إليها.فالتوسع المفرط في تطبيق سياسة تحريض ضريبي مثلا من شانه أن يحقق أهداف اقتصادية واجتماعية ، إلا أن ذلك ستكون له نتائج وخيمة على إيرادات الدولة عامة والأهداف المالية للنظام الضريبي خاصة .

1- منصور بن عمارة : **النظام الجبائي الجزائري ضمن الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي 2003.ص206.
2- احمد عبد العزيز الشرقاوي : **السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر خلال السبعينات**، معهد التخطيط القومي ، القاهرة،1981، ص10.

2- مكونات السياسة الجبائية:

لقد سبق تعريف السياسة الجبائية بأنها أداة تمويلية، و هي تستعمل للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق العديد من الأهداف،[1] مستعملة أدوات متمثلة في النظم الضريبية و الاقتطاعات. وتصنف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية النفقات الضريبية إلى خمس مجموعات:[2]

- التخفيضات الضريبية
- التخفيضات الخاصة بالمعدلات
- القرض الضريبي
- تأجيل مواعيد الدفع
- الإعفاءات الضريبية.

2-1- النظام الضريبي:

يعتبر النظام مجموعة من العناصر و العلاقات، إذ العناصر هي الأجزاء المكونة، أما العلاقات فهي التي تربط العناصر المكونة لهذا النظام. يرتبط النظام الضريبي ارتباط وثيق بالسياسة الجبائية للمجتمع حيث أنه صياغة فنية لها ويصمم من أجل تنفيذ أهدافها.

أ- مفهوم النظام الضريبي: يكمن تعريف النظام الضريبي من خلال مفهومين احدهما ضيق و الآخر واسع.

- **النظام الضريبي بمفهومه الضيق** يعبر على مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل فهو يعبر عن مختلف النسب و مجموع الضرائب المطبقة في بلد ما.[3]
- **النظام الضريبي بمفهومه الواسع** هو الذي يتعدى الجانب الفني والتنظيمي للضرائب ليشمل كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي بتفاعلها مع بعضها البعض تنتج كيانا ضريبيا معينا يعبّر في هذه الحالة على مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب (ضرائب موحدة أو نوعية على الدخل ،

1- عبد الرحمن تومي: **قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2006**،دراسات اقتصادية عن دورية مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية،العدد السابع،دار الخلدونية،2007،ص39.
2- عبد الرحمن تومي: المرجع السابق، ص40.
3- يونس احمد البطريق: المرسي السيد الحجازي، **النظم الضريبية** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص06.

ضرائب على الثروة ، ضرائب المبيعات ، ضرائب جمركية ، ضرائب الدمغة) تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي و السياسي للمجتمع و تشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات و القوانين الضريبية واللوائح التنفيذية و المذكرات التفسيرية من اجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية[1] و تختلف ملامح النظام الضريبي من دولة لأخرى تبعا لاختلاف سياساتها الجبائية كما قد يختلف في نفس الدولة من وقت لأخر وذلك تبعا للتغيرات الاقتصادية و الإيديولوجية و السياسية التي تعرفها الدولة . فملامح النظام الضريبي في مجتمع رأسمالي تختلف عنه في مجتمع اشتراكي كما تختلف صورة هذا النظام من اقتصاد متقدم إلى اقتصاد متخلف ، و لهذا يمكننا تصور العديد من الأنظمة الضريبية تبعا لاختلاف الهياكل الضريبية ، فيمكن أن نجد نظاما ضريبيا تسود فيه الضرائب المباشرة وآخر يخضع لهيمنة الضرائب غير المباشرة.

ب- أركان النظام الضريبي: وفقا للمفهوم الواسع للنظام الضريبي، فإنه يرتكز على ركنين أساسين هما الهدف، و الوسيلة.

- **الهدف:** يسعى كل نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف محددة هي نفسها أهداف السياسة الجبائية التي تتبناها الدولة وذلك وفق السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة . وتختلف هذه الأهداف و تتغير تبعا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. ففي الدول المتقدمة أصبح النظام الضريبي نتيجة تطور دور الضريبة يهدف إضافة إلى رفع حصيلة الإيرادات لتمويل ميزانية الدولة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي على نحو ما تتطلبه أهداف السياسة الاقتصادية. ويتخذ هذا التدخل الضريبي صورا متعددة منها ما يقوم على أساس التمييز في المعاملة الضريبية بين أوجه النشاط المختلفة لتشجيع بعضها دون الأخرى أو عن طريق إعادة توزيع الدخول حيث تستقطع الدولة جزءا من الدخول المرتفعة ثم تعيد توزيعها عن طريق الخدمات العامة أو عن طريق تحويلات في شكل إعانات لفائدة ذوي الدخول المحدودة[2] أما بالنسبة للدول النامية ونظرا لخصوصية وضعها الاقتصادي الذي يتميز بالتخلف والذي يتطلب أن تنصب كل جهود السياسة الاقتصادية على إحداث تنمية شاملة والرفع من مستويات النمو فيها فالنظام الضريبي فيها يهدف إلى تنمية الادخار والاستثمار عن طريق فرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي إلى جانب تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بجعلها تتماشى ومشروعات مخططات التنمية ، إذ تشكل الضريبة إحدى أدوات الادخار الإجباري لتمويل مشروعات التنمية

1- المرسي السيد حجازي: **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق** ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت ،لبنان، 2001، ص06.
2- ناصر مراد، المرجع السابق، ص19.

• **الوسيلة**: يعتمد النظام الضريبي في سبيل تحقيق أهدافه على مجموعة من الوسائل تقوم على عنصرين هما العنصر الفني والعنصر التنظيمي واللذان يشكلان في تداخلهما النظام الضريبي بالمفهوم الضيق.

✓ **العنصر افني**: هو مجموعة من الضرائب المختلفة (ضرائب على الدخل، ضرائب على الإنفاق...) في بلد ما لفترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسائل فنية للاستقطاعات الضريبية تتحدد من خلالها صور الضرائب المختلفة من ناحية، والعناصر الخاضعة لها من ناحية أخرى. و تتحدد كيفية اختيار هذه الضرائب تبعا للبيئة الخاصة بأحكام التشريع الضريبي الذي يشمل مختلف القوانين الضريبية المنظمة، و التي تحدد بدورها أهداف السياسة الجبائية[1]. و بذلك فاختيار هذه الوسائل الفنية يختلف من دولة إلى أخرى، و الدول عادة ما تختار الوسائل التي تسمح لها بتحقيق أقصى حصيلة ضريبية ممكنة تتصف بالثبات من جهة والمرونة من جهة أخرى كتوسيع نطاق الضريبة كما هو الحال بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة ، كما تسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع العبئ الضريبي باستعمال الضريبة التصاعدية مثل الضريبة على الدخل الإجمالي.

✓ **العنصر التنظيمي**: إن اختيار الوسائل الفنية للاقتطاع الضريبي التي يتضمنها النظام الجبائي يتطلب ضرورة مراعاة التنسيق فيما بينها و تنظيمها وذلك حفاظا على وحدة هدف النظام الضريبي. وتزداد أهمية العنصر التنظيمي عادة عند اقتراح فرض ضرائب جديدة أو عند اختيار عناصر وعائها أو عند اقتراح زيادة أو تخفيض أسعار ضريبة قائمة أو تقرير إعفاءات ضريبية معينة، مما يستدعي التنسيق بين هذه التغيرات الجديدة و الضرائب المختلفة التي يتضمنها النظام الجبائي.

1- العباس بهناس : **فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**,مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة سعد دحلب بالبليدة،2005، ص75.

2-2- الاقتطاعات الجبائية:

تتمثل الاقتطاعات الجبائية في عنصر الضريبة و هي بدورها مجال شاسع من البحث لما تحتويه من مفاهيم مختلفة حسب الأطر القانونية، و الاقتصادية، و المحاسبية، و المالية، و التي لها أبعاد اجتماعييه، سياسية واقتصادية. و على هذا الأساس سيتم دراسة الجباية من حيث مبادئها الأساسية، وتقسيماتها، و المعايير المتّبعة في ذلك.

أ- التعريف بالضريبة:

التعريف بالضريبة لغة:

الضريبة مشتقة من الفعل ضرب، و هي ما يفرض على المِلكِ و العَمَل، و الدخل للدولة، و تختلف باختلاف القوانين و الأحوال. و جاء في لسان العرب: الضريبة واحدة من الضرائب التي تؤخذ في الجزية و نحوها. و منه ضريبة العبد، أي غلته، و هي ما يؤديه العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه. و تجمع على ضرائب[1].

التعريف بالضريبة اصطلاحا:

لقد أُختُلِفَ في تعريف الضريبة كل حسب نظرته، حيث نظر بعضهم باعتبارها إيرادًا للدولة تقوم فرضيتها على أساس النظرية التعاقدية. ونظر البعض الآخر بأن فرضيتها تقوم على أساس سيادة الدولة.

هذه بعض التعاريف الشائعة في العرف الاقتصادي:

- عرفها البعض بأنها: فريضة نقدية تقتطعها الدولة، أو من ينوبُ عنها من الأشخاص أو الأفراد، قسرًا، و بصفة نهائية، دون أن يقابلها نفع معين، تفرض طبقًا للقدرة التكليفية للممول، و تستخدم في تغطية النفقات العامة، و الوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة.[2]

1- عيسى صالح العمري : **الضرائب وحكم توظيفها،موسوعة دهشة**،ص1

2- عيسى صالح العمري، نفس المرجع، ص ص1-2

- الضرائب مورد من موارد الدولة في العصر الحديث، ووسيلة مالية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فهي عبارة عن اقتطاع جزء من دخل المكلفين لتمويل بعض أعباء الحياة العامة.[1]

- كما تعرف بأنها حصة مالية محصلة من المكلفين من خلال صفتهم الإسهامية، و التي تقبض عن طريق السلطة بتحويل ذمة نهائيا بدون مقابل محدد، من أجل تحقيق أهداف ثابتة عن طريق السلطة العامة[2].

- بعض الاقتصاديين من يعرف الضريبة حسب الأهداف: " الضريبة هي تحويل الأموال من الخواص إلى القطاع العام. و هي أداة لتوزيع أعباء الدولة على الأفراد بطريقة عادلة، كما تعتبر من أهم الوسائل الاقتصادية و الاجتماعية لدفع عمليات النمو و المحافظة على الاستقرار و الكفاءة الاقتصادية[3]... "

أما عن أحدث تعريف للضريبة مضمونه كالتالي: الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[4]، و هي أداة للتدخل الاقتصادي لتحقيق اختيارات الدولة و أهدافها في المجال الاقتصادي، و الاجتماعي، و السياسي. فهي تستخدم للتأثير على النشاط الاقتصادي و تنظيمه[5].

ب- المبادئ الأساسية للجباية:

يقصد بالمبادئ العامة التي تحكم الضريبة، مجموعة القواعد و الأسس التي يتعين على المشرع إتباعها و مراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة. و هي ذات فائدة مزدوجة: فهي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة، من جهة، ومصالح الحكومة من جهة أخرى.

و قد قام آدم سميث بوضع أربعة قواعد صاغها في كتابه "**البحث عن طبيعة ثروة الأمم**" وهي:

1- سامر مظهر قنطقجي: **في حوار بين التجار والمالية، المغالاة في فرض الضرائب يعرقل الحياة الاقتصادية ودورة الإنتاج**، نشرت في الاقتصادية العدد التاسع 2001/8/19

2- Pierre BELTRAME **: la fiscalité en France**, 6 éme édition, Hachette Livre, Paris, 1998, P 12.

3- Pechman, Joseph A:**Federal Tax Policy Studies of Government Finance**, Second Series, Brookings Institution Press, 1987, p05.

4- محمد عباس محرزي: **اقتصاديات الجباية و الضرائب**، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع،2003، ص14.

5- عبد المجيد قدي: **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية،دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995**، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم، الاقتصادية جامعة الجزائر، أفريل1995،ص34.

1.قاعدة المساواة و العدالة: يقصد **آدم سميث** بقاعدة العدالة أن يسهم كل أعضاء الجماعة في تحمل أعباء الدولة تبعا لمقدرتهم النسبية، وتعود فكرة المقدرة النسبية كأساس للضريبة إلى **- بودان -** الذي اعتمد في تحديدها على معايير ثلاثة وهي الثروة، الدخل والدخل الصافي[1].

2.قاعـدة اليـقين: يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعها، أن تكون يقينية و ليست عشوائية. فالفترة، النمط، حجم الدفع، كل هذا يجب أن يكون واضحا و دقيقا سواءً للمكلَّف بالضريبة أو بالنسبة لكل دفع آخر[2]، إلا أن تطبيقات مبدأ اليقين تبقى نسبية في الدول النامية إذا ما قورنت بأنظمة الدول المتقدمة.

3. قاعـدة الملاأمة: يقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم قواعد الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها و تسهيل دفعها و خاصة فيما يتعلق بموعد التحصيل، و طريقته، وإجراءاته.

4.قاعدة الاقتصاد في النفقة: تقتضي هذه القاعدة كما حددها آدم سميث إلى ضرورة الاقتصاد في نفقات الجباية أي ضرورة أن تنظم كل ضريبة بحيث لا يزيد ما تأخذه من المستحقة عليهم عما يحصل للخزينة العمومية إلا بأقل مبلغ ممكن[3].

1- رفعت محجوب: **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت 1979، ص210.
2- محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص24.
3- منسي أسعد عبد المالك: **اقتصاديات المالية العامة**، مطبعة مخيم، 1970، ص 143.

ت- التصنيفات المختلفة للضريبة:

تتعدد أسس تصنيف الضرائب حسب معايير فرض الضريبة، و طرق تحصيلها، و كذلك المشاكل التقنية المؤثرة في هذا الإطار، ابتداء من تفكير الدولة في فرض الضريبة معينة، إلى غاية تسديدها من طرف الكلف بها إلى الخزينة العمومية.

1. **التصنيف القائم على طبيعة الضريبة:** هي تفرقة تقنية بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة[1]

تفرض الضرائب على الثروة في النظم المالية المعاصرة باختيار طريقتين لتتبع الثروة وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وهو يعني الخيار بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة، وهذا يعني في الوقت نفسه الخيار بين نوعين من الموضوعات التي تفرض عليها الضريبة.

يمكن أن نعمد إلى تحديد عناصر ثروة الخاضع عند منبعها، ونفرض عليها الضريبة المباشرة وفي هذه الحالة نكون قد فرضنا الضريبة على ذات وجود الثروة تحت يد الخاضع.

كما يمكن أيضا وبدلا من تتبع الثروة وهي تحت يد الخاضع، أن نتبعها في تداولها أو في استعمالها، وذلك بفرض الضريبة على التصرفات وعلى المعاملات إذ تزداد عددا وقيمة بازدياد الثروة، ويشكل فرض الضريبة على تداول الثروة وعلى استعمالها الطريقة غير المباشرة لتتبع الثروة.

2. **التصنيف القائم على امتداد مجال الأداء:** يقوم هذا التصنيف بالتفرقة ما بين الضرائب الحقيقية و الضرائب الشخصية، و كذلك ما بين الضرائب العامة و الضرائب الخاصة.

– الضرائب الحقيقية و الضرائب الشخصية: من اللفظ المسماة به الضرائب العينية أنه يخص بالذكر الأشياء المادية كالمال والضرائب العينية أو الحقيقية تنصب على المال كوعاء لها ودون اعتبار لشخصية مالكه وهي ذات عنصر اقتصادي بدون ما تأخذ بعين الاعتبار وضعية الأفراد الخاضعين لها ، فالضريبة العقارية وحقوق التسجيل هي ضرائب حقيقية ، يمكن لعدة أشخاص مكلفين أن يدفعوا نفس الضريبة المطبقة على نفس الوعاء الضريبي، و على هذا الأساس فهي تعتدل بالمال الخاضع لها دون الشخص ويتسم هذا النوع بسهولة تطبيقها و غزارة حصيلتها لأنه يقتصر على المال فقط ، مثل ضريبة الاستهلاك حين تفرض على بعض السلع دون مراعاة المركز المالي للمستهلك إضافة إلى الضرائب الجمركية.

1- محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص ص61-62

أما الضرائب الشخصية فهي تنصب على المال أيضا كوعاء للضريبة لكن مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الممول الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، و تعد الضرائب الشخصية أكثر مراعاة لقواعد العدالة الضريبية و ذلك لذها بعين الاعتبار ظروف الممول الشخصية ، كما أنها تحد من التفاوت بين الدخول والثروات وتخفف من الصراع الطبقي.

3. **التصنيف القائم على ظروف وضع الضريبة:** تتمثل في التفرقة بن الضريبة التوزيعية و الضريبة القياسية، و التفرقة بين الضريبة النسبية و الضريبة التصاعدية.

فالضريبة التوزيعية هي التي لا يحدد المشرع معدلها مسبقا بل يحد حصيلتها ثم يقوم بتوزيعها على المكلفين.

الضريبة القياسية أو كما يفضل بتسميتها بالضريبة التحديدية، وهي تلك التي يحدد المشرع معدلها مقدما، دون تحديد حصيلتها الإجمالية بصورة قاطعة.

أما الضريبة النسبية فهي: الضرائب التي تفرض على الدخل أو الثورة بنسبة معينة أو بسعر محدد ويكون هذا السعر ثابتا لا يتغير بتغير قيمة ما تفرض عليه ، و يعرفها الدكتور عاطف صدقي "الضرائب النسبية هي التي يكون سعرها ثابتا رغم تغير المادة الخاضعة لها"[1]

أما الضرائب التصاعدية فهي: الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعائها إي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها، من مزايا هذه الضريبة تحقيق مبدأ العدالة الضريبية بقدر أكبر من الضريبة النسبية، لأن كل مكلف يدفع القدر الملائم لدخله على العكس في الضريبة النسبية ، كما أنها تراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، أي أنه في تطبيق مبدأ تصاعد الضريبة سيقلل من حدة تفاوت الطبقات الموجودة في المجتمع، و يعاب عليها أنها تقلل من درجة تكوين رأس مال المكلف بالقدر الموجود في الضريبة النسبية.

4. **التصنيف القائم على أساس الطابع الاقتصادي للضريبة:** يضم التصنيف الاقتصادي ثلاثة فئات من الضرائب:

– **الضرائب على الدخل:** إن مع التطور و التوسع التجاري و انتشار الصناعة ظهرت أنواع جديدة من دخول الثروة المنقولة لم تكن تتناولها الضرائب قديما ، وقد رأت بأن من الضروري تحصل هذه الإيرادات الغزيرة للخزينة العامة للدولة كما يعد الدخل أفضل مقياس لقدرة الأفراد على دفع الضرائب.

1- الأستاذ علي بساعد :**المالية العمومية**، مطبوعة المعهد الوطني للمالية ، القليعة، 1992 ،ص 107.

– **الضرائب على رأس المال:** الضريبة على رأس المال هي التي تمس جميع عناصر الثروة المكونة للذمة المالية للمكلف ونفرق في مجال الضريبة على رأس المال بين نوعين وهما: الضريبة على رأس المال والضريبة على الثروة، و نقصد بالضريبة على رأس المال تلك التي تفرض على رأس مال المنتج ، أي المستخدم في العملية الإنتاجية بينما نقصد بالضريبة على الثروة تلك التي تفرض على كل ما يمتلكه الممول من الأموال العقارية أو المنقولة.

– **الضرائب على الإنفاق:** هذا النوع من الضرائب يمس الفرد لحظة استعمالها للثروة من أجل تلبية حاجياته والحصول على خدمة معينة ويتوقف حجم هذه الضريبة على حجم الاستهلاك فكلما كانت القدرة الشرائية للفرد أكثر كانت المردودية لهذه الضريبة أحسن و أوفر، و تسمى الضريبة على الإنفاق أحيانا بالضريبة غير المباشرة.

5. **التصنيف القائم على أساس مادة الضرائب:** الضرائب على الأشخاص، والضرائب على الأموال.

يقصد **بالضرائب على الأشخاص** بأن يكون الإنسان هو نفسه محل الضريبة أو وعاء الضريبة.

أما **الضرائب على الأموال** هو اختيار الأموال كأساس لفرض الضريبة، و إما أن تكون الأموال ثروة أم دخلاً.

II. محددات السياسة الجبائية

تتحدد السياسة الجبائية بأكثر من نظام ضريبي واحد، و الاختيار بين النظم الضريبية المختلفة اللازمة لتنفيذ السياسة الجبائية .فة يتوقف على عدد من المحددات و المتغيرات منها درجة التقدم التي يمر بها الاقتصاد، و النظام الاقتصادي السائد، و النظام السياسي ....و سنكتفي في هذه الدراسة على المحددات الخاصة بدرجة النمو ، أي تأثر السياسة الجبائية بالبنية الاقتصادية في الدول المتقدمة، وكذلك تأثر السياسة الجبائية بالبنية الاقتصادية في البلدان المتخلفة...و هذا لاعتناق أغلب الدول النظام الاقتصادي الليبرالي "الحر"... أما التأثيرات السياسية تخرج عن نطاق الدراسة الاقتصادية.

1- تأثير البنية الاقتصادية على الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة

أ- الخصائص العامة للبنية الاقتصادية بالدول المتقدمة:

تتميز البني الاقتصادية بالدول المتقدمة بالخصائص التالية:

1 . ارتفاع الدخل: يمكن إبراز تميز الدول المتقدمة بارتفاع مداخليها والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3) الناتج المحلي الإجمالي لزمرة من الدول المتقدمة والنامية للفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

2004	2003	2002	2001	الدول النامية	2004	2003	2002	2001	الدول المتقدمة
80,78	65,1	56,2	54,9	الجزائر	11.713	10.951	13.410	10.075	الولايات المتحدة الأمريكية
49,7	43,7	36,1	33,9	المغرب	4.669	4.291	3.970	4.162	اليابان
20,27	13,8	9,79	8,93	تونس	2.703	2.401	1.983	1.855	ألمانيا
1,24	1.10	0,97	0,96	موريتانيا	2.046	1.789	1.457	1.339	فرنسا
		3,4	2,8	مالي	2.024	1.797	1.564	1.431	إنجلترا
		2	1,2	تشاد	991	856	726	705	كندا
8.407	**7.348**	**6.688**	**6.578**	**إ. النامية**	31.618	28.465	25.306	24.276	**الاقتصاديات المتقدمة**
					40.960	**36.526**	**32.570**	**31.362**	**العالم**

المصدر.Word Bank. and IMF Staff estimates

يشير الجدول السابق إلى أن الناتج المحلي الإجمالي مرتفع بالاقتصاديات المتقدمة مقارنة مع الاقتصاديات النامية، إذ فاق مبلغه بالأولى ثلاثة(3) أضعاف عن الثانية خلال الفترة (2001-2004). كما أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل بالدول النامية سنة 2004 نسبة 22,80 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العالم، بينما تبلغ نسبته عن ذات السنة بالاقتصاديات المتقدمة 77,20 %، في الوقت الذي قدر فيه عدد سكان الأولى 5مليار و100مليون

نسمة ، وبالثانية 956 مليون نسمة في سنة 2004، أي أن سكان الدول النامية يزيد سكان الدول المتقدمة بخمس(05) مرات. وكل ما يعنيه هذا هو ارتفاع الدخل بالدول المتقدمة.

ويزداد الأمر وضوحا لما نقرأ في الجدول، الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004 بالولايات المتحدة الأمريكية البالغ 11.713مليار دولار، بعدد سكان قدره 295 مليون نسمة، يفوق نظيره بجميع الدول النامية8407 مليار دولار بـ 1,4 مرة، ذات الـ5مليار و100مليون نسمة.

2 . الزيادة النسبية لليد العاملة الماهرة من مجموع اليد العاملة الكلية: إذ بلغت نسبة العلماء والفنيين بالبلدان الصناعية، وكبر حجم المشروعات الإنتاجية نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل بفعل الاهتمام بالبحث والتطوير من جهة، ونمو المنافسة الداخلية من جهة أخرى.

الجدول (4) نسب الإنفاق على الأبحاث والتنمية في الناتج المحلي الإجمالي، والعاملون في الأبحاث في التنمية بالدول المتقدمة والنامية.

البيان	نسب الإنفاق على الأبحاث والتنمية في الناتج المحلي الإجمالي (2002-1990)%	لون في الأبحاث في التنمية لكل مليون شخص (2001-1990).
تونس	0,5	336
ليبيا	-	361
مصر	0,2	493
البلدان النامية	0,6	384
دول O.C.D.E	1,0	2.289
اليابان	3,1	5.321
ألمانيا	2,5	3.153
الولايات المتحدة الأمريكية	3,1	4.099
النرويج		4.377
العالم	2,5	1.096

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2004، نيويورك.

3 . كبر حجم المشروعات الإنتاجية: يمكن إبراز كبر حجم المشروعات الإنتاجية بالدول المتقدمة، وكذا استيعابها لليد العاملة من خلال الجدول (3) التالي:

الجدول (5) الشركات م الجنسيات- الأصول الأجنبية، رقم الأعمال-

البيان / الترتيب	الشركة	البلد الأم	مجال الإنتاج	الأصول الأجنبية مليار دولار أمريكي	رقم الأعمال -إجمالي المبيعات مليار دولار أمريكي
1	جنرال إلكتريك	و.م.أUSA	إلكترونيات	141,1	11,6
2	اكسكون موبيل	و.م.أUSA	النفط	99,4	106,9
3	مجموعة شل	بريطانيا	النفط	68,7	105,6
4	جنرال موتورز	و.م.أ	المركبات	68,5	176,6
5	فورد للسيارات	و.م.أ	السيارات	—	162,6
6	تويوتاTOYOTA	اليابان	السيارات	56,3	119,7
7	ديملير كرايزلر	ألمانيا	السيارات	55,7	151,0
8	ل.تو.ت	فرنسا	النفط	—	39,6
9	أي.بي.آمI.B.M	و.م.أ	كمبيوتر	44,7	87,6
10	بريتش بتروليوم	المملكة المتحدة	النفط	39,3	83,5
المجموع					**1198,5**

المصدر: UNCTAD (2002)

نقلا عن: عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (2004)، سلسلة جسر التنمية، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، يوليو، تموز 2004، ص ص: 5-6.

4 . اتساع الأسواق: وهذا ما يعطي الطابع النقدي لمعظم الدخول بمعنى عدم إخفاء المعاملات إذ كلها تدخل السوق.

وبناءا لما سبق ذكره، فإن انعكاس البنية الاقتصادية على الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة يتضح من خلال مميزات الهيكل الضريبي في هذه الدول.

ب- مميزات الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة:

يعبر الهيكل الضريبي عن توزيع نواتج الاقتطاعات الضريبية بين مختلف أنواع الضرائب أخذا بعين الاعتبار لأوعيتها، انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية...[1] و عموما تتميز الهياكل الضريبية في الدول المتقدمة بالآتي:

1 . ارتفاع معدل الاقتطاع الضريبي: تتميز الدول المتقدمة بارتفاع معدل الاقتطاع الضريبي، وهذا راجع إلى ارتفاع الدخل والوعي الضريبي وتحكم الإدارة الضريبية، ويمكن توضيح هذا الارتفاع من خلال عرض الجدول رقم (4)، والذي يبين نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (6) تطور نسبة الاقتطاعات الضريبية إلى الناتج الوطني الإجمالي بالدول المتقدمة

الوحدة: كنسبة مئوية

البلد / السنوات	1980	1985	1991	2002	2003	2004
كندا	31,6	33,1	37,1			
فرنسا	41,7	44,5	43,7	44,9	45,0	45,3
إيطاليا	30,2	34,4	39,1	42,4	43,0	42,1
اليابان	25,4	27,6	31,3			
الولايات المتحدة الأمريكية	29,5	29,2	29,9			
السويد	49,1	50,4	56,9	51,5	51,2	51,2
المتوسط	34,6	36,5	39,6			

المصدر: Statistique des recettes des pays membres de L'O.C.D.E (1965 – 1991), Paris, 75.

- تقرير التنمية البشرية لعام 2005.

من خلال الجدول (4)، يمكننا القول بأن عائدات الضرائب تشكل أهم موارد الإيرادات العامة بالدول المتقدمة، نظرا لنسب اقتطاعها المرتفعة التي كان متوسطها سنة 1980

1 - عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، المرجع السابق، ص: 147.

بالنسبة للدول المأخوذة في الجدول يشكل 34,6% وبلغ نسبة 36,5% سنة 1985، وانتقل إلى 39,6% سنة 1990. يعود ارتفاع هذا المعدل إلى ارتفاع كل من مستوى الدخل الوطني والدخل الفردي، واتخاذ هذا الشكل النقدي وكفاءة الإدارة الضريبية.

2 . ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة من مجموع الإيرادات الضريبية: يتميز الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة بهيمنة الضرائب المباشرة المفروضة على مداخيل الأفراد والمؤسسات، وهذا يفسر ويوضح بأن التقدم الاقتصادي يتبعه تنوع النشاط الاقتصادي، وبذلك تنوع مصادر الدخل، وبالتالي كثرة الأوعية الضريبية واتساعها، ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية.

و يمكن توضيح ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة بالمقارنة مع الإيرادات الضريبية بالدول المتقدمة من خلال الجدول رقم (5) التالي:

الجدول رقم (7) مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات الضريبية بالدول المتقدمة.

الوحدة: نسبة مئوية(%)

الدول المتقدمة / السنوات	1995	2000	2003	2004
فرنسا	65,30	55,83	57,46	57,51
ألمانيا	52,40	50,0	53,51	54,05
اسبانيا	51,20	52,88	53,13	53,27
ايطاليا	45,20	51,0	49,0	50,52
السويد	44,60	42,97	48,08	52,8
لكسمبورغ	43,27	48,33	45,92	51,04
دول الاتحاد الأوروبي الـ15	51,74	49,82	51,33	51,11
دول الاتحاد الأوروبي الـ25	52,12	50,0	51,69	51,69

المصدر: Word Bank. and IMF Staff estimates

- أهمية الضرائب على الدخل في الهياكل الضريبية للدول المتقدمة ففي فرنسا مثلا، بلغت مساهمتها57,51 % الإيرادات الضريبية سنة 2004، وفي السويد انتقلت نسبتها من 44,60% إلى 52,8% بين سنة 1995 و 2004 على التوالي. و هذا ما يعطي تفسيرا أكثر لانعكاس ارتفاع مدا خيل الأفراد وأرباح الشركات على ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة على الدخل.

3 . تدني الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة: يتميز الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة، بتدني الأهمية النسبية للضرائب المباشرة المفروضة على الإنفاق كون الدول المتقدمة تستورد المواد الأولية والسلع نصف المصنعة، فليس من مصلحتها زيادة الرسوم الجمركية حتى لا ترتفع تكاليف الإنتاج وكذلك لـ:

– الاعتبارات الضريبية التي تعمل على عدم إرهاق المواطنين بالضرائب غير المباشرة، وذلك بتخفيض معدلات اقتطاعها.

– زيادة الوعي لدى مواطني الدول المتقدمة، ومن ثم زيادة الوعي لدى ممثليه في السلطة التشريعية.

– فعالية المراقبة السياسية (البرلمانية)، من خلال مراقبة تنفيذ الميزانية، القوانين الضريبية، والسهر على تجسيد مبدأ المساواة في الوقوف أمام الضريبة، دون استعمال لأي نفوذ كان.

و يمكن إبراز التدني في الضرائب غير المباشرة والانخفاض في معدلاتها من خلال الجدول(6) التالي:

الجدول رقم (8) نسبة الضرائب على الاستهلاك(على المنتجات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (%) بالدول المتقدمة

السنوات / البلد	1995	2000	2003	2004
فرنسا	11,9	11,7	11,3	11,3
ايطاليا	11,5	12,1	11,2	11,2
اسبانيا	9,4	10,7	10,8	10,8
بلجيكا	11,0	11,9	11,4	11,4
ألمانيا	10,2	10,5	10,5	10,1

المصدر Word Bank. and IMF Staff estimates

وفي المقابل تزداد أهمية الضرائب المباشرة، إذ شكلت الضرائب على الدخل نسبة 16, 6 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004 ببلجيكا.

4 . مرونة الهيكل الضريبي (النظام الضريبي): يفهم من مرونة النظام الضريبي أن الضرائب المختلفة سواء ت مباشرة، أو غير مباشرة بإمكانها إعطاء حصيلة، وذلك بافتراض ثبات أوعيتها وثبات أسعارها، هذه الحصيلة تتناسب مع التغيرات الحاصلة في الدخل الوطني، أي كلما ارتفع الدخل الوطني بنسبة معينة وتمكن النظام الضريبي أن يعطي زيادة في الحصيلة الضريبية تتعادل على الأقل في نسبتها مع تلك الحاصلة في الدخل الوطني، نقول بأن النظام الضريبي مرن.

إذا كانت نسبة الزيادة الحاصلة في الحصيلة الضريبية أقل من تلك الحاصلة في الدخل الوطني، يقال أن النظام الضريبي غير مرن أي جامد. و ما يلاحظ بالدول المتقدمة أن أنظمتها الضريبية تمتاز بالمرونة والتي لجدول رقم (7) يوضح ذلك.

الجدول رقم (9) معامل مرونة النظام الضريبي لبعض الدول المتقدمة في متوسط الفترة(1990-1997).

الدولة	عامل مرونة الإيرادات الضريبية
اسبانيا	1,46
ألمانيا	1,43
ايرلندا	1,80
ايطاليا	1,02
الدانمارك	1,41
السويد	1,48
فرنسا	1,52
فنلندا	1 56
المملكة المتحدة	1, 33
النمسا	1,59
هولندا	1,42

المصدر: Word Bank. and IMF Staff estimates.

نقلا عن: - رينت جروب وكريستتيال، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات ضرائب الشركات، التوافق أم التنافس الضريبي؟**، في مجلة التمويل و التنمية، ص.ن.د، واشنطن،2001 العدد 2، جوان، ص: 12.

يشير الجدول (7) إلى أن الأنظمة الضريبية بالدول المتقدمة مرنة، بحيث أن معامل المرونة زاد عن الواحد في مختلف دول العينة، وتعود أسباب ارتفاع هذا المعامل إلى الآتي:

أ – ارتفاع الدخل الوطني، ومهارة اليد العاملة التي تتقاضى أجورا مرتفعة، وكذلك إلى تنوع النشاطات وارتفاع الإنتاج.

ب – ارتفاع الوعي الضريبي.

ج – كفاءة الإدارة الضريبية.

2- تأثير البنية الاقتصادية على الهيكل الضريبي بالدول النامية

أ- الخصائص العامة للبنية الاقتصادية بالدول النامية:

تتصف البنية الاقتصادية بالدول النامية بالمميزات التالية:

1 . ازدواجية (ثنائية) الهيكل الاقتصادي: عموما ينقسم الهيكل الاقتصادي بالدول النامية إلى قطاعين متميزين، أحدهما متقدم مثل الصناعات الإستخراجية والتحويلية الكبيرة، والآخر متأخر تكنولوجيا مثل الزراعة والصناعات الحرفية الصغيرة. وبالرغم من ارتفاع إنتاجية العمل في القطاع المتقدم، نجد أن النسبة الكبرى من القوة العاملة تتجه للعمل في القطاع المتخلف حيث تنخفض إنتاجية العمل[1]، وأن هذه الصفة، ينتج عنها كبر حجم القطاع غير النقدي. و يمكن توضيح تركز العمالة بالقطاع الزراعي من خلال عرض الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (10) توزيع القوة العاملة على مختلف القطاعات لزمرة من الدول العربية

الوحدة: نسبة مئوية%

البيان	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1995	2002	1995	2002	1995	2002
مجموع الدول العربية	**36,1**	**31,7**	**20,4**	**17,7**	**43,5**	**50,6**
السعودية	13,9	8,5	12,8	8,5	73,3	83,0
السودان	65,4	59, 3	9,8	8, 4	24, 8	32, 8
الجزائر	24,5	23,8	23,0	19,3	51,6	56,9
المغرب	40,9	34,6	21,6	20,1	38,2	45,3
تونس	26,5	23,9	30,2	28,0	43,3	48,1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ص: 262.

1 - عبد الكريم صادق بركات، عبد المجيد دراز، علي عباس عياذ: **دراسات في النظم الضريبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، سنة 1975، ص 226

2 . تدني الإنتاج الزراعي: على الرغم من تركز العمالة بشكل وفير في القطاع الزراعي الموضح في الجدول (8) السابق، فإن الإنتاج الزراعي يتميز بالانخفاض الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لزمرة من الدول العربية

الوحدة: نسبة مئوية%

البيان	1995	2000	2001	2002	2003
مجموع الدول العربية	**10,6**	**9,4**	**9,8**	**9,4**	**9,2**
الأردن	3,7	2,0	2,0	2,0	2,1
تونس	11,4	12,4	11,6	10,3	12,11
الجزائر	9,7	8,4	9,7	9,3	9,7
السعودية	5,9	4,9	5,2	5,1	4,5
السودان	44,4	37,6	38,3	37,3	37,5
ليبيا	8,7	8,1	8,1	5,5	5,0
المغرب	14,6	13,8	15,6	16,1	18,2
موريتانيا	23,4	19,8	18,8	18,7	18,5

المصدر: ص.ن.ع، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004**، ص: 263.

يتضح لنا من الجدول السابق مايلي:

– تفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير فيما بين الدول العربية،إذ تكون مرتفعة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة، وقد سجل الناتج الزراعي سنة 2003 مقارنة مع سنة 2002 تطورات ملحوظة في غالبية الدول العربية ذات الإمكانات الزراعية ، في مقدمتها المغرب، وتونس والجزائر والسعودية والعراق واليمن ، ولبنان ، وقد تراوحت تلك الزيادة بين 1 % في السعودية ، و 38,3 % في المغرب. ويعود هذا التحسن في الأداء إلى الظروف المناخية المواتية، وموسم الأمطار الجيد في بعض الدول، بالإضافة إلى التوسع في تطبيق السياسات الزراعية الهادفة إلى تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التصدير، وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة، واستصلاح الأراضي.

– ضعف الناتج الزراعي بالدول العربية بالرغم من كبر حجم العمالة والذي بلغ سنة 2002 نسبة31,7 %أين بلغ الناتج الزراعي فيها66,21 مليار دولار أمريكي.

– أن الدول المتقدمة أنتجت خلال سنة 2002 نسبة[1] 56,34% من الإنتاج الزراعي العالمي في الوقت الذي بلغ فيه الإنتاج الزراعي بالبلدان العربية [2] 11,51% من الإنتاج الزراعي العالمي.

تتفاوت نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى إجمالي السكان الزراعيين بين الدول، إذ نسبتها منخفضة بالدول العربية مقارنة مع الدول النامية والصناعية، بحيث تقدر بحوالي 36,8 % ، أي حوالي 34,6 مليون نسمة سنة 2002، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(12) السكان الزراعيون والقوى العاملة النشطة في الزراعة لعام 2002.

البيان	السكان الزراعيون (مليون نسمة) (1)	القوى العاملة في كافة لقطاعات (مليون نسمة) (2)	القوى العاملة في القطاع الزراعي(مليون نسمة) (3)	(3)/ (2) %	(1)/ (3) %
الدول العربية	94,1	109,7	34,6	31,7	36,8
الدول النامية	1.494,6	2.375,4	1.288,0	54,2	51,6
الدول الصناعية	93,8	661,2	45,3	6,9	48,3

المصدر: ص.ن.ع التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ص: 43.

كما تتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة لأخرى، إذ تتجاوز هذه النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في كل من الصومال، جيبوتي، والسودان وموريتانيا، وتقل عن 50 % في اليمن، وتتراوح بين 27% و 35 % في كل من سوريا ، مصر، المغرب، وتنخفض إلى 23,9 % في تونس و 23,8 % في كما تتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة لأخرى، إذ تتجاوز هذه النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في كل من الصومال، جيبوتي والسودان وموريتانيا، وتقل عن 50 % في اليمن، وتتراوح بين 27% و 35 % في كل من سوريا ، مصر، المغرب، وتنخفض الجزائر. وتقل هذه النسبة في الدول العربية الأخرى إذ تبلغ 10,7 % في الأردن و 9,2 % في العراق، و 5,3 % بليبيا.

كما ينخفض دخل العامل الزراعي في الدول العربية مقارنة بمستويات الدخل في القطاعات الأخرى، وتمثل إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية حوالي 60 % من إنتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدمة.[3]

1- تم حساب النسب انطلاقا من، ص.ن.ع، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004.**

3 - ص.ن.ع **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004**، ص: 44.

3 . ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية: تعتمد الكثير من الدول النامية بصفة كبيرة على صادراتها من مادة أولية أو مادتين، تشكل مورد الدخل الوطني والعملة الصعبة، كما تعتمد على الواردات في سد حاجياتها من السلع الصناعية (المواد الغذائية في الغالب)، وينتج عن ذلك، أن اقتصاديات هذه الدول تكون عرضة للتقلبات الشديدة التي تحدث في البلاد المتقدمة والتي تنتقل إليها عن طريق التجارة الخارجية (التضخم المستورد مثلا).

4 . انخفاض الدخل الوطني والدخل الفردي: تتسم الدول النامية عموما، بانخفاض الدخل الوطني، ومن ثم الدخل الفردي، كما تتميز بالتفاوت في توزيع الثروات و المداخيل، والذي ينعكس في أن شريحة كبيرة من المجتمع تنفق كل دخلها على السلع الاستهلاكية، في حين ذوي الدخول المرتفعة ينفقون مداخيلهم على السلع الاستهلاكية والترفيهية، في الغالب ما تشكل أنماطا استهلاكية مستوردة، أو " يوجهون الفائض من مداخلهم إلى الاستثمار في أوجه لا تساعد على التنمية الاقتصادية، كالاستثمار في المباني الفاخرة أو في الأراضي، أو يستثمرون أموالهم في بلدان أجنبية خوفا من مخاطر عدم الاستقرار السياسي الداخلي"[1]، ويمكن توضيح الانخفاض في الدخل بالبلدان النامية من خلال عرض الجدول (11)التالي:

1 ـ عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص: 226

الجدول رقم (13) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول النامية للفترة(2001-2003)

الوحدة: دولار أمريكي

الدول	2001	2002	2003
موريتانيا	0.353	0.334	0.379
السودان	0.431	0.503	0.578
المغرب	1.136	1.218	1.470
سوريا	1.185	1.202	1.217
مصر	1.396	1.274	1.053
الجزائر	1.668	1.666	1.924
تونس	2.073	2.366	2.716

المصدر: ص.ن.ع التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ص ص:246، 250، 251.

يشير الجدول السابق إلى:

- انخفاض متوسط الدخل الفردي بالدول النامية مقارنة مع الصناعية
- اختلاف وتباين متوسط الدخل الفردي داخل البلدان النامية، بحيث نلاحظ أنه في البلدان النفطية يقرب ويفوق أحيانا مثيله بالدول الصناعية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(14) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدول النفطية الصناعية 2001 - 2002 **الوحدة**:

دولار أمريكي.

البلدان النفطية	2001	2002	البلدان الصناعية	2001	2002
الإمارات العربية	19.939	19.064	اليابان	32.699	31.137
قطر	27.614	28.715	الو.م.أ	35.107	36.006
البحرين	11.575	12.137	كندا	22.752	22.777
السعودية	7.900	8.612	فرنسا	22.402	22.512
الكويت	14.553	14.429			

وكل ما يعنيه الجدول (11) هو ضرورة الاحتراز بخصوص البلدان النفطية في خصوصية تدني متوسط الدخل الفردي بالدول النامية لاعتبارات عدة كوفرة الموارد النفطية، فإنه لا يعبر عن تقدم هذه الدول، إذ هياكلها الاقتصادية تتميز بميزات باقي الدول النامية[1] على العموم.

نستخلص مما سبق، أن مقياس متوسط الدخل الفردي برغم عيوبه[2] يبقى مقياسا مهما في قياس درجة التقدم والتخلف.

5 . اتساع حجم الاقتصاد الموازي(غير الرسمي،أو الخفي): يسمى اقتصاد الظل أيضا الاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي: وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضا أشكال التي لا يبلغ بها والمتحصل من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية، أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثم فإن اقتصاد الظل يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية .

تشكو اقتصاديات الدول النامية من الاقتصاد الموازي(غير الرسمي، أو السري) الذي يصعب تقدير حجمه، إذ المشتغلين بالأنشطة غير الرسمية يبذلون قصارى جهدهم للتستر عليها.

ويقدم الجدولان (13و14) التاليان مقارنة تقريبية لحجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي لعينة من الدول النامية، وبلدان الاقتصاديات الانتقالية، وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

1- بلغت النسب المئوية لتوزيع القوة العاملة في موريتانيا لسنة :52,42002 % بالزراعة- 5 % بالصناعة - % 42,6 بالخدمات **المصدر**: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، ص،262

2- للإشارة فإنه يعاب على المتوسط الحسابي بأنه يتأثر بالقيم الدنيا والقصوى.

الجدول رقم (15) حجم الاقتصاد الخفي-غير الرسمي- كنسبة من الناتج القومي الإجمالي لعينة من الدول النامية، وبلدان الاقتصاديات الانتقالية، وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة(1990-1992)

الوحدة: نسبة مئوية%

الدولة	حجم الاقتصاد الأسود%	الدولة	حجم الاقتصاد الأسود%
الدول النامية:		**دول الاتحاد السوفيتي سابقا:**	
- مصر.....	76-68		
- المغرب.....	45 -39	أذرابيدجان.....	43-28
- بيرو.....		ليتوانيا.....	27-20
- البرازيل.....	60-40	**بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:**	
- تايلاند.....			
بلدان الاقتصاديات الانتقالية :	35-25	النرويج.....	23-13
-بلغاريا.....	70	النمسا.....	0-8
	28-20		

المرجع:عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006 ص. ص:21-22.

الجدول رقم (16) الاقتصاد الخفي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الرسمي(1988 – 2000)

مجموع البلدان	سبة مئوية% من إجمالي الناتج المحلي الرسمي
البلدان النامية	44-35
بلدان التحول الاقتصادي	30 -21
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي O.CDE	16 -14

المصدر: فريد يريك شنا يدر وآنستي دومينيك، **الاختباء وراء الظلال**،(نمو الاقتصاد الخفي)،قضايا اقتصادية،صندوق النقد الدولي، واشنطن،2002، ص:03.

فيما يخص البلدان النامية، فطبقا لمسح أجري في أفريقيا خلال الفترة (1997-1999) بلغت أنشطة الاقتصاديات الظل أعلى مستوياتها في نيجيريا ومصر، حيث وصلت إلى ما يعادل 77 % و29 % من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، وعلى النقيض من ذلك، بلغت نسبة الاقتصاد الخفي في جنوب إفريقيا 11 % فقط من إجمالي الناتج المحلي. وفي آسيا خلال نفس الفترة ،تصدرت تايلاند قائمة البلدان التي يمارس فيها الاقتصاد الخفي بنسبة بلغت 70 % من إجمالي الناتج المحلي، بينما في آخر القائمة نجد كل من سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وسنغافورة بنسبة بلغت 14% من إجمالي الناتج المحلي. وفي أمريكا اللاتينية خلال الفترة(1998-1999)، كان أكبر الاقتصاد الخفي يوجد في بوليفيا بنسبة 27 % من إجمالي الناتج المحلي، و الأصغر في شيلي بنسبة 19 %.

أما ببلدان التحول الإقتصادي، فقد كانت جورجيا صاحبة أكبر اقتصاد خفي بين دول الإتحاد السوفيتي السابق خلال الفترة (1997- 1999) بنسبة بلغت 24 % من إجمالي الناتج المحلي،وتلتها روسيا بنسبة 44 %، وأخيرا أوزبكستان صاحبة أصغر اقتصاد خفي بنسبة 9%من إجمالي الناتج المحلي.

أما في بلدان التحول الإقتصادي في أوروبا الوسطى والشرقية خلال نفس الفترة، فقد كان الاقتصاد الخفي ببلغاريا هو الأكبر بنسبة 34 % من إجمالي الناتج المحلي، وكان الأصغر في سلوفاكيا بنسبة11 %.

بينما ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (21بلدا) خلال الفترة (1999-2001)، انفردت اليونان وإيطاليا بأكبر اقتصاد خفي في المجموعة بنسبة27 % و 30 % على التوالي. وكانت النسبة المتوسطة في البلدان الاسكندينافية، بينما بلغت أقل مستوياتها في الولايات المتحدة والنمسا بواقع 10 %من إجمالي الناتج المحلي ، و في سويسرا بواقع 9 %منه.

ما نشير بهذا الصدد، أن حصة الاقتصاد الموازي قدرت في الجزائر من طرف وزارة التجارة سنة 2003 بـ 35% من إجمالي النشاط التجاري الكلي، وأن عدد المشغلين غير الرسميين قدر عن ذات السنة بـ 1.249.000مشغل.

6 . وجود موارد بشرية ومادية معطلة: تتميز الدول النامية بوجود موارد بشرية ومادية معطلة، وهذا سببه عدم توفر جهاز إنتاجي في هذه الدول يستوعب هذه الموارد، وهذا نتيجة عوامل عديدة، كقلة الأنشطة وتخلف الفن الإنتاجي، وضعف مصادر التمويل، ولأسباب سياسية مرتبطة بأنظمة الحكم السائدة بهذه الدول.

ففي هذا المضمار لم يتجاوز متوسط المعدل السنوي للبطالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة (1992-2002) 6.9 % [1]، و بالمقابل قدرت على سبيل المثال في الجزائر:3 ,27% ، وبموريتانيا 28,9 % كمتوسط الفترة (1995-2002) [2]

بعدما أظهرنا الخصائص العامة للهياكل الاقتصادية بالدول النامية، نحاول تبيان صور انعكاس تلك الخصائص على الهياكل الضريبية.

ب- مميزات الهيكل الضريبي بالدول النامية:

تتميز الهياكل الضريبية بالدول النامية على العموم بالمميزات التالية:

1 . انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي: تعاني الدول النامية من انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي، والذي بلغ سنة (1991) 16% من الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل كان بالدول الصناعية: 24% إن هذا الانخفاض في معدل الاقتطاع الضريبي يعود إلى انخفاض الدخل الوطني والدخل الفردي والتي تعود بدورها لعدة أسباب كسوء الإدارة الضريبية.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الضرائب تفرض بوجه عام على الدخول الناجمة عن العمل أو الناشئة عن رأس المال أو عنهما معا، كما تفرض على استخدامات هذه الدخول وإنفاقها على التداول والاستهلاك. وعليه، فانخفاض الدخل الوطني يؤدي إلى ضيق الأوعية الضريبية وبالتالي انخفاض الإيرادات الضريبية.

2 . ارتفاع حصيلة الضرائب غير المباشرة: تعتمد حصيلة الضرائب بالدول النامية على الضرائب غير المباشرة، وهو ما يعكس ضعف دور الضرائب المباشرة.

إن تدني دور الضرائب المباشرة بالدول النامية، يعود إلى انخفاض مداخيل الأفراد وأرباح الشركات وشيوع ظاهرة الاستهلاك غير السوقي (المداخيل غير النقدية).

كما أن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة يعود لسهولة صيلها وعدم إحساس الممول بها لأنها تذوب في السعر ويصعب التملص منها. بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة البنيان السياسي في البلدان النامية الذي يستلزم تفصيل الضرائب غير المباشرة وذلك محاباة لذوي الدخول الثروات العالية.3 وأن هذه القوة في النفوذ السياسي

1 - التقرير العربي الاقتصادي الموحد لعام 2004، ص:262.
2 - تقرير التنمية البشرية لعام .2004

3 - السيد عبد المولى: **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، ص،277.

لأصحاب الثروات الضخمة والمداخيل المرتفعة سواء من الوطنيين، أو الأجانب أصحاب الاستثمارات بالبلدان المختلفة، تعارض أي اتجاه من شأنه فرض ضرائب مباشرة.

ولما كان هذا القطاع من النشاط الاقتصادي يتميز بإتباعه للأساليب الفنية الحديثة للإنتاج التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى إنتاجيته، فإنه يشكل مجالا هاما من الاستقطاع الضريبي، بحيث تصبح الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم الإتاوات المفروضة على القطاع الخارجي في مثل هذه الدول، تحتل مكانا هاما في الإيرادات العامة لميزانية الدولة.

يمكن توضيح أهمية الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية للدول العربية كمثال للدول النامية من خلال عرض الجدول (15) التالي:

الجدول رقم (17) نسبة مساهمة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بالدول العربية من مجموع الإيرادات العامة(%)

السنوات	1989	1990	1992	1992	1993	1994
(الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية%)	9	5	6	6	6	6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، ص:.314

إن زيادة الاعتماد على الرسوم الجمركية وما تتميز به هذه الضرائب من إمداد خزينة الدولة بحصيلة لتمويل نفقاتها، لا يدفع إلى عدم تجاهل عيوب زيادة الاعتماد عليها، والتي تظهر جليا نتيجة التقلبات التي تطرأ على حجم الطلب العامي على السلع خاصة من جانب الأسعار من جهة، ومن جهة أخرى ضغوطات المنظمات الدولية والعالمية للتجارة الرامية لتخفيض معدلات الرسوم الجمركية التي تؤدي لتخفيض الإيرادات التي تأتي من الضرائب على التجارة الخارجية. وعلى هذا، فكلما ازداد الاعتماد على هذه الضرائب، ازداد الجهد المطلوب لتغيير هيكل الضرائب المحلية وازدادت قيود الإنفاق للحد من تأثير تلك الضغوطات.

كما تجدر الإشارة، أنه بالدول العربية تحتل الإيرادات الضريبية النفطية وتشكل غالبية حصيلته.

الجدول رقم (18) النسبة المئوية للضرائب على النفط في بالدول العربية

السنوات البيان	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
الإيرادات النفطية كنسبة من الإيرادات العامة	**45,7**	**48,1**	**61 ,3**	**59,2**	**57,2**	**63,2**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، ص،.314

إن الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة، ذو آثار على الاقتصاديات العربية، لأنه متعلق بتصدير منتج واحد (النفط) الأمر الذي يضاعف من تبعية اقتصاديات الدول المصدرة للمواد الخام إلى الدول الصناعية[1].

3 . عدم مرونة النظام الضريبي: الأنظمة الضريبية في معظم البلدان النامية بأنها غير مرنة أي لا تستجيب لاحتياجات النمو أو لتغير هيكل النشاط الاقتصادي.

وهذا ما يعبر على الزيادة النسبية في حصيلة الضرائب تقل عن الزيادة النسبية في الناتج الداخلي الخام، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط معامل مرونة الأنظمة الضريبية بالدول النامية خلال الفترة (1980-1991) بـ: 0,14 % ،هذا المعامل المنخفض جدا يعود في تقديري إلى عيوب وتشوهات في الهياكل الاقتصادية للدول النامية، وكذا عدم كفاءة الجهاز الضريبي بها.

1 - **أنظر**: يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص ص: 203 - 205

III. أهداف السياسة الجبائية:

يتضح من التحليل في العناصر السابقة وجود علاقة بين النظام الضريبي السائد في المجتمع والعديد من المتغيرات الاقتصادية، هذه المتغيرات التي تؤثر في تركيبه–النظام الضريبي– عند صياغته وتصميمه، من خلال الأهداف و النهايات المقدرة. فالنظام الضريبي يصمم لتحقيق أهداف السياسة الجبائية، و السياسة الجبائية تصمم لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

اقترح الأستاذ جونسون أن الأهداف في السياسة الجبائية[1] يمكن أن تكون أهدافا أساسية أو أهدافا أدواتيه.

و حسب هذا التقسيم فإن ا ٰهداف الأساسية تتعلق بهدف النمو الذي يترجم في الواقع عن طريق تحفيز الادخار و الاستثمار و تتعلق كذلك بهدف الرفاهية و الذي يترجم في الواقع عن طريق توزيع الدخل.

لأهداف الأدواتية فإنها تتعلق عادة بهدف التوازن الاقتصادي و المالي و الذي يأخذ في الواقع مظاهر استقرار الأسعار، توازن الموازنة و توازن ميزان المدفوعات.....

و مما يمكن ملاحظته أن الأنظمة الجبائية الحديثة تدرج ضمن مخطط عملها أهداف مالية، اقتصادية، و اجتماعية سواء كانت أساسية أو أدواتيه لكن الإشكال يتعلق بمعرفة حصة كل فئة من الأهداف و كيفية إيجاد التوازن فيما بينها ضمن السياسة الجبائية، خاصة و أن هدف المردودية المالية، و هدف الفعالية الإقتصادية و كذلك هدف العدالة الاجتماعية هي أهداف متناقضة و من الصعب إيجاد التقارب بينها.

و أصبحت السياسة الجبائية إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية التي تستعملها في التأثير على النشاط الاقتصادي والوضع الاجتماعي لتحقيق أغراضها ولم تعد فكرة حيادية الضريبة واعتبارها وسيلة لتمويل ميزانية الدولة فقط ذات أهمية، حيث تتفق جميع السياسات المالية على أن الهدف الحديث للضريبة لم يعد حسابيا يرتبط بتمويل النفقات الإدارية للدولة بل تدخليا يسعى إلى تحقيق التوازنات الأساسية عن طريق استجابة وانسجام الضرائب مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للدولة[2]، وهكذا توسعت أهداف السياسة الجبائية لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى جانب الهدف المالي.

1- H.◌C JHONSON : **The effects of income redistribution on aggregate consumption with interdependence of consumer's preferences** , ECONOMITRICA,LONDON-1952,P,157.

2- صباح نعوش: **الضرائب في الدول العربية**، المركز الثقافي العربي ، بيروت ،لبنان ،1987،ص06.

1- الأهداف ذات البعد المالي:

تتمثل الأهداف الأساسية للسياسة الجبائية في تمويل النفقات العمومية، و يمكن اعتبار وظيفة التمويل أقدم الأهداف التي تسعى الضريبة لتحقيقها، و تعتبره النظرية التقليدية في المالية العامة الهدف الرئيسي الذي يتعين تحقيقه عند فرض كل ضريبة[1].

فتغطية النفقات العمومية هو الهدف الرئيسي للضريبة عند الكلاسيك و يحصرون بذلك دور الضريبة في الجانب التمويلي لخزينة الدولة على اعتبار أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي هو حيادي و من ثم فالضريبة كذلك حيادية و لا يمكن تسجيل أي تأثير لها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي . إلا أن واقع الآمر يتنافى مع فكرة حيادية الضريبة و ذلك بالنظر لما تحدثه من انعكاسات ومضاعفات هامة على كل المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

و يتضح اليوم وجود أهداف أخرى يمكن أن تحققها الضريبة إلى جانب الهدف المالي حيث لم يعد هذا الأخير الهدف الأساسي للضريبة بل يتعداه ليشمل أهدافا اقتصادية و اجتماعية أخرى وبذلك أصبحت السياسة الجبائية موجهة لتحقيق أهداف أخرى حيث توجه القطاعات الاقتصادية للدولة وتؤثر في اتجاهات المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا[2].

و رغم وجود عدة إمكانيات لتمويل الإنفاق العام كالإصدار النقدي أو الاقتراض، إلا أن التمويل عن طريق الضريبة يعتبر إجراءا غير تضخمي، خاصة إذا اعتمدت أنماط معينة من الضرائب. كالضريبة على الدخل التي تعمل على تقليص حجم المداخيل المتاحة للإنفاق الخاص، و حتى الضريبة على الاستهلاك فإنها تعمل على كبح الطلب، و بذلك يمكن إتباع هذا الإجراء الغير تضخمي أيضا.

في النّظام الجبائي الجزائري، يأخذ مظهر التمويل الجبائي مكانة متواضعة جدّا و هذا لاعتماد عملية التمويل بصفة عامة على مداخيل الرّيع البترولي، مما أدى إهمال معايير المردودية الجبائية و لعلّ أهم ما يميز هذا الواقع هو التوسع الهائل في حجم الإنفاق الجبائي، و الحجم المعتبر للتغيرات المحدثة على قواعد الإقتطاع الجبائي

1- محمد دويدار: **في نظرية الضريبة والنظام الضريبي** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1999،ص13.
2- عبد اللطيف بلغرسة : **تحديات العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على السياسة الجبائية في إطار التجارة الإلكترونية**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي2003،ص40.

وهذا ما يمكن معاينته من خلال قوانين المالية السنوية و قوانين المالية التكميلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك ضرائب لها مردودية بنسبة مقارنة مع ضرائب أخرى، و هي غالبا حالة الضرائب غير المباشرة فمثلا الرّسم على القيمة المضافة و الحقوق غير المباشرة هي أكثر مردودية من ضريبة الدّخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات و لمزيد من الإيضاح ندرج الجدول الموالي الذي يظهر هيكل الإيرادات النهائية العمومية المطبقة ضمن الموازنة العامة للدولة الجزائرية لسنة 2002.

الجدول 19 : هيكل الإيرادات للموازنة العامة للسنوات من 2002 إلى 2005

تعيين الإيرادات(المبلغ بملايين الدينارات)	2002	2003	2004	2005
1- الموارد العادية :				
1-1 الإيرادات الجبائية				
- ناتج الإقتطاعات المباشرة	99 550	110150	124280	147460
- ناتج التسجيل و الطابع	18 500	19000	20500	21030
- ناتج الضرائب المختلفة	210 910	227700	241960	279660
- ناتج الحقوق غير المباشرة	550	700	750	800
- ناتج الحقوق الجمركية	109 340	118340	144810	147980
المجموع 1	438850	495890	532300	596930
1-2 الإيرادات العادية				
- ناتج و دخل الأملاك العمومية	8 000	8500	9000	12000
- نواتج مختلفة	10 000	10000	10500	26000
المجموع 2	18000	18500	19500	38000
1-3 الإيرادات الأخرى	45000	121000	114000	101900
المجموع 3	48500	121000	114000	101900
- مجموع الإيرادات العادية	**541 350**	**615390**	**665800**	**736830**
2 - الجبائية البترولية	**916 400**	**836060**	**862200**	**899000**
المجموع العام للإيرادات	1 457 750	1451450	1528000	1635830

المصدر : فلاّح محمد: السيٌاسة الجبائية- الأهداف و الأدوات -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006/2005، ص24. عن: قوانين المالية للسنوات 2002-2003-2004-2005.

من الجدول نستنتج أن الإيرادات الجبائية لسنة 2002 تمثل نسبة 30,10 % من مجموع الإيرادات. في حين تمثل الجباية البترولية نسبة 62,68 % من مجموع الإيرادات هذه من جهة و تمثل الاقتطاعات المباشرة نسبة 22,68% من مجموع الإيرادات الجبائية أما الاقتطاعات غير المباشرة (تسجيل وطوابع، ضرائب على الأعمال، حقوق غير مباشرة و حقوق جمركية) تمثل نسبة77,32 % من مجموع الإيرادات الجبائية.

كما أن المردودية الجبائية يمكن تقديرها أيضا من حيث سياسة الإنفاق العمومي المنتهجة و ما يلاحظ في هذا السياق هو تزايد حجم النفقات العمومية نظرا لتكثف دور الدولة حول عاملين أساسيين من دالة الإنتاج وهما : رأس المال المادي (**الهياكل القاعدية**) و رأس المال البشري (**التعليم، الصّحة، الحماية...الخ**) و تجد هذه الظاهرة تبريرا لها ضمن عناصر النّظرية الإقتصادية التي تفسرها. فقانون Loi de Wagner.المقترح سنة 1883(*) يشرك حركة النفقات العمومية مباشرة بالتنمية الإقتصادية للبلد المعتبر، والمؤشر المرجعي هو دخل الفرد بحيث تزايده مع تزايد حركية النمو يؤدي إلى الارتفاع المستمر لحجم النفقات العمومية.

(*)- القانون كان مؤسسا على دراسة قام بها أدولف Wagner حول تجربة ألمانيا، إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية بأخذهم ببرامج التصنيع في نهاية القرن التاسع عشر الذي يحفزّ ثلاث فئات من النفقات و هي النفقات التنظيمية، نفقات التربية و نفقات الحماية الاجتماعية.

الشكل(25) يبين إيرادات الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،**(en% du PIB, 2002)** ، وبالتالي متوسط معدل الضرائب، الذي يعكس النطاق الواسع لحجم الإنفاق الحكومي.

الشكل(25) الإنفاق الحكومي لبعض الدول المتقدمة

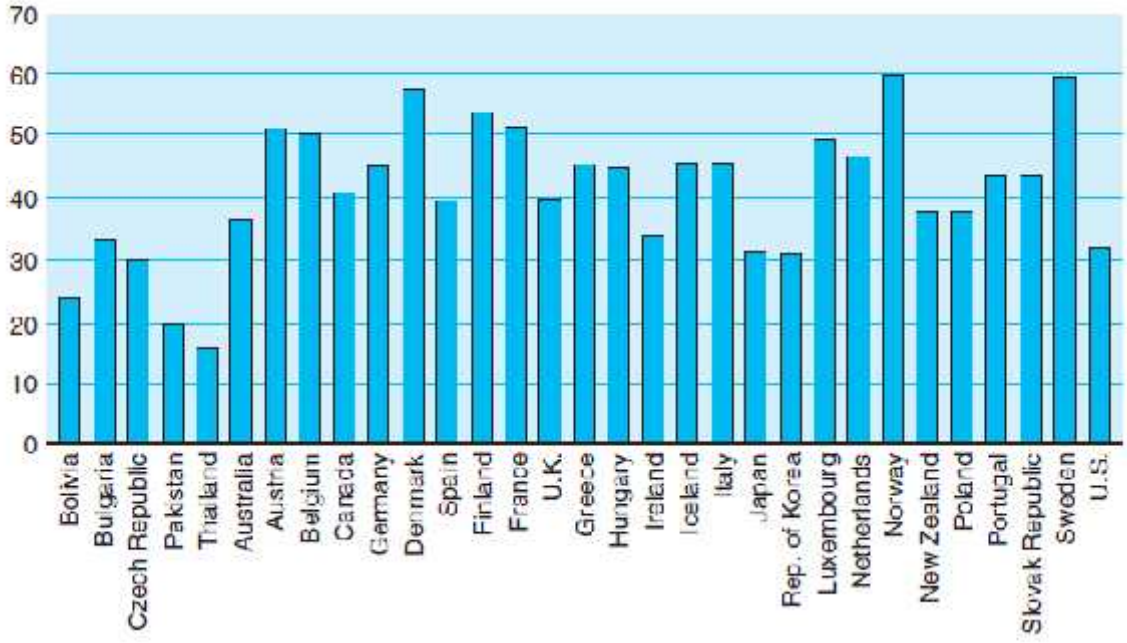

Source: David Miles & Andrew Scott: **MACROECONOMICS UNDERSTANDING THE WEALTH OF NATIONS**, Second Edition, John Wiley & Sons, Inc, 2005, p226.
From OECD Online Database and IFS Database (2003).

فاقتراح Wagner يظهر متناسقا لأنه يشرك التدخل العمومي بوظائف السياسة المرافقة حسب درجة التنمية في البلد، فعملية البحث عن النمو المستديم تستلزم التزام إنفاقي عمومي قوي، وسياسة تحويلات سخية لمرافقة تطور المداخيل، مما ينتج عنه بالضرورة ارتفاع النفقات العمومية وهذا ما نجده في فترات الاختلال السياسي (الحروب) و الاختلال الإقتصادي (الأزمات)، لكن قانون Wagner لا يتحقق إلا على المدى الطويل لأن التنمية الإقتصادية لا يمكن تقييمها إلا على أساس مدّة زمنية طويلة مما يجعله قانونا قائما على التجربة، و لا يكفي لاستنتاج قانون نهائي، لهذا السبب ظهرت تفاسير أخرى كنظرية الطلب العمومي المتزايد، التي تسمح باستعمال القياس الإقتصادي في تحديد دور المتغيرات، التي تؤثر مباشرة على الطلب العمومي. حيث تبين أن تأثير إرتفاع الدخل الوطني على النفقات العمومية ليس بالحجم الذي تصوره Wagner حيث تمّ اختيار نموذج الطلب على النفقات العمومية لبعض دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية للفترة ما بين سنة 1953 و سنة

1972[1] وأظهرت النتائج أن معدل المرونة بين الدخل و النفقة العمومية هو أقل من الواحد وعلى سبيل المثال: في فرنسا 0,489، إيطاليا 0,828 و في إنجلترا فهو 0,371 وهو ما لا يحقق قانون Wagner، في حين كان معدل المرونة بألمانيا 1,275 وهو ما يطابق قانون Wagner.

2- الأهداف ذات البعد الاقتصادي:

نظرا للآثار المتعددة التي يمكن أن تحدثها الضريبة على النشاط الاقتصادي ، أصبحت السياسة الجبائية تستعمل كأداة للسياسة الاقتصادية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية،و التي تعمل في إطار وظيفتين أساسيتين هما ضبط النشاط الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة[2].

إن استعمال أدوات السياسة الجبائية اقتصاديا يمكن أن يكون في إطار سياسة كلية أو في إطار سياسة جزئية، كما أن التأثير الكلي يمكن أن يكون على المدى القصير، أو على المدى المتوسط تتعدد الأهداف الاقتصادية للسياسة الجبائية وتختلف تبعا للواقع الاقتصادي لكل دولة فأهدافها في الدول الرأسمالية المتقدمة ليست نفسها الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة في الدول النامية ويمكن إجمال أهم الأهداف الاقتصادية للضريبة فيما يلي :

أ- تحقيق النمو الاقتصادي

يرتبط النمو عادة بتراكم أربع عوامل رئيسية و هي: الرأسمال المادي، و التكنولوجي، والبشري و العمومي، تشترك مع بعضها لإنعاش النمو الاقتصادي في إطار السياسة الاقتصادية العامة، وترتبط السياسة الجبائية بالنمو الاقتصادي من خلال اثر الضرائب على محددات النمو الاقتصادي والتي تتمثل في نوعية وكمية الاستثمارات والآلات والمعدات وفي رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب ، ومن خلال تعديل بعض أنواع السلوك والقيم في البنية العامة والتي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، عموما فان علاقة الضريبة بالنمو الاقتصادي سيتم التفصيل فيها في الفصل الثالث أين سيتم مناقشة مدى التأثير السياسة الجبائية على مكونات النمو.

1- J.BERNARD : **économie publique** - Edition ECONOMICA -Paris 1985 –PP 13-16

2- Christoph HICKLY **: La politique fiscale dans les pays industrialises**, Dunod ,Paris,1999.p67.

فحسب "**ج . م كينز**" فإن زيادة النفقات العمومية في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل[1]، فتصبح موازنة الدولة بذلك أداة فعالة للسياسة الإقتصادية بحيث تسمح بنمو الطلب الكلي.

إن بعث النشاط الإقتصادي عن طريق الطلب له آثار إيجابية على مجموع الاقتصاد و توصف هذه الآثار بالمضاعفات، حيث يمكن أن يكون تأثير الإقتطاع الجبائي عليها تأثيرا خلفيا أو تأثيرا أماميا، و يمكن التطرق لهذه المضاعفات كما يلي:

- **مضاعف النفقات العمومية:**

وهو يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج ($\triangle Y$) الناتجة عن إرتفاع مبالغ النفقات العمومية ($\triangle G$) بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية، و هذا المضاعف يساوي[2]

$$\triangle Y = K. \triangle Y$$

إن إرتفاع النفقات العمومية يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج (الناتج الداخلي الخام)، مما يسبب ارتفاع المداخيل الموزعة، و جزء من هذه المداخيل يتحول إلى استهلاك، و هذا الأخير يحفز بدوره الإنتاج، وهكذا فإن آلية المضاعفة تبدأ في العمل.

- **مضاعف التحويلات العمومية :**

و هو يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج ($\triangle Y$) الناتجة عن ارتفاع مبلغ التحويلات الموزعة ($\triangle F$) بحيث أن تمويل هذه التحويلات يكون عن طريق الموارد الجبائية (أو شبه جبائية) و هذا المضاعف يساوي $\triangle Y = K.C. \triangle F$

بحيث نلاحظ أن مضاعف التحويلات أقل من مضاعف النّفقات العمومية حتى و إن كان $\triangle F = \triangle G$.

1- D. LABARONNE: **MACROECONOMIE-les fonctions économiques**-édition SEUIL PARIS1999, P.29

2- A. SAMUELSON : **Les Grands Courants de la pensée économique** – OPU-Alger 1993, PP.475-476

لأن: $(0<C<1.)\ C.\triangle F < \triangle G$

فبعكس النفقات العمومية فإن التحويلات لا تؤثر مباشرة على مستوى الإنتاج، فهي تمثل ارتفاعا في الدخل الموزع حيث يستهلك جزءا، و يدخر الجزء الآخر، و الجزء المستهلك هو الذي يؤثر مباشرة على الإنتاج.

- **المضاعف الجبائي :**

و هو يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج ($\triangle G$) الناتجة عن تخفيض العبء الجبائي و ذلك بتخفيض نسب الإقتطاعات المباشرة و غير المباشرة ($\triangle T$) مما يؤدي إلى إرتفاع الطّلب و منه الاستهلاك و هذا المضاعف يساوي[1]:

$$\triangle G = K.-C.\ \triangle T$$

و بذلك فإن له نفس القيمة المطلقة لمضاعف التحويلات و لكن بإشارة معكوسة نظرا لأن الأثر الأولي لزيادة الاقتطاعات الجبائية يتمثل في انخفاض المداخيل و الإنتاج يساوي القيمة:

$$C.\ \triangle T$$

إن تخفيض حجم الإقتطاع الجبائي يؤدي إلى زيادة المداخيل المتاحة و الإنتاج بحيث أن له أثر توسعي على الناتج الداخلي الخام أقل من حالة الزيادة في النّفقات العمومية و مكافئ لحالة الزيادة في التحويلات العمومية.

- **مضاعف الاستثمار:**

إن قرار الاستثمار يتوقف على الخاصية الجبائية في إطار تهيئة المناخ الإستثماري و قد تكون محددة له في أغلب الحالات و يعبر مضاعف الاستثمار على الزيادة في المداخيل و الإنتاج ($\triangle Y$) الناتجة عن زيادة حجم الاستثمار ($\triangle I$) بسبب استعمال المحفزات الجبائية أو النفقات الجبائية و هذا المضاعف يساوي:

$$\triangle Y = K.\ \triangle I$$

1- A. SAMUELSON: OP. Cit – P.476

بزيادة الاستثمارات فإن المستثمرين يساهمون في نمو الإنتاج و إرتفاع الدخل الوطني، و هذا الإرتفاع في الدخل يؤدي إلى إرتفاع الاستهلاك و الادخار للعائلات، و إرتفاع الاستهلاك يؤدي بدوره إلى نمو الإنتاج و الدخل، بحيث أن هذا النمو يؤدي إلى وجود مستويات استهلاك أخرى وهكذا...

مما سبق نستنتج أن إرتفاع الاستثمار له أثر توسعي على الناتج الداخلي الخام يكافئ الأثر التوسعي للنّفقات العمومية لكنهما يختلفان من حيث التأثير الجبائي، فارتفاع الاستثمار يكون نتيجة التوسع في الإنفاق الجبائي، أما إرتفاع النّفقات العمومية فيكون نتيجة التوسع في التمويل الجبائي لها.

- **مضاعف الموازنة المتوازنة:**

و هو يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج ($\triangle Y$) الناتجة عن الزيادة المتساوية و المتزامنة للنّفقات العمومية و الإقتطاعات الجبائية ($\triangle G = \triangle T$) فأثر المضاعف الموجب الناتج عن إرتفاع النفقات العمومية يجب تعديله بالأثر المضاعف السالب، الناتج عن إرتفاع العبء الجبائي.

و الأثر المضاعف الإجمالي يساوي مجموع الآثار المترتبة عن تغييرات G.وT على النّشاط الإقتصادي.

$$\triangle T = (K. \triangle G) + (K.- C. \triangle T)$$

و بافتراض أن لدينا: $\triangle T = \triangle G$

$$\triangle Y = 1 / (1-C) \triangle G + C/ (1-C) \triangle G$$

$$\triangle Y = (1-C) / (1-C) \triangle G$$

$$\triangle Y = \triangle G$$

حيث تغيّر الدّخل الوطني يساوي التغيّر في الإنفاق العمومي وبذلك فإن مضاعف الموازنة المتوازنة يساوي **1** ، و هو محتوى نظرية *Haavelmo* الموازنة ليست حيادية حتى و إن تمت عملية تمويل النفقات العمومية كلية بالضرائب، فإنها تولد أثرا محفزا على النشاط الإقتصادي.[1]

1- J.P. PAULET : **Dictionnaire d'économie**, édition EYROLLES, Paris 1992, P 107.

ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تعتبر السياسة الجبائية، إلى جانب سياسة الإنفاق الحكومي من بين الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المديين القصير والطويل . ويمكن للسياسة الجبائية المساعدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثيرها على الطلب الكلي. فتخفيض الاستهلاك عن طريق الرفع من الضرائب على الإنفاق، و الضرائب على الدخل، إلى جانب كبح الاستثمارات، عن طريق الرفع من معدل الضريبة على أرباح الشركات، و تغيير نظام حساب الإهتلاك، و الحد من الإعفاءات، سيؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي و التأثير على مستويات التضخم نتيجة تخفيض الدخل النقدي المتاح للأفراد[1]، و تسعى السياسة الجبائية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربة الركود الاقتصادي، و التضخم و حتى الركود التضخمي وتحقيق التوظيف الكامل واستقرار مستويات الأسعار ، وتختلف بذلك الأدوات المستعملة في إطار السياسة الجبائية تبعا للظرف الاقتصادي الذي يعرفه كل بلد[2] و يمكن توضيح دور السياسة الجبائية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال التعرف على كيفية تأثيرها في إزالة **الفجوة الانكماشية** التي يعاني منها الاقتصاد، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل:26 استخدام السياسة الضريبية في إزالة الفجوة الانكماشية

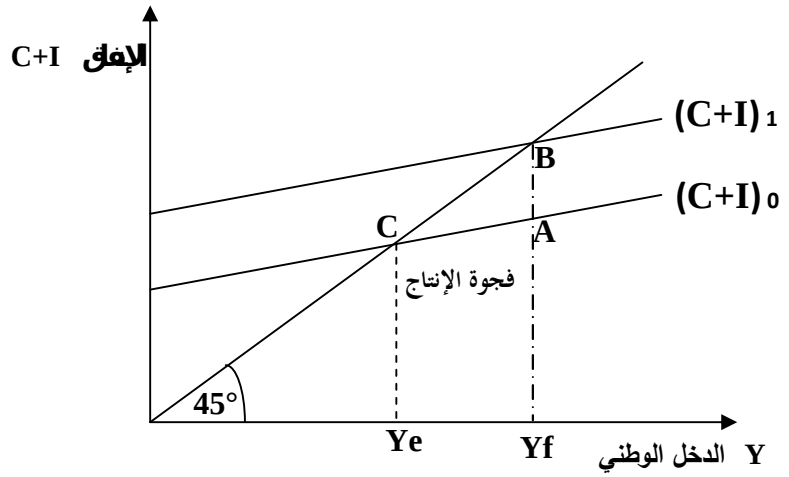

المصدر: عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.ص95.

1- Raymond Muzellec: **Finances publiques**, édition Dalloz, Paris, 2000, p335.
2- Bernard Bobe: **Fiscalité et choix économiques**, édition Calmann-Lévy , Paris, 1978,p137.

- يمثل خط **45°** نقاط التوازن المحتملة لكل من الطلب الكلي والدخل الوطني.
- تمثل النقطة Ye الدخل الوطني عند مستوى التوظيف الكامل للموارد المتاحة للمجتمع.
- يمثل المنحنى $(C+I)_0$ منحنى الطلب الكلي المعبر على مجموع الإنفاق.
- تمثل النقطة C نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي $(C+I)_0$ مع خط 45° والتي تحقق دخلا توازنيا.

يتبين لنا من الشكل ( ) أن الدخل التوازني Ye اقل من الدخل الوطني Y_f الذي يمكن تحقيقه في حالة التوظيف الكامل، حيث توجد في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر ب Y_f Ye و التي ينتج عنها فجوة انكماشية في الطلب الكلي تقدر ب AB وهي عبارة عن المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف أو الاستخدام التام[1] .

و لإزالة هذه الفجوة الانكماشية، و الوصول بالدخل الوطني إلى حالة الاستخدام التام، يجب إتباع سياسة ضريبية ملائمة وهي تتمثل في تخفيض معدلات الضرائب حتى تسمح بزيادة دخل القطاع العائلي، وقطاع الأعمال الخاص، و ذلك لزيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي على الإنتاج الوطني في المجتمع وتستمر في نفس السياسة حتى نصل إلى مستوى المنحنى **$(C+I)_1$** حيث تزول الفجوة الانكماشية ويتحقق التوازن بوصول الدخل الوطني إلى Y_f أين تتحقق العمالة الكاملة للاقتصاد .

أما فيما يخص إزالة **الفجوة التضخمية** فيمكن تمثيلها بمنحنى فيلبس ***Phillips*** ففي حالة التشغيل الكامل لليد العاملة و الذي ينتج تخفيض البطالة إلى البطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن لسوق العمل، و نجد هذه الوضعية ضمن سياسة الإنعاش (إرتفاع الطلب الكلي)، و التي تؤدي إلى التضخم، أما الوضعية العكسية فهي كبح النشاط، و الطلب مما يسمح بالحد من التضخم، و إرتفاع البطالة، حيث تستعمل سياسة جبائية توسعية في الوضعية الأولى، و سياسة جبائية إنكماشية في الوضعية العكسية، و بذلك نجد أنفسنا أمام إشكال محرج و هو الاختيار بين البطالة أو التضخم.

1- عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص96.

هذا الإشكال مثله بيانيا فيليبس *Phillips* و هو اقتصادي قام بدراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في بريطانيا سنة 1958

الشكل (27): منحنى فيليبس

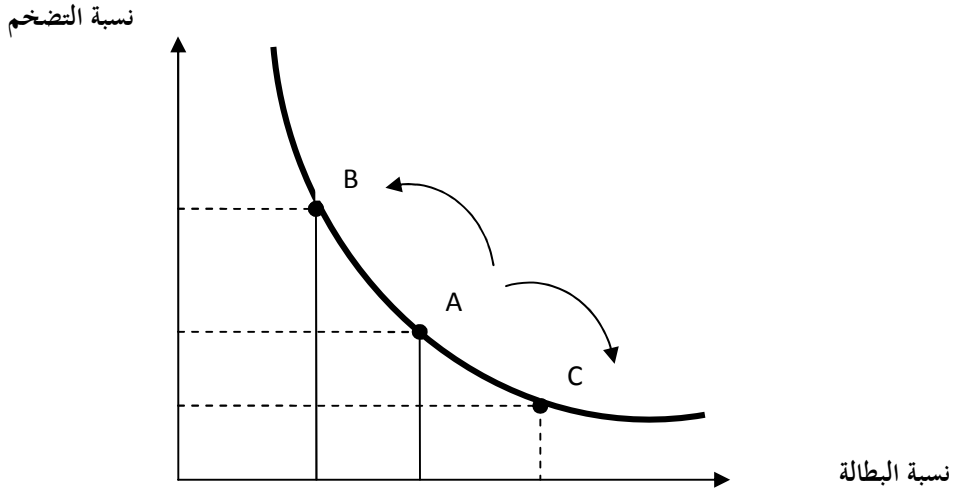

المصدر: فلآح محمد: السيّاسة الجبائية- الأهداف و الأدوات -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة **الدّكتوراه** غير منشورة في العلوم الإقتصادية، **قسم العلوم** الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، **جامعة الجزائر**،ص45.

A→ B: يمكن تخفيض نسبة البطالة و رفع نسبة التضخم.

A→ C: يمكن التخفيف من التضخم بالتعايش مع بطالة خانقة.

حيث يجب الاختيار بين هدف التشغيل الكامل أو هدف استقرار الأسعار، كما تجدر الملاحظة أن منحنى فيليبس لا يتحقق في المدى الطويل.

3- الأهداف ذات البعد الاجتماعي:

لم يقتصر دور الضريبة على الأهداف الاقتصادية والمالية، بل أصبح يتعداه ليشمل تحقيق أهداف اجتماعية أخرى وذلك في سبيل المساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأي بلد. ولقد اخذ الهدف الاجتماعي للضريبة أهمية متزايدة بتعاقب السنوات حيث إن إعادة توزيع الدخل أصبحت من أولويات السياسة الجبائية ، كما أن هذا الهدف أصبح بالنسبة للخطاب السياسي، و الإعلامي الهدف الأساسي للضريبة ، حتى انه في الولايات المتحدة الأمريكية تعد مسالة تقريب الفجوات الكبيرة في الدخول بين أفراد المجتمع، و القضاء على مشكلة الفقر من مسائل الأمن القومي هناك لما لها من اثر بالغ على التماسك والتكامل الاجتماعي في أي مجتمع.

إن الأهداف الاجتماعية للاقتطاع الجبائي تترجم عادة بالحفاظ على التوازن الاجتماعي وتطوير هياكل مع و ذلك بإحداث العدالة الاجتماعية على مستوى الأفراد و على مستوى القطاعات الإقتصادية لأن تطور هياكل المجتمع يتوقف على تطور الهياكل الإقتصادية أيضا .

و تجدر الإشارة إلا أن البعد الاجتماعي للاقتطاع الجبائي له محدداته لذلك يجب استعماله بحذر لأن الجباية المثقلة يمكن أن تؤدي إلى حصول السلطات العمومية على أهداف غير تلك المنتظرة كتقلص النّشاطات، تسرب رؤوس الأموال، الإفلاس... الخ، فكثرة الضرائب تطرد الضريبة.

و يمكن تناول موضوع التغيير الجبائي من حيث ثلاثة عناصر، إعادة توزيع الدخل الوطني، التوازن الجهوي، الحفاظ على قيم و ممتلكات المجتمع.

أ- إعادة توزيع الدخل الوطني:

بذلك تعتبر الضريبة إحدى الأدوات التي تستطيع الدولة من خلالها معالجة مشكل التفاوت الكبير في المداخيل والثروات بين أفراد المجتمع لإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية، و ذلك بالرفع من القدرة الشرائية الحقيقية لأصحاب الدخول الضعيفة، و الحد من تلك التي يتمتع بها أصحاب المداخيل والثروات العالية، و هذا عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الدخل والتركات، و إعفاء حد أدنى معين للدخول من هذه الضرائب، إضافة إلى منح امتيازات ضريبية لذوي الحاجات الخاصة واخذ الظروف الشخصية للممول بعين الاعتبار ،ولكي

تنجح السياسة الضريبية في تحقيق العدالة في توزيع الدخول في المجتمع ينبغي أن تتسم كل من ضرائب الدخل وضرائب الاستهلاك بالتصاعدية. فتقتطع ضرائب الدخل بنسبة اكبر من الدخل كلما ارتفع مستواه، و في حال الضرائب على السلع والخدمات، تتحقق التصاعدية عن طريق التمييز بين هذه السلع والخدمات على أساس الفئات المستهلكة لها، بحيث تحدد أسعار ضريبية أعلى على سلع الرفاهية والسلع التي يستهلكها الأغنياء. وهكذا فانه لكي تنجح السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل فانه ينبغي أن يتحمل الأغنياء بنصيب اكبر من عبئ الضرائب على الدخل والضرائب على الاستهلاك.[1]

نشير في هذا الإطار إلى أن السياسة الجبائية تعتبر مكملة لسياسة الإنفاق العام في السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وهو الأمر الذي يستدعي تنسيقا كبيرا في استعمال أدوات كلا السياستين، فالسياسة الاتفاقية لحصيلة الضرائب تساهم في تقليل حدة التفاوت بين الدخول و الثروات، إذ أن الدولة تعمل على تكييف إنفاقها العام بحيث يفيد ذوي الدخول الضعيفة أكثر مما يفيد ذوي الدخول المرتفعة، و قد يتم ذلك بطريقة مباشرة من خلال منح المسنين والعاطلين عن العمل إعانات نقدية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التوسع في أداء الخدمات العامة، في ميادين التعليم والصحة و الإسكان ، ويترتب على ذلك زيادة الدخل الحقيقي للفقراء ، و تقليل الفوارق بين دخول الطبقات وتصحيح الهيكل الاجتماعي وتحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع[2].

ب- المحافظة على القيم البيئية :

يتطلب النمو المستديم الحفاظ على القيم البيئية للمجتمع، باعتبارها تمثل إطار الحياة و البقاء، فقد يحدث أن يؤدي النشاط الإقتصادي الحاد إلى استنفاذ بعض الموارد الطبيعية، أو يؤدي إلى تلوث البعض الآخر كالمياه، الأراضي، و الهواء، في هذا المحتوى يجب حماية البيئة من جهة، و التسيير الطويل المدى للموارد الطبيعية من جهة أخرى، و هو ما يعتبر من أولويات السلطات العمومية في البلاد، فعملية حماية البيئة في إطار السياسة الجبائية تكون من خلال الإخضاع الإضافي للأنشطة الملوثة التي تتعامل مباشرة مع البيئة (كتصريف المواد الكيماوية السائلة الناتجة عن معالجة مواد إستهلاكية في البحر أو في الوديان)، نظرا لأن عملية التطهير تكلف نفقات باهضة وهذا باعتراف الأخصائيين فمثلا إنشاء محطة لمعالجة وتطهير المياه يكلف ثلاث مرات أكثر من

1- المرسي السيد حجازي، المرجع السابق، ص51.
2- ناصر مراد، المرجع السابق، ص64.

إنشاء مصنع لإنتاج الورق، و بذلك فإن هذه الإقتطاعات الإضافية تساهم في تمويل مشاريع حماية البيئية من جهة، و بما أنها ترتبط بالنشاط الملوث، فإنها تجبر ضمنيا أصحاب هذه الأنشطة بإيجاد أفضل السبل للتخلص من هذه النفايات من جهة أخرى، كعملية الرسكلة أو التخلص. فمثلا الشركة الوطنية سونا طراك تنوي إنجاز سبع وحدات لاسترجاع الغازات المحروقة و التخلص منها نهائيا إبتداءا من سنة 2010 بغلاف مالي يقدر ب 1220 مليون دولار.

أما عملية التسيير الطويل المدى للموارد الطبيعية فإنها تستلزم الاستعمال الأمثل لهذه الموارد دون تبذير، فمثلا استهلاك المياه يجب أن يخضع إلى نسب اقتطاع غير مباشرة متصاعدة حسب حجم الاستهلاك، مع وجود حد أدنى للإستهلاك لا يمكن إخضاعه، و نفس الأمر ينطبق على موارد الطاقة. و أخيرا فإن كل نشاط يمس بالقيم البيئية يمكن إخضاعه جبائيا (مما يسمح بميلاد فرع جديد ضمن علم الجباية يسمى بالجباية الإيكولوجية ...الذي يكون تابع للفرع الإداري الجديد تسيير البيئة، ***Management Environnementale***.

خلاصة الفصل الثاني

لقد خلصنا من الدراسة و العرض السابق أن السياسة المالية هي أحد مكونات السياسة الاقتصادية، و بالتالي الأهداف المقدرة للسياسة المالية يجب أن تخدم الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية، و من العرض السابق يتبين أن الأهداف المالية للسياسة الجبائية تشجع إرتفاع العبء الجبائي، و الأهداف الإقتصادية تتأرجح بين إنخفاض و إرتفاع العبء الجبائي، و هذا حسب ما إذا تعلق الأمر بسياسة التوسع أو سياسة الاستقرار، أما الأهداف لإجتماعية فإنها ترتبط بمدى تحقيق الأهداف المالية و الإقتصادية .

كما أن المردودية المالية للاقتطاع الجبائي تتوقف على حسن التسيير الجبائي للتوازن المالي، والفعالية الإقتصادية تتوقف على حسن التسيير الجبائي للتوازن الإقتصادي، أما العدالة الإجتماعية فتتوقف على حسن التسيير الجبائي للتوازن الإجتماعي، فهذه التوازنات تبدو متناقضة و تحدد البنية القاعدية للسياسة الجبائية.

يمكن القول أن السياسة المالية هي سياسة ظرفية يجب أن تكون إجراءاتها متخذة بالتنسيق بين مختلف أشكال السياسة الإقتصادية و الإجتماعية في الدولة، إضافة إلى أن تحقيق الأهداف المالية يتوقف إلى حد بعيد على مدى بلوغ الأهداف الإقتصادية ضمن سياسة التوسع، و مدى تطور الهياكل الإجتماعية ، ويبقى هدف النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السياسة المالية الجزائرية.

الفصل الثالث: واقع النمو الاقتصادي الجزائري من خلال السياسة المالية.

من خلال الدراسة النظرية السابقة لكلا من السياسة المالية والنمو الاقتصادي، تبين أن تأثير الميزانية لايكون مباشرا على النمو بل من خلال محدداته الكلية، و المتمثلة في الإنفاق الحكومي، الاستهلاك الكلي، الادخار والاستثمار، تراكم رأس المال، و التكنولوجيا...

فكيف يمكن الوقوف على مدى تأثير مكونات السياسة المالية على محدِّدَات النمو الاقتصادي الجزائري؟

و ما هو واقع النمو الاقتصادي الجزائري من خلال الإصلاحات الاقتصادية؟

المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري و خصائصه:

يعتمد الاقتصاد الجزائري على العائدات النفطية بدرجة شبه كلية، فهو رهين قطاع المحروقات، والجزائر تعد واحدة من الدول التي احتل النفط فيها مكانة هامة، فقد اعتمدت منذ الاستقلال على الثروة النفطية خلال مسيرتها التنموية بحيث يعتبر قطاع النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد بالنظر إلى ضعف القطاعات الأخرى خاصة الصناعية منها و الزراعية.

إن الاقتصاد الجزائري أصبحت لديه علاقة متشابكة تربطه بالاقتصاد النفطي يصعب فكها أو حلها، إذ أصبح تحديد وضعيته استقرارا أو اختلالا متوقفا على حركة الأسعار النفطية وعوائدها، مما جعله عرضة لأي صدمة خارجية تهدد أمنه واستقراره فإذا ما ارتفعت أسعار النفط ستتسبب بدورها في تزايد الإنفاق الاستهلاكي والمشاريع الغير الإنتاجية واللاتنويع في القطاعات وإعادة استثمار الأموال في قطاع واحد مزدهر، أما في حالة الانخفاض فإنها تنتهج سياسة مالية تقشفية، فبالرغم من الاستفادة التي حققها الاقتصاد الجزائري جراء ما نتج عن الصدمات الايجابية للنفط والتي استطاع من خلالها أن يعود بوفرات مالية ساهمت في تطوير قاعدتها التحتية وتحديث المجتمع الجزائري، إلا أنها لم تستطع أن تحقق معدلات تنموية تساهم في النهضة الاقتصادية من خلال تطوير باقي القطاعات بل بقيت حبيسة القطاع النفطي لتلحقها لعنة الموارد الطبيعية، و يمكن إسقاط الاقتصاد الجزائري ضمن عبارة اقتصاد نفطي كونه ينطبق عليه مواصفات الاقتصاد النفطي، والذي يمكن تعريفه على أنه "الاقتصاد الذي يتضمن جميع الأنشطة المتعلقة بالنفط من أول التنقيب الجيوفيزيائي حتى جمع الإنتاج وتحميله وتكريره وتسويقه هو ومشتقاته، ونقله إلى مناطق الاستهلاك[1] ".

المطلب الأول : ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات و مكانة الثروة النفطية في الاقتصاد:

لعبت الطاقة(النفط والغاز الطبيعي)في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يكاد يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجات التنمية، والحصول على العملة الصعبة، محققة بذلك صادرات المحروقات غالبية عائدات صادرات الجزائر.

1-الاحتياطي الجزائري من المحروقات:

احتياطات الجزائر من النفط :قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة في عام 2014 بحوالي 12.20 مليار برميل، وقدرت شركة بريتش بتروليوم في أخر إحصاءاتها أن العمر الاحتياطي النفط[2]، 20 سنة [3] بناءا على

1- A.Clo and L.Ornadi, **« Petroleum Engineering –Petroleum Economics »**, Encyclopedia Of Life Support (EOLSS), Mai 2003, P3.
2 -BP,Statistical Review Of World Energy, 2013.p.20.
3 -Ibid , p.6.

الاحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي والاستثمارات المبرمجة على المدى الطويل، وتحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا من حيث الاحتياطي، والتاسعة من حيث الإنتاج، وهي تعتبر خامس مصدر للغاز بعد كل من روسيا؛ النرويج؛ قطر؛ كندا، على الترتيب. ويتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 200 حقل معظمها تتواجد من ناحية الجنوب الشرقي للبلاد ومن بين هذه الحقول:

-73 في حوض اليزي - 57في حوض الصحراء الوسطى

-34في حوض بركين ورود النوس - 31 في حوض واد مية

أما إذا نظرنا لتطور احتياطات الجزائر من النفط خلال خمسة عشر سنة مضت، فإن هناك شبه استقرار في حجم الاحتياطات طوال تلك الفترة بالرغم أن الجزائر قد حققت أكبر الاكتشافات في المنطقة العربية بعد مصر في مجال النفط والغاز حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط .وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث احتياطيات النفط بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة 12 عالميا ويوضح الجدول رقم 3-2 تطور احتياطي الجزائر من النفط خلال الفترة 2000-2014.

جدول رقم 20 :تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر بين 2000-2014 .

(الوحدة :مليون برميل)

السنوات	2000	2002	2004	2005	2006	2008	2010	2012	2014
الاحتياطي النفطي	**11314**	11314	**11350**	**12270**	**12200**	**12200**	**12200**	**12200**	**12200**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على *bulletin 2006OPEC*

2010 2013 annual statistical ، 2015

ويمكن ترجمة الجدول في المنحنى التالي:

الشكل رقم 28 : تطور احتياطي النفطي الجزائري.

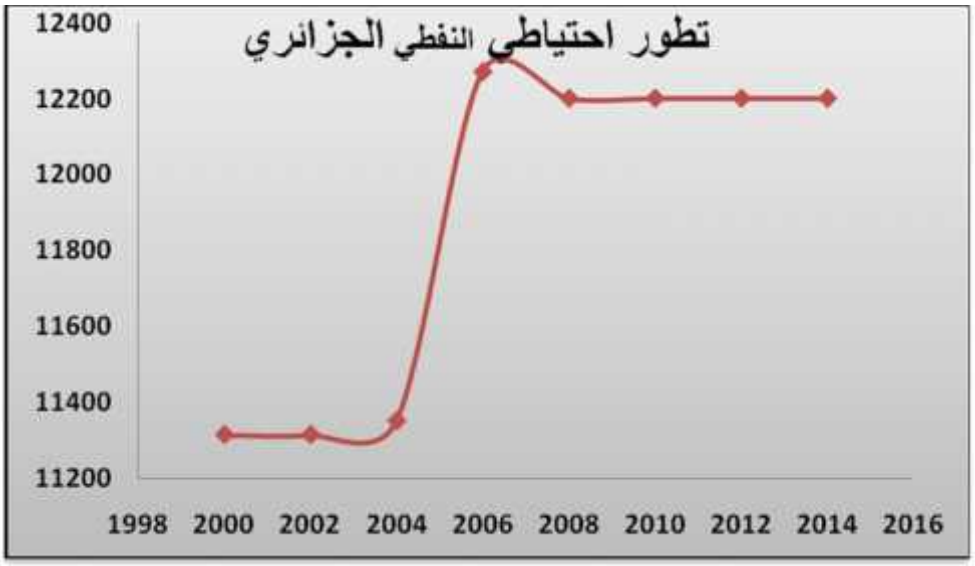

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 3-2.

نلاحظ من الجدول أن الاحتياطات انتقلت من 11.314 مليار برميل سنة 2000 إلى 12200سنة2014 أي أنه هناك تطور بلغت نسبته 7.8%.

2-إنتاج المحروقات في الجزائر:

تعد المنتجات المستخرجة من المحروقات، من أهم مصادر الطاقة في الجزائر، وهي المحروقات السائلة والغازية وأغلبية الإنتاج موجه للتصدير.

عرف إنتاج النفط الخام خلال الفترة 2002 إلى 2014 مرحلتين، المرحلة الأولى شهد، فيها الإنتاج ارتفاعا حيث انتقل من 729 ألف برميل يوميا سنة 2002 إلى 1,371 مليون برميل سنة 2007 بعدها عرف إنتاج النفط الخام تراجعا وصل 1.202 مليون برميل يوميا سنة 2014 والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم21 إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2014.

السنوات	2002	2004	2006	2007	2008	2010	2011	2012	2014
ألف برميل	729.9	1311.4	1368.3	1371.6	1356	1189.8	1161.6	1199.8	1192.8

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :*bulletin 2006 OPEC*

annual statistical 2015،2013،2010

ويمكن ترجمة الجدول في المنحنى التالي:

الشكل رقم 29: تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر.

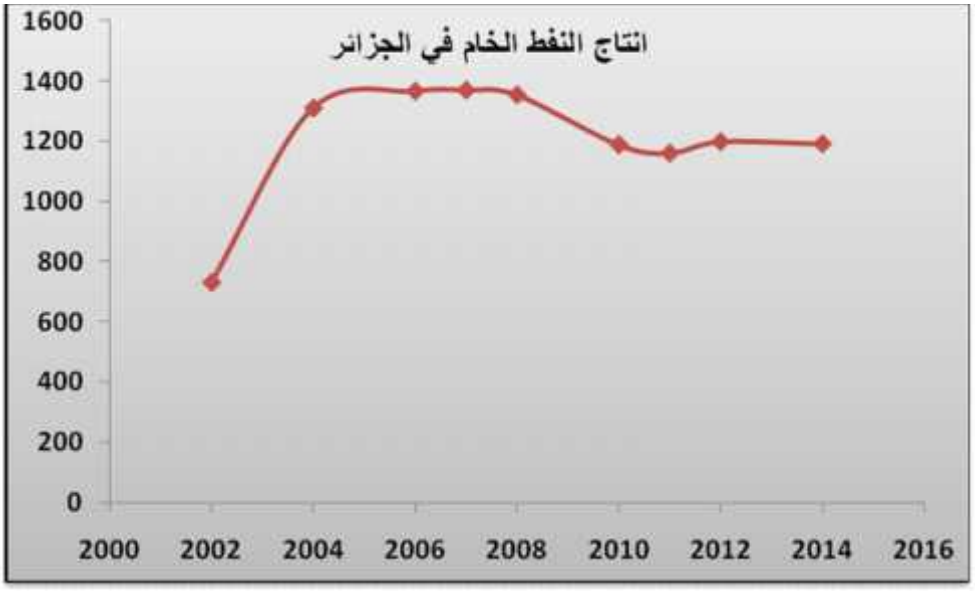

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 29

3- صادرات الجزائر من النفط :

عرفت الصادرات الجزائرية من النفط ، تذبذبات كبيرة مردها في ذلك لسببين، الأول الالتزام بقرارات منظمة الأقطار المصدرة للنفط للمحافظة على أسعار النفط مرتفعة والسبب الثاني عمليات الصيانة التي تقوم بها الجزائر على مستوى وحداتها الإنتاجية للمشتقات النفطية الأمر الذي يؤدي الى انخفاض إنتاج هذه الأخيرة، والجدول الموالي يوضح الصادرات الجزائرية من النفط والغاز خلال الفترة 2002 -2014 .

جدول رقم 22 صادرات الجزائر من النفط خلال الفترة 2002 -2014 .

السنوات	2002	2004	2006	2007	2008	2010	2011	2012
صادرات النفط ألف برميل	**825**	**893**	**947.2**	**1253.5**	**840.9**	**709**	**698**	-

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

2013،2010, annual statistical bulletin 2006 OPEC

ويمكن ترجمة الجدول إلى منحنى التالي

الشكل رقم30 تطور حجم صادرات النفط في الجزائر.

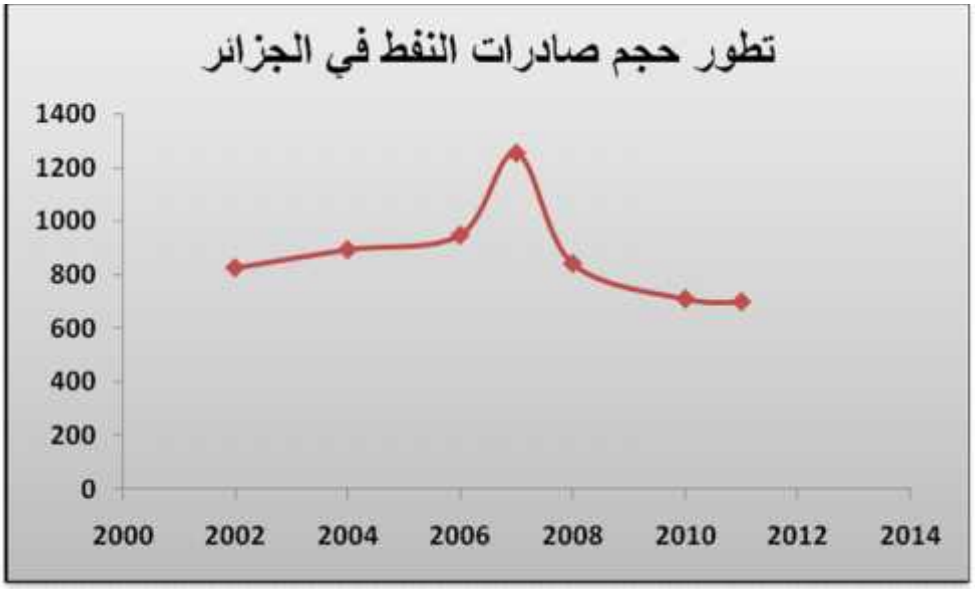

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم: 22

من الجدول والمنحنى نلاحظ أن:

بعد سنة 2001 وإلى غاية سنة ،2007 بدأ حجم الصادرات بالزيادة في استمرار، ليصل إلى **1253.5** الف برميل ، وسبب الزيادة راجع إلى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط. حيث ارتفعت من 24,8 دولار للبرميل سنة **2001** إلى **38** دولار للبرميل سنة **2004** من جهة، وأحداث **11**سبتمبر من جهة أخرى و . ارتفعت الأسعار كذلك سنة 2005 إلى 70 دولار للبرميل وهذا لتأثيرات إعصار كاترينا الذي ضرب خليج المكسيك.

تعتبر الفترة 2007-2008 الفترة التي بلغ فيها حجم صادرات النفط الجزائرية أعلى قيمة لها خلال كل السنوات، وتزامن مع هذه الفترة ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت على التوالي عتبة 94 و 95 دولارا للبرميل بعد تراجع كبير للمحزونات الأميركية وخفض نسب الفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال سنة ،2007

ومن خلال الشكل يتضح لنا أن حجم صادرات النفط الجزائرية انخفضت بعد سنة 2008 انخفاضا ملحوظا فانخفاض أسعار النفط قد أثر على ذلك، حيث تدهور إلى 79,61دولار للبرميل نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 في ظل مخاوف انخفاض طلب اليابان بسبب الزلزال الذي ضرها.

وما أن انتعشت أسعار النفط التي قفزت من 79,61دولار للبرميل إلى 107,22 منتصف 2011 بسبب ضعف الدولار الأمريكي والأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تفاقم الأحداث في ليبيا)؛ ارتفعت على أثرها حجم صادرات النفط الجزائرية

ما نلاحظه من خلال الجدول و الشكل المرافق أن حجم صادرات النفط الجزائرية تتأثر كثيرا وبصفة مباشرة بأسعار النفط، هذا ما جعلها غير مستقرة.

3- الصناعة النفطية:

إذا تحدثنا عن اقتصاد نفطي فنحن مجبرين على التحدث عن الصناعة النفطية كونها القرين اللصيق به، فأينما وجد اقتصاد نفطي إلا وأخذت الصناعة النفطية حصة الأسد في هذا الاقتصاد .ويقصد بها" مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان [1] ولقد أصبح شائعا لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية النفطية التمييز والتفريق بين نشاطات الصناعات النفطية المختلفة وبصورة خاصة بين نشاطات الصناعة الإستخراجية، والصناعة التحويلية .إذ تعرف الصناعة النفطية بشكل أشمل على أنها « الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع بين الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل صناعات متكاملة، فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، والنقل والتكرير، والتسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيمياوية [2] كما تعتبر أيضا بأنها" ذلك النشاط الإنساني الإنتاجي والمتباين والمتنوع في مراحله ومجالاته الواسعة وغير محدودة، ذو طابع فني وتكنولوجي وتنظيمي إداري متعلق باستغلال المادة النفطية أو المورد النفطية[3] يضم نشاطات المنبع والمتمثلة في عمليات البحث واستكشاف الحقول النفطية والاختبارات التي تجرى عليها من أجل تحديد قيمتها، أو الإنتاج، ونشاطات المصب من خلال كل من النقل، أو التكرير وبيع المنتجات النفطية التي تستعمل بدورها في مرحلة التصنيع البتر وكيميائي[4].

وهذا التعريف يسقط على الاقتصاد الجزائري باعتبارها من أهم الدول المنتجة والفاعلة في السوق البترولية أين تحتل الصناعة النفطية مكانة هامة فيها كونها تعتمد عليها في العائدات الجبائية والتي تساهم بشكل أساسي في تكوين دخلها القومي، كما أنها الهيكل الذي تقف عليه كل القرارات والانجازات والمخططات التي تصبوا الجزائر الوصول إليها.

1- محمد احمد الدوري"**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 15

2- **نفس المرجع** ص6.

3 - **أمل رحمان، ومحمد** التهامي طواهر،" **تأثير الغاز على البيئة خلال مرحلة الفل - حالة الجزائر** - "، مجلة الباحث – **عدد** 12 ، الجزائر، 2013 ، ص19

4- **Emploie dans l'industrie pétrolière et gazière**, Ministère de l'éduction, de la culture et de la formation, territoire de nord- Ouest, France, Novembre 2005, p2, 3.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2016

يشكل النفط في الجزائر جوهر الدورة الاقتصادية و يظهر تأثيره في اقتصاد ريعي مثل اقتصادنا و تتجلى هذه التبعية لأسعار النفط في كل المتغيرات الاقتصادية تقريبا فهي تؤثر على:

-الاستقرار الخارجي :من خلال الأرصدة للميزان التجاري و معدلات الاحتياطات من الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية

-**الاستقرار الداخلي** :يتجلى هذا التأثير من خلال الناتج الداخلي الخام ،تحقيق النمو الاقتصادي ،الحد من ظاهرة البطالة ،معدلات التضخم ،وضعية الموازنة العامة للدولة و دور الجباية النفطية فيها.

سنحاول في دراستنا توضيح حالة الاقتصاد الجزائري و نركز على اثر تقلبات أسعار النفط على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 والتي أثبتت بأن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائروالجدول الموالي يبين تطور أسعار النفط خلال فترة 1990-2016 .

الشكل رقم : 31 تطور سعر النفط خلال الفترة 1990-2016

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات تقرير وزارة المالية لسنة 2016 www.ons.dz

عرفت أسعار النفط خلال الفترة 2001-2008 منحنا تصاعديا اتسم بالارتفاع حيث ارتفعت إلى 98.96 دولار في سنة 2008 ، ثم عرفت انخفاض في مطلع سنة 2009 قدر بـ 62.35 دولار أمريكي و يعود السبب على أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة (أزمة الرهن العقاري) حيث أثرت على أسعار النفط في سنة 2010 قامت المنظمة بخفض الحصص الإنتاجية ليصل إجمالي الخفض إلى 2.4 برميل في اليوم و هو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق ، مما أدى إلى بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في عام 2009 حيث ارتفعت الأسعار إلى 80.35، 112.92، 111.49، 109.38 دولار للبرميل سنة 2010، 2011، 2012، 2013 على التوالي ونلاحظ سنة 2014 **و** 2015 و2016 سجلت انخفاض مفاجئ لأسعار البترول يعود لمجموعة من الأسباب أهمها تراجع استهلاك الدول للبترول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ،ذلك راجع إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية طورت استخدام الغاز الصخري مما هيأها لان تصبح دول مصدرة للغاز الصخري و بالتالي التخلي أو التقليص من استهلاك نفط الشرق الأوسط.

I–أثر تقلبات النفط على مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي

سيتم عرض تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية في الجزائر والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك معدلات التضخم والحد من ظاهرة البطالة إضافة إلى الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة.

I -1- الناتج الداخلي الإجمالي

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يكمن احد صوره في القوة الاقتصادية والجدول الموالي يستعرض الناتج الإجمالي المحلي للجزائر من 2000-2016

الشكل رقم 32 :تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990 – 2016

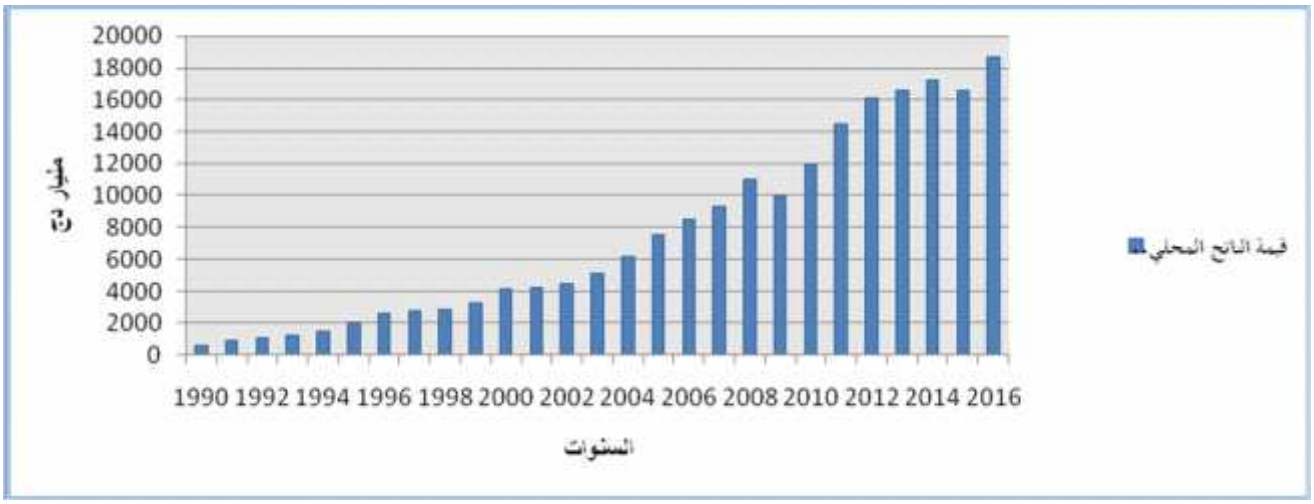

المصدر: – المركز الوطني للإعلام والإحصائيات www.ons.dz

– تقارير بنك الجزائر خلال السنوات 2000–2015

– تقرير وزارة المالية 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على نمو الناتج الداخلي الإجمالي ، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار النفط ، و الواضح هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام و النمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية.

فقد عرفت الفترة من 2000-2008 نمطا تصاعديا في قيم الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمته سنة 2008 حوالي 10993.8 مليار دج لتنخفض قيمته سنة 2009 إلى 9968 مليار دج جراء انخفاض سعر النفط إلى 62.35 دولار و تأخذ بعدها القيم اتجاه تصاعدي حتى سنة 2014 لتبلغ 17242.5 مليار دج ثم تعود للانخفاض بسبب أزمة انهيار سعر النفط إلى53.07**دولار**،هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات يعد امرأ منطقيا حيث آن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر احد مكونات الرئيسية للناتج الخام في الجزائر.

I–2 –تحقيق النمو الاقتصادي:

إن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في حالة تدبدب مستمر يتضح ذلك في الجدول التالي:

الشكل رقم: 33 تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2016

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات :

- ✓ **بلعزوز بن علي ،عبد العزيز طيبة ، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة 1990-2006 مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41 ،2008،ص 26 .**
- ✓ **تقارير بنك الجزائر 2000–2015 ،**
- ✓ **تقرير وزارة المالية 2016**

بلغ النمو الاقتصادي معدلات منخفضة وصلت 2.4 % و2.1 % خلال السنوات 2000 و2001، فرغم السير المالي الذي تحقق سنة 2000 بسبب تحسن أسعار المحروقات غير انه لم يتحسن لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات اقتصادية وهذه النسبة كانت غير كافية تزامنا مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى القيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004ومن الملاحظ أن تطور معدل النمو يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كتقلبات أسعار النفط. سجلت سنة 2003 ارتفاع بلغ 6.8 % لينخفض سنة 2004 إلى 5.2 % واستمر في الانخفاض ليصل سنة 2006[1] حوالي 2 % ليرتفع سنة 2007 إلى 3 % بسبب ارتفاع حصيلة القطاعات خارج المحروقات كالبناء والأشغال العمومية والفلاحة وبقي خلال فترة **2008-2014** في تدبدب لينخفض سنة **2015** و **2016** بسبب أزمة انهيار أسعار البترول.

1- بلعزوز بن علي ،عبد العزيز طيبة ، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة1990– 2006** مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41 ،2008،ص26

I-3 – معدل التضخم:

إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى فساد البنية الاستثمارية من خلال تدني الثقة في العملية المحلية والجدول الموالي يوضح معدلات التضخم في الجزائر:

الشكل رقم: 34– تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990–2016

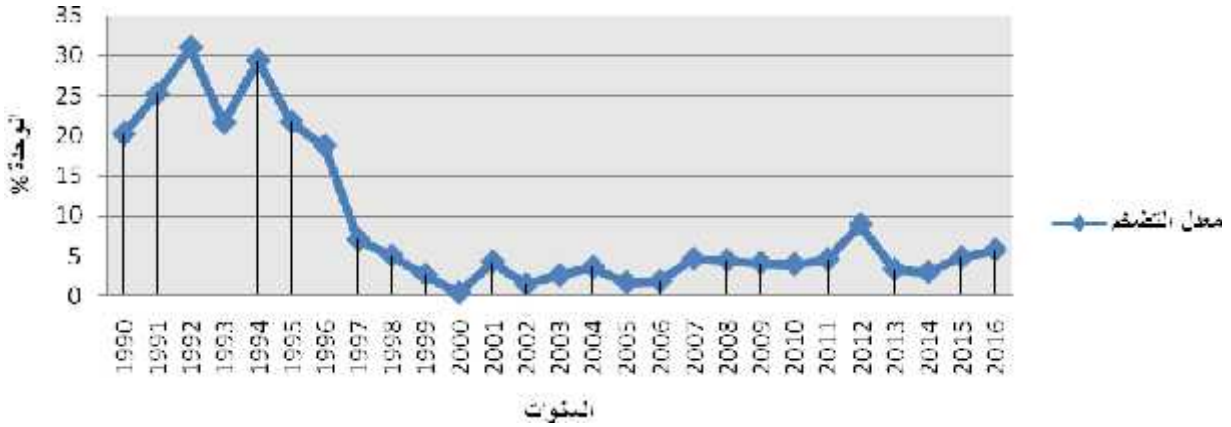

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات:

– نعيمة زيرمي التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2010 ص211.

– طارق قندور ،التضخم ودوران رصيد الميزان التجاري في حلقة مفرغة مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 6 ماي 2015،ص2

– تقرير وزارة المالية 2016

نلاحظ ظهور الموجات التضخمية ، حيث بلغ المعدل سنة 2009 حوالي 5.7% لينخفض سنة 2010 ويبلغ 3.91 % ذلك بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو 2001-2009.و كذا البرنامج الخماسي (2010 -2014) [1] ويرتفع سنة 2012 ليصل إلى 8.92% ثم ينخفض سنة **2013** و 2014 بسبب عدم استقرار مستوى الأسعار خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة ليأخذ بعد ذلك منحنى تصاعدي سنتي 2015 و 2016 [2] .

1– ضيف احمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989 -2012)** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه الجزائر 2014ص177

2– طارق قندور ،**التضخم ودوران رصيد الميزان التجاري في حلقة مفرغة مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**،6 ماي 2015،ص2

I-4 -مؤشر البطالة:

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولعل ابرز سمات الأزمة الاقتصادية هي تزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

الشكل رقم: 35- تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

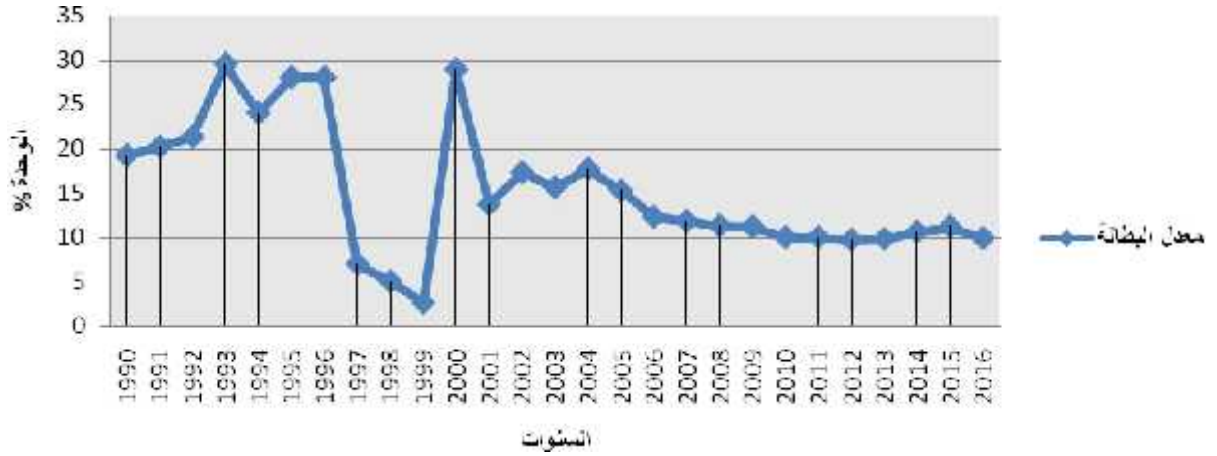

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات:

- نعيمة زيرمي التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2010 ص211.

- حبيب قنوني وآخرون ،البطالة والتضخم في الجزائر بين ظاهرتين 1990-2013 مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،بسكرة العدد 2014/ 11 ص120.

- الديوان الوطني للإعلام والإحصاء.

بعد سنة 2000 نلاحظ انخفاض تدريجي لمعدلات البطالة حيث بلغت 29.50%سنة 2000 لتصل إلى حوالي 10 %سنة 2010 ،وهذا الانخفاض الملحوظ كان نتيجة تطبيق برامجي الإنعاش الاقتصادي والدعم النمو للفترة (2001-2009) .وقد تم إنشاء عدد كبير من مناصب العمل تجاوز 3 ملايين منصب حسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وقامت الدولة بعدة تعديلات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة فقدمت عدة تسهيلات تسمح للشباب بإنشاء مؤسسات ذات أحجام مهمة، فبفضل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تم إنشاء أكثر من 900000 مؤسسة مصغرة تشغل 300000 عامل إضافة إلى برامج عقود إدماج الشباب الذي طرح سنة 2008

للشباب الذي يبحث عن عمل من 18 سنة 35 سنة علما أن 120000 حاصل على شهادات جامعية يقبلون على سوق العمل إضافة إلى المتخرجين من معاهد التكوين المهني الدين يتجاوز عددهم 500000 طالبا سنويا [1]

إلا أن هذه النتائج في مجال تخفيض البطالة تبقى محل جدل بين الاقتصاديين، وذلك للاختلاف الدائر حول التعريف الحقيقي لمفهوم الشغل، لان عدد كبير من مناصب العمل كانت في أنشطة تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل .[2]

I-5 الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2016

إن السياسة المالية لأي دولة ما هي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتلعب موارد المحروقات دور مهم في توازن الميزانية العامة خاصة وان الإيرادات النفطية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية وفي الجدول الموالي نحاول توضيح انعكاسات أسعار النفط على أداء الميزانية العامة للجزائر من خلال تغير نفقاتها وإيراداتها والرصيد النهائي للميزانية خلال الفترة 2000 - 2016.

جدول رقم 23 أسعار النفط وانعكاساتها على الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2016

السنة	أسعار النفط	مجموع الإيرادات العامة (مليار دج)	إيرادات الجباية النفطية (مليار دج)	إيرادات الجباية الضريبية (مليار دج)	إيرادات غير جبائية (مليار دج)
1990	22.62	152.5	**76.2**	**71.1**	**5.2**
1991	18.62	248.9	**61.5**	**82.7**	**104.7**
1992	18.44	311.8	**193.8**	**108.8**	**9.2**
1993	16.33	313.9	**179.2**	**121.4**	**13.3**
1994	15.53	477.1	**228.1**	**176.1**	**72.9**
1995	16.86	611.7	**336.1**	**241.9**	**33.7**
1996	20.29	836.9	**507.8**	**290.6**	**38.5**
1997	18.68	932.6	**570.7**	**314**	**47.9**
1998	12.28	774.6	**378.7**	**329.8**	**66.1**
1999	17.48	950.4	**560.1**	**314.7**	**75.6**
2000	28.8	1578.1	**1213.2**	**349.5**	**15.4**
2001	24.74	1505.5	**1001.1**	**398.2**	**90.3**
2002	24.91	1603.1	**1007.9**	**482.9**	**112.2**
2003	28.73	1966.6	**1350**	**519.9**	**96.7**

1- حبيب قنوني واخرون ،**البطالة والتضخم في الجزائر بين ظاهرتين 1990-2013** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،بسكرة العدد 11، 2014 ص120

2- ضيف احمد المرجع السابق ص182

2004	38.35	2229.7	**1570.7**	**580.4**	**72.1**
2005	54.64	3082.6	**2352.7**	**640.4**	**83.8**
2006	66.05	3639.8	**2799**	**720.8**	**119.7**
2007	74.66	3687.8	**2796.8**	**766.7**	**116.4**
2008	98.96	5111	**4088.6**	**895.4**	**126.7**
2009	62.35	3676	**2412.7**	**1146.6**	**116.7**
2010	80.35	4392.9	**2905**	**1298**	**189.8**
2011	112.92	5790.1	**3979.7**	**1527.1**	**283.3**
2012	111.05	6339.3	**4184.3**	**1908.6**	**246.4**
2013	109.55	5957.5	**3678.1**	**2031**	**284.4**
2014	90.38	5738.4	**3388.4**	**2091.4**	**258.5**
2015	53.07	5103.1	**2373.5**	**2354.7**	**374.9**
2016	37	4747.4	**1682.5**	**2722.68**	**342.2**

المصدر :

- ✓ **من إعداد الباحث بالرجوع إلى قرارات بنك الجزائر 2000 - 2015**
- ✓ **تقرير وزارة المالية 2016**

الشكل رقم :التركيب النسبي للإيرادات ميزانية الجزائر خلال فترة الدراسة 1990–2016

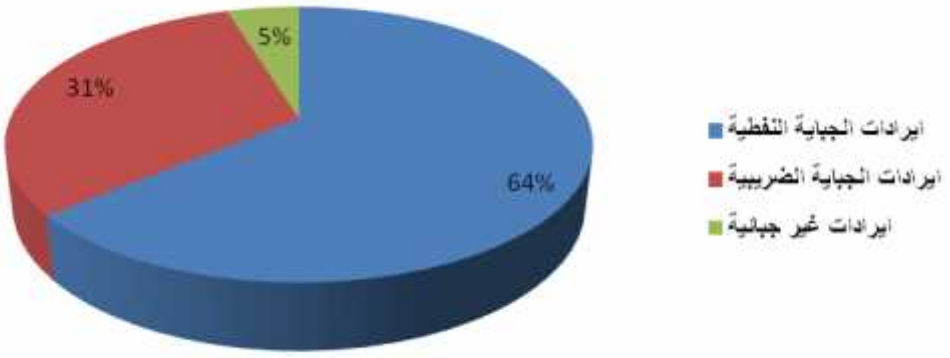

المصدر :من إعداد الباحث بالرجوع إلى أرقام الجدول السابق

الوحدة: نسبة من الإيرادات الإجمالية:

من أجل ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ المخططات السنوية، تعتمد الدولة على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها من مصدرين رئيسيين هما الجباية النفطية والموارد العادية، ونظرا لهيمنة الجباية النفطية على هيكل الإيرادات العامة في الجزائر بنسبة تتجاوز 65 % غالبا فإن السياسة الإرادية للجزائر، يجب أن تعمل على تطوير حصيلتها وتنويع مصادرها.

وقد شهدت الإيرادات زيادات مستمرة في قيمتها، حيث بلغت سنة 2002 مبلغ قدره 1603.1 مليار دج مقارنة ب 1505.5 مليار دج سنة 2001 ، لتستمر في السنوات الممتدة من 2004 إلى 2008 في الارتفاع والتزايد بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع إيرادات الجباية النفطية، لتصل ذروتها سنة 2012 بمبلغ6339.3 مليار دج ثم تأخذ منحنى التنازلي لتصل إلى 4747.4 مليار دج سنة 2016.[1]

أولا :بالنسبة للجباية النفطية:

لقد شهدت إيرادات الجباية النفطية خلال السنوات الماضية تسجيل أرقام وقيم معتبرة مكنتها من احتلال موقع هام لها في إيرادات الميزانية العامة للدولة الجزائرية

ومن خلال القراءة في الجدول السابق يتضح لنا أن عوائد الجباية النفطية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط حيث أن إيرادات الجباية النفطية عرفت انخفاضا قدر ب 1001.1 مليار دج سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 التي بلغت 1213.2 مليار دج، وهي السنة التي شهدت فيها أسعار النفط تراجعا نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر، وفي الفترة 2002- 2008 عرفت الجباية النفطية ارتفاعا مستمرا ومتزايدا حيث بلغت فيه 1007.9 مليار دج سنة 2002 لتصل سنة 2008 إلى 4088.6 مليار دج، وهذا راجع إلى انتعاش السوق النفطية، والتطور الحاصل في قطاع المحروقات، وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بلغت فيها 98.96 دولار للبرميل سنة 2008، أما سنة 2009 عرفت الجباية النفطية تراجعا كبيرا قدر ب 2412.7 مليار دج مقارنتا بسنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى 62.35 دولارا مقارنتا بسنة 2008 ، لكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك سنة 2010 لتصل إلى 80.35 دولارا للبرميل وتحقق إيرادات نفطية ب 3979.7 مليار دج سنة 2011 و 3678.1 مليار دج سنة 2013 عند سعر بلغ 109.55 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض سنة 2014 إلى 90.38 دولارا للبرميل وتنخفض جراء ذلك الجباية النفطية إلى أن وصلت سنة 2016 حوالي 1682.5 مليار دج.

ثانيا : بالنسبة للجباية العادية:

رغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر، والتي كانت تهدف أساسا إلى زيادة الحصيلة الضريبية من أجل التقليل من الاعتماد على الجباية النفطية، إلا أن نتائج الجدول السابق تبين لنا بقاء هيمنة الجباية النفطية على إيرادات الميزانية والتي بقيت تمثل في المتوسط أكثر من 65 %، أما الإيرادات العادية فتمثل النسبة المتبقية 35% مقسمة بين الإيرادات الضريبية بنسبة 31 % في متوسط الفترة، وإيرادات غير ضريبية بنسبة 4% وهذا ما يدل على هشاشة وضعف النظام الضريبي الجزائري في عملية التحصيل، وهذا ما يؤكد كذلك هشاشة الاقتصاد الجزائري وإمكانية تعرضه للصدمات الخارجية المتعلقة بانخفاض أسعار المحروقات وترجع أسباب عدم تحقيق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إلى عدة أسباب منها:

1- قرارات بنك الجزائر 2015-2000 و تقرير وزارة المالية 2016

- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية برامج الإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص في مجال الاستثمار.
- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والشغل، مما شجع الأفراد و المؤسسات للسعي للاستفادة من هذه المزايا حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال .وهذا ما أضعف التحصيل الضريبي.
- وجود توجه كبير نحو التهرب والغش الضريبي، وذلك نتيجة توسع القطاع الموازي وغياب الثقافة و الوعي الضريبي في المجتمع.
- ارتفاع حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، مما أضعف نسبة الجباية العادية للإيرادات العامة[1].

I-6 أسعار النفط وانعكاساتها على النفقات خلال الفترة 1990- 2016

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية،وذلك من خلال ما يعرف بالموازنة العامة للدولة وقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة،بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية،حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي.

الشكل رقم : 36- تطور النفقات ميزانية الجزائر خلال فترة 1990-2016

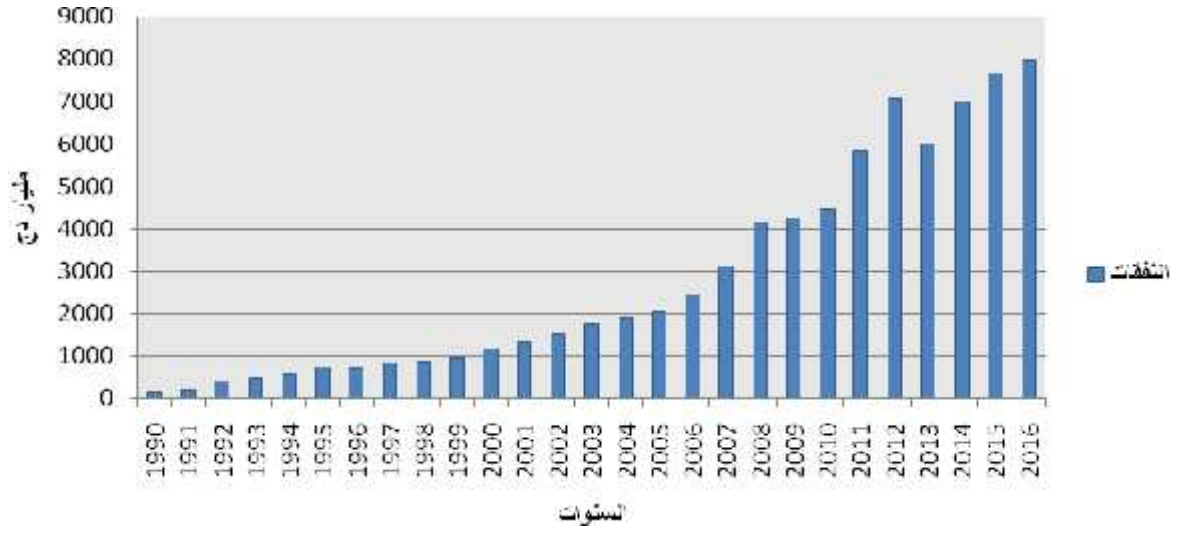

المصدر :إعداد الباحث بالرجوع إلى قرارات بنك الجزائر 2000 -2015

تقرير وزارة المالية 2016

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن النفقات العامة في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن قيمة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه القيمة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف

1- ضيف محمد، بعنوان **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر1989- 2012** مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ،جامعة الجزائر، 2014ص 227

السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، فمنذ سنة 2000 عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي2001 – 2004 ودعم النمو 2005– 2009 و كان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت سنة 2008 حوالي 98.96 دولارا للبرميل غير انها انخفضت وتراجعت سنة 2009 لتصل الى 62.35 د ولا ر للبرميل ويرجع هذا الانخفاض في أسعار النفط إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدتها سنة 2009 ، وبقيت النفقات العامة في الارتفاع بالرغم من الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال سنة 2009، يعود هذا الارتفاع المستمر للنفقات للسياسات التوسعية التي اتبعتها الدولة بهدف مكافحة الفقر وتوفيير مناصب الشعل...، الأمر نفسه بالنسبة للسنتين 2010 و 2011 التي ارتفعت فيها نفقات ميزانية الجزائر ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لعودة تحسن وارتفاع أسعار النفط بعد الأزمة المالية التي شهدتها سنة 2009 حيث بلغت أسعار النفط سنة 2011 حوالي 112.92 دولارا للبرميل، أما الفترة من 2012 - 2016 استمرت النفقات في الارتفاع لتبلغ 7984.2 مليار دج سنة 2016 بالرغم من عودة انخفاض أسعار النفط التي قدرت ب 37 دولار للبرميل ومنه نستخلص أن السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، تميزت بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية.

I–7 انعكاسات أسعار النفط على رصيد الميزانية خلال الفترة 1990– 2016:

من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العمومية هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، أي مبدأ توازن الموازنة، ولكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوما محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها ، أوأنها تتعمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما ، وبهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها اثر ايجابي في الأجل البعيد.

و يمكن ظهار ذلك فيما يخص موازنة الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: 37– تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 1990-2016

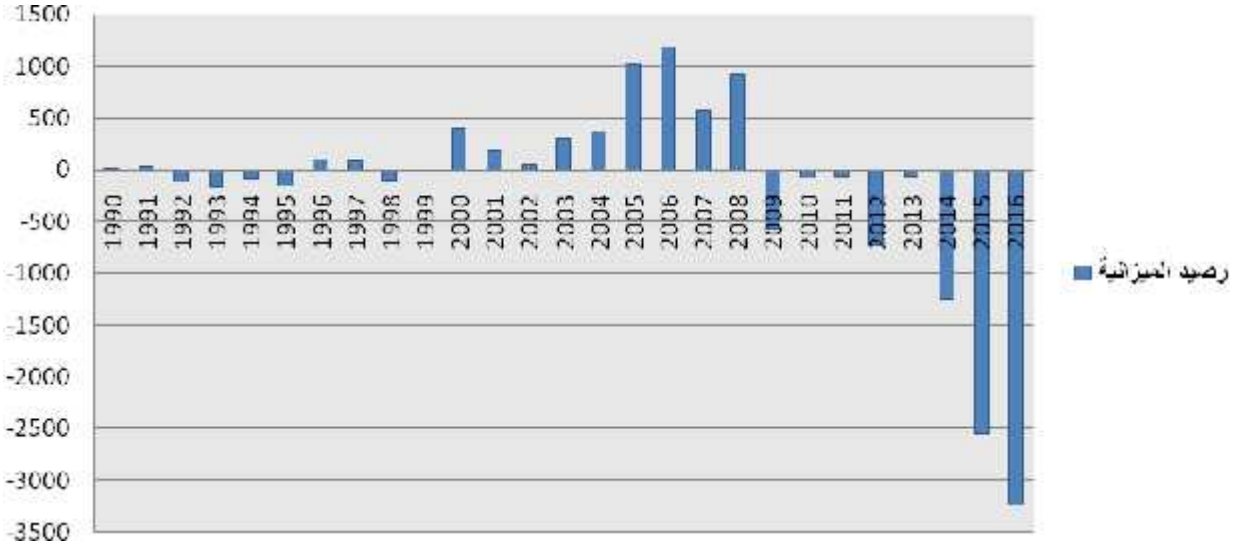

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000 - 2015 ومن خلال معطيات تقرير وزارة المالية 2016

منالشكل أعلاه يمكن قراءة رصيد الموازنة العامة للدولة لفترة الدراسة 2000 – 2016 حسب فترتين على النحو التالي:

نلاحظ خلال الفترة 2000– 2008 رصيد الموازنة العامة عرف فائضا خلال كل سنوات هذه الفترة بحيث بلغ الفائض سنة 2000 قيمة ب 400 مليار دج ، وبلغ أقصاه سنة 2006 ليبلغ قيمة 1186.8مليار دج، نتيجة الصدمة الايجابية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط من جديد .

أما الفترة 2009– 2016 شهدت عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة عجز، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الحاد لسعر النفط لسنة 2009 والسبب يرجع إلى الاختلالات بين النفقات والإيرادات حيث عرفت النفقات ت زايد مستمر بفعل السياسات التوسعية التي تبعتها الدولة ومحاولتها لتسديد ديونها الخارجية إضافة إلى أزمة انهيار سعر النفط خلال سنة 2014، وبالتالي الإيرادات العامة للميزانية لم تنجح في تغطية النفقات المتزايدة باستمرار،وسنة 2016 كانت السنة الثامنة على التوالي التي سجلت فيها المالية العامة عجزا في الميزانية، بلغ قدره 3236.8 مليار دينار.

هذه الهشاشة المعتبرة، التي تبينها العجوزات المتتالية للمالية العامة، ناتج، على حد السواء، عن انخفاض الجباية البترولية و عن ضعف الضريبة العادية وكذا عن الارتفاع الواسع للنفقات العمومية بدءا من 2010 .

وكخلاصة تستنتج أن تطورات الجباية البترولية، المرتبطة بتطورات سعر برميل البترول ، وهيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات وطابع ووزن النفقات العمومية، هي عناصر محددة لهشاشة المالية العامة، وتدعو إلى عديلات في الميزانية من شأنها ضمان استمرارية الوضعية المالية للدولة على المدى المتوسط. و من الضروري أن تخص هذه التعديلات كل من الضريبية خارج المحروقات والنفقات العمومية .وان استغلال المجال الكامن لتحصيل الضريبة على النشاطات الداخلية، بما في ذلك الزراعة والمواد البترولية، وتخفيض الدعومات الضمنية على الطاقة والوقود، وترشيد االعفاءات، من شأنه أن يخلق موارد جد معتبرة للميزانية، بما تسمح بالمساهمة في ضمان استمرارية التمويل الميزاني [1] .

II- أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي للفترة 1990-2016 :

II -1-وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2016:

الميزان التجاري المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي يتكون من الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، يعتبر اهم عناصر ميزان المدفوعات ومؤشر ذو اهمية بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة[2] .

الجدول رقم: (24): **تطور الصادرات خلال فترة (1990- 2016)**

الوحدة : مليون دولار

السنة	قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	قيمة الصادرات من المحروقات (مليون دولار)	قيمة الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)
1990	11304	10865	439
1991	12101	11726	375
1992	10837	10388	449
1993	10091	9612	479
1994	8340	8053	287
1995	10240	9731	509
1996	13375	12494	881
1997	13889	13378	511
1998	10213	9855	358
1999	15522	12084	438
2000	22031	21419	612
2001	19132	18484	648
2002	18825	18091	734

3- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ، ص244

2003	24612	23939	673
2004	32083	31302	781
2005	45036	43937	1099
2006	54613	53456	1157
2007	60613	58831	1782
2008	79298	77361	1937
2009	45294	44128	1066
2010	57053	55527	1526
2011	73489	71427	2062
2012	71866	69804	2062
2013	65917	63752	2165
2014	62886	60304	2582
2015	37787	35724	2063
2016	28880	27100	1780

المصدر:http://www.andi.dz

الشكل رقم 39 : تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 1990-2016

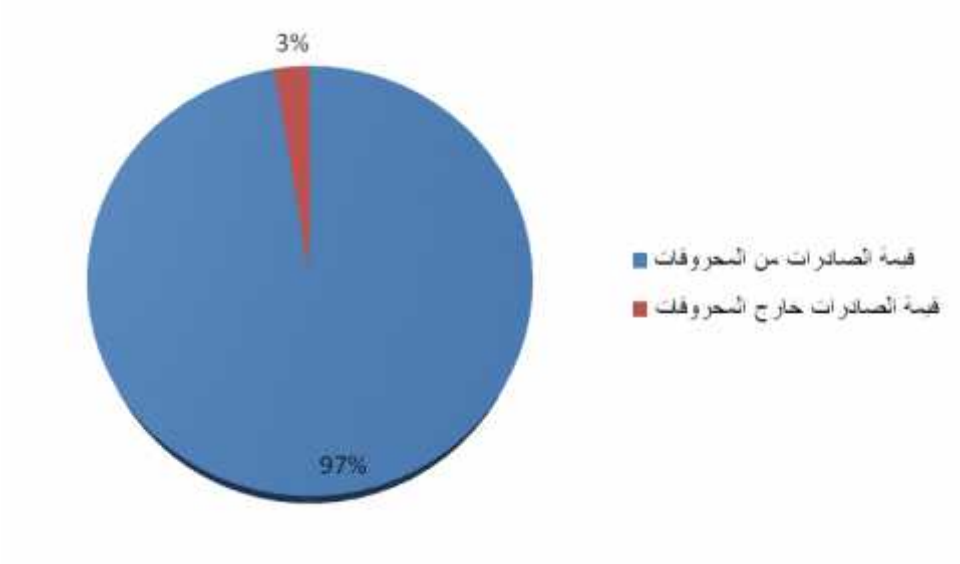

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ بالنسبة لهيكل الصادرات الجزائرية حصته الأكبر في الصادرات النفطية.، إلا أن الصادرات غير النفطية عرفت تطورا ملحوظا لتصل إلى 1332 مليون دولار سنة 2007 ، وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي،حيث تمثل الصادرات غير النفطية 3.11 % من الحجم الإجمالي للصادرات، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت تزايد

طوال الفترة المدروسة مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية حيث عرفت أرقام قياسية وانتقلت حصيلة الإيرادات الإجمالية والتي تمثل الصادرات النفطية فيها 96.89 % خلال فترة الدراسة من 21419 مليون دولار سنة 2000إلى 27100 مليون دولار سنة2016 .

وهذا ما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وميزان التجاري بصفة خاصة، حيث يتأثر الاقتصاد الجزائري بمختلف الصدمات الخارجية المتعلقة بتغيرات أسعار البترول.ورغم مختلف الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات لأجل ترقية الصادرات غير النفطية، إلا انه إلى يومنا هذا لا تزال النسبة الطاغية على الصادرات تابعة لقطاع المحروقات.

الشكل: 40- تطور الواردات خلال الفترة 1990- 2016

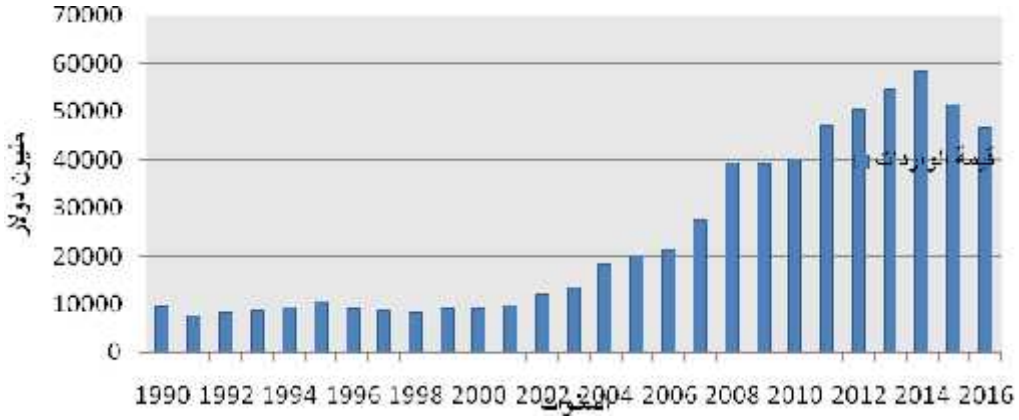

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات:
http://www.andi.dz
المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

من خلال والشكل أعلاه يتبن لنا أن حصيلة الواردات هي أخرى تتميز بالتقلبات مثلها مثل الصادرات، وذلك لأن جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات وأن هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار هي الأخرى، وأن الجزء الأخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها.

لقد سجلت حصيلة الواردات خلال الفترة 2000-2009 ارتفاعا مستمرا، منتقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما يقدر ب 39294 مليون دولار سنة 2009 ، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار البترول والتي انتقلت أسعارها من 28.8 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 62.35 دولار للبرميل سنة 2009 ، وأن هذا الارتفاع يعود كذلك إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو والتي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الواردات خلال الفترة 2000 - 2016 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول.

الشكل رقم: 41- رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2016 (الوحدة (مليون دولار)

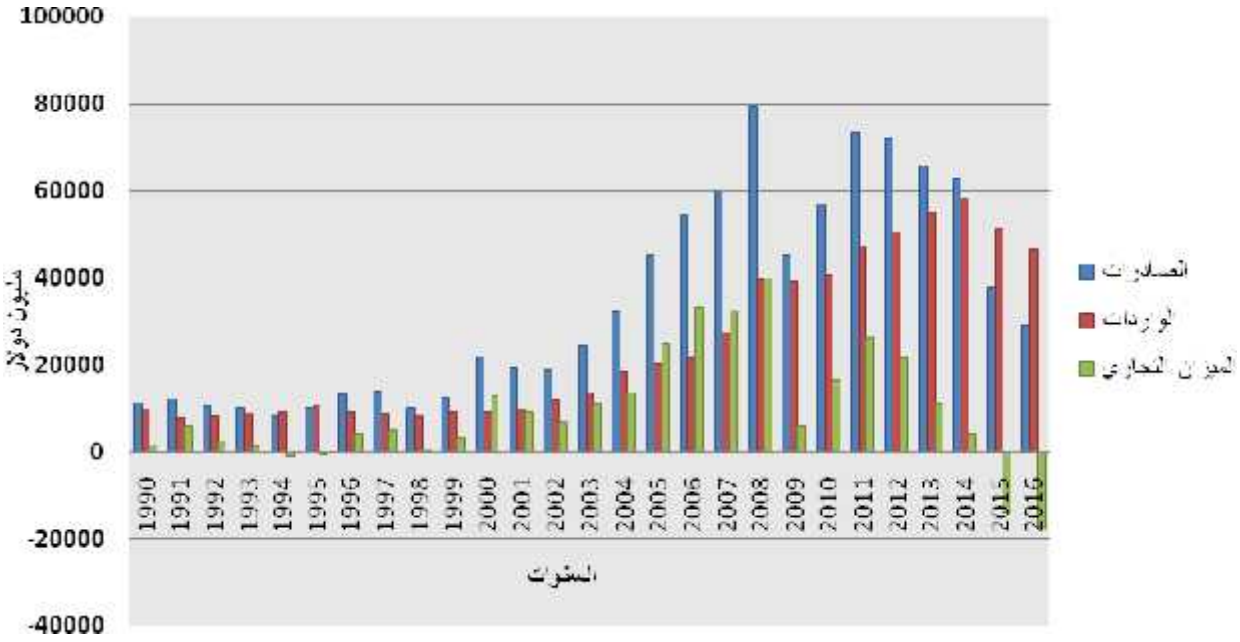

المصدر : من إعداد الباحث وفقا لمعطيات :
إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات www.ons.dz
المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS) .

بدأ واضحا من خلال الجدول و الشكل السابقين أن التجارة الخارجية الجزائرية تميزت بفائض تجاري مستمر خلال الفترة 2000– 2008، و بعد الانخفاض الشديد لسعر النفط الذي عرفته سنة 2009 تقلص هذا الفائض ثم عاد في التطور عام 2010 و يتبين أيضا أن رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة2000–2011 كان إيجابيا على العموم ، قد تطور بشكل لافت خلال أربعة سنوات متتالية من 24989 مليون دولار سنة 2005 إلى 39829 مليون دولار في سنة 2008 ، و ذلك إثر تحسن السوق النفطية ليتراجع إلى أدنى مستوى له بقيمة 5900 مليون دولا ر سنة 2009 و 4306 مليون دولار سنة 2014 أما أقصى مستوى وصل إليه الميزان التجاري الجزائري كان في عام 2008 ب 39829 مليون دولار ،يرجع ذلك للارتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط من جهة و الزيادة الكبيرة في صادرات المحروقات التي تعتبر قياسية هي الأخرى من جهة أخرى ،ليسجل عجز خلال سنتي 2015 و2016 بقيمة 13714 مليون دولار و 17840 مليون دولار بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط التي أدت لتقلص الصادرات[1]

بالفعل، كانت صدمة أسعار النفط جد حادة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية.

1 - مريم شطيبي محمود **المرجع السابق** ص6

II –2–احتياطات الصرف:

لقد ارتفعت احتياطات الصرف الدولية بشكل كبير خلال المرحلة الممتدة من 2000 - 2014 وهو ما يمكن أن يشكل حماية للحساب الخارجي وقد انخفضت الأسعار بشكل سريع وغير متوقع أثناء أزمة 2014 ويتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

الشكل رقم: 42– يوضح تطور احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000–2016

المصدر من إعداد الباحث من خلال معطيات:

–علي بطاهر سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد1، جامعة شلف الجزائر ص 203

–بالقاسم زايري كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة وهران ،العدد7،ص70

عبد العزيز طيبة فعالية بنك الجزائر في تعقيم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000–2010 الاكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،شلف،العدد 2014،12

تقارير بنك الجزائر2011-2015

تقرير وزارة المالية 2016

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن احتياطات الصرف سجلت تحسن بلغ 11,9 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى 194.01 مليار دولار في سنة 2013 حيث ارتفع احتياطي العملات الأجنبية في الجزائر بسبب ارتفاع صادرات النفط التي تزيد قيمتها عن إجمالي الواردات وهو الأمر الذي عزز الملائمة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج، واثر انخفاض سعر البترول إلى 96.29 دولار للبرميل الواحد سنة 2014 تقلّصت الاحتياطات الرسمية

للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 178.94مليار دولار في 2014 بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194.01 مليار دولار لينخفض مرة أخرى إلى 144.1 مليار دولار في سنة 2015 و114.1 في سنة 2016[1].

II –3–المديونية الخارجية:

بعد أزمة الدين الخارجي التي عقبت الصدمة الخارجية لسنة 1986 والتي أدت إلى إعادة جدولة الدين الخارجي لدى نادي باريس ونادي لندن بين 1994 و 1998 ،انتهجت الجزائر إستراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق تسديدات مسبقة هامة، سمح التحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر ابتداء من سنة 2000 بنقل مؤشرات الدين الخارجي الى مستويات يمكن تحملها خصوصا في سنة 2004 سمح الاستمرار في التسديدات المسبقة خلال سنة 2005 وتسارعها في 2006 فكانت السنة الحاسمة في خفض للدين العمومي الخارجي[2]

الشكل رقم 43 : منحنى المديونية الخارجية خلال الفترة 2000–2016

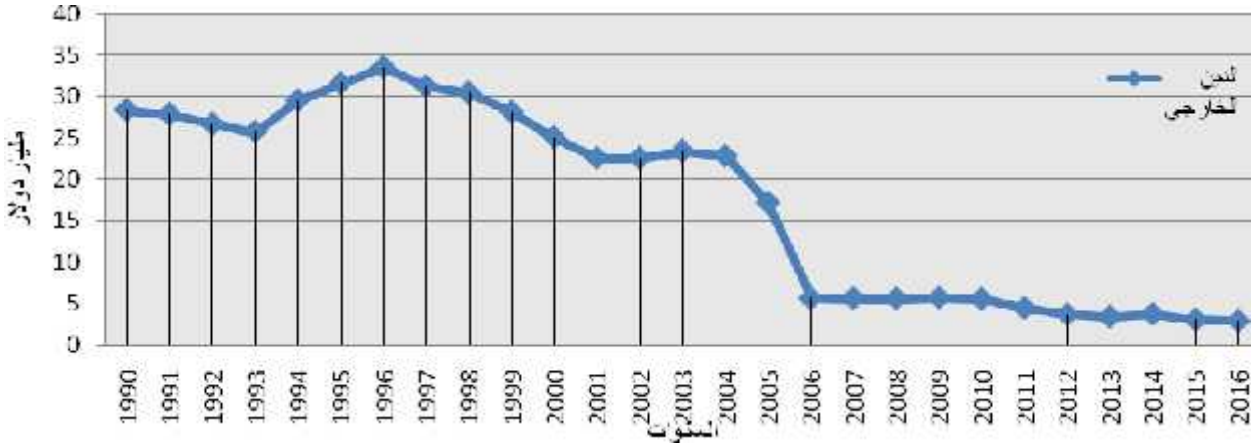

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

- ✓ **مدني بن شهرة الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية الطبعة الأولى، دار حامد للنشر التوزيع، الأردن، 2009،ص 144.**
- **تقارير بنك الجزائر (2000–2015)،تقرير وزارة المالية سنة 2016**

بعد الاستقرار النسبي بين 22.57 مليار دولار و 23.39 مليار دولار خلال 2001 و2003 عرف قائم الدين الخارجي اتجاها تنازليا اعتبارا من 2004 ليصل في نهاية 2005 إلى 17.19مليار دولار ، ليستقر بين 2006 و2010 بين 5.6 مليار دولار و 5,53 مليار دولار ثم يأخذ بعدها اتجاه تنازلي وينخفض للسنة السادسة على التوالي ويصل إلى أدنى مستوى له بقيمة 2.9 في 2016

1- مريم شطيبي محمود مرجع سابق ص6

2 – تقارير بنك الجزائر لسنة 2006 و تقارير بنك الجزائر (2000–2015) تقرير وزارة المالية سنة 2016

المطلب الثالث: صندوق ضبط الإيرادات وأهميته في اقتصاد الجزائري

نظرا لكون الجزائر واحدة من الدول النفطية التي تعاني من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات أين يشكل النفط المصدر الأساسي للعوائد المالية، كان لابد للحكومة الجزائرية أن تخطوا خطوة فعلية، وتعمل جاهدة لتستفيد من الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول حتى تقلل ولو بنسبة ضئيلة الخسائر التي يمكن أن تنجم نتيجة صدمة نفطية سلبية، فقد عرفت أسعار البترول ارتفاعا غير مسبوق سنة 2000 هذه الزيادات كان لها الأثر الأكبر على الاقتصاد الجزائري أين عرفت الميزانية العامة فائض قدر ب 14655200 دج، لتكون دافعا قويا للسلطات الجزائرية لإقرار صندوق ضبط الموارد

1- ماهية صندوق ضبط الإيرادات:

صندوق ضبط الموارد وهو عبارة عن صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بخزينة الجزائر، وبشكل أدق حسابات التخصيص الخاص، يتم تمويله من فوائض قيمة، الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية،ولكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بالصندوق[1]

حيث يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب:

أ – في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق

ب – في باب النفقات :

- ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العامة
- تخفيض الدين العمومي

إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب و تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم

2-دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات [2]:

إن أداء الاقتصاد الجزائر يتحدد بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وعليه يمكن تقسيم الدوافع التي حفزت الحكومة الجزائرية على إنشاء هذا الصندوق إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

أ-الدوافع الداخلية : بما أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل مباشر بأداء قطاع المحروقات مما

1 - إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية 1980-2014**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة تلمسان-الجزائر، 2016/2015 ص71

2 - بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات ، الإجتماعية والإنسانية العدد 4، 2010 ص83

يعني أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات، وفترة التسعينات من القرن العشرين ترجع أساسا إلى تدني أداء قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعارها على المستوى العالمي ومن هذا المنطلق فإن الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات تتمثل أساسا في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياستها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

وفي نفس السياق فإنه لا يمكن فصل الدوافع الداخلية عن الدوافع الخارجية بالنظر إلى أن أداء قطاع المحروقات يرتبط أساسا بمستويات أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن

الجزائر بإعتبارها بلد نفطي لا يمكن لها أن تتجاهل مختلف السياسات التي تنفذها البلدان النفطية والهادفة إلى الاستغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية.

ب –الدوافع الخارجية: يمكن تلخيصها في دافعين أساسين هما:

●**تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية** :تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل السياسية و الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية ومن بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.

و أمام هذا الواقع وفي ظل عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط و الطويل قررت الحكومة استحداث صندوق خاص يعمل كآلية الامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها على شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن أي انهيار قد يمس أسعار النفط مستقبلا.

●**رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول النفطية** :تعد تجربة الجزائر من خلال إنشائها " لصندوق ضبط الإيرادات " التجربة الأحدث في هذا المجال إذا ما قورنت بتجارب بعض الدول النفطية، حيث نجد أن بعض الدول قد قامت بتأسيس صناديق سيادية خلال فترات الستينات والسبعينات من القرن العشرين كالكويت التي أسست صندوق الاحتياطات العامة سنة 1960 وصندوق الأجيال القادمة سنة 1976.[1]

3–أهمية الصندوق:

يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته انطلاقا من تحوله و في فترة وجيزة إلى أداة رئيسية و فعالة للسياسة المالية للحكومة، و يمكن إيضاح دوره و أهميته في النقاط الآتية :

- ✓ تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها

1- **نفس المرجع** ص84

- ✓ امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية وضبط فوائض البترول و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني
- ✓ تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة و الانتقال إلى حالة الفائض
- ✓ يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديرها، و هنا يمثل" صندوق ضبط أو تثبيت"كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و هنا يسمى" صندوق ادخار[1]."

4-تطو رات إيرادات الصندوق:

لقد عرف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر منذ إنشائه سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 وهي نهاية فترة الدراسة تطورات ملحوظة من حيث رصيده وهو ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم: 25- رصيد الصندوق في بداية السنة خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الصندوق في بداية السنة	/	**232.1**	**271.5**	**28**	**320.9**	**721.7**	**1842.7**	**2931**	**3215.5**

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
4280.1	**4316.5**	**4842.8**	**5381.7**	**5633.8**	**5563.5**	**4429.3**	**2072.2**

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير وزارة المالية 2016

1- القانون رقم2000 - 02المؤرخ في 24 ربيع الأول 1424 الموافق ل 27 جوان 2000 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 تم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 22 الصادرة بتاريخ28 -06-2000

إن الأهداف التي حددت للصندوق منذ إنشائه تمثلت في الأساس في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض حجم المديونية العمومية، لكن الملاحظ أن النشاط الفعلي للصندوق قد أقتصر فقط على سداد الدين العمومي خلال الفترة 2000إلى2005، حيث شهدت هذه الفترة تراجع هام في رصيد الصندوق الذي انتقلت قيمته من 232.1 مليار دينار نهاية سنة 2001 إلى 271.5 مليار دينار نهاية سنة 2002 وهذا ما يوضحه الجدول السابق ويرجع ذلك إلى انخفاض فائض الجباية البترولية المحصلة[1] 958.38 مليار دينار سنة 2001 إلى 942.9 مليار دينار سنة 2002، كما تميزت هذه الفترة بإدخال تعديلات على القواعد المنظمة لنشاط الصندوق في سنة 2004 ، حيث تم إضافة مورد جديد للصندوق يتمثل في تسبيقات بنك الجزائر لتسيير نشاط المديونية الخارجية من أجل دعم عمليات الصندوق الخاصة بالسداد المسبق للمديونية العمومية الخارجية وهي سياسة جديدة شرعت الحكومة في تنفيذها ابتداء من سنة 2004[2].كما تم إدخال تعديلات أخرى على أهداف الصندوق في سنة 2006 تتمثل في تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار وتخفيض حجم المديونية العمومية، حيث شرعت الحكومة في استخدام إيرادات الصندوق في تمويل عجز الميزانية من سنة إلى أخرى نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري بالإضافة للمديونية العمومية الخارجية التي شرعت فيها سنة 2004 وعلى العموم نلاحظ من الجدول السابق أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات في ارتفاع مستمر رغم استخدامه في تمويل العجز الميزاني ابتداء من سنة 2006 بعد أن كان العجز يمول من إيرادات أخرى خلال السنوات السابقة، بالإضافة إلى قيام الدولة بسداد تسبيقات بنك الجزائر سنة 2007 والتي بلغت 608 مليار دينار واستمرارها في سداد إجمالي الدين العمومي الذي تم سداده كليا سنة 2008 بمبلغ 465.4 مليار دينار، ليسجل رصيد الصندوق نهاية 2013 مبلغ 5633.8مليار دينار، ويسجل بعدها انخفاض خلال السنوات 2014،2015، 2016 ليصل إلى2072.2 مليار دينار بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية المحصلة وارتفاع العجز الميزاني سنة 2016 الذي قدر ب 3236.8 مليار دج وهذا ما يفسر العلاقة بين الجباية البترولية وإيرادات الصندوق.

6-تقييم أداء صندوق ضبط الإرادات:

نجد أن الاقتصاد الجزائري قد عرف معدلات نمو متنامية بالإضافة إلى سد عجوزات التي عرفتها الميزانية العامة انطلاقا من سنة 2001 نتيجة ارتفاع النفقات الحكومة بعد تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنتها الحكومة الجزائرية انطلاقا من سنة 2001، كما ساهم الصندوق باعتباره من أدوات السياسة المالية بتثبيت معدلات التضخم، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض حجم المديونية الخارجية بعد إلزامه بسد المديونية سنة 2006 غم ذلك تعرض صندوق الضبط إلى عدد من الانتقادات بسبب تداخل الأدوار التي يقوم بها مع السياسة المالية أهمها:

1- ملاحظات تقدم مشروع قانون المالية لسنة 2015 وزارة المالية.

2 – بوفليح نبيل، **دور الصناديق السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية**، المرجع السابق، ص226

- صندوق ضبط الموارد لا يزال بعد 16 سنة من التأسيس أداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تمويل عجز الموازنة كأهم دور تقوم به، إذ لا تزال تابعة للخزينة العمومية ووزارة المالية وبشكل أدق الحسابات الخاصة بالخزينة، مما يجعله غير مستقل عن الموازنة العامة حيث يقلل من فعاليته في ضبط الميزانية العامة خلال فترات الانتعاش.
- محدودية عمل صندوق ضبط الموارد، حيث تتمثل أهدافه الأساسية في تمويل العجز الميزاني بالإضافة إلى تسوية المديونية الداخلية والخارجية للدولة، مسببا في هدر ثروات كان يمكن تحقيقها من استثمار أرصدة الصندوق في الأسواق المالية العالمية
- تبعية صندوق ضبط الموارد للقطاع النفطي، باعتباره المورد الوحيد للصندوق مما يجعله مهددا في حالة حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط وبالتالي هو الأخر معرض لعدم الاستدامة، مما يجعله غير محققا لأي هدف وضع لأجل ألا وهو الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- اعتبار صندوق ضبط الموارد ملك خاص للخزينة العمومية، يجعله أمر لا يسمح النقاش فيه وبالتالي هناك نوع من التظليل على أداء الصندوق وعدم السماح للشعب الجزائري بالتعرف على النتائج المحققة من استثمار أرصدة الصندوق، وبالتالي عدم وجود شفافية ومصداقية في أداء الصندوق[1].

مما سبق يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات قد ساهم بصورة فعالة في مواجهة أثار الصدمات الخارجية لتقلبات أسعار النفط و لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة حيث لعب دور مهم مؤخرا جراء أزمة انهيار أسعار النفط التي تعرضت لها الجزائر والتي أثرت على تطور مؤشرات الاقتصاد الجزائري لتساهم الهوامش الاحتياطية الوقائية في هذا صندوق في مواجهة الصدمة وتحييد أثرها على المدى القصير ولذلك وجب على الجزائر التفكير بشكل جدي في الاستثمار و بناء اقتصاد وطني متين ومتكامل، عن طريق التركيز على قطاعات إستراتيجية تملك فيها الجزائر بنية تحتية و الخروج من نظم الريع التقليدي و التوجه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية[2].

المطلب الخامس: كيف استجابت السلطة الجزائرية للازمة النفطية 2014

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت مايلي:

- كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

1- إدريس أميرة، **المرجع السابق** ، ص71

2- **مذكرة** لنيل شهادة **ماجستير** للباحث وحيد خير الدين بعنوان **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الوطني والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، دراسة حالة الجزائر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص123

●سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري .فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25% مقابل الدولار الأمريكي و ب 6.7 بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015 والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.

.3اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق،و خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات ،حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016مقارنة بعام 2015 بنسبة% 8.8 وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات....) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت ،و خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة .وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت،و فرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

ما مدى فاعلية هذه الإجراءات ؟وما المطلوب مستقبلا؟

هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمحاربة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفد في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط.كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة... هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وأكثر من ذلك تحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من أجواء عدم اليقين التي قد تزيد الأمور تعقيدا ،ولاسيما أن الطلب على الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) يواجه تحديات كبيرة مستقبلا أبرزها:

●ظهور مصادر بديلة للطاقة، وخاصة الغاز الصخري الذي وجدت بعض احتياطاته الكبيرة في الصين، والولايات المتحدة، وكندا وأستراليا وغيرها، ما يمثل تحديا خطير ا للمنتجين في تجارة النفط والغاز الطبيعي العالمية، فالإمكانات التجارية للغاز الصخري يمكن أن تكون كبيرة في المستقبل.

●ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي في الجزائر من الطاقة ما يهدد بتراجع الفائض المتاح للتصدير من النفط والغاز.

●تزايد الاعتماد على تنمية مصادر طاقة متجددة منافسة بتكلفة منخفضة، وخاصة الطاقة الشمسية، وبذل جهود كبيرة لتطويرها.

●رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة و تخفيض كميتها بسبب التطور التكنولوجي.

●تغير أنماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة، باتجاهها نحو استهلاك أقل للطاقة، متمثلة في تنامي التوجه نحو النقل الجماعي، وترشيد استهلك الطاقة في البيوت والأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

●زيادة الضغوط الدولية لفرض قيود على الانبعاث من الطاقة الأحفورية بغرض حماية أفضل للبيئة. وقد تجلى ذلك مؤخرا نهاية 2015 في التوصل إلى اتفاقية باريس حول المناخ ، والتي قضت بفرض قيود على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

كل هذه العوامل ستنعكس سلبا على الطلب على الطاقة الأحفورية ، وتؤدي إلى حصول اختلال في أمن الطلب على الطاقة، وتبعا لذلك تكون إيرادات الدولة في تناقص ،ما يهدد بحدوث أزمة اقتصادية عميقة ومستدامة في الجزائر ، إذا استمرت في اعتمادها المطلق على تصدير النفط والغاز .كما ستكون له انعكاسات وخيمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي نظرا لكون اكتساب الشرعية السياسية مرتبط بالسخاء المالي والاقتصادي للنظام الحاكم.

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري و أثرها على محددات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى التحول نحو اقتصاد السوق.

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل تميزت بتحولات وتغيرات عدة على الساحتين المحلية والدولية، ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم الإيديولوجية والإستراتيجية دافعة إلى تغيير القرارات والأنظمة المتبعة.

المرحلة الأولى: (**1963– 1966**) :وهي تمثل بداية وعودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق

المرحلة الثانية: (**1967– 1978**) : وهي تمثل عهد الاقتصاد الإداري.

المرحلة الثالثة: (انطلاقا من **1988**) : وهي تقابل التحول أو الانتقال إلى اقتصاد السوق.

ويمكن رد عوامل تطور السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري إلى ثلاث معايير أ ولها **المعيار الاقتصادي** نظر لما مر به الاقتصاد الجزائري وما تم تطبيقه من إصلاحات هيكلية، تلاها **المعيار الاجتماعي** والمتمثل في السعي المستمر للحكومة الجزائرية لتغطية الطلب على الخدمات الاجتماعية، وأخيرا **المعيار المالي** المرتبط بقطاع النفط والذي يشكل ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري إذ يمثل حوالي % 64 من إيرادات الميزانية، وعليه يمكن اعتبار أن السير الحسن للسياسة المالية مرهون أولا ب الإيرادات العامة وبالأخص الجباية البترولية، مما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر[1].

إن السير الحسن للسياسة المالية و استقرار معدلات الدين العمومي و العجز الموازني هو مرهون أولا بالإيرادات العامة وخاصة منها **الجباية البترولية**. وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني (sustainability of fiscal policy and deficit) تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر. ومن أجل توضيح أكثر لهذه الوضعية سنستعين في تحليلنا هذا بالأشكال التالية:

1 - شيبي عبدالرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية و قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الاول يناير 2010، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 39.

الشكل45: تطور الإنفاق الحكومي و الإيرادات العمومية (GDP %) للفترة 1963-2007

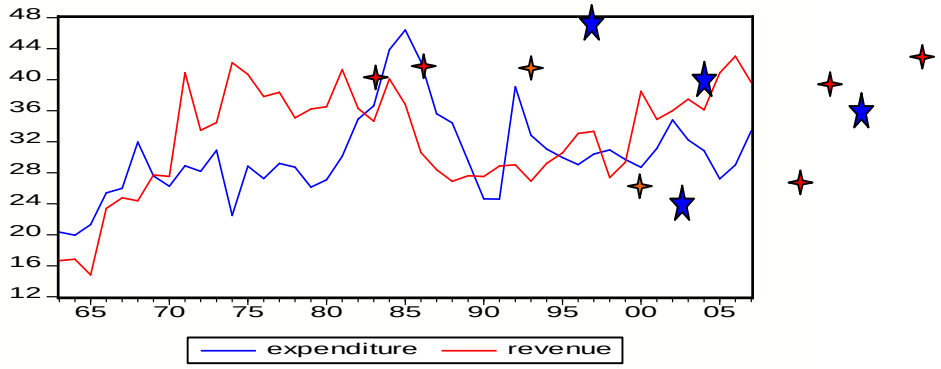

الشكل 46: تطور كل من الإيرادات البترولية و عجز الموازنة الأساسي خارج قطاع المحروقات للفترة 1980-2000:

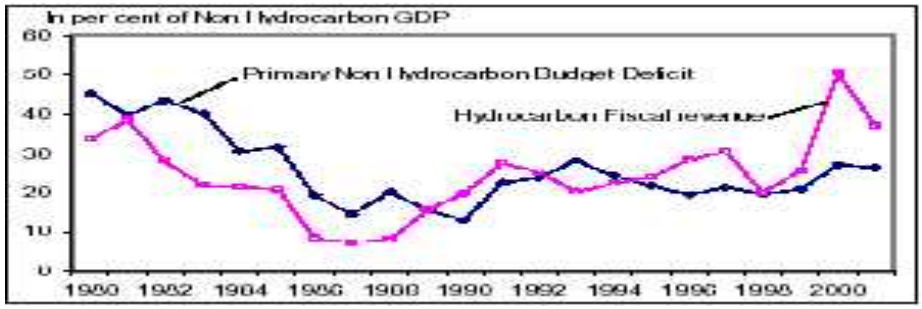

Source : Document du Groupe de la Banque mondiale Rapport No. 25828-AL. (2003). P: 4.

الشكل47: تطور كل من: عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي، و أسعار النفط (GDP %) للفترة 1975-2000:

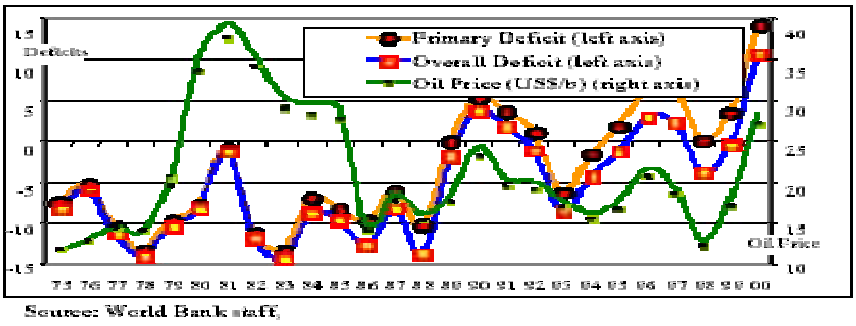

الشكل48: تطور كل من: النمو لاقتصادي، عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي، فوائد الدين العام و أسعار النفط (GDP %) للفترة 1993-2007:

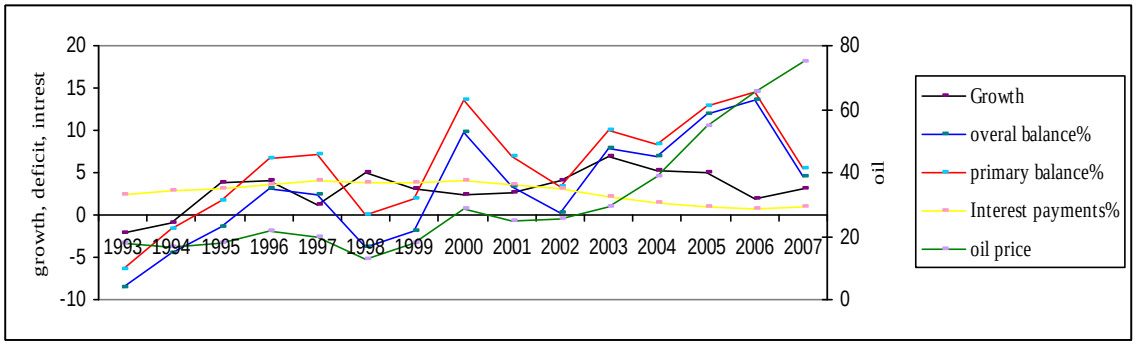

Source: Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

من خلال الأشكال أعلاه ، يتضح أن أهم ميزة تتصف بها النتائج الموازنية بالجزائر هي تبعيتها الكلية لتقلبات (volatility) أسعار النفط، حيث شهدت الفترة 1975-2000 عجزا موازنيا أساسيا قدر بـ 3% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي لهذه الفترة، و هذا ما أعطى ديناميكية غير محتملة للدين العام إلى غاية بداية التسعينات، أين لعبت التعديلات الموازنية دورا مهما في تحويل هذا العجز الأساسي إلى فائض قدر بـ 2,3% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي للفترة 1996-2000.

و عليه فإن معظم مؤشرات التبعية توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات الموازنية بالجزائر.

كما يتضح أيضا من خلال الأشكال أعلاه مدى تأثر عجز الموازنة الأساسي بالإيرادات البترولية، مما جعل التوازنات الموازنية بالجزائر تتغير دوريا مع أسعار النفط. فمثلا، انخفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8,27% سنة 1986 إلى 21,07% سنة 1991، مما كان له الأثر السلبي على ملاءة الدولة و مدى القدرة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية و العجز الموازني آنذاك . عودة الارتفاع التدريجي لأسعار النفط ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 انقلب بشكل إيجابي على مدى القدرة على التحمل الموازني بالجزائر، ونلمس ذلك من خلال تحسن الرصيد الموازني الكلي (overal balance) الذي انتقل من عجز قدره -3,7% من الناتج المحلي الخام سنة 1998 إلى فائض قدره 13,6% من هذا الناتج سنة 2006 . كما أدى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) ابتداء من سنة 2000 إلى استغلال تلك الراحة المالية في خفض نسبة الدين العمومي الكلي من الناتج المحلي الخام من 98,9% سنة 1995 إلى حدود 16% من هذا الناتج سنة 2006 .

الجدول 26: مقارنة العجز الأساسي بفوائد الديون بالجزائر (%GDP)

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العجز الأساسي	-6,4	-1,6	1,7	2,2	6,31	0,09	3,4	13,9	7,5	3,3	7 ,44	8,25	12,85	14,41	5,36
فوائد الدين	2,3	2,8	3,2	3,5	4	3.9	3.8	4	3,47	3,07	2 ,3	2.2	1,4	0.8	0.9

Sources: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

أيضا من خلال الجدول أعلاه، نرى اتجاها عاما نحو ارتفاع الرصيد الموازني الأساسي عن فوائد الدين العمومي ابتداء من سنة 2000، وهذا ما يوحي بوجود قدرة نسبية على تحمل الدين العمومي .

ولتوضيح ما سبق لابد من إلقاء الضوء على مراحل تطور أداء السياسة المالية في الجزائر والتي مرت بالمراحل التالية:

1. فترة ما بعد الاستقلال 1963-1966:

تميزت بداية هذه الفترة أي في سنة 1962 بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.
- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر بـ **3** ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر, وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.
- الهياكل القاعدية: وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000**كم**، و4300 **كم** من السكك الحديدية و 20 مطارا ، وشبكة الكهرباء، و600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر ، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية.
- مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوربيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدما.[1] ، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.
- التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوربيين.
- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى .
- عند مغادرة المعمرين حولوا معهم إدخاراتهم ورؤوس أموالهم ، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك، وانعدام الائتمان ونتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.

لقد شهدت هذه المرحلة إرادة الدولة الجزائرية في القضاء على التبعية الاقتصادية للاقتصاد الفرنسيّ ،ونظرا لعدم توفر القدرة والقوة الاقتصادية لقطاع الدولة ،فقد كان من غير الممكن الشروع في بناء نظام مركزي قوي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي عند حدود 20 إلى 25 % ،بحيث توجه معظم هذا الإنفاق إلى الإدارة بنسبة فاقت 80 % من مجموع الإنفاق العام ،يمكن إرجاع ذلك إلى نمط الإدارة المتبع في هذه الفترة وهي الإدارة الذاتية التي تم تطبيقها في الميدان الزراعي نظرا لهيمنة هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري ،حيث كانت المساهمة في الناتج القومي تمثل 16.4 %،وكذلك

1- Ahmed Henni, **Economie de l'Algerie indépendante**, ENAG Algerie, 1991 P.26.

ضعف القطاع الصناعي بعد رحيل الكوادر الفرنسية وقلة الموارد المالية ،وقد حال ذلك دون التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد ،مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة لم تزد على –4.8 % في سنة 1966 ، اما نسبة البطالة فقد بلغت في نفس السنة حوالي 32.9 %.

2. **فترة التخطيط 1967-1987:** قامت الجزائر في هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة ،الأمر الذي استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية،عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.98%من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1967 إلى حوالي 43 % من هذا الناتج في سنة 1986.

الجدول رقم: 27

أهيمة كل قطاع في الاقتصاد من فترة (67-89)% **الوحدة مليار دج للمبلغ**

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول 67-69	المخطط الرباعي الأول 70-73	المخطط الرباعي الثاني 74- 77	الفترة الوسيطة 78- 79	المخطط الخماسي الأول 80-084	المخطط الخماسي الثاني 85- 89	المجموع
المبلغ الإجمالي: الذي يضم الصناعة ويشمل المحروقات الفلاحة ويشمل الري القطاعات الأخرى	11 %53.5 %0.5 %26	27.7 57.3 11.9 30.8	140 60.7 7.3 32	161.3 62.2 7.2 30.6	400.6 32.8 9.9 57.3	550 31.6 14.4 54	1160.6

Source : annuaires statistiques – o n s –Algérie

وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي ايجابية جدا ، إذ بلغت نسبة 9.21 % في سنة 1978، كما امتصت عددا لا باس به من اليد العاملة ، إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28 % في سنة 1983 ،وهو مادفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بزيادة إنفاقها الاستثماري ،معتمدة في تمويل ذلك على الجباية النفطية التي مثلت أهم مصدر للتمويل ،بالمقابل ،فقد شهدت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع، بلغت نسبته 17.52 % في سنة 1978 و14.65 % في سنة 1981.

جدول رقم: 28 – مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي للفترة 67- 87

بيـــان	1967	1987
1 – التراكم (مليار دج) منها الأموال الثابتة تغير المخزونات	3.2 (2.7) (0.5)	93.9 (92.9) (1.0)
2– واردات المنتجات الغذائية (مليار دج)	0.8	9.3
3– صادرات المحروقات (مليار دج)	2.6	40.7
4– الديون الخارجية مليون دولار us	0	24748
5– خدمة الدين الخارجي / مجموع صادرات السلع والخدمات	0	%57.1

Source: annuaires statistiques o.n.s algerie + annuaires statistiques bird

بدأ المأزق المالي الخارجي انطلاقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)، وكان المشكل الرئيسي للاقتصاد الجزائري ، هو سعر برميل البترول الذي تجاوز 30 دولار أمريكي في سنة 1985، وانخفض إلى 14.4 دولار أمريكي في سنة 1986، ووصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63.3 مليار دينار وانخفضت إلى 34.9 مليار دينار في سنة 1986.

ومن هذه السنة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في الأزمة ، حيث أنخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتموين من المواد الأولية التي يتم تمويلها بإيرادات المحروقات ، وكما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل ، على الرغم من انخفاض معدل البطالة من 25% إلى 19% في 1978 في ظل نمو ديمغرافي كبير, ولكن هذا ليس ناتجا من هيكل إنتاجي تنافسي[1] وضرورة عودة الاقتصاد تفرض على السلطات العمومية قطيعة نظامية لفائدة اقتصاد السوق ، هذه القطيعة ترجمت انطلاقا من سنة 1988 عن طريق الشروع في الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق في المستقبل.

1- Ahmed Benbitour, **L'Algérie au Troisième Millénaire, Défis et Potentialités**, éditions MARINOOR. Algérie, 1998 P62.

3. **الفترة الانتقالية 1988–1998** : لقد كان للازمة النفطية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر نهيار بعد انخفاض أسعار النفط،حيث أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة في ما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد ،كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العام.ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي ، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من اجل تغيير نمط إدارة الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية ،بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي في سنة 1992 ،مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة بغية التقليص من أثار المنافسة .ورغم الإصلاحات المتبعة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التوظيف.وعليه فقد تدهورت الحالة العامة للنمو الاقتصادي والتوظيف نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق في سنة 1994 ،وعليه فقد أصبحت هذه المؤسسات غير منتجة بصورة مزمنة ومتخمة بالعمالة ،وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة بلغت نسبتها 28 % سنة 1998، أما عن النمو الاقتصادي فقد شهدت في هذه الفترة معدلات سالبة -1 % في سنة 1988 ، 0.3 % سنة 1991 و يمكن قول نفس الشيء عن معدلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها في سنة 1992 إذ بلغت 31 % .غير أن أهم ماميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العام للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة،اذ بلغ نسبة 98.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1995 ،مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد ،مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز في الميزانية.[1]

أ- **تقييم الإصلاحات من جانب معطيات الاقتصاد الكلي:**

قبل أن نقدم تقسيما لفترة الإصلاحات الاقتصادية (94-98) من المفيد أن نشير إلى أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لم يعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التعديل، وإنما يعود أيضا إلى تحسن أسعار النقط، والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات[2] الأخرى.

وعليه يمكن أن نقيم برنامج التعديل الهيكلي للفترة (94-98) من خلال المظاهر التي تمس عدة جوانب اقتصادية كلية"

بفضل عمليات إعادة جدولة البحث[1] انتقلت سنة خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من 48.6 % في سنة 1994 إلى 42.5 % في سنة 1995 ، 29.2 % سنة 1996 ، ثم ارتفعت قليلا إلى 39.5 % سنة 1999،

1- شيبي عبد الرحيم ،بطاهر سمير " **فعالية السياسة المالية بالجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية** " **مجلة** التنمية والسياسات الاقتصادية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،المجلد(12) ،**العدد** (1) ، 2010.

2- El hadi makboul , **le P.A.S en Algérie problématique et application,** un revue du CENEPAP . N° 15. 2000 .P.09

وارتفع مخزون المديونية من 29.5 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.5 مليار دولار سنة 1995,ثم انخفض إلى 28.3 مليار دولار سنة 1999 ، وقد سمحت عمليات إعادة الجدولة توفير 16 مليار دولار والتخفيف من الضغوط المالية الخارجية ، كما أن متوسط مدة استحقاق الدين انتقلت من 03 سنوات إلى 07 سنوات، والجدول التالي يوضح تطور اللجوء إلى الدين الخارجي: **X1**(ديون ط+م الأجل)، **X2**(ديون قصيرة الأجل)

جدول رقم (29) تطور اللجوء إلى الديون الخارجية الوحدة مليار دولار أمريكي

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
X1	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.194	31.060	30.261	28.14
X2	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212	0.175
مجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.615	31.222	30.473	28.315

Source :Media Bank N° 35 mai 98 p6 + Revue conjonchve N° 68 Algérie Juillet 2000 p.09

اللجوء إلى الدين المتوسط والطويل الأجل ارتفع من 1993 إلى 1996, وانخفض في سنة 1997 بسبب إعادة الجدولة , وكذلك في سنة 1997 اللجوء على القرض المتوسط والطويل انخفض بـ 2,170 مليار دولار ، بينما هناك زيادة بـ 1,913 مليار دولار قد سجلت في ,1996 وارتفع اللجوء إلى الدين قصير الأجل 1996 لينخفض بأقل نسبة في اللجوء الإجمالي للدين في نهاية 1997.

كما تطورت المؤشرات الرئيسية للمديونية الخارجية للجزائر حسب الجدول التالي:

جدول رقم (30) تطور مؤشرات المديونية (90-97)

بيـــان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
اللجوء إلى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي%	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1	73.5	66.43
نسبة اللجوء إلى الدين/إيرادات الصادرات (الأساس والقواعد)	2.11	2.16	2.20	2.34	3.07	2.85	2.43	2.12
نسبة خدمة الدين بالنسبة للصادرات (الأساس والفوائد) قبل إعادة الجدولة	66.4	73.9	76.5	82.2	93.4	85.5	50.2	39.8
بعد إعادة الجدولة	-				47.1	38.8	30.9	30.3

Source: Media bank N° 35 avril –mai 1998 p 06

1 - Hocine Benissad , **L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb** OPU Algérie 1999 P.67

وبرز أثر آخر هو انخفاض الواردات وزيادة الصادرات وهذا عائد إلى ارتفاع حصيلة النفط ، أما انخفاض الواردات سببه انخفاض الطلب على السلع الأجنبية بسبب انخفاض استهلاك العائدات, وزيادة الصادرات أدت إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري .

جدول رقم (31) الميزان التجاري (93-99) **الوحدة مليار دولار أمريكي**

البيـان	1993	1994	1995	1996	1998	1999
الصـادرات	10.4	8.9	10.3	13.2	10.2	12.5
الـواردات	8.0	9.2	10.1	9.1	9.4	9.1
الرصيـد	+ 2.4	- 0.3	+ 0.2	+ 4.1	0.8	3.4
معدل التغطية	130	97	102	145	108	137

Source : Revue conjoncture n° 67 , Algérie, jullet 2000 , p9 + Rabah Abdoune , un bilan du P.S.E en Algérie (94 –98) 1998 p 05

بفضل إعادة الجدولة تم تكوين احتياطات صرف معتبرة من العملة الصعبة مما يسمح بالتحكم في قيمة العملة وتقليص اللجوء إلى الاقتراض ، وقد تطورت احتياطات الصرف حسب الجدول المبين أدناه

جدول (32) تطور احتياطات الصرف (93– 00) باستثناء الذهب **وحدة مليار دولار**

بيـــان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاحتياطات بالعملة الصعبة	1.5	2.6	2.1	4.2	8.05	6.84	4.41	6
الإحتياطات/شهر إستيراد	1.9	2.9	2.1	4.5	9.03	7.38	4.57	8.32

Source : OP. CIT P 05

وبالنسبة لنظام الصرف ، فقد تم تعديل سعر الصرف سنة 1994 وتخفيض قيمة الدينار بنسبة 50 % مقابل الدولار الأمريكي ، والعمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين بنك الجزائر والبنوك التجارية ، ثم تحويل ذلك إلى سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995.

ومن بين النتائج الإيجابية المسجلة استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية والتي تبرز فيا يلي :

– الانخفاض التدريجي في عجز الميزانية العامة ، ولم يكن الهدف هو محاربة العجز في الميزانية فقط ، وإنما تحقيق مستوى الادخار العام .

ومن أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية استخدمت السلطات سياسة نقدية صارمة متشددة وسياسة مرنة بالنسبة لسعر الصرف, وطبقت تحرير أسعار فائدة حقيقية موجبة ، وبالتالي تقلص العجز المالي للميزانية العامة من 9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 93 إلى فائض تزيد نسبته عن 3 % سنة 94 و 2.4 % سنة 97 .

وتحقق هذا الأداء الإيجابي للمالية بفضل الزيادة في الإيرادات العامة التي استفادت من الانخفاض في قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار النط العالمية خلال السنوات (90-95-96-97) آما بعد 1997 فقد انخفضت

عائدات النفط بسبب تدهور أسعارها وخاصة في سنتي 98-99 ثم عادت الضغوط من جديد بالإضافة إلى التقشف الكامل في النفقات العامة ، تثبيت الأجور ، مساعدات الدعم، والاستثمارات العامة .أما معدل التضخم فقد نجحت الجزائر في تقليصه ، إذ عرف انخفاضا من 39 % سنة 94 إلى 6 % سنة 1997 ثم إلى 4.1 % سنة 99 وأخيرا 1.4 % سنة 2000 وهذا بفضل السياسات الصارمة التي نفذتها الجزائر.

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فبعد أن كان سالبا في المتوسط (-0,5 %) في فترة سنوات (1986 – 1993) حيث بلغ انخفاضه 2,2 % في سنتي (88 – 93) ثم أصبح موجبا منذ 1995 حيث بلغ متوسطه 3,4 % خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج[1]

ب– تقييم سياسة التعديل الهيكلي في الجوانب الاجتماعية

إن برامج التعديل الهيكلي حتى وإن حقق بعض التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أنه في المقابل كانت التكلفة الاجتماعية على الفئات الاجتماعية ثقيلة والتي نوجزها باختصار فيما يلي:

– ارتفاع عدد البطالين بشكل كبير وهذا نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي مستها عملية إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية و الخدمية والجدول التالي يوضح عدد البطالين خلال السنوات 96- 99

جدول رقم (33) القوة العاملة والقوة المشغلة 96-2000 **بالآلاف**

البيـان	1996	1997	1998	1999	2000
السكـان	28380	28800	29300	29700	-
القوة العاملـة	7811	8072	8300	8592	-
مجموع مناصب العمل	5625	5815	5976	6015	-
عدد البطالين	2186	2257	2324	2577	-
نسبة البطالة %	28	28	28	30	33

Source : Revue Conjoncture N° 62, Algerie, Juillet 2000. P11.

من خلال الجدول السابق المبين أعلاه أن نسبة البطالة قد تزايدت ولم تستطع الإصلاحات الاقتصادية أن تقضي عليها ، وهذا يعود إلى انخفاض الاستثمارات الجديدة ، وإجراء تسريح العمال .

– ارتفاع تكاليف المعيشة وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية وهذا يعود إلى الإجراءات التي أدت إلى ذلك منها

1- عبد الوهاب كرمان، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2000/11/06، ص 3.

تحرير الأسعار وإلغاء دعم الدولة لأسعار السلع والخدمات الأساسية وهذا ما أثقل كاهل محدودي الدخل ، فالأرقام التي يقدمها بنك الجزائر والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تشير إلى ارتفاع الأسعار بقوة فبالمقارنة مع سنة 1989 فقد تضاعفت أسعار مختلف السلع أكثر من خمس مرات وتحديدا بنسبة 5.58 فقد انتقلت النسبة من 0.77 في سنة 2000 إلى 25.53 في سنة 2001 ولقد ارتفع سعر الكيلو غرام من لحم الغنم من 116.80 دج في سنة 1989 إلى 512.50 دج في سنة 2001 وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 338.80 % ، أما لحم البقر فقد ارتفع بنسبة 340 % في حين ارتفع سعر لحم الدجاج بنسبة 430.10 % بنفس النسبة سجلها سعر البطاطا الحمراء بين سنتي 1989 و جوان 2002 إذ انتقل من 14.50 دج إلى 33.20 دج للكيلو غرام مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 442 % ، وبخصوص مصاريف الخدمات الأخرى فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال السداسي الأول من 2002 تراوح بين اللباس 3.3 % إلى النقل 2.8% والتربية والترفيه 1% والمصاريف الأخرى غير المحددة 64%

– قامت السلطات الجزائرية بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 1994 بما معدله 50% مما أنعكس على زيادة الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار الواردات و السلع المحلية وانخفاض القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود ، كما قامت الدولة بإصلاح جبائي مما يزيد في تكلفة المنتجات ويساهم في زيادة تكاليف المعيشة للمواطنين .

– **في الجانب الصحي** : انعكست إصلاحات التعديل الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي فيما يلي :

نسبة كبيرة من العائلات أصبحت عرضة للأمراض التي افتقدت لفترة طويلة ولكنها رجعت من جديد بسبب تقص العناية والنظافة التي تتطلب نفقات كبيرة وخاصة نفقات تكاليف الدواء والعلاج.

– **انخفاض نسبة نفقات التربية و التكوين** بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 8.16 % سنة 1984 , إلى 6.36 % سنة 1995 , و ارتفاع تكاليف التمدرس مما دفع الكثير من العائلات إلى عدم إرسال أطفالهم للدراسة بسبب ارتفاع تكاليف الأدوات المدرسية , الكتب , الملابس , والنقل .... الخ، و بالتالي ارتفاع نسبة التسرب المدرسي إلى حوالي 400 ألف تلميذ سنويا.

– حاولت السلطات الجزائرية التقليل من الآثار الاجتماعية السلبية للتعديل الهيكلي فضمنت برنامج الإصلاح لسنة 1994 إدخال تعديلات على شبكة الأمان الاجتماعي باستحداث عنصرين جديدين هما[1].

1 – برنامج للأشغال العامة يحل محل نظام الدعم العام الذي يجري إلغاؤه مرحليا، وبرنامج لتوجيه التحويلات إلى مستحقيها الحقيقيين وهم المحرومين والذين لم تصلهم التحويلات بشكل مناسب.

2 – نظام التأمين ضد البطالة وإدراج الدعم بشكل صريح في الميزانية بعد أن كان يقدم ضمنيا لقطاع السكن في السابق.

(1)كريم النشاشيبي و آخرون , **مرجع سابق ص** 85

ورغم هذه المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة لرفع الغبن الاجتماعي الذي لحق بطبقات كبيرة من الشعب إلا أن هذا يعتبر غير كاف نظرا للتكلفة الباهظة لهذه التعديلات الهيكلية.

4. **فترة الإنعاش الاقتصادي 1999– 2014** : قد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة انتعاشا اقتصاديا نتيجة ارتفاع أسعار البترول والتي تزايدت بشكل مستمر منتقلة من 17.48دولار للبرميل سنة 1999 إلى 98.96 دولار سنة 2008 مما أضفى راحة مالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية وتنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أين حققت معدلات نمو مرتفعة 2009 فقد عرفت الجزائر تطورات ملحوظة أين صنفت رابع أكبر دولة منتجة للنفط الخام في إفريقيا وسادس أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي عالميا حيث شكل قطاع المحروقات 32 من إجمالي الناتج المحلي، جالبا 98 من إيرادات النقد الأجنبي والتي مولت حوالي 79% من إجمالي النفقات العامة، وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود5.6 مليار دولار سنة 2007 وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، نفس الشيء عرفته مستويات 2009 وقد استطاع الارتفاع المستمر للنفط المساهمة بشكل فعال في تحقيق المشاريع المصبو الوصول إليها والمتمثلة في إثراء قاعدة البني التحتية، كما استطاعت أيضا إن تحقق معدلات نمو قدرت ب3.84 %سنة 2014 ، غير أن الفترة الأخيرة من سنة 2014 كانت بداية لكابوس انهيار الأسعار النفطية بصورة حادة مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات من المحروقات من 71427 مليون دولار في2011 إلى 60304 مليون دولار في 2014 ، والذي تسبب في عجوزات في الميزان التجاري وقدرت قيمته -137014 مليون دولار سنة 2015، أما عن الميزانية العامة فقد أفادت التقارير المقدمة من قبل بنك الجزائر الأخيرة قد عرفت عجز وقدرت قيمتها -2553.2 مليار دج في 2015.[1]

وفي هذا السياق فقد انخفض سعر برميل النفط من90.38 دولارا في سنة 2014 ليصل إلى حوالي 37 دولارا عام2016 لكن حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة ،وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف " بصندوق ضبط الإيرادات "الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، و قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي، ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط، فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا.

- عجز في الحسابات الخارجية.
- انخفاض في الاحتياطيات.

1- تقارير بنك الجزائر من سنة 1999- 2014

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28,31% سنة 2000 إلى حوالي 34,87 % سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005. و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (34): بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999-2007

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	3,2	2,2	2,1	4,1	6,8	5,2	5.1	1.8	4.6
معدل البطالة %	29.2	29.5	27.3	25.9	23.71	17.7	15.26	12.3	11.8
معدل التضخم %	2.64	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	1.8	4.6
المديونية الخارجية (مليار $)	27,997	25,272	22,587	22,828	23,523	22,158	16,839	5,583	4,889

Sources: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

المطلب الثاني: أثر السياسة المالية على محددات النمو الاقتصادي الجزائري

I. واقع النمو في الاقتصاد الجزائري:

1- تطور النمو الاقتصادي الجزائري

مكن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمتعلق بالإصلاحات الهيكلية من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، وتمكنت من عودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة **1998** معدل **3.8%** وتحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي أصبح في حدود **5%** وزيادة احتياطات الصرف ، ولكن اثر هذه الإصلاحات علي النمو كان واضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من **1987** إلي **1994** ، باستثناء سنة **1989** بنمو قدره **3.4%** ، ونمو بمعدل **2.2%** سنة **1991** في مقابل معدل نمو سكاني كان يتراوح في حدود **1.1%** إن هدا النمو السلبي في التسعينات يعكس لنا مدي التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات والحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا من الانفتاح العشوائي علي الخارجي في إطار محيط دولي غير ملائم ، وهدا النقص والضعف في الإنتاج له علاقة خلال هده الفترة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقي ضروري لتحقيق النمو ، بالإضافة إلي تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات ، كما إن هدا النقص في الإنتاج يرجع إلي قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول ، وكدا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن ، وقد ترتب علي صعوبة التحكم في هده العوامل بالإضافة إلي سوء التسيير والتنظيم تدني وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من التسعينات حيث وصل النمو إلي (0.9%) سنة 1994 ، كما إن ضعف معدل الاستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو ، حيث اعتمدت الجزائر علي أولوية جديدة عن ما سبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة والزراعة وهي القطاعات الهامة التي تنتج السلع والمنتجات وتوفر مناصب العمل ، إن هدا التوجه لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل أزمة الإنتاج وتقليص الاعتماد علي الواردات ، ومن ثم تأثر النمو الاقتصادي من خلال هده القطاعات الواعدة ، وقد وصل معدل الاستثمار في الجزائر إلي اضعف ما كان عليه قبل **1979** بمعدل **19%** سنة **1990** وهو أمر هام يطرح لنا محدودية مخططات الإصلاح في تحقيق نمو حقيقي وقابل للاستمرار في المدى القصير .

أما في النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح مند **1995** الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق ، وتم احتواء الركود الاقتصادي وتحولت معدلات النمو إلي الايجابية في ظل الإصلاح لأول مرة مند سنوات رغم التراجع الطفيف سنة **1997** بسب الظروف المناجية السيئة ،وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـ **24** % وكدا ضعف نمو القطاع الصناعي. وقد استمر هدا النمو حتى نهاية الإصلاح سنة **1998** بمعدل نمو **3.8 %** والجدول التالي(**21**) يبين معدلات النمو في ظل الإصلاح **(%).**

الجدول رقم: (**35**): معدلات النمو في ظل الإصلاح **(%).**

1998	1997	1996	1995	1994	1991	1990	1988	1986
3.2	1.7	3.8	3.9	-0.9	-2.2	-0.1	-2	1.3

المصدر: حاكمي بوحفص، مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة الرابعة :العدد :2ك2 (يناير)، 2007

ورغم هذه النتائج الإيجابية لإصلاح الذي نفدت الجزائر في المجال المالي والنقدي إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا حيث ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود **32 %** سنة **1998** و.تدهور القدرة الشرائية و ضعف وانعدام المداخيل بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال مما أدي إلي ضعف وتدهور المستويات المعيشية للأفراد و ارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش بالإضافة إلي انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي وانفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية وانفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

وفي الأخير تبدو في ظل الإصلاح محاور السياسة الإقتصادية غير متماسكة وتظهر التحديات والانشغالات القطاعية أكثر إبعادا وأكثر حدة، وهو ما يطرح محدودية برامج الإصلاح على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو، ورغم جهود الإصلاح وتكاليف ذلك إلا أن الإقتصاد لم يستفد من نتائج مقارنة بهذه التكاليف، وما يزال الإقتصاد الجزائري تحت رحمة رهانات خارجية **أثرت على ماضيه وستحدد مستقبله القريب،** أما من حيث النمو الاقتصادي فقد أدي الإصلاح إلي النمو في حالة الجزائر، **فبعد معدلات النمو** السلبية قبل الإصلاح فقد تمكنت الجزائر بفضل هده الإصلاحات من تحقيق معدلات نمو ايجابية ومتواصلة

باستثناء سنة **1995** ، وقد استدام هدا النمو حتى نهاية برنامج الجيل الأول سنة **1998** حيث وصل إلي **3.8 %** أما معدل النمو في الجزائر خلال **1998/1962** فيصل إلي **1.4%** ، وان كان هدا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء علي المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر، زيادة علي انه هدا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات[1] .

وعلي الرغم من كل ما ذكرناه إلي إن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت أثاره واضحة علي إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي.

2- آفاق لاقتصاد الجزائري مستقبل النمو:

إن الوضعية الحالية التي يعرفها الإقتصاد الجزائري تتطلب حلولا محدودة بواسطة قدرات لم تستغل بعد ولذلك تبدو آفاق الإقتصاد الوطني في ضوء النتائج السابقة واعدة وتتطلب:

- استغلال طاقة الإنتاج وتقليص ضياع هذه الطاقة وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي.
- تثمين المحروقات.
- تخفيف آثار التعديل الهيكلي على مستوى الفئات الفقيرة والمحرومة (الشغل – السكن).
- إقامة أجهزة أخرى لتدعيم الإنعاش الوطني والاستثمار العام والخاص الوطني والدولي.
- ضرورة ترقية أشكال المختلفة للمؤسسات والمقاولات الصغرى وكذا النشاطات التي يجب ترقيتها إلى مؤسسات.

وحين نتطلع إلى المستقبل يتبين لنا أن الإقتصاد الجزائري رغم أوجه القصور الحالية، إلا أنه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلا رهانات يمكن كسبها، خاصة وأن فترة ما بعد الإصلاح الإقتصادي فترة **1999- 2006** أعطت الكثير من ثمار السياسة الإقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي لسوق البترولية ، وانعكاس ذلك على تحسن المؤشرات التالية :

- البطالة والمديونية التي كانت في السابق عائق أصبحت الآن قابلة لتسيير ولا تشكل أي خطر على الإقتصاد الوطني.

1- حاكمي بوحفص، مرجع سابق.

- احتياطات الصرف التي تجاوزت **43 مليار دولار سنة 2004** .
- تدعيم التوازنات المالية المحقق في ظل الإصلاح.
- استدامة النمو الاقتصادي وتدعيمه من خلال برنامج الإنعاش الذي يغطي الفترة **2000_2004**

ويتمحور هدا البرنامج حول عدد **من الإجراءات الموجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات** العمومية والمنشات القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية ومن ثم توفير الفضاء الاقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية للإنتاج وحشد الادخار الوطني وبدون دلك لا **يمكن الحديث عن تدعيم النمو الاقتصادي** واستدامته ، وقد جاء هدا البرنامج لدعم الإنعاش ومن ثم النمو ، بعد فشل المؤسسات الدولية في إحداث **الإنعاش انطلاقا من فكرة** : الإصلاح يؤدي إلي النمو ثم الامتداد الطبيعي وهو الإنعاش حسب معتقدات **المؤسسات الدولية** .

الهدف من هدا البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي **الذي عرف ضعف وتراجع خلال السنوات** الأخيرة كما يهدف إلي تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للشغل

ثم برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة **2005-2009** وهما برنامجين طموحين هدفيهما تحقيق ودعم النمو المحقق ، والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو بعد ثماني سنوات من انتهاء برنامج الجيل الأول من **الإصلاحات.**

الجدول رقم: (36)تطور معدلات النمو.[1]

2000	2001	2004	2006
2.4	1.9	5.2	5

إن هده النتائج المحققة في الفترة ما بعد الإصلاح وخاصة انطلاقا من **1999 تسمح لنا بالقول إن معدلات النمو الاقتصادي عرفت انطلاقة حقيقية منذ 1995** واستدام النمو في المدى الطويل من الإصلاح ودلك بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هده الفترة والصرامة في التنفيذ والمتابعة للسياسة المالية والنقدية مما

1 - http://www.ulum.nl/c11.htm .2012/06/23

جعل احتياطيات الصرف ترتفع بدرجة كبيرة ، كما يتضح من هده النتائج علي مستوي النمو القياسي المحقق إن انطلاقة اقتصادية حقيقية قد عرفها الاقتصاد الجزائري منذ 1999 .

وان كانت هده النتائج ترجع في المقام الأول إلي ارتفاع أسعار النفط وهو ما يسمح بالقول إن وجود هدا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلم هام في تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري ، واضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات ، وهو الجهود الواجب التركيز عليه حاليا من خلال الاستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية هدا الضعف الهيكلي الذي يطبع الاقتصاد الجزائري منذ مدة علي اعتبار انه تابع لقطاع المحروقات وان الضرورة ألان تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات وإقامة معارض ومنتديات لهدا الغرض سوءا علي المستوي الداخلي والخارجي ، ودعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو هدا الاهتمام حتى نتمكن من رفع هدا التحدي الذي يلازم الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلي ألان، وسيسمح هدا بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية النمو الاقتصادي .

ما يمكن كذلك ملاحظته من خلال تطور معدلات النمو في الجزائر بعد فترة الإصلاح إن ما تحقق وخاصة سنة 2004 جدير بالملاحظة فعكس ما كان منذ 15 سنة حيث النمو في إطار المحروقات والفلاحة إلي إن ما تحقق خلال 2004 من انخفاض في النمو يعود إلي هدين القطاعين ووصل النمو خارج المحروقات 6.2% ، أما خارج الفلاحة والمحروقات فقد وصل النمو الاقتصادي إلي 6.8 % خلال نفس السنة ،أما النمو المحقق من 2001 إلي 2003 فقد بلغ في المتوسط السنوي 4%

الجدول رقم 37 :مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2003

القطاعات	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
القيمة المضافة %	8,6	18,6	30	13	29

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **ص41**

يتضح من الجدول رقم (23) أنّ مساهمة النشاطات المنتجة في متغير النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2003 تضع في المقدمة المحروقات بـ 30 %، قطاع الخدمات بنسبة 29 %. في الوقت الذي تساهم فيه الفلاحة بنسبة 18,6 %، بينما قدرت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية ب 13.%

وانتقلت حصة الصناعة من **13,3 %** سنة **1990** إلى **8,6 %** في سنة **2003** في نفس السياق، فقد سمح التحسن في معدلات النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة قرابة **717.000** منصب شغل سنة **2004**. و هبوط معدلات البطالة إلى نسبة **17.7 %** سنة **2004** . وتقليص الفقر إلى نسبة **6.8 %** سنة **2004** حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم، كما شهد البلد في نهاية سنة **2004** تقدما في مجال تحسين المؤشرات المالية الكلية[1].

أما إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا فتندرج علي المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهده العملية من خلال البرامج الطموحة ، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو ، وهو في رأي دعم كبير يقدم للاقتصادي بهدف استدامة النمو وإنعاش الاقتصاد، أما إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي في هدا المجال فتركز حاليا علي ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدبير جديدة لعائدات النفط ، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ، وتحسين استفادت السكان من الخدمات .

ن هده الإستراتيجية تهدف إلي التعاون بين الجزائر والبنك الدولي للوصول إلي أداء أحسن للاقتصاد ، ورفع معدل النمو الاقتصادي ودعم قدرته التنافسية والمؤسساتية .

هذه العوامل يجب تدعيمها في المستقبل وستساعد على إزالة الكثير من أوجه القصور الحالية.

ن ستند التصورات في هذا المجال على نظرية ورؤية اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية.

1- مولود حشمان و عائشة مسلم ، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2004**، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، ص04.

3- دراساة قياسية للنمو الاقتصادي الجزائري:

درس العلاقة مابين الإيرادات الجبائية و الإنفاق الحكومي، ثم تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي.[1]

لقد أخد الفترة (**1974-2001**) و باستعمال النموذج القياسي المقترح من طرف الاقتصادي الكينزي ***(Percebois)*** و الذي قدم نموذجا كليا يتكون من 29 معادلة منها 19 معادلة سلوكية و11 معادلة توازنية.

و بتقديره للمعدلات بطريقة المربعات الصغرى العادية *OLS* و باستخدامه برنامج *EViews*.

$$G_t = 58547.56 + 73.42\ RTA_t - 0.02\ \Delta Y_t$$

T-Student (3.20) (6.25) (-0.417)

0.05

$R^2 = 0.6100$; $F^* = 18.77$; $D.W = 1.06$; $T_{tab\ (27-3)} = 1.711$

تدل هده المعادلة أن الإنفاق العمومي يتوقف أساسا على عنصرين: **حجم الإيرادات الجبائية من *RTA*** و التغيير في مستوى النشاط الاقتصادي ΔY_t **من جهة أخرى.** فالحكومة تحدد نفقاتها عل أساس التوقعات الجبائية و تعمل دائما على جعل النفقات المبرمجة في مستوى الحجم المتوقع للإيرادات و بما أن الجباية البترولية **تحتل مكانة هامة(إذ تمثل أكثر من 60% من إيرادات الدولة)** و هو ما يعكس إحصائيا معنوية المتغيرة ***RTA*** ، في حين نلاحظ أن معلمة التغير في الناتج الداخلي **الخام** ΔY_t غير معنوية إحصائيا.

و هذا يعني السياسة الجبائية و الإنفاقية لا تواكب التطور و التغير الحاصل في مستوى النشاط الاقتصادي **للسنوات** 1974 إلى 2001.

1- ـتومي صالح: **أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المرجع السابق، ص ص26،22.

II. الإصلاحات الجبائية في الجزائر :

1- الإصلاح الجبائي في الجزائر:

شهد الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات، وخلال التسعينات، تحولا جوهريا في بنيته، نتيجة التحول من نظام التخطيط وتدخل الدولة الواسع في النشاط الاقتصادي، إلى شكل معدل يتمثل في اقتصاد السوق.

وقد كان النظام الضريبي الجزائري انعكاسا للتغيرات الإيديولوجية التي عاصرها منذ نشأته الحديثة في لستينات والنظام الضريبي القائم هو نتيجة تطور مستمر للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها تتمع الجزائري، ولقد تدهورت نسبة الإيرادات الضريبية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32,10 % سنة 1985 إلى 25 % سنة 1986، ثم 23 % سنة 1988[1]

يستهدف الإصلاح الضريبي تحقيق الكفاءة والعدالة والاقتصاد، ويشمل إصلاح التشريعات الضريبية والجهاز الضريبي والمجتمع الضريبي من أجل تعبئة الفائض.

إن تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 كان يستدعي إصلاح المحيط الاقتصادي والمالي للمؤسسة، والتي يشكل فيه إصلاح المحيط المالي جانبا مهما، وفي هذا برزت ملامح الإصلاح الضريبي الجديد في مارس 1987 عند تشكيل اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي من كبار موظفي وزارة المالية، ومثلي رجال الأعمال وبعض المختصين الآخرين، فما هي أسباب أهداف ومجالات هذا الإصلاح ؟

1.1. أسباب وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

أ- **أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر:**

لقد اتسم النظام الضريبي الجزائري إلى غاية 1991 بالظرفية، فمثلا في سنة 1976 تم إلغاء الضريبة الفلاحية، عقب صدور قانون الثورة الزراعية سنة 1971، وإحياء هذه الضريبة لسنة 1984، وكذلك نسجل الرفع من معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50 % لسنة 1986 إلى 55 % سنة 1987، لتعويض النقص المسجل في الجباية البترولية بانتقالها من 46.786 مليون دينار جزائري سنة 1985، إلى 21.439 مليون دج سنة 1986[2] نتيجة انخفاض سعر برميل النفط من 26,50 دولار أمريكي سنة 1985 إلى 13,5 دولار سنة 1986[3] .

1 -O.N.S, **Rétrospective statistique (1970-2002),** 2005,P : 233-236.
2 -O.N.S, **Statistique spécial N° 31**, P : 56.
2- ص ن. ع: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989**، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 1989، ص : 58.

وكان للأزمة البترولية لسنة 1986 انعكاسات اقتصادية واجتماعية خانقة، هذا في إطار اقتصاد عالمي يتجه نحو نظام اقتصادي محدد، وهذا ما فرض على الاقتصاد الجزائري التحول الشيء **الذي** يفرض عليه نظام ضريبي ملائم لكل التغيرات.

تبين دراسة النظام الضريبي الجزائري لما قبل الإصلاح أن هيكله تميز بالآتي:

- تعقد النظام الضريبي كنتيجة للجمع بين الضرائب النوعية، ونظام **الضرائب العامة ولكثرة الإعفاءات وكثرة النصوص التشريعية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية.**
- عدم مرونة النظام الضريبي.
- تشوه بنية النظام الضريبي **(جباية عادية**- جباية بترولية،..).
- اختلال هيكل الإيرادات الضريبية، بهيمنة الضرائب غير المباشرة فيه، ويضاف إلى ما **ذكر مشكلة الضغط** الضريبي المرتفع كنتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، هذا الضغط قدر سنة 1986 محسوبا على أساس كل **الاقتطاعات الضريبية بمعدل** 45,6 % و46 %، **سنة** 1987 مما يعني الثقل الكبير للاقتطاعات الضريبية[1].
- الغش والتهرب الضريبي فقد كان للضغط الضريبي المرتفع الذي يقع على المكلف أن يؤدي به إلى **التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية.**
- عجز النظام الضريبي القديم على مواجهة الندرة بزيادة العرض، وذلك:
- للقيود المفروضة على الاستثمار الخاص ذات طابع إداري وسياسي وتقني.
- **للحساسية** حساسية المفرطة اتجاه الا**ستثمارات الأجنبية.**

. **للقيود على الواردات نتيجة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.**

وهذا ما جعل الضريبة أداة ميتة غير قادرة على تحريك دواليب الاقتصاد.

ب- أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر [2] :

يهدف الإصلاح الضريبي إلى أن تلعب الضريبة دورا جديدا لمواكبة **النظام الاقتصادي الجديد، بأن تستعمل كأداة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية، وتوجيهها توجيها يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كما يرمي** إلى تحقيق هدف رئيسي يكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني سيما تطور المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية **الاقتصادية.**

والجدير بالذكر، أن الإصلاح الضريبي في الجزائر جاء في إطار الاتجاه العالمي نحو الإصلاح الضريبي الذي **يعتمد على:**

1 - F.M.I, **La réforme fiscale en Algérie**, contribution à la réflexion, rapport de F.M.I, 1988 P6..

2- Ahmed SADOUDI**, la réforme fiscale**, annales de l'I.E.D.F, .Koléa, Algérie, ANEP, 1995, P : 90.

- توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضريبة، فالضرائب بالدول النامية أوعيتها ضيقة، وأسعارها مرتفعة، مما ينجر عنه ظاهرة التهرب الضريبي وإرهاق فئات معينة بالضرائب يؤدي إلى عدم عدالة الضريبة وبهذا فتوسع الوعاء الضريبي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية وتخفيض الضغط الضريبي، ويتيح عنه الفرصة للعمل على تباين **المعاملات الضريبية حسب النشاط والأفراد.**

- إسهام الضريبة على القيمة المضافة ذات الأسعار المنخفضة، في **إصلاح الضريبة على رقم الأعمال ذات الأسعار المرتفعة والمتعددة.**

- **تحسين الإدارة الضريبية، بزيادة تأهيل موظفيها، وتجهيزها بالوسائل** (بنايات، أجهزة الإعلام الآلي، **سيارات التنقل،...** الخ)، **وهذا من أجل تحسين أداء ورفع مرد وديتها** مما يسمح لها بالإطلاع الكامل والدقيق **على** مجمل مداخيل الأفراد والنشاطات المختلفة.

- ويضاف إلى ذلك ما يلي[1]:

- إن إدراج الضريبة على القيمة المضافة ضمن الهياكل الضريبية لما تتمتع به من مزايا كاتساع وعائها، ساعدتها على تحصيل ضرائب أخرى حيادها واعتمادها على الشفافية بينت التجربة في البلدان التي اتبعتها إسهامها في رفع الإيرادات العامة بشكل معتبر.

ليص الأهداف المراد تحقيقيها عن طريق الضريبة حتى لا يقع هناك تعارض بين الأهداف في حد ذاتها.

تعزيز مصداقية النظام الضريبي باستقراره، هذا ما يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل والاستثمار **على المدى الطويل.**

يمكن إجمال أهداف الإصلاح الضريبي فيما يلي:[2]

- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار، وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة **لكي تكون عاملا** من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بأن هناك **حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.**

1- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، المرجع السابق، ص155.

2 - عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة**، مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية. 21 – 22 ماي 2002.

- تحسين شفافية النظام الضريبي، تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.

وبشكل عام، يمكن القول بأن الأهداف المسطرة قبل الشروع في الإصلاح الضريبي تمحورت حول:

- توفير الإيرادات الضريبية وكنتيجة للتوسع المنتظر في الأوعية الضريبية، وذلك بغرض النهوض بالجباية العادية من أجل ضمان تمويل نشاطات الدولة، ولتفادي صدمات الجباية البترولية.
- العمل على تحقيق توازن النظام الضريبي بالعمل على زيادة أهمية الضرائب المباشرة.
- تبسيط النظام الضريبي وجعله متناسقا ومنسجما مع أنظمة الدول الأخرى مواكبة للتحولات الدولية وعالمية الاقتصاد.

1.2. مجالات الإصلاح الضريبي في الجزائر:

ارتكز الإصلاح الضريبي لسنة 1991 على الجباية العادية وتضمن العناصر التالية:

- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة.
- القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين، باختيار ضريبة وحيدة على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي.
- تجسيد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

وقد تمخض عن هذا الإصلاح إحداث الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.

أ- الضريبة على الدخل الإجمالي :

جاءت هذه الضريبة لتعوض نظام الضرائب النوعية ذي المعدلات المتعددة الذي كان مفروضا في السابق على المداخيل.

واشتمل نظام الضرائب النوعية السابق على :

- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وشركات الأشخاص.
- الضريبة على الأرباح غير التجارية.
- الضريبة على مداخيل الديون، الودائع، و الكافلات.
- الضريبة على الرواتب والأجور.
- الضريبة على القيمة الزائدة عن التنازل بمقابل عن الأملاك المبنية وغير المبنية.
- المساهمة الوحيدة الفلاحية.
- الضريبة التكميلية على الدخل.

فالمادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة[*] تنص على أن تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين الوارد ذكرهم في هذا القانون.

تتميز هذه الضريبة بالخصائص التالية:

. **ضريبة سنوية:** ما تفرض سنويا على المداخيل المحققة خلال السنة، مع استثناء الأجراء الذين يتقاضون أجرا وحيدا إذ تقتطع من مداخليهم الشهرية حسب سلم ضريبي شهري.

. **ضريبة وحيدة** : بحيث تفرض مرة واحدة على مجموع المداخيل الصافية لأصناف الدخل، المحددة بالمادة2 من قانون الضرائب المباشرة.

- تفرض على الأشخاص الطبيعيين فقط.
- ضريبة تصاعدية حيث تحسب وفق جدول تصاعدي، باستثناء المداخيل الخاضعة للاقتطاع من المصدر، فإنها تخضع لمعدل نسبي.
- ضريبة شخصية حيث أنها تأخذ في الحسبان الوضعية الشخصية للمكلف بدفعها.
- ضريبة تصريحية تعتمد على تصريح المكلف بالضريبة إذ يلتزم الاشخاص الخاضعين لضريبة الدخل اكتتاب وإرسال قبل الفاتح أفريل من كل سنة إلى مفتش الضرائب المباشرة لمكان إقامتهم، تصريحا بدخلهم الإجمالي، وهذا لغرض تحديد أساس هذه الضريبة.

ومما سبق من خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي، يمكن القول بأنها تتميز بالشفافية من جراء النظرة الشاملة والإجمالية لمجموع مداخيل المكلف، وكذا طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة، كذلك تمتاز بكونها أكثر تقيقا لقاعدة العدالة في الضريبة لكونها تأخذ في الحسبان المقدرة التكليفية للمكلف كتحديد حد أدنى معفى منه، والذي يمثل في طياته شريحة اجتماعية، بالإضافة على التصاعدية بالشرائح.

كما أن هذه الضريبة تمتاز بالبساطة سواء بالنسبة للمكلف، أو إدارة الضرائب، فبالنسبة للمكلف فإنه يكتفي باكتتاب تصريحي واحد عوض تصريحات متعددة إلى مصالح ضريبية مختلفة عن كل صنف من أصناف دخله.

أما بالنسبة لإدارة الضرائب، فإنها تكتفي بفحص تصريح واحد، تطبق عليه إجراءات موحدة فيما يخص ربط وتحصيل الضريبة، والطعن فيها، مما يسمح بتخفيض النصوص الضريبية، ومن ثمة العمل على استقرار النظام الضريبي في جانبه التنظيمي والقانوني.

يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص التالية:

- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له دما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه باتفاق وحيد، أو اتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الاقل.

(*) تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة نص المادة (1) من ق ض م.

- الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية، أو مركز مصالحهم الأساسية.

- الأشخاص أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم، أو حتى يكلفون بمهامهم في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.

- الأشخاص غير المقيمين بالجزائر والذين يحصلون على مداخيل ذات مصدر جزائري.

- الأشخاص من جنسية جزائرية،أو أجنبية الذين يحصلون في الجزائر على أرباح، أو مداخيل يعود فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بموجب اتفاقية دولية خاصة بازدواجية فرض الضريبة.

- الشركاء في شركات الأشخاص والشركات المدنية المهنية.

- الأعضاء في الشركات المدنية بشرط أن تكون منظمة على شكل شركات أسهم وقانونها الأساسي ينص على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة.

- المسيرون ذوي الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ومسيرو شركات التوصية المحددة فيما يخص المكافآت عن وظائفهم.

- المساهمون في شركات الأموال فيما يتعلق بأرباح الأسهم والنسب المئوية من الربح.

ب- الضريبة على أرباح الشركات:

جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة، وذلك من خلال أنها:

- تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي.
- تطبق دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية.
- تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين، والأنظمة المعمول بها، كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة.

تتميز هذه الضريبة بالخصائص التالية:

- ضريبة وحيدة: لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين.
- ضريبة عامة: لكونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها.
- ضريبة سنوية: إذ ان وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة.
- ضريبة نسبية: لأن الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس إلى جدول تصاعدي.
- ضريبة تعتمد على التصريح الإجباري للمكلف من خلال إرسال ميزانيته الجبائية لمفتش الضرائب قبل الفاتح من أفريل من كل سنة تلي سنة تحقيق الربح.

تطبق الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة من طرف:

- شركات الأموال (شركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشركات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة.

- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء المعفاة بواسطة قوانين المالية.

- الشركات المدنية التي لم تؤسس وفق نظام الشركات بالأسهم، ولكنها اختارت نظام الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وهذا الطلب غير قابل للإرجاع خلال مدة حياة الشركة.

- الشركات التي تحقق العمليات والإيرادات المبينة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والمتمثلة في.

تخضع اختياريا لهذه الضريبة، أرباح شركات الأشخاص التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.

يتوجب على الخاضعين لهذه الضريبة الآتي:

- مسك محاسبة منتظمة.
- اكتتاب وإرسال التصريح (الميزانية الجبائية).
- تقديم الوثائق الضرورية لإثبات النتائج.
- الدفع التلقائي للضريبة (حسب تواريخ استحقاقها).

وتؤسس الضريبة على أرباح الشركات باسم الأشخاص المعنيون في مقر شركتهم، أو إقامتهم، وإذا تعذر ذلك يلتزم الشخص الذي يتصرف باسم الشخص المعنوي، بدفع الضريبة والغرامات المرتبطة بها.

تمنح الإعفاءات من الضريبة على ارباح الشركات، بصفة مؤقتة، او دائمة، وتحدد بموجب قوانين المالية، ويمكن قراءة بعض الإعفاءات حسب (المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة) في الآتي :

- تعفى بصفة دائمة، المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدون، وكذا الهياكل التابعة لها.

- تستفيد النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من إعفاء كلي لمدة ثلاث 03 سنوات إبتداءا من تاريخ بداية الاستغلال، ويمدد هذا الإعفاء إلى ست 06 سنوات، إذا كانت هذه النشاطات تمارس مناطق يراد ترقيتها والمحددة من طرف التنظيم.

- تعفى بصفة دائمة تعاونيات الاستهلاك للمؤسسات والمنظمات العمومية.

- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمنتجة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتهم المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى هذه الولايات يقدر بـ 15 % لفائدة ولايات الهضاب العليا و 20 % لفائدة ولايات الجنوب وذلك لمدة

خمس (05) سنوات إبتداءا من أول يناير سنة 2004 ويستثنى من أحكام هذه المادة المؤسسات العاملة في مجال المحروقات (المادة 8 من قانون المالية لسنة 2004).

يتمثل الربح الخاضع للضريبة من الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات مهما كانت طبيعتها، بشرط أن تنجزها المؤسسة بما في ذلك التنازل عن أي عنصر من عناصر الأصول.

إن الربح الصافي يحدد بالفرق بين قيم الأصول الصافية عند اختتام وافتتاح الفترة التي تستخدم النتائج المحققة فيها كقاعدة للضريبة، مقتطعا منها الزيادات المالية، وتضاف إليها الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال، أو الشركاء خلال هذه الفترة.

يقصد بالأصول الصافية الفائضة في قيم الأصول (أصول ثابتة، أصول متداولة.الخ) من بين مجموع الخصوم المتكونة من ديون الغير (الاهتلاكات المالية، المؤونات).

فيما يخص الزيادات المالية يجب أن توضع الزيادات، النقدية، أو العينية المقدمة لمؤسسة (حصص في رأس المال) عند إنشائها لا تخضع للضريبة، ونفس الشيء بالنسبة لهذه الزيادات عندما تقدم خلال فترة الاستغلال, وبذلك فإن الربح الصافي يجب أن تحسم منه الزيادات الممنوحة للمؤسسة خلال فترة الضريبة.

إن إخضاع أرباح الشركات إلى الضريبة لا يأخذ بعين الاعتبار الربح المحاسبي فقط،وإنما تعديل وتصحيح هذا الربح وفقا للقواعد الجبائية السارية المفعول، وذلك لكون مصلحة الضرائب ترفض بعض الأعباء التي أدرجت في الربح المحاسبي.

ويصطلح على الربح المصحح بالربح الجبائي الذي يشكل أساساً لاقتطاع الضريبة على أرباح الشركات، ويمكن صياغة علاقة تحديد الربح الجبائي كما يلي:

الربح الخاضع = الربح المحقق + التعديلات الجبائية.

الربح الجبائي = الربح المحاسبي+الأعباء القابلة للحسم– الأعباء غير القابلة للحسم

تتمثل الأعباء القابلة للحسم في :

1. الخسائر المرحلة للخمس سنوات السابقة (الأخيرة) أخذ المشرع الضريبي فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات بمبدأ سنوية الربح، وسنوية الضريبة، الأمر الذي ترتب عليه مبدأ آخر هو مبدأ استقلالية السنوات الضريبية أي كل سنة تعتبر وحدة زمنية منفصلة عما قبلها وعما بعدها، وبذلك فإن لكل سنة إيراداتها وعليها نفقاتها، وأنه لا يجوز ترحيل خسارة سنة إلى سنة تالية، فحفاظا على رأس مال المشروع الذي يمثل الضمان العام للدائنين ولتمكين المشروع من الاستمرار في مباشرة نشاطه، وبالتالي يستمر كمصدر للمساهمة في النفقات العامة عن طريق ما يدفعه من ضرائب، فقد سمح المشرع الضريبي بخصم الخسارة التي تصيب الشركة في سنة من السنوات من أرباح السنة أو السنوات التالية بحد أقصى خمس سنوات.

2. الجزء غير الخاضع للضريبة من فائض القيمة الناتجة عن التنازل على الاستثمارات المهنية بمقابل و المقدر بـ: 30 % في حالة فائض ناتج عن الاستثمار المتنازل عنه اكتسب منذ أقل من ثلاث سنوات (الأجل الأقصى)، أو 65 % في حالة الاستثمار المتنازل عنه اكتسب منذ ثلاث سنوات أو أقل (طويل الأجل).

3. تحديد حد أقصى حسب قانون المالية للسنة 2004 يقدر بـ 6.000.000 دج فيما يخص مصاريف الرعاية والإشهار الرياضي للأنشطة الرياضية والشباب المسموح بخصمها عند تحديد الربح الضريبي، وبشرط أن لا تتجاوز نسبة 10 % من رقم أعمال الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، وبشرط أن تكون كذلك مبررة.أما الأعباء غير القابلة للحسم: فإنها تمثل تجاوزاً عن مبالغ الأعباء المسموح بها جبائياً،ومن أمثلها نجد :

4. مصاريف الاستقبالات والاحتفالات من إطعام و فندقه، التي يشترط أن لا تتجاوز سنويا مبلغ 375000 دج على أن لا يتعدى ذلك 1% من الربح الضريبي للسنة الأخيرة (السابقة), وهذان الشرطان قد يكونا محل تعديل في قوانين المالية.

5. الغرامات والعقوبات الجبائية والتعويضات إن الغرامات والعقوبات والتعويضات التي تدفعها الشركة نتيجة لمخالفة أحكام القانون الضرائب لا تعتبر من التكاليف الواجبة الخصم حتى لا تستفيد الشركة من خطأها ولعدم تشجيعها على مخالفة قانون الضرائب.

6. تحديد أساس لا يتجاوز مبلغه 800.000 دج لحساب إهتلاك السيارات السياحية غير أن سقف 800.000 دج لا يطبق إذا كانت السيارات السياحية تشكل الأداة الرئيسية.

تحسب الضريبة على أرباح الشركات حسب عدة أنظمة وهي:

تحسب الضريبة على أرباح الشركات بمعدل عام 30 % ابتداء من 1998 إلى غاية يومنا هذا.

وتخضع الأرباح المعاد استثمارها إلى معدل 15 %.

تحدد قائمة الأملاك العقارية والمنقولة التي لها الحق في الاستفادة من المعدل المخفض بموجب قوانين المالية.

يتعين على المؤسسات التي ترغب في الاستفادة من المعدل المخفض, مسك محاسبة قانونية ومنتظمة، كما يتعين عليها أن تذكر بصفة متباينة في التصريح السنوي للنتائج (الميزانية الجبائية)، الأرباح التي قد تخضع للمعدل المخفض، وترفق التصريح بقائمة الإستثمارات المحققة مع الإشارة إلى طبيعتها، وتاريخ دخولها في الأصول وسعر تكلفتها.

هناك معدلات خاصة تتمثل في:

- القرض الضريبي الذي يعني بالقرض الضريبي إمكانية الشخص المعنوي الخاضع للضريبة على الأرباح الشركات من أن يحسم من مبلغ الضريبة بسبب نشاطه، مبالغ

الاقتطاع من المصدر الناتجة من عائدات رؤوس الأموال المنقولة, وللإشارة فإن هذه العائدات تدخل ضمن نتائج المؤسسة، أي عندما يتم تقييدها في خصوم و أصول حساب ما.

ويحدد معدل الاقتطاع من المصدر للضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

- 10 % من عائدات الديون والودائع والكفالات ومثل هذا الاقتطاع، قرضاً ضريبياً يخصم من مبلغ الضريبة على ما يلي:

- المبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات.
- المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدى، أو تستعمل في الجزائر.
- المبالغ المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتها، وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه، أو صيغته، أو منح امتيازات ذلك.

الاقتطاع من المصدر على مداخيل المؤسسات الأجنبية التي ليست لها إقامة مهنية دائمة بالجزائر:

تخضع المداخيل المحققة من طرف المؤسسات التي لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر، للاقتطاع من المصدر بعنوان الضريبة على أرباح الشركات حسب المعدلات المذكورة سابقاً.

ويطبق الاقتطاع من المصدر عندما يدفع مدين مقيم بالجزائر لشركات تخضع للضريبة على أرباح الشركات التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر، ذلك على ما يلي:

- المبالغ التي تدفع مقابل خدمات من نوع تؤدى أو تستعمل في الجزائر.
- الحاصلات التي يقبضها المخترعون, إما بعنوان امتياز رخصة استغلال براءاتها، وإما بعنوان التنازل عن علامة الصنع, أو أسلوبه أو صيغته, أو منح امتياز ذلك.
- المبالغ المدفوعة للشركات الأجنبية للنقل البحري إلا إذا أشير لها ضمن اتفاقية جبائية دولية بين الجزائر والدولة الأصلية لهذه الشركات من أجل تفادي الازدواج الضريبي في الدولتين، ويتم الاقتطاع من المبلغ الإجمالي، لرقم الأعمال المقبوض، ويغطي هذا الاقتطاع الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.

يخضع وعاء الاقتطاع من المصدر بـ 60 % على المبالغ المدفوعة بعنوان الإيجارات، بموجب عقد اعتماد إيجاري دولي لأشخاص غير مقيمين بالجزائر.

وفي حالة كون الخدمات مصحوبة، أو مسبوقة ببيع تجهيزات في إطار نفس العقد، أو الصفقة نفسها، فإن مبلغ هذا البيع لا يخضع للاقتطاع من المصدر بشرط أن تكون عملية البيع محررة في فاتورة منفصلة ومتميزة.

ولا تدخل الفوائد المدفوعة من أجل التسديد الآجل لسعر الصفقة، في أساس فرض الضريبة ولحساب الاقتطاع, تحول المبالغ المدفوعة بالعملة الأجنبية إلى الدينار الجزائري، حسب سعر الصرف المعمول به عند تاريخ إمضاء العقد، و الملحق الذي تستحق بصدد هذه المبالغ.

وللإشارة، فإنه يجوز للمؤسسات الأجنبية التي ليست لها إقامة مهنية دائمة بالجزائر، أن تختار نظام فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية.

يدفع الاقتطاع من المصدر عند دفع المبالغ إلى المؤسسات الأجنبية حسب الكيفيات التالية:

. يسلم للمعنيين وصل يستخرج من دفتر ذي قسائم تقدمه الإدارة.

. يحسب مبلغ الدفع بتطبيق المعدل المعمول به على مدفوعات (تسديدات) الفترة.

. يجب دفع الحقوق خلال العشرين (**20**) يوما التي تلي الشهر، أو الثلاثي الذي تتوجب فيه هذه الحقوق، إلى صندوق قابض الضرائب المختلفة التابع لمقر أو سكن الأشخاص،الشركات والمؤسسات والجمعيات التي تدفع المبالغ الخاضعة للضرائب.

. يرفق كل دفع بجدول إشعار في نسختين يكون مؤرخاً، و موقعاً من طرف الجهة القائمة بالدفع.

ويحتوي جدول الإشعار بالخصوص على البيانات التالية :

- تسمية الهيأة الجزائرية صاحبة الأشغال و عنوانها.
- اسم الشركة وعنوان مقرها، والمكان الذي تنجز فيه المؤسس الأجنبية أشغالها في الجزائر، أو تؤدي فيه خدماتها.
- رقم التعريف الإحصائي الخاص بالمؤسسة الأجنبية.
- الشهر الذي تمت فيه الاقتطاعات.
- أرقام الوصلات المسلمة لإثبات هذه الاقتطاعات.
- طبيعة الأشغال، أو الخدمات المنجزة.
- المبلغ الإجمالي الكلي للمدفوعات الشهرية التي تمت، والمبلغ الكلي للاقتطاعات المطابقة لها.

في حالة غياب وعدم الدفع خلال شهر معين، يجب إيداع جدول إشعار يتضمن " لا شيء" يبين فيه أسباب عدم الدفع.

- يجب على المؤسسات البنكية أن تتأكد قبل القيام بأي عملية لتحويل الأموال من أن المؤسسات الأجنبية قد قامت بالوفاء بكامل التزاماتها الجبائية، وذلك بإلزامها إحضار شهادة إثبات دفع الضريبة المسلمة من طرف قابض الضرائب الكائن بمقر إنجاز الأشغال.

تلتزم المؤسسات التي تمارس نشاطا مؤقتا بالجزائر، والتي تتوفر على إقامة مهنية دائمة بـ:

- إرسال نسخة من العقد في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام إلى مفتش الضرائب التابع لمقر إقامتها بالجزائر.
- إعلام مفتشيه الضرائب على كل تعديل في العقد خلال العشرة (**10**) أيام من تأسيسه.

تدفع الضريبة على أرباح الشركات بالكيفية التالية:

يمكن التمييز بين حالتين فيما يخص دفع الضريبة على أرباح الشركات وهما:

شركات تزاول النشاط والشركات حديثة النشأة.

بالنسبة لشركات تزاول النشاط، فيترتب على المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات دفع ثلاث(03) تسبيقات ورصيد التسوية (إبتداءا من سنة **2000** حسب قانون المالية **2000**) كالتالي:

- التسبيق الأول: من **15** فيفري إلى **15** مارس
- التسبيق الثاني: من **15** ماي إلى **15** جوان
- التسبيق الثالث: من **15** أكتوبر إلى **15** نوفمبر

وتدفع هذه التسبيقات خلال السنة التي تلي السنة التي حققت فيها الأرباح المعتمدة كأساس لحساب الضريبة على أرباح الشركات.

يساوي مبلغ كل تسبيق **30%** من الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في أخر سنة مختتمة عند تاريخ استحقاقها، أو بالربح المحقق في الفترة الأخيرة لفرض الضريبة إذا لم يحصل ختم سنة مالية.

يدفع رصيد التسوية على الأكثر إبتداءا من الأجل المحدد لإيداع التصريح الخاص بالضريبة على الأرباح الشركات (**31** مارس) إلى غاية **15** أفريل).

وفيما يخص الشركات حديثة النشأة، تساوي كل تسبيق 30 % من الضريبة المحسوبة على الحاصل المقدر (الربح المقدر) بنسبة 5 % من رأس المال الاجتماعي المسخر.

تسمح الضريبة على الأرباح الشركات عند سدادها في شكل أقساط مؤقتة من تخفيف العبء الضريبي على المكلف بالضريبة، وبتمويل دوري للخزينة العمومية. كما أن اتجاه معدلها نحو الانخفاض[1] قد يسهم في تحسين قدرة المؤسسات على التمويل الذاتي، وتحفيز الادخار.

كما تشكل الإعفاءات إنفاقا ضريبيا تهدف إلى تشجيع النشاطات والقطاعات المراد النهوض بها، ودعم القطاع الخاص. يضاف إلى هذا، فإن إخضاع الأرباح المعاد استثمارها إلى معدل مخفض من شأنه دعم تحديث وسائل إنتاج المؤسسات.

ج- الرسم على القيمة المضافة:

إن الإصلاح الضريبي فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال، يترجم من خلال قانون المالية لسنة **1991** الذي يدخل الرسم على القيمة المضافة بدلا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات.

يتميز الرسم على القيمة المضافة بالمميزات التالية:

- يشكل ضريبة على الإنفاق (الاستهلاك) يتحملها المستهلك النهائي.
- يعد ضريبة قيمية ، لكونها تحسب بتطبيق معدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة.
- يعتبر ضريبة بسيطة، نظرا لقلة المعدلات المستعملة.

1 - للإشارة انتقل معدل الضريبة على أرباح شركات الأشخاص المعنوية من 50 % سنة 1990، إلى 42% سنة 1991 ثم 30% منذ 1998 إلى يومنا هذا. **المرجع**: قوانين المالية لسنوات: 1991، 1992، 1999.

- بمثل ضريبة عامة على المنتجات والخدمات، لأنها تمس كل المراحل التي تمر بها السلعة، أو الخدمة إلى غاية وصولها للمستهلك النهائي.

- **يسمح** بضمان عدالة ضريبية أكبر للمستهلك النهائي فيما يخص المنتجات المنجزة في الوطن (محليا) ومثيلتها المستوردة، لأن وعاءها لا يتكون في كل مرحلة من قيمة السلعة بكاملها، وإنما بالقيمة المضافة، أي بمقدار مساهمة المشروع في العملية الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، لقد اعتبرت **الضريبة على القيمة المضافة، أداة من أدوات التكامل** الاقتصادي لدول السوق الأوروبية المشتركة[1].

- **يسدد** مبلغ الرسم بطريقة مجزأة في كل مرحلة، نظرا لأن الخاضعين لها، يدفعون الرسوم المطابقة بعد خصم الرسوم القابلة للحسم منها المبينة في فواتير المشتريات، **أو الخدمات.**

وتسمح هذه الطريقة بـ:

- **إمداد إيرادي منتظم لخزينة الدولة.**

- تخفيض العبء الضريبي المحمل على المنتج الأخير، **وذلك بتوزيع أخطار الإفلاس** (في حالة الرسم المستحق على المبيعات يفوق بكثير الرسم المدفوع **عن الشراء**) على مختلف مراحل الدورة **الاقتصادية.**

- **تحفيز المكلفين** على الفوترة للاستفادة من الحسم، ومن ثم تعد وسيلة لمكافحة التهرب الضريبي.

ويطبق الرسم على القيمة المضافة على عمليات البيع والأعمال العقارية: والخدمات من غير تلك الخاضعة **للرسوم الخاصة، أو عرضية.**

– كما يطبق هذا الرسم أيا كان شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص:

- الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة للضريبة، أو وضعيتهم إزاء جميع **الضرائب الأخرى.**

– عمليات الاستيراد.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات البنوك والتأمين كانت قبل الإصلاح الضريبي تخضع للرسم الوحيد الإجمالي **على تأدية الخدمات،** وفي الفترة 1992- 1994 **عوض هذا**

الرسم بالرسم على عمليات البنوك والتأمين **على رقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسات البنكية وشركات** التأمين، ويعتبر غير قابل للخصم، وحددت نسبته على جميع

العمليات البنكية والتأمينات بـ 10% كمعدل عام، غير أنه حدد معدل مخفض بنسبة7 **% يطبق على:**

- **التأمين من الأخطار، بما** في ذلك أخطار الحرائق التي تصيب وسائل النقل بالسكة الحديدية والنقل الجوي **والبحري.**

1- محمد سعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب،** ،1979 ص231.

- إعادة التأمين بجميع أنواعه.
- التأمينات المؤقتة على الحياة.

ومجيء قانون المالية لسنة 1995، تم إدراج عمليات البنوك والتأمينات ضمن مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، وأصبحت إبتداءا من أول جانفي 1995 العمليات المنجزة من طرف البنوك وشركات التأمين تخضع للمعدل المخفض من الرسم على القيمة

المضافة بمعدل 13 % مع الحق في الخصم، وأن التغير في هذا المعدل يكون بموجب قوانين المالية.

تمنح إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة، وتحدد بموجب قوانين المالية وتشكل هذه الإعفاءات إجراءات خاصة تخالف النظام العام للضريبة، كما تعتبر إعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات النشاط والمنتجات والخدمات. وعموما تستجيب هذه الإعفاءات إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

د- إصلاح هيكل الإدارة الضريبية:

في إطار تحديث الإدارة الضريبية شرع في الانتقال نمط إداري أفقي حسب الوظائف(الترقيم الجبائي، التحصيل، المنازعات، الرقابة،..)، نحو نمط إداري عمودي حسب أصناف المكلفين بإقامة مراكز الضرائب، ومديرية المؤسسات الكبرى.

يتم تسيير المكلفين الكبار* من طرف مديرية المؤسسات الكبرى، بينما تتولى مراكز الضرائب بتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة، بدلا من المفتشيات والقابضات. بينما المكلفين الصغار المسيرين وفق النظام الجزافي الذين قدر عددهم سنة 2003 بـ 730.000 مكلف، سيلحقون بمراكز الضرائب الجوارية التي تعتمد على التدخلات في عين المكان، وتكثيف الرقابة. بالإضافة إلى هذا سيتم تدريجيا إنشاء مفتشيات متخصصة في تسيير الجباية العقارية، التبغ والكحول، الجباية المحلية و الفلاحية.

1. بالنسبة لمراكز الضرائب، فقد أعلن كمشروع جديد بتاريخ 19 سبتمبر 2001، بحيث يختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي، الذين لا يقل رقم أعمالهم عن ثلاثة ملايين دينار جزائري(3.000.000 دج).

في الواقع يعبر هذا التنظيم الجديد عن الاستجابة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل نسبة 36,4 % من مجموع المكلفين بالضريبة، وتساهم في حدود 25 % من الإيرادات الضريبية العادية أي ما يعادل 3,4 % من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

تهدف مراكز الضرائب إلى:[2]

1 - Ministère des finances, Direction générale des impôts , la **lettres de la D.G.I**.N°20, Avril 2002.
2 - Ministère des finances, Direction générale des impôts, la **lettres de la D.G.I,** vos impôts pour 2003.

- **توحيد وتجميع** التعامل الضريبي لنفس المكلف من خلال المسير الواحد، الملف الواحد لمختلف عمليات تحديد الوعاء، التحصيل، النزاع الرقابة الجبائية.
- تخفيض عدد المصالح القاعدية.
- تنسيق الإجراءات.
- تحديث العمليات والإجراءات الضريبية عن طريق استغلال شبكة الانترنت والأنترانات.
- العمل تحسين استقبال المكلفين بإنشاء مصلحة إعلام واستقبال المكلفين.

يلقى إنشاء مراكز الضرائب دعما من طرف خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكان متوقعا تعميم انطلاقها سنة 2003، لقد تأخر نتيجة التأخر في انطلاق مديرية المؤسسات الكبرى.

2. **مديرية المؤسسات الكبرى**، فإنها تتضمن الشباك الوحيد للمؤسسات البترولية، والأجنبية، والتي يزيد رقم أعمالها عن 100 مليون دينار جزائري.

تنظم هذه المديرية في مصالح متخصصة، بدلالة القطاعات المهنية، وتشكل المكان الذي للتصريح والدفع للضرائب الرئيسية، وتسير الملفات الجبائية من حيث الإعلام، الوعاء، التحصيل، الرقابة والمنازعات.

- **– أهداف مديرية المؤسسات الكبرى**: تهدف هذه المديرية إلى مايلي:

- ضبط تفعيل الجباية البترولية، جباية المحروقات.
- تبسيط الإجراءات القانونية الجبائية من خلال تنظيم كل المصالح وعاء، تحصيل، رقابة جبائية، منازعات، استقبالات في هيئة واحدة وملف واحد.
- التخصص في التسيير والرقابة على الملفات، وفي عين المكان للشركات البترولية وشبه البترولية.
- تخصيص عمليات التحصيل (جباية المحروقات، والجباية العادية).
- تسهيل وتبسيط الإجراءات من بينها "إلغاء جداول الضريبة على أرباح الشركات واستعمال التصريح التلقائي المصحوب بالتسديد مع السماح للمكلفين باسترداد فوائض التسبيق، أو الرسم على القيمة المضافة بشكل أسرع والنشر الآلي لكل العمليات الجبائية، تأسيس، رقابة، تحصيل منازعة، التسيير، الجباية البترولية، مع التعيين الأوتوماتيكي لتاريخ التصريح والتحصيل".

- **– هيكل مديرية المؤسسات الكبرى**: تتشكل من خمس مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية لجباية المحروقات.
- المديرات الفرعية للتسيير.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للتحصيل.

تعتبر مديرية المؤسسات الكبرى مصلحة جبائية من المصالح الخارجية التابعة للمديرية العامة للضرائب، **تتواجد** في بن عكنون بالجزائر العاصمة على أن يتم إنشاء فرعين لها في كل من قسنطينة ووهران مستقبلا.

شرع في عمل مديرية المؤسسات الكبرى فعليا في جانفي 2006، على الرغم من الانطلاقة الرسمية في 15جوان2005.

ذ- جوانب أخرى من الإصلاح الضريبي:

- **تركيز نشاط المديرية** العامة للضرائب عل مهامها الضريبية الحقيقية، وتحويل تسيير مالية الجماعات المحلية إلى المديرية العامة للمحاسبة، بحيث تم بتاريخ 03 نوفمبر 2004 **تحويل** 668 قباضة تسيير هياكلها وموظفيها البالغين 4.000 عون ضريبي[1].
- إصلاح الضرائب على التجارة الخارجية بمراجعة التعريفة الجمركية.
- إصدار قانون الإجراءات الجبائية سنة 2002.

1 - Ministère des finances, Direction générale des impôts**, la lettre de la D.G.I**.N°20, Avril 2005

III. أثر السياسة الجبائية على محددات النمو الاقتصادي الجزائري

1- أثر الضريبة على الاستهلاك:

تعتبر الضريبة في هذا المجال وسيلة تدخل فعالة تستطيع من خلالها الدولة التأثير على السلوك الاستهلاكي والاستثماري للأعوان الاقتصاديين. فالضريبة يمكن أن تؤثر على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات ، ففرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع (الضارة بالصحة مثلا) يمكن أن تقلل من استهلاكها أو يحول دون الاستهلاك من سلعة إلى صالح سلعة أخرى كما يعمل تخفيض الضرائب على بعض السلع (كالسلع المنتجة محليا) إلى تشجيع استهلاكها. و يبقى هذا التأثير يرتبط بمرونة العرض والطلب على مختلف السلع فكلما كانت هذه المرونة مرتفعة كلما كان تأثير الضريبة على استهلاكها أكثر.

إن توجيه الاستهلاك يتطلب استعمال عدة أساليب كرفع أسعارها عن طريق استعمال السياسة الضريبية، كما أن الوسيلة المباشرة والمؤثرة كيرا في الاستهلاك هي الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الاستهلاك خاصة.

لهذا الغرض تمثل الضريبة تمثيلا حيا ودقيقا لمساهمتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كتلك المتمثلة في إعادة توزيع الدخل الوطني مع مراعاة العدالة الاجتماعية التي تقتضي تخفيض الضرائب بتقرير إعفاءات على لع التي تستفيد منها الطبقات المحرومة في المجتمع، وفي الجهة المقابلة رفع الضرائب التصاعدية على دخول الطبقات الغني وهذا بغية مراقبة الاستهلاك.

فقد تسهم الدولة في القضاء على الفوارق الطبقية أو التقريب بين الطبقات وهذا بالحد من الاستهلاك الترفي بالأخص مع عمليات التنمية يتنوع الإنتاج ويزداد الدخل وتؤدي هنا الضريبة دورها بتشجيعها للادخار والتكفل بقطاع الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات الإستراتيجية وفق مخطط التنمية الشاملة.

إذ يلمح تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الجبائية حيث عملت السلطة الجزائرية على إعادة توزيع الدخل، ففي المجال الاجتماعي قد أحدثت بضم الشبكات الاجتماعية الهادف إلى تخفيف من حدة الأزمة على الطبقة الفقيرة، أما في المجال الجبائي فقد أقرت بعض الإعفاءات من الضريبة على بعض فئات المجتمع خاصة أصحاب الدخول المنخفضة، وبالمقابل كان للنظام الجبائي أثر سلبي على بعض أفراد المجتمع حيث انخفضت القدرة الشرائية للمواطن وكذا ارتفاع أسعار بعض المنتجات, ومن جهة أخرى يمكن للدولة كذلك أن تحقق عدالة اجتماعية عن طريق رفع أسعار السلع الكمالية والتخفيض من أسعار السلع الضرورية

أوبفرض ضرائب على السلع الرفاهية وفرض معدلات ضريبية منخفضة على السلع الضرورية أو حتى إعفاءها منها, وفعلا من الواقع المعاش فان الاستهلاك انخفض كثيرا خاصة لدى الفئات ذات المداخيل المنخفضة حيث أصبح الاستهلاك مقتصرا على السلع الضرورية فقط.

فحسب كين[1] فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة تزايد الدخل نظرا لأن هذه الزيادة في الدخل لا تتم كلها في الاستهلاك, وتكون النتيجة بانخفاض الميل الحدي بالاستهلاك عند الفئات ذات الدخل المتدني يكون اكبر من الميل للاستهلاك عند الفئات ذات الدخل الكبير.

لذلك فإن إعادة توزيع الدخل الوطني بواسطة الضرائب وتحويل جزء من دخل الفئات ذات الدخل المرتفع والميل الحدي الضعيف للاستهلاك إلى الفئة ذات الدخل المتدني وذات الميل الحدي المرتفع يؤثر في توزيع الدخل الوطني بين الادخار والاستثمار بحيث يزيد الاستهلاك ويقل الادخار, وإذا كانت الضرائب مفروضة على السلع الاستهلاكية لأن الادخار يزيد ويقل الاستهلاك ويكون الدخل الوطني قد أعيد توزيعه لصالح أصحاب المداخيل المرتفعة على حساب جزء من المداخيل المتدنية.

كما يرى كينز أن الميل للاستهلاك والميل للاستثمار يتجهان كقاعدة عامة للانخفاض مع ارتفاع حجم الدخل, فإذا كان الطلب الاستهلاكي مشبع فالأسعار تكون منخفضة وبالتالي عائد الأرباح ينخفض وهذا بطبيعة الحال يقلل من الاستثمار، لذلك فان الطلب الفعلي لا يرتفع تلقائيا إلى المستوى اللازم لتحقيق التشكيل الكامل، بل لابد من تدخل الدولة عن طريق الضرائب، وهذا ما يستدعي بالضرورة رفع الطلب الفعلي بإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود، حيث تنخفض بهذه الدخول والضرائب وتعطي بعض التحويلات والنفقات مثل منح البطالة.

ومن الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسات المالية لمعالجة مشكل آخر وهو انخفاض المدخرات القومية وأن تعمل الدولة على الحد من الاستهلاك وتكوين تلك المدخرات وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

1- عبد الأمير شمس الدين: **الضرائب أسسها العلمية، الطبعة الأولى، المؤسسة** الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987 ص57.

2- أثر السياسة الجبائية على الادخار.

إن قلة رؤوس الأموال القابلة للاستثمار في الدول النامية تعتبر العائق الرئيسي في وجه حركتها التنموية وتوفير الأموال يرتبط بمدى القدرة على الادخار لأنه يشكل عنصرا حيويا لتمويل الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة ولذلك يجب إعطاء أفضلية للمدخرات التي يتم تكوينها على أساس توجيهها للاستثمار.

إن الدخل هو العامل الأساسي المؤثر في الادخار، فإذا فرضت الضريبة على الدخل تؤدي إلى إنقاصه على ما كان عليه، وذلك لابد أن يؤدي بالممول إلى إعادة توزيع استعمالات دخله ويتوقف هذا على نوع الطبقة التي ينتمي إليها الممول.

حيث يعتمد تشجيع ادخار الأشخاص أساسا على نسب سعر الفائدة المقدم على الودائع المصرفية المودعة لدى البنوك والإعفاء الضريبي للعائد الادخاري، كما يعتمد أيضا في تشجيع ادخار الأشخاص على الحد من ظاهرة الاستهلاك الكمالي، وأحسن وسيلة لذلك هو فرض معدل ضريبي مرتفع على مثل هذه السلع، ومن هنا يتضح أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة الدور الفعال في ترقية ادخار الأشخاص ومدى تأثير كل منهما في توجيهه.

أ-أثر الضرائب على ادخار القطاع العائلي:

إن تفاقم الأزمة الاقتصادية الجزائرية مع نهاية الثمانينات أصبحت تشكل الشغل الشاغل للمواطن البسيط وللدولة على السواء، بحيث من الصعب على هذا المواطن أن يرفع أو على الأقل يحافظ على مستواه المعيشي. إذ أن تحرير الإقتصاد في بداية التسعينات أدى إلى تحرير أسعار المواد الغذائية ورفع الدعم عنها وعن غيرها من المواد الأخرى بالإضافة إلى بقاء مستوى الدخل ثابتا أو انخفاضه في بعض الأحيان، زاد من ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن ومن ثم امتصاص جزءا كبيرا من الدخل المتاح في إستهلاك المواد الأساسية . ولقد أدى ذلك إلى ضعف معدلات الإدخار .

ومن خلال معطيات الجدول رقم يلاحظ بأن نمو إدخار العائلات الجزائرية قد انخفض من 104% سنة 1988 إلى –27 % في سنة 1998 , وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن عملية الاستهلاك كانت مرتبطة بالدخل وأن هذا الأخير لم تكن له علاقة نسبية مع تزايد الأسعار .

الجدول رقم 38: تطور إدخار القطاع العائلي في الجزائر الوحدة : مليار دج

السنة	الدخل المتاح للعائلات	الاستهلاك النهائي	إدخار العائلات	نسبة نمو الادخار %	نسبة نمو الاستهلاك %	نسبة نمو الدخل %
1987	195.2	189.5	5.7	–	–	–
1988	223.7	212.1	11.6	104	12	15
1989	276.2	266.2	10	14-	26	23.5
1990	328.1	320.4	7.7	23-	20	19
1991	430.6	410.2	20.4	165	28	31
1992	685.5	605	80.5	294	47	59
1993	805	687	118	47	14	17
1994	1020	875	145	23	27	27
1995	1296	1127	169	17	29	27
1996	1532	1329	203	20	18	18
1997	1663	1439	224	10	08	08
1998	1746	1581	165	27-	10	05

المصدر : عبد القادر بلطاس:**الاقتصاد المالي والمصرفي** (السياسات والتقنيات الحديثة في تمويل السكن) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001

ب- أثر الضرائب على ادخار المشروعات:

إن للادخار أثر بالنسبة لتكوين رأس مال، فهو الوسيلة المعتمدة من طرف المؤسسات وتتكون الإدخارات عادة من الأرباح التي تحققها المؤسسة (غير الموزعة) والاحتياطات، وعلى هذا الأساس تتدخل السياسة الجبائية لتشجيع ادخار المؤسسات التي تستعمل في عملية التمويل ولهذا عمدت السلطة الجزائرية إلى عدة إجراءات مستهدفة بذلك رفع ادخار المؤسسات العامة والخاصة، ومن بين هذه الإجراءات:

- يحق للمؤسسة نقل عجزها المال خلال خمس سنوات الأولى وهذا على التوالي أي أن تنقل الخسارة من سنة إلى السن الموالية إذ تخصم من الربح المحقق وينخفض سعر الضريبة، وذلك حسب المادة 147 من

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في حالة **تسجيل** عجز في سنة مالية ما فإن هذا العجز يعتبر عبئا يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية، وإذا كان هذا الربح غير كاف لتخفيض كل العجز الزائد فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية، إلى غاية السنة المالية **الخامسة لسنة** تسجيل العجز، ويعد هذا الامتياز تقاسما للخسارة بين الدولة والمؤسسة، ويهدف المشرع من هذا الإجراء إلى رفع الإمكانيات الإنتاجية ودفع المؤسسات إلى التأقلم مع متطلبات السوق.

- التنازل عن عنصر من عناصر الأول الثابتة بسعر أعلى من السعر المحاسبي لكل زيادة **ناتجة عن** فائض القيمة، وتعتبر هذه الزيادة ربحا وهي في حقيقة الأمر تخضع للضريبة على أرباح الشركات إذ يعالج المشرع هذه الزيادة **حسب المادة** 173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التي تنص على أنه " يحدد مبلغ **فوائض القيم الناتجة عن التنازل الجزئي أو** الكلي من عناصر أصول مثبتة في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي أو فلاحي، أو في إطار ممارسة نشاط مهني يربط بالربح الخاضع للضريبة حسب طبيعة فوائض القيم:

- ✓ إذا تعلق الأمر بفوائض قيم قصيرة الأمد، يحسب مبلغها في حدود 70% **من الربح الخاضع للضريبة.**
- ✓ **إذا تعلق الأمر بفوائض** قيم طويلة المد، يحسب مبلغها في حدود 35% **من الربح الخاضع للضريبة".**

إذ تنتج فوائض القيمة قصيرة الأمد من التنازل عن عناصر مكتسبة ومحدثة منذ ثلاث سنوات **على الأقل** أما فوائض القيم طويلة الأمد فهي تلك التي تنتج عن التنازل عن عناصر مكتسبة أو محدثة منذ أكثر **من ثلاث سنوات.**[1]

ت- أثر الضرائب على الإدخار الحكومي

يعتبر **الادخار الحكومي** في **الجزائر من بين المصادر المهمة** في الإنفاق الحكومي، **حيث** ساهمت **بقسط** كبير في تغطية **الاستثمارات الوطنية رغم ضخامتها، وبصفة عامة نجد أن معدل نمو الادخار الحكومي** أكبر **من معدل** نمو النفقات العامة. **لا** يعني ذلك أن الميزانية العامة في **الجزائر** لم **تشهد عجزا ماليا، بل** في **بعض السنوات حققت** الميزانية العامة **عجزا** ولم **تحقق فائضا، هذا ما يدفعنا** إلى التفرقة بين **فائض الميزانية والادخار الحكومي، حيث يقصد**

1- المادة 172-2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

بفائض الميزانية العامة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما الادخار الحكومي فيقصد به كما سبق الذكر الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية، وبالتالي فإن تحقق الادخار الحكومي لا يعني وجود فائض في الميزانية العامة.

و لدراسة الادخار الحكومي في الألفية الثالثة أي بعد الإصلاحات الاقتصادية سوف نتبع ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم39 : تطور الإدخار الحكومي

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العامة	950.5	1578.161	1505.526	1576.684	1517.673	1618.4
الجباية البترولية	560.121	1173.237	956.389	916.4	836.06	862.2
نفقات التسيير	774.7	856.2	963.6	1097.846	1199.42	1055.3
الإدخار الحكومي	175.8	721.961	541.921	478.838	318.253	563.1

المصدر:الإحصائيات حتى سنة 2001:**الدليل الإحصائي الجزائري**، الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2003، العدد 20، ص345.

يلاحظ من الجدول بأن هناك ادخار حكومي خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2004، بمعنى أن في كل السنوات كانت الإيرادات العامة تفوق نفقات التسيير. رغم أن الميزانية العامة خلال هذه الفترة لم تحقق في كل السنوات فائض، حيث نجد أن هناك عجز في كل من السنوات 1999، 2003، 2004، حيث بلغت النفقات العامة على التوالي 9961.7 مليار دينار جزائري 1752.691 مليار دينار جزائري، 1775.3 مليار دينار جزائري. ويعود سبب هذا العجز إلى إرتفاع نفقات التسيير خلا ل هذه السنوات، لكن رغم ذلك فإن الميزانية العامة قد حققت مدخرات مهمة، حيث مثلت هذه المدخرات نسبة مهمة في كل من ميزانية التسيير والتجهيز، فبالنسبة لميزانية التسيير مثلت المدخرات نسبة 22.6 %من ميزانية التسيير في سنة 1999 لترتفع هذه النسبة في سنة 2000 إلى أكثر من84% ، بمعنى أن الإدخار الحكومي مكن من تغطية 84%من نفقات التسيير، أما في سنة 2004 فبلغت نسبة تغطية الادخار الحكومي53.3 %لنفقات التسيير وباعتبار الإدخارات بصفة عامة توجه إلى الاستثمار ذلك ما يستدعي دراسة أهميتها إلى الاستثمار، أي نسبة تغطية الادخار الحكومي لميزانية التجهيز .ففي سنة 1999رغم أن الميزانية العامة قد حققت عجزا في تلك السنة ،إلا أن نسبة الادخار الحكومي إلى ميزانية التجهيز قد بلغت 94% وبلغت هذه النسبة إلى أكثر من 224 % في سنة 2000 ويعود هذا الإرتفاع إلى انخفاض ميزانية التجهيز لسنة 2000 وإلى 238 % النمو الكبير الذي شهدته الإيرادات العامة، وبالتالي الادخار

الحكومي، والذي تضاعف أكثر من 4 مرات، بينما نفقات التجهيز لم ترتفع سوى ب 1.7% خلال هذه السنة.

كما فاق الادخار الحكومي ميزانية التجهيز في سنة 2001 و 2002، أما في سنة 2004 فبلغت تغطية المدخرات الحكومية لميزانية التجهيز بنسبة 78.2 % و أهمية الادخار الحكومي تعود إلى الجباية البترولية، هذه الأخيرة لعبت دورا مهما في تطوره، حيث نجد أن قيمة الجباية البترولية في كل السنوات تفوق قيمة المدخرات الحكومية، حيث بلغت في سنة 2003 أكثر من 260% أي أن الجباية البترولية بلغت أكثر من 2.6 مرة المدخرات الحكومية، ذلك ما يوضح العلاقات السببية بين الجباية البترولية و الإدخار الحكومي، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين كل من الجباية البترولية والادخار الحكومي ،وهذا بديهي لا يستدعي البحث في نوع هذه العلاقة وشكلها، لكن وجود هذه العلاقة تستدعي منا دراسة قوة هذه العلاقة، وسوف نحاول تحديد التأثير للتغير في قيم الادخار الحكومي باعتباره متغير تابع لتغير الجباية البترولية، ونحاول استخدام معامل الارتباط، أي قياس قوة العلاقة بين الادخار الحكومي والجباية البترولية، ومادامت فترة دراستنا محدودة.

فسوف نلجأ إلى طريقة المسح الشامل بمعنى أننا نورد المعلومات الكلية للمتغيرين أي كل من الادخار الحكومي والجباية البترولية دون اللجوء إلى أسلوب العينات . والمعطيات الخاصة بالادخار الحكومي والجباية البترولية معطاة في الجدول التالي:

الجدول رقم :**40** تقدير معامل الإرتباط الوحدة[1]

x	y	$\overline{x} = X$	$\overline{y} = Y$	XY	X^2	Y^2
5.6	1.8	-3.25	-2.86	9.295	10.56	8.18
11.7	7.2	2.85	2.54	7.239	8.12	6.45
9.6	5.4	0.75	0.74	0.555	0.56	0.55
9.2	4.8	0.35	0.14	0.049	0.12	0.02
8.4	3.2	-0.45	-0.46	0.657	0.2	2.13
8.6	5.6	-0.25	-0.94	0.235	0.06	0.88
53.1	**28**	**0**	**0**	**19.62**	**19.62**	**18.21**

نقوم بإيجاد معامل الارتباط Pyx كالتالي:

1- التباين المشترك:

$$\pm_{yX} = \frac{17.56}{5} = 3.512$$

2- تباين X :

$$\pm_{X} = \sqrt{\frac{19.62}{5}} = 1.98$$

3- تباين Y :

$$\pm_{Y} = \sqrt{\frac{18.21}{5}} = 1.9$$

1- **الوحدة** للجباية البترولية **والادخار الحكومي** 100 مليار **د.ج ولقد تم** تقريب **الأرقام** حيث **تمثل x** الجباية البترولية و y الإدخار الحكومي.

يكون معامل الارتباط:

$$\pm_{Yx} = \frac{3.512}{(1.98)\times(1.9)} = 0.93$$

نلاحظ من خلال قيمة معامل الارتباط وجود علاقة قوية جدا بين الادخار الحكومي و الجباية البترولية حيث تقترب قيمته من [1] ، ذلك رغم وجود الجباية العامة و نفقات التسيير التي تؤثر على الادخار الحكومي،إلا أن أهمية الجباية البترولية في التأثير على الادخار تبقى قوية جدا، و لتحديد درجة الاقتران **بين كل من الجباية** البترولية والادخار الحكومي نلجأ إلى معامل التحديد r^2 **و الذي يساوي** $(Pyx)^2$ **و بالنسبة لمعامل التحديد بين** الجباية البترولية و الادخار الحكومي $r^2 = 0.86$ ، **أي أن** 86 % من التغيرات التي حدثت في الادخار الحكومي ناتجة عن التغيير في الجباية البترولية و المعادلة التالية توضح ذلك:

التغيير في الادخار الحكومي= التغيير في الجباية البترولية + التغيير في باقي العوامل

و ما دام معامل التحديد بين الجباية البترولية و الادخار الحكومي يساوي 86%، ذلك يعني أن 14% فقط من التغيرات في الادخار الحكومي تكون غير مفسرة من الجباية البترولية أنها غير ناتجة عنها.

3- أثر السياسة الجبائية على الاستثمار.

يمتد تأثير السياسة الجبائية ليشمل توجيه الاستثمارات نحو نشاطات معينة كالزراعة أو الصناعة أو التعدين.. أو توطين الاستثمارات في مناطق أخرى تسعى الدولة لترقيتها أو نحو مصادر معينة للطاقة كونها حرارية أو نفطية أو ذرية أو مائية.[1] ويتم كل ذلك في إطار السياسة العامة للدولة ومن خلال مختلف الادوات التحريضية للسياسة الجبائية وبذلك يمكن استخدام الضريبة كأداة لتحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال توجيه عناصر الإنتاج نحو المناطق غير المرغوب فيها ومن اجل ذلك تتخذ الدولة سياسة التحريض الضريبي في شكل إعفاء أو تخفيف الضرائب المستحقة على المؤسسات العاملة في المناطق النائية ، ويترتب على ذلك تنقل عوامل الإنتاج إلى النشاط الاقتصادي الذي يقل فيه العبئ الضريبي حيث دائما تسعى موارد الإنتاج التنقل أين يمكن استغلالها في أكثر القطاعات ربحية[2].

كما يمكن للضريبة أن تكون أداة لتسهيل أو عرقلة نمو المؤسسات وتركزها إلى جانب التأثير في تحديد طبيعتها القانونية وجنسيتها من خلال ما يمنحه المشرع من تحفيزات جبائية للمؤسسات الوطنية دون غيرها أو المؤسسات التي لها طابع قانوني معين كالمؤسسات الصغيرة والعائلية دون غيرها .

وبذلك فالدولة تلجا لاستخدام الضرائب للتأثير على المسار الاقتصادي سواء تعلق الأمر بتخفيض سعرها على أنشطة معينة أو منح إعفاءات ضريبية لفترة زمنية محددة ، وذلك بالنسبة لأوجه النشاط المرغوب فيها والتي تحقق أهداف الخطة . ويمكن للدولة أيضا رفع سعر الضرائب على الأنشطة غير المرغوبة بغرض إتاحة الفرصة لعوامل الإنتاج للاتجاه نحو الأنشطة الأخرى الأكثر إنتاجية وحيوية بالنسبة للنشاط الاقتصادي.

تعتبر السياسة الجبائية بشكل عام أداة قوية لتنمية الإيرادات العامة للدولة وذلك بتطبيق سياسة مالية مخطط لها ومنظمة على أساس بنية اقتصادية موجهة لتحقيق اقتصاد متكامل، وينطوي ذلك على القيام باستثمارات ضخمة في بعض المجالات المختارة فضلا عن القيام باستثمارات صغيرة في بقية المجالات التي يشمل عليها الاقتصاد الوطني، ويكون هذا التفضل بالنظر على الحاجة الملحة لعملية التنمية السريعة إذ يتطلب بالضرورة التعرف على البدائل الاستثمارية المتاحة، ومن هذا المنطلق يمكن تصور أشكال التدخل الحكومي في عملية الاستثمار لما يلعبه هذا الخير من دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية خصوصا إذا كان هذا الاستثمار قد أدّر على صاحبه الفائدة المرجوة منه وفقا لما سطر له من أهداف المشروع، ومكننا ذلك عن طريق استخدام

1- Raymond Muzellec: **Finances publiques**, édition Dalloz ,Paris, 2000, p336.

2 - عبد المنعم فوزي: **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (دون سنة نشر). ص 243.

سياسة جبائية ناجعة تدفع بالمستثمر إلى توظيف أمواله دون تردد، كما أن "**إمكانية تحريض توجيه حضر أو** معاقبة، التي تمنحها السياسة الجبائية يجب أن تكون موجهة نحو هدف واحد، إقامة سلوك ملائم للتنمية"[1]، **فمن** خلال النظرة الاقتصادية لمختلف دول العالم للجباية، التي تجعلها أداة تدخل اقتصادية تسعى إلى تحقيق قدر من الفعالية الاقتصادية ذلك على جانب الدور المالي الذي تلعبه في تعبئة موارد الدولة يمكننا ربط الجباية بعام **الاستثمار الذي يعمل** على التقدم المنتظم للإنتاج الوطني المرتبط بحركات ظاهرة ومختلف عناصر الطلب الإجمالي نظرا لعدم استقرار الاستهلاك **الذي يكون سريع التأثر بالأوضاع الاقتصادية.**

أ- واقع الاستثمار في الجزائر:

يمكن استعمال عدة طرائق لدراسة وتحليل تطور الإنفاق الاستثماري ومعدلاته، يمكن أن نقارن المستوى الحقيقي لكل من الاستثمار ورصيد رأس المال في الفترة **الحالية** بمستوياتهم **الحقيقية** في الفترات **الماضية. كما يمكن تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالاستثمار منها معدل** التراكم **ومعدل الاستثمار، فالأول عبارة عن نسبة الاستثمار** الإجمالي إلى التراكم الإجمالي، **أو ما يسمى بمخزون رأس المال، والذي** يعبر فعلاً **عن نسبة الاستثمارات الجديدة بالنسبة للاستثمارات القديمة، ويعكس بالفعل تطور الاستثمارات. أما** الثاني **فهو عبارة عن نسبة** التراكم الإجمالي **من القيمة المضافة** التي **يولدها رصيد رأس المال، ويمكن إجراء بعض المقارنات الدولية** التي **توضح بالفعل هل البلد** المعني يسير في **ركب الدول المتقدمة أم هناك فرق بينه وبين** هذه الدول؟

تطور الاستثمار ومعدله: قدر حجم التراكم الإجمالي **الكلي**[2] **لرأس المال الثابت***(ABFF)* في سنة *2003* **من بـ 1265164.5 مليون دج أي ما يعادل 29 % من القيمة المضافة الكلية** (VA) **أي من الناتج المحلي** الإجمالي، **أما** التراكم **بالنسبة للمؤسسات وشبه المؤسسات الإنتاجية** (SQS) **قدر ب 411109 مليون دينار أي ما يعادل 16% من القيمة المضافة لها**((VA(SQS) **و 10% من القيمة المضافة الكلية، إن قيم المؤشرات السابقة تعكس ضعف** التراكم الإجمالي **للمؤسسات وشبه المؤسسات مقارنة** بالتراكم الإجمالي **الكلي.**

تؤثر الضريبة على سلوك المنتجين من خلال تأثيرها على الكميات التي يرغبون في **إنتاجها حيث أن الضرائب تؤثر على عوامل الإنتاج، إذ أن خفض الضريبة يساعد على زيادة الإنتاج** وذلك نتيجة تخفيض **أسعار عوامل الإنتاج** مما يؤدي في النهاية إلى **خفض التكاليف الكلية للإنتاج.**

1- A. Kandil: **théorie fiscale et développement**, l'expérience algérienne, SNED, 1970, p 9.

2- البشير عبد الكريم، **تقدير دالة الاستثمار الكلية – حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 23 العدد الأول، دمشق، 2007 ، ص119.

ب- الامتيازات والحوافز الجبائية:

البحث والسعي من اجل إيجاد سياسة تحفيزية توفق بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ككل، وعلى العموم قد تعتمد السياسة التحفيزية في مادة الضرائب على عدة أدوات تكون على شكل تحريضات جبائية، هذه التحريضات قد تكون على شكل إعفاءات (دائمة أو مؤقتة) أو على شكل تخفيضات في معدلات الضرائب على الدخل مثل الضرائب على أرباح الشركات (*IBS*)، لأن مثل هذه التخفيضات تعطي الفرصة للمؤسسات الاستثمارية ف التوسع، الدولة تترقب هدفا من وراء ذلك وهو أنها تهدف إلى التأثير على القرار الاستثماري، بحيث تجعل المتعامل قادرا على القيام بالمشروع الاستثماري ومما لابد من ذكره هو أن هذه الامتيازات تمنح وقف شروط معينة تتوفر في المستفيد منها، وهو الشخص الخاضع للضريبة بموجب النشاط الذي يمارسه.

- **الإعفاءات الدائمة:**

إذ تشمل كل القطاعات والنشاطات سواء كانت تابعة للدولة أو الخواص، وعادة ما تخص هذه الإعفاءات النشاطات الاجتماعية بالدرجة الأولى لمدة زمنية غير منتهية إذ أن هذه الإعفاءات تتغير كما يمكن إلغاؤها وفق الأحكام القانونية الصادرة في قوانين المالية، ومن بين المؤسسات التي تستفيد من إعفاءات دائمة في الجزائر هي:

- ✓ المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة، وكذا الهياكل التابعة لذلك.
- ✓ الفرق والهيئات التي تمارس نشاط مسرحي بعنوان الإيرادات المحققة.

فعلى العموم تأخذ هذه الإعفاءات طابعا اجتماعيا والتي تمس فئات اجتماعية أكثر حرمانا وتهميشا، وقد تأخذ طابعا ثقافيا أو علميا والتي تمس فئة الشباب لما لها من اهمية بالغة في التطور الاقتصادي والسياسي ومحاولة الرقي بها، كما تأخذ أيضا طابعا اقتصاديا والتي تخص المشاريع بتحفيزها وتشجيعها على الاستثمار إذ يعتمد في إعفائها من بعض الرسوم والضرائب حسب أهميتها.

- **الإعفاءات المؤقتة:**

إن الإعفاءات المؤقتة التي تمنحها الدولة للمستثمرين تكون متعلقة بأهمية المشروع وتكون ممنوحة وموجهة عادة للقطاع الخاص بالإعفاء الجزئي أو الكلي وذلك لتحفيز الخواص على تكثيف نشاطهم الاستثماري، وتخص هذه الإعفاءات أساسا الاستثمارات التي تنجز في إطار الامتياز أو الرخصة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *(ANDI)*.

ونجد أن الاستثمارات في النظام العام حسب المادة 09 من الأمر رقم 01-03 بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تستفيد من المزايا التالية:

- ✓ تطبيق النسبة المخففة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ **الإعفاء من دفع رسوم نقل** الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

كما تستفيد أيضا من مزايا خاصة في إطار النظام الاستثنائي حسب نص المادة 10 **من نفس الأمر المتعلق بالاستثمار:** "الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا لاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتقتضي إلى تنمية مستديمة".

1. بعنوان إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 02% فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار **سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية**، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.

تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في عملية الإنجاز.

2. بعد عملية انطلاق الاستغلال:

الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في **إطار الاستثمار.**

منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل اعجز وآجال الاستهلاك، كما **يمكن ان تستفيد الاستثمارات من فوائد على القروض البنكية المحصل حسب الشروط و الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.**

كما أقر قانون المالية لسنة 2003 بإجراءات جديدة تصب أساسا في دفع وترقية الاستثمار الاقتصادي والمالي:

- تخفيض معدل الدفع الجزافي (VF) من 04% إلى 03%.
- استفادة المعدات والآلات التي تدخل في إنجاز الاستثمار من تحفيزات جمركية و جبائية مقررة بأمر 01-03 بتاريخ 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار كونها مكتسبة من طرف قرض مؤجر في هذا الإطار المالي المبرم مع المستفيد من هذه التحفيزات.
- تعديل سلم ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) بتحديث الأجزاء العظمى منه للدفع على الاستثمار الفردي وتحقيق في نفس الوقت عدالة ضريبية أوسع بين المقاولين الخواص والشركات بتقريب النسب الحقيقية للضريبة المطلقة حسب الحالة.
- يستثنى المسير صاحب الشركة ذات المسؤولية المحدودة من مجال التطبيق للضريبة على الدخل الإجمالي في فئة الربح الصناعي – التجاري (BIC) وكذا من مجال التطبيق في الرسم على النشاط المهني (TAP) وإدماجه في نظام التصريح المراقب.
- تشجيع نشاط القطاع المالي بتأسيس التحريضات التالية:

- توسيع استعمال التخفيض بـ 200000 دج للادخار عموما.
- تأسيس نظام الحسم لتوظيف الفوائد المحسومة.

- تحديد الاستثناء بمراعاة الفوائد المالية المعتبرة في البورصة وفوائد هيئات توظيف مشترك للقيم المنقولة لمدة 5 سنوات للكل من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) وحقوق التسجيل.

- الإبقاء على حق الحسم من الرسم على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة للمستثمرين المؤطرين من طرف الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) بناء على ما كان معمولا به من طرف الوكالة الوطنية لدعم وترقية الشباب (ANSEJ) على مسوليهم وبنفس المعيار.
- تأسيس إعادة تقييم التجهيزات المادية القابلة للإهتلاك وغير القابلة للإهتلاك في الحسابات الختامية المغلقة في 2002/12/31.

المبحث الثالث :اختبار العلاقة بين أدوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2016

من اجل إثراء هذه الدراسة سوف نعمد إلى إجراء المنهج القياسي بهدف التعرف على المتغيرات التي تساهم في تحديد النمو الاقتصادي ومدى إسهامها في التأثير عليه، من خلال سلسلة زمنية من 1990 - 2016، وذلك بالاعتماد على مقاربة نماذج الأشعة الذاتية الانحدار التي تسمح بتقييم السياسة المالية، تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بالمتغيرات انطلاقا من موقع البنك العالمي **WDI** و نشرات مديرية التقدير و السياسات بوزارة المالية.

تحديد معطيات الدراسة و مصادرها:

ا- **المتغير التابع** : يتمثل في لوغاريتم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالدينار الجزائري و يرمز له بـ (**LGDP**)

ب- المتغيرات المُستقلة : لمعرفة مدى تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم تقدير الأشعة الذاتية الانحدار VAR وذلك بالاستعانة بعدة متغيرات، حيث تمثل هذه المتغيرات أدوات السياسة المالية والتي تم التطرق إليها من خلال الفصل الأول وبالاعتماد أيضا على الدراسات السابقة، وهي كالتالي:

- لوغاريتم الإنفاق العمومي بالأسعار الثابتة(**LDEPUB**)
- لوغاريتم عائدات الجباية البترولية بالأسعار الثابتة (**LFISPET**)
- لوغاريتم عائدات الجباية العادية بالأسعار الثابتة (**LFISORDI**)

وعليه يكتب النموذج القياسي كما يلي:

$$LGDP = f(LDEPUB, LFISPET, LFISORDI)$$

المطلب الأول : دراسة إستقرارية المتغيرات

إن استعمال السلاسل الزمنية يستلزم إخضاعها لاختبارات من اجل دراسة إستقراريتها وتجنب الوقوع في الانحدار الخادع (régression fallacieuse). وتكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، للكشف عن إستقرارية هذه السلسلة أو عدمها و قبل إجراء اختبار ديكي فولر الصاعد، يتم تحليل الشكل البياني للسلسة و دراسة دالة الارتباط الذاتي لها[1].

1- Sandrin Lardik,Valérie Mignion,Econometrie des series temporelles Macroéconomiques et fianacieres,Economica,Paris,2002,P 12

الشكل البياني(49) : التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

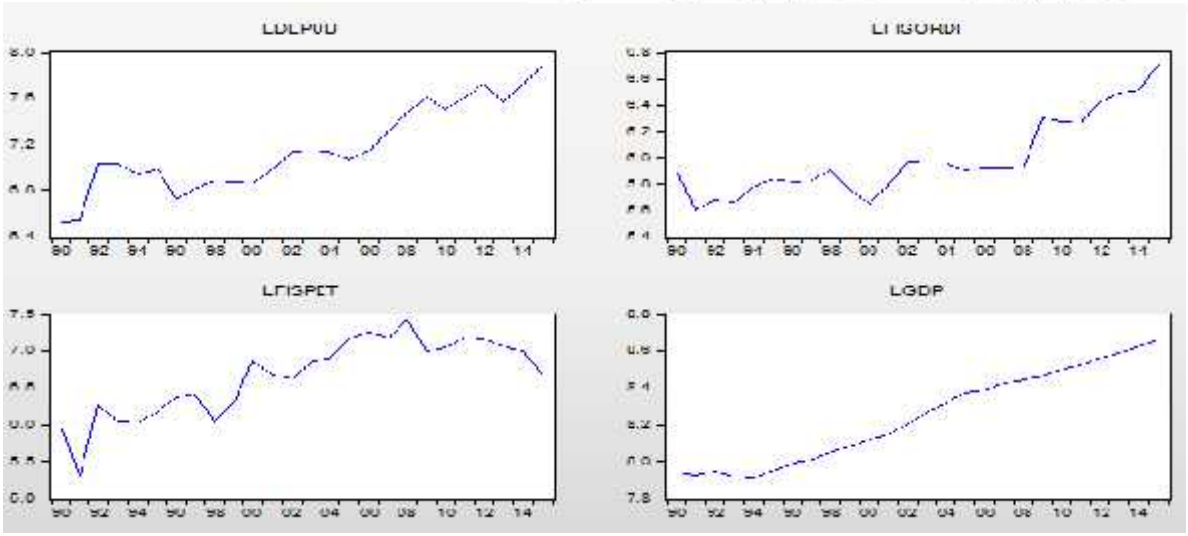

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 9 .

نلاحظ من خلال الشكل البياني، أن السلاسل تعرف نموا طرديا بالنسبة للزمن،ويعني ذلك أن موسطاتها الحسابية ليست ثابتة في الزمن وبالتالي فهي غير مستقرة ويحتمل أن تحتوي هذه السلاسل على مركبة اتجاه عام.

نلاحظ من خلال دوال الارتباط الخطي والارتباط الخطي الذاتي **(ملحق رقم –1–)** في معظم السلاسل وجود ذروات خارج مجال الثقة عند التأخير ***p=1***، وهو ما قد يشير إلى وجود جذر وحدة بالسلاسل.

من خلال التحليل البياني وتحليل دالة الارتباط الذاتي تبين أن كل السلاسل غير مستقرة وللتأكد ما إذا كانت السلسلة تحتوي على جذر للوحدة أو اتجاه عام لابد من إجراء اختبار ديكي فولر الصاعد.

✓ **اختبار ديكي فولر الصاعد :**

و يرتكز هذا الاختبار على الفرضية $H_1: |\emptyset_1| < 1$، وبالتقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج التالية [1] :

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \emptyset_{j+1} . \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots \text{النموذج الرابع} \\ \Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \emptyset_{j+1} . \Delta Y_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots \text{النموذج الخامس} \\ \Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \emptyset_{j+1} . \Delta Y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots \text{النموذج السادس} \end{cases}$$

و لتقدير النماذج السابقة لابد من اختيار درجة التأخير المثلى لتحديد مستوى التأخيرات P. نعتمد على المعيار Akaike. وذلك بأقل قيمة للمعيار، تم تقدير النماذج الرابع و الخامس و السادس وقد تم اختيار عدد

- 1- James D.Hamilton,Time series Analysis,Princeton Universty Press,USA,1994,p516

التأخيرات أوتوماتيكيا مع وضع قيمة التأخير القصوى $p = 5$ ويلخص الجدول(41) نتائج اختبارات الإستقرارية لكل السلاسل عند المستوى.

الجدول (40) : نتائج اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل عند المستوى.

المتغيرات	P	النموذج السادس			النموذج الخامس			النموذج الرابع		
		القيمة الحرجة 5% T_{tab}	إختبار ADF T_{α}	Prob @trend	P	القيمة الحرجة 5% T_{tab}	إختبار ADF T_{α}	Prob C	P	القيمة الحرجة 5% T_{tab}
LGDP	3	24.54%	-2.7	1.8%						
LDEPUB	1	36.08%	-2.42	3.08%						
LFISORDI	0	42.7%	-2.28	0%						
LFISPET	2	99.75%	0.32	36.96%	0	34.15 %	-1.86	7.03%	0	76.74%

المصدر: من انجاز الباحث بناءا على مخرجات Eviews9.

- **السلسلة LGDP:** من خلال الجدول نلاحظ أن النموذج السادس هو النموذج الملائم لإجراء اختبار ديكي فولر، حيث أن معلمة الاتجاه العام تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير قيمة إحصائية ADF المحسوبة إلى قيمة أكبر من القيمة الحرجة عند 5%، وعليه فإن السلسلة تحتوي على جذر وحدة.
- **السلسلة LDEPUB:**من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ أن النموذج الملائم لاختبار استقرارية السلسلة هو النموذج السادس، بحيث أظهرت **إحصائية** ADF قيمة أكبر من القيمة الحرجة عند 5%. وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على جذر وحدة وتعتبر غير مستقرة.
- **السلسلة LFSIORDI:** بينت نتائج الاختبار أن النموذج الملائم لإجراء اختبار ديكي فولر هو النموذج السادس،حيث أن معلمة الاتجاه العام تعتبر معنوية إحصائيا، وقد **أظهرت إحصائية** ADF **قيمة** أكبر من **القيمة الحرجة عند** 5%. وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على جذر وحدة.
- **السلسلة LFSPET:** تبين النتائج المسجلة في الجدول إلى أن النموذج الرابع هو النموذج الملائم لاختبار ديكي فولر، وقد بينت نتائج الاختبار بان السلسلة لا تحتوي على مركبة اتجاه عام،وان قيمة إحصائية ADF **اصغر من القيمة الحرجة عند** 5% وبالتالي فهي تحتوي على جذر وحدة وتعتبر غير **مستقرة.**

✓ **استقرار الفروق الأولى السلاسل الزمنية :**

بينت نتائج اختبار ديكي فولر المطور وجود سلاسل غير مستقرة نتيجة لوجود مركبات اتجاه عام،كما بينت **أيضا** وجود جذور الوحدة في كل السلاسل، وهو ما يستدعى إجراء الفروق من الدرجة الأولى والثانية إن

استدعى الأمر ذلك، ولمعرفة درجة تكامل السلاسل الغير مستقرة تم إجراء اختبار ديكي فولر بعد الفرق الأول والنتائج مبينة في الجدول التالي :

الجدول (41) : نتائج اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل عند الفرق الأول.

المتغيرات	النموذج الخامس			النموذج الرابع		
	P	القيمة الحرجة 5% T_{tab}	اختبار ADF T_c	P	Prob C	القيمة الحرجة 5% T_{tab}	اختبار ADF T_c
DTLGDP	**1**	**1.46%**	**-3.56**	**1**	**82.98 %**	**0%**	**-3.68**
DTLDEPUB	**2**	**0%**	**-5.05**	**2**	**77.8%**	**0%**	**-5.18**
DTLFISORDI	**1**	**0%**	**-5.69**	**0**	**60.22 %**	**0%**	**-5.82**
DLFISPET	**2**	**0%**	**-5.03**	**2**	**30.32 %**	**0%**	**-4.99**

المصدر: من انجاز الباحث بناءا على مخرجات Eviews9

من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ بان النموذج الرابع هو النموذج الملائم لاختبار الاستقرارية، وبعد تحليل نتائج اختبار استقرارية السلاسل، تبين لنا أن كل السلاسل متكاملة عند الدرجة $I = 1$. وعليه فان احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وارد وبالتالي لابد من إجراء اختبار التكامل المشترك.

المطلب الثاني : دراسة السببية

يَستخدم مفهوم السببية لجرانجر **Granger** في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويمكن الحديث عن وجود علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية وفقا لهذا المفهوم إذا كان التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير أخر. و عليه فإن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان المتغير X و ماضيه يساهم هو وماض Y في التنبؤ بـ Y ، فإذا كانت قيمة الاختبار الإحصائي F أكبر من القيمة المحسوبة عندئذ يتم رفض فرضية X تسبب Y حسب مفهوم جرانجر، ومن أجل إختبار هل Y تسبب X يتم إعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير

معادلة لـ X على قيمتها الماضية بالإضافة إلى القيم الحالية والماضية لـ Yوهناك أربعة إحتمالات لاتجاهات السببية[1].

يمكن تحديد اتجاه السببية بين متغيرين اقتصاديين من خلال تقدير المعادلتين التاليتين :

$$Y_t = \beta_0 + \alpha_0 X_t + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j Y_{t-j} + U_t \quad \text{.....(1)}$$

$$X_t = \delta_0 + \gamma_0 Y_t + \sum_{i=1}^{m} \delta_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \gamma_j Y_{t-j} + U_t \quad \text{.....(2)}$$

ويتم تحديد طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين المتغيرين طبقاً لنتائج اختبار فيشر للفرضيات التالية:

$H_0: \alpha_i = 0$ في المعادلة(1) وفرضية العدم $H_0: \delta_i = 0$ في المعادلة (2).

يتم الاهتمام في هذا الجزء من الدراسة بدراسة علاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، عند درجة تأخير P=1 و P=2.

الجدول (42) :نتائج اختبار السببية وفقا لمفهوم جرانجر

الفرضيات	التأخير P=1		التأخير P=2	
	إحصائية فيشر	الاحتمال	إحصائية فيشر	الاحتمال
LFISORDI does not Granger Cause LDEPUB	0,03	0,87	4,61	0,02
LDEPUB does not Granger Cause LFISORDI	14,43	0,00	3,47	0,05
LFISPET does not Granger Cause LDEPUB	0,20	0,66	1,15	0,34
LDEPUB does not Granger Cause LFISPET	0,29	0,60	0,59	0,57
LGDP does not Granger Cause LDEPUB	7,99	0,01	14,97	0,00
LDEPUB does not Granger Cause LGDP	0,24	0,63	0,39	0,68
LFISPET does not Granger Cause LFISORDI	4,37	0,05	1,22	0,32
LFISORDI does not Granger Cause LFISPET	0,03	0,87	1,91	0,18
LGDP does not Granger Cause LFISORDI	5,70	0,03	3,53	0,049
LFISORDI does not Granger Cause LGDP	0,03	0,88	0,62	0,55
LGDP does not Granger Cause LFISPET	2,49	0,13	1,77	0,20
LFISPET does not Granger Cause LGDP	0,04	0,85	3,72	0,04

المصدر: من إنجاز الباحث بناءا على نتائج برنامج Eviews9.

من خلال الجدول (42) نسجل التفسيرات التالية:

- يسبب الإنفاق العمومي الجباية العادية عند مستوى تأخير **P=1** و **P=2عند مستوى معنوية (10%,5%)** على الترتيب، كما تسبب الجباية العادية الإنفاق العمومي عند مستوى تأخير P=1عند مستوى معنوية5%

و عليه يمكن القول بوجود علاقة تغذية عكسية بين الإنفاق العمومي و الجباية العادية.

1- James D.Hamilton,Time series Analysis,opcit,p302

- يسبب الناتج المحلي الخام الإنفاق العمومي عند P=1 و P=2عند مستوى معنوية 5% على حد سواء.
- تسبب الجباية البترولية الجباية العادية عند مستوى تأخير P=1 عند مستوى معنوية,10%.
- يسبب الناتج المحلي الخام الجباية العادية عند مستوى تأخير P=1و P=2 عند مستوى معنوية (10%,5%) على الترتيب.

تسبب الجباية البترولية الناتج المحلي الخام عند مستوى تأخير P=2 عند مستوى معنوية 5% ،بعد دراسة السببية بين المتغيرات اتضح لنا وجود عدة علاقات سببية وهو ما يمهد لنا إمكانية استعمال نماذج الأشعة الذاتية الانحدار **VAR.**

المطلب الثالث : تقدير نماذج أشعة الانحدار الذاتيةVAR

لقد واجهت النماذج الاقتصادية السابقة جملة من الانتقادات خاصة من طرف غرانجر(1969) Granger ، وسيمس (1980)Sims ، بسبب هشاشتها في مواجهة الإختلالات الاقتصادية التي وقعت في السبعينات (أزمات البترول، العجز المالي...) وعدم صلاحية التنبؤات المبنية عليها وتم بناء نموذج الانحدار الذاتي) (VARلمعالجة هذا الخلل.

يعتبر هذا النموذج من النماذج القياسية الحديثة الشائعة الاستعمال في دراسة التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبالطبع لا يوجد متغيرات خارجية (Exogènes Variables) في هذا النموذج وتعامل جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج على أنها متغيرات داخلية(Endogènes Variables) ويتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، وكل ما يحتاجه الباحث في هذا النموذج هو تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض في نموذج الدراسة، ويتم اختيار هذه المتغيرات بناءاً على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات ووفقاً للدراسات السابقة بحيث تخدم هدف هذه الدراسة[1].

سنقوم خلال هذا الجزء من الدراسة بتقدير النموذج القياسي المبين أسفله باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي، وبما أن دراستنا تتمحور حول دراسة أثار السياسة المالية على الناتج المحلي الخام.

$$LPIB = f(LDEPUB, LFISPET, LFISORDI)$$

ا أن دراستنا تهتم بمحددات الناتج المحلي و اثر السياسية المالية فإننا سنكتفي فقط بالمعادلة الخاصة بالناتج المحلي وتعطى الكتابة القياسية للنموذج كالتالي:

1- Sandrin Lardik,Valérie Mignion,Econometrie des series temporelles Macroéconomiques et fianacieres,opcit,p83

$$LGDP_t = C_1 + \sum_{m=1}^{p} c_{1m} LGDP_{t-m} + \sum_{m}^{p} C_{2m} LDEPUB_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{2m} LFISPET_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{2m} LFISCRDI_{t-m} + u_t$$

✓ **اختيار درجة التأخير المثلى للنموذج (VAR):**

نقوم خلال هذه المرحلة بتحديد درجة التأخير لنموذج الشعاع الذاتي الانحدار(VAR). **وللقيام بذلك تم تقدير** نموذج بدرجة تأخير قصوى قدرها**P=2**. و درجة التأخير التي تقابل اقل قيمة لمعايير المعلومات تعتبر درجة التأخير المثلى،والجدول الموالي يبين نتائج كل المعايير عند مختلف درجات التأخير.

الجدول رقم(43) : تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج (VAR)

Lag	LogL	AIC	SC	HQ
1	119,705	-8,642087	-7,856718*	-8,433728
2	142,1031	-9,175259*	-7,604521	-8,758542*

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9

بالاعتماد على المعايير الأربع ، وذلك باختيار اقل قيمة **(SBIC، HQIC،AIC)** مصحوبة بأكبر قيمة **Llog**[1] اتضح لنا أن درجة التأخير المثلى هي **P=2**.

المطلب الرابع : اختبار علاقة التكامل المشترك

تعريف التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين(Xt ,Yt) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. ولاختبار فرضية وجود تكامل مشترك نستخدم اختبار جوهانس (Johansen)[2].

- **اختبار جوهانس**(Johansen) للتكامل المشترك : **إن اختبار جوهانس يعتمد على القيمة الذاتية المنتجة من** طريقة نماذج تصحيح الأخطاء التي تحتو ي على المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى،ويتم اختبار جوهانس من **خلال تقدير النموذج ومن اجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على** دالة **الإمكانات العظمى** likelihood RATIO TEST(LR) وهما اختبار TRACE TEST (λ_{trace}) **واختبار** القيم المميزة العظمى((λ_{max}) maximum eigenvalues test.

حيث أن :

- **إذاكانت**r =0 (r) هي **رتبة المصفوفة** (A) في هذه الحالة ليس هناك تكامل مشترك بين المتغيرات،ولا يمكن **تشكيل نموذج تصحيح الخطأ.**

- **إذا كانت** r=k (k) هي عدد المتغيرات المقترحة في هذه الحالة تكون كلا لمتغيرات مستقرة والتكامل غير مطروح.

1- Logarithme du maximum de vraisemblance
2- Régis BOURBOUNAIS, Econometrie, 7 éme édition, Dunond , Paris, 2009,P 288

- إذا كانت $k \geq r \geq 1$ في هذه الحالة فإنه توجد علاقة تكامل مشترك،ويمكن تشكيل نموذج تصحيح الخطأ[1].

بعد أن قمنا بدراسة خصائص السلاسل الزمنية، توصلنا إلى أن السلاسل تشترك في درجة التكامل (متكاملة من الدرجة الأولى) إذن رجحنا فرضية و جود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات و لاختبار صحة هذه الفرضية من عدمها قمنا بإجراء اختبار جوهنسن بالتركيز على الفرضية التالية:

- وجود الثابت و غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR) و في علاقة التكامل المشترك .

1. اختبار جوهنسن:

بالاستناد إلى النتائج السابقة توصلنا إلى أن درجة التأخير (P=2) هي المثلى لتقدير نموذج (VAR) ومنه أجرينا الاختبار على نموذج VAR (2) و ذلك بناءا على الفرضيات التالية:

(1) $H_0: r=0$ / $H_1: r>0$ (2) $H_0: r=1$ / $H_1: r>1$ (3) $H_0: r=2$ / $H_1: r>2$ (4) $H_0: r=3$ / $H_1: r=4$

بحيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة إحصائية الأثر لجوهنسن اقل من القيمة الحرجة لها عند مستوى معنوية ٪5 = α.

الجدول رقم(44) : يمثل نتائج اختبار جوهنسن عند مختلف الرتب.

الرتب	λ_{trace}	α = ٪5 القيم الحرجة عند احتمال	قيمة الاحتمال
0	70,746	47,856	0,000*
1	33,518	29,797	0,018*
2	14,899	15,495	0,061
3	0,971	3,841	0,324

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9

تحليل نتائج الاختبار:

1- عند الرتبة **0**، إحصائية الأثر λ_{trace} = 70,74 و هي اكبر من القيمة الحرجة عند ٪5 (47,85) إذن نرفض فرضية العدم و ننتقل لدراسة فرضية العدم الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل .

2- عند الرتبة **1**، إحصائية الأثر λ_{trace}=**33,51** وهي اكبر من القيمة الحرجة عند ٪5 = α **(29,79)** إذن نرفض فرضية العدم و و ننتقل لدراسة الفرضية العدم الثالثة التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل .

3- عند الرتبة **2**، إحصائية الأثر λ_{trace}=14,89وهي اصغر من القيمة الحرجة عند ٪5 = α **(15,49)** إذن نقبل فرضية العدم و نقبل فرضية وجود علاقتي تكامل مشترك على الأقل.

1- D.ASTERIOU,Applied econometrics, third edition,Palgrave,UK,2016,P380

من خلال تحليلنا لنتائج الاختبار نستخلص أن فرضية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة قد اثبت صحتها و بالتالي فان تقدير النموذج يتم وفق نماذج أشعة الانحدار الذاتي لأشعة نماذج تصحيح الخطأ (VECM) .

2. تقدير أشعة نماذج تصحيح الخطأ (VECM) :

إذا كان النموذج يضم أكثر من متغيرين، فإن شعاع التكامل ليس بالضرورة أن يكون وحيدا، حيث تسمح طريقة Johansen بتحديد عدد علاقات التكامل المتزامن التي تربط بين المتغيرات، وتكون هذه الطريقة دة في حالة ما إذا كان الباحث لا يعرف مسبقا عدد علاقات التكامل المتزامن،في حين أنها تكون أقل استخداما إذا كانا لنموذج النظري يقود إلى علاقة وحيدة للتكامل المتزامن .

نموذج صحيح الخطأ الشعاعي:

يرمز له بـ نفترض مجموعة من المعادلات والتي يتم تمثيلها على شكل نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه من الدرجة متغير فيشكل مصفوفةk : مع$VAR\,(p)$

$$Yt = A0 + A1Yt-1 + A2Yt-2 + \cdots + ApYt-p + \varepsilon t$$

بعد أن بينت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تم تقدير علاقة التكامل المشترك بواسطة أشعة نماذج تصحيح الخطأ VECM وبعد تقديرنا للنموذج ،سنقوم بإجراء تقييمين اثنين لكل معادلة مكونة لهذا النموذج ؛التقييم الأول وهو تقييم إحصائي يعنى بدراسة معنوية المعلمات و كذا المعنوية العامة للنموذج أما التقييم الثاني فهو تقييم اقتصادي و يرتكز على دراسة طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات بما تمليه النظرية الاقتصادية، وبعطى النموذج القياسي كمايلي :

$$DLGDP_t = C_1 + \sum_{m=1}^{p} c_{1m}\, DLGDP_{t-m} + \sum_{m}^{p} C_{2m}\, DLDEPUB_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{3m}\, DLFISPET_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{3m}\, DLFISORDI_{t-m} + \alpha_t \left(\sum_{m=1}^{p} c_{1m}\, LGDP_{t-m} + \sum_{m}^{p} C_{2m}\, LDEPUB_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{3m} LFISPET_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{3m}\, LFISORDI_{t-m} \right) + u_t$$

حيث يمثل:

- α_t معامل الارجاع.
- u_t بواقي التقديرالعلاقة القصيرة الأمد $Shortrunrelationship$

سنهتم فقط في هذه الدراسة بنتائج المعادلة الخاصة بالناتج المحلي الخام والتي تعطى كما يلي :

الجدول (45) : نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك:

علاقة التكامل المشترك				
المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمال
$D(LGDP(-1))$	0.35	0.25	1.39	0.18
$D(LGDP(-2))$	0.49	0.23	2.07	0.058
$D(LDEPUB(-1))$	−0.04	0.04	−1.08	0.29
$D(LDEPUB(-2))$	−0.09	0.03	−2.87	0.01
$D(LFISPET(-1))$	−0.03	0.023	−1.58	0.13
$D(LFISPET(-2))$	−0.01	0.017	−0.65	0.52
$D(LFISORDI(-1))$	0.04	0.04	1.036	0.31
$D(LFISORDI(-2))$	0.01	0.04	0.29	0.77
$CointEq(-1)$	−0.056	0.042	−1.33	0,2054

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج برنامج Eviews9 *معنوي عند 5%

التحليل الإحصائي للنتائج:

-$CointEq(-1)$ (معامل الإرجاع) : تشير الإشارة السالبة للمعلمة إلى توافقها مع النظرية القياسية، فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل $Speed\ of\ Adjustment$.أي تشير إلى مقدارا لتغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويشير الاحتمال إلى قيمة 20% وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار و بالتالي فإن قيمة معلمة$CointEq(-1)$ تعتبر غير معنوية إحصائيا، وعليه فإنه نرفض وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي انه لا وجود لعلاقة طويلة المدى بالتالي سنكتفي بتقدير علاقة قصيرة المدى باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

3. العلاقة طويلة الأمد (*Long Run Relationship*):

✓ تقدير معادلة الناتج المحلي الخام

الجدول(46) : نتائج تقدير معادلة الناتج المحلي الخام

العلاقة طويلة المدى				
المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمال
$LGDP(-1)$	1.25	0.24	5.18	0.00*
$LGDP(-2)$	-0.23	0.23	-1.002	0.33
$LDEPUB(-1)$	-0.05	0.04	-1.32	0.20
$LDEPUB(-2)$	-0.008	0.03	-0.25	0.80
LFISPET(-1)	-0.008	0.01	-0.45	0.65
LFISPET(-2)	0.02	0.02	1.61	0.12
$LFISORDI(-1)$	0.08	0.05	1.52	0.14
$LFISORDI(-2)$	-0.04	0.04	-0.97	0.34

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9*معنوي عند 5%

التقييم الإحصائي:

$LGDP(-1)$: يشير الاحتمال إلى قيمة 0% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار و بالتالي فإن قيمة معلمة $LGDP(-1)$ تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة إلى علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام الحالي و الناتج المحلي المؤخر بفترة واحدة.

في حين تعتبر باقي معلمات النموذج غير معنوية إحصائيا، وبالتالي وجب تحسين النموذج بحذف المتغيرات التي تحوز على اكبر قيمة احتمال من النموذج إلى غاية الحصول على معلمات معنوية.

✓ تقدير معادلة الناتج المحلي الخام المحسنة:

الجدول(47) : نتائج تقدير معادلة الناتج المحلي الخام المحسنة:

العلاقة طويلة المدى				
المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمال
$LGDP(-1)$	0.99	0.01	49.92	0.00*
$LDEPUB(-2)$	-0.06	0.02	-2.28	0.03*
LFISORDI (-1)	0.06	0.03	2.03	0.055**
$LFISPET(-2)$	0.02	0.009	2.39	0.02*

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9*معنوي عند 5%.**معنوي عند 10%

التقييم الإحصائي:

$LGDP(-1)$: يشير الاحتمال إلى قيمة 0% و هي أقل من القيمة الحرجة للاختبار و بالتالي فإن قيمة معلمة $LGDP(-1)$: تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة إلى علاقة طردية بين الناتج المحلي

الخام الحالي و الناتج المحلي المؤخر بفترة واحدة، أي أن الزيادة في الناتج المحلي للفترة السابقة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بـ 0.99%.

$LDEPUB(-2)$: يشير الاحتمال إلى قيمة 3% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار و بالتالي فإن قيمة معلمة $LDEPUB(-2)$: تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة السالبة الى علاقة عكسية بين الناتج المحلي الخام الحالي و الانفاق المؤخر بفترتين، أي أن الزيادة في الناتج المحلي للفترة السابقة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بـ **0.06%**، فبإمكان الإنفاق العام أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، هو ما يتوافق مع نظرية المزاحمة حيث تلعب النفقات العامة دور المزاحم للاستثمارات الخاصة عبر قناة معدلات الفائدة فزايدة الإنفاق العام يؤدي إلى إصدار الدولة لسندات الخزينة مما يؤدي إلى امتصاص السيولة وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة وعليه يتوجه الأعوان الاقتصاديون إلى شراء السندات بدلا من الاستثمار نتيجة لارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للادخار.

LFISORDI (-1): يشير الاحتمال إلى قيمة **5.5%** وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 10% و بالتالي فإن قيمة معلمة تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة السالبة إلى علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام الحالي وعائدات الجباية العادية المؤخر بفترة واحدة ، أي أن الزيادة في عائدات الجباية العادية للفترة السابقة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بـ0.06%، هذا يؤكد أن الإيرادات الضريبية من شأنها أن تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي عندما تستخدمها الدولة لتطوير البنية التحتية وكذا لإنفاق على القطاعات الأخرى التي تعمل على زيادة الإنتاجية،حيث وجد كل من أثر إيجابي ومعنوي للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي .

$LFISPET(-2)$ يشير الإحتمال إلى قيمة 2% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار و بالتالي فإن قيمة معلمة $LFISPET(-2)$ تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة الى علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام الحالي وعائدات الجباية البترولية المؤخر بفترتين، أي أن الزيادة في العائدات الجباية البترولية للفترة السابقة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بـ 0.02%. هذا يدل على أن هذه الإيرادات تمثل محددا من محددات للنمو الاقتصادي في الجزائر

معامل التحديد R^2: تبين قيمة معامل التحديد بان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 99.59 % من الناتج المحلي الخام وعليه فان النموذج يمتلك قوة تفسيرية كبيرة.

المطلب الخامس :المصادقة على النموذج

وللمصادقة على النموذج لابد من التاكد من تحقيق النموذج لفرضيات طريقة المربعات الصغرى ***OLS***

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي ***Autocorrelation***:

يعتبر الارتباط الذاتي للأخطاء أحد الاختلالات التي تصيب فرضيات نموذج المربعات الصغرى مما يجعل نتائج تقديره متحيزة، وللتأكد من وجود ارتباط خطي بين الأخطاء يتم أجراء اختبار مضاعف لاجرانج بإتباع الخطوات التالية: ويقوم الاختبار على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: cor(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 \; for \; i \neq j \\ H_1: cor(\varepsilon_i, \varepsilon_j) \neq 0 \; for \; i \neq j \end{cases}$$

والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول (48):نتائج اختبار ارتباط الأخطاء.

	P	LM-Stat	Prob
VEC Residual Serial Correlation LM Test	1	19,22692	0,2571
	2	10,98174	0,8106

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج برنامج Eviews9.

تشير قيمة الاحتمال Prob إلى قيمة أكبر من5%، والتالي لا يمكن رفض فرضية العدم H_0 وعليه يمكن القول أنه لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء.

2- اختبار تجانس التباين(homoscedasticity):

للتحقق من فرضية تجانس التباين تم اختبار الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0: variances \; are \; homogeinous \\ H_1: variances \; are \; heterogeinous \end{cases}$$

الجدول رقم (49): نتائج اختبار تجانس التباين(homoscedasticity)

	Chi-2	Prob
VEC Residual Heteroskedasticity Tests: NoCross Terms (only levels and squares)	**179.8**	**0.4901**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج برنامج Eviews9.

من خلال نتائج الجدول رقم (2- 24): نلاحظ أن قيمة الاحتمال أعلى من مستوى المعنوية 5%، وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم، إذن يمكن القول بأن فرضية تجانس التباين محققة.

3- اختبار البواقي(Normality):

لمعرفة ما إذا كان الحد العشوائي يتبع القانون العادي أجري اختبار **Jack Berra** على البواقي للفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0: residuals\ are\ normaly\ distributed \\ H_1: residuals\ are\ not\ normaly\ distributed \end{cases}$$

والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (50): نتائج اختبار البواقي

	Jack Berra	Prob
Normality test	4.71	0.78

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج برنامج Eviews9.

من الجدولين السابقين نلاحظ أن **Prob** أكبر من القيمة الحرجة 5% ، وبالتالي لا نستطيع رفض الفرضية المنعدمة وعليه فإن البواقي تتبع القانون العادي.

المطلب السادس: تحليل دوال الاستجابة

من بين مزايا النمذجة بواسطة VAR هو ان النموذج يمكن استخدامه لمحاكاة السياسة عن طريق تحليل الاستجابة،فمن الناحية العملية،تسمح دوال الاستجابة الدفعية بتتبع التأثير التدريجي لصدمة بمقدار وحدة واحدة في أحد المتغيرات على القيم المستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى في نظام مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل،وعادة يتم تمثيل دوال الاستجابة الدفعية بواسطة أشكال بيانية بالنسبة لكل متغير من كل معادلة على حدى في نموذج[1].

تعبر دوال الاستجابة عن استجابة المتغيرات لصدمات هيكلية مطبقة على النموذج ، وسنقوم في دراستنا هذه بتطبيق صدمات على مستوى متغيرات الإنفاق العام و العائدات الجبائية **وكذا الناتج المحلي الخام ، وفيما** بعد تحليل استجابة متغيرة الناتج المحلي الخام من خلال النتائج و الأشكال البيانية لدوال الاستجابة و الموضحة في الملحق رقم- 12-

1- استجابة الناتج المحلي الخام لصدمة في إيرادات الجباية البترولية:

عند إحداث صدمة إيجابية مقدارها 1 % على مستوى عائدات الجباية البترولية نلاحظ ان الناتج المحلي الخام لا يستجيب للصدمة في الفترة الأولى ولكن إلى غاية الفترة الثانية أين يستجيب الناتج المحلي الخام بانخفاض قدر بـ0.001- ليرتفع انطلاقا من الفترة الثالثة ويستمر في الارتفاع إلى غاية الفترة **العاشرة بمقدار ما بين** 0.002و0.003.

[1]James D.Hamilton,Time series Analysis,opcit,p318

2- استجابة الناتج المحلي الخام لصدمة في إيرادات الجباية العادية:

عند إحداث صدمة مقدارها 1 %على عائدات الجباية العادية نلاحظ ان الناتج المحلي الخام لا يستجيب للصدمة في الفترة الأولى ولكن إلى غاية الفترة الثانية أين يستجيب بارتفاع قدره 0.008 **ليعرف بعد ذلك تذبذب** بين قيم موجبة تتراوح بين **0.004 و**0.009 انطلاقا من الفترة الثالثة إلى غاية الفترة العاشرة.

3- استجابة الناتج المحلي الخام لصدمة في الإنفاق العام:

عند إحداث صدمة مقدارها 1 %**على الإنفاق العام لا يستجيب الناتج المحلي الخام إلا** بعد الفترة الثانية أين **ينخفض بمقدار** 0.001– ليستمر في الانخفاض إلى غاية الفترة العاشرة أين تصل الاستجابة الى **-** 0.009.

المطلب السابع : تحليل تجزئة التباين:

يمكن من خلال تحليل التباين استكمال الدراسة المتعلقة بدوال الاستجابة بحيث يكون الهدف حساب نسبة مساهمة **كلصدمة** في تباين خطا التنبؤ، **اي** يشير تحليل تجزئة التباين إلى نسبة التحركات في سلسلة معينة الناتجة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في متغيرات أخرى،فهو يوضح نسبة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير والتي تعود إلى صدماتها لخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام[1].

- تباين خطا التنبؤ لمتغيرة الناتج المحلي الخام ناتج عن ما متوسطه 73٪ **من صدماته** و 22 ٪ **نتيجة لصدمات الإيرادات الجبائية العادية** و4 ٪ نتيجة للصدمات في النفقات العامة, **أما إسهام** الصدمات في عائدات الجباية البترولية فلم يتعدى 1 ٪ طيلة كل الفترات والجدول التالي يوضح نتائج التحليل.

الجدول(51): : نتائج تحليل التباين :

الفترة	التباين	LGDP	LFISORDI	LFISPET	LDEPUB
1	0,014534	100	0	0	0
2	0,024148	79,08946	18,07054	1,356463	1,483535
3	0,032692	77,1964	19,98284	1,660735	1,16003
4	0,041615	74,73407	22,19178	1,250456	1,823693
5	0,049837	71,8152	23,51009	0,976712	3,697998
6	0,056717	68,58017	25,38883	0,801891	5,229108
7	0,062353	65,75434	27,46557	0,697286	6,082801
8	0,06703	64,33558	28,55083	0,629724	6,483872
9	0,071249	63,75778	29,00765	0,587809	6,646758
10	0,075306	63,37893	29,31988	0,562339	6,73885
Cholesky Ordering : LGDP LFISORDI LFISPET LDEPUB					

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9

[1]James D.Hamilton,Time series Analysis,opcit,p323

من خلال جميع هذه النتائج تتضح لنا جليا القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، **إذ أن** ياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، و يرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته. **فرغم ضخامة الموارد** المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى **ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل** هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية و تزايد واردات السلع فقط. و بالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

الخـاتمة

I - ملخص

II- نتائج اختبار الفرضيات

III- النتائج العامة للدرلسة

IV - توصيات واقتراحات

V - آفاق الموضوع

* الخاتمة العامة *

يعتبر **موضوع** تحليل طبيعة العلاقة التلازمية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من بين الموضوعات التي **تحظى** باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية، لما لها من أثر على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل؛ لاسيما بعد ظهور نظريات النمو الداخلي (الذاتي) خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين على يد **العديد من الإقتصاديين وعلى رأسهم كل من: لوكاس** (Lucas)، **رومر** (Paul Romer) **وروبرت بارو** (Robert Baroux)؛ والتي ركزت في بعض نماذجها على السياسة المالية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والمستديم؛ إذ تعتمد الجزائر - كغيرها من الدول النامية وبشكل كبير- **على** السياسة المالية في حفز النمو الاقتصادي نظرا لضعف القطاع الخاص من جهة، وكذلك لتوفر الموارد المالية اللازمة لتطبيق السياسات المالية التوسعية من جهة أخرى، كما أن المتتبع لتطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة: (1990-2016م)، يجدها مرتبطة بتغيرات **(تقلبات)** أسعار النفط باعتباره المورد **الرئيسي للميزانية**، وفي ظل **الاهتمام المتزايد بفعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، سعت السلطات** الجزائرية لتبني مجموعة **من الإجراءات** التي **تشمل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من خلال إتباع سياسة مالية معينة تضمن نوعا من التوازن بين الإيرادات الضريبية، الإنفاق العام** والاقتراض **العام**، والتي **تنسجم مع تحقيق معدلات أعلى للنمو** الاقتصادي، وذلك في **إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة** نفقاتها وإيراداتها **العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد؛ بيد أن الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على الموارد** البترولية **كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، جعل من نمو الناتج الداخلي** الإجمالي **الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فخلال** فترة **السبعينات والثمانينات اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية وذلك بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية** البترولية، **و لكن، مع حدوث الأزمة النفطية الإرتدادية** (The Adverse Oil Crisis) **سنة** 1986م، ما صاحبها من انهيار حاد لأسعار النفط في الأسواق الدولية، لتليها أزمتي: **الرهن العقاري سنة 2008م وما نتج عنها من انهيار كبرى الاقتصاديات العالمية، وكذا أزمة** 2014م التي ظهرت نتائجها على أغلب المؤشرات الاقتصادية؛ **تزعزع الاقتصاد الجزائري و ظهرت هشاشته من خلال الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما استدعى** القيام بإصلاحات جذرية **ودخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، وذلك لتصحيح تلك الاختلالات** الهيكلية التي **تعمقت** آثارها **على الاقتصاد الجزائري**؛ إذ وفي **الوقت الذي** تتربع فيه الجزائر على ثروات طاقوية هائلة، والتي **يعول عليها في تمويل** برامجها التنموية خلال الفترات **المستقبلية، فهي معرضة لإشكالية الاستغلال الأمثل لتلك الموارد الناضبة وفق أبعاد**

استراتيجية سليمة تساهم في التعافي والابتعاد عن السياسة الريعية التي أصبحت ميزة ملازمة للاقتصاد الجزائري، حتى تتسنى لها تحقيق المكاسب التي يمكن أن تدعم موقعه وتعزز تنافسيته خلال الفترة القادمة والمؤهلة إلى إعادة صياغة معالمها وفق متطلبات نموذج التنمية المستدامة.

هذا، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف وضع أسس نظرية وتطبيقية لتحليل طبيعة السياسة المالية المتبعة، لاستشراف الرؤى المستقبلية التي تتضمن إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، بما يمكن السلطات القائمة عليه من تفعيل الطاقة الاستيعابية والتخلص من إشكالية التبعية للقطاع الواحد من دون بقاء اقتصادها ومخططاتها التنموية رهينة لتقلبات الأسعار الموارد الناضبة في الأسواق الدولية، التي تؤثر - وبشكل كبير- على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر بشقيها الداخلية منها والخارجية، سواء كانت لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأسعار النفط.

هذا، ولا يزال موضوع تحليل أثر السياسة المالية المتبعة على النمو الاقتصادي في الجزائر بحاجة إلى تأصيل واقعي وإعادة طرح إيديولوجي بحيث تتضح أصوله وتنتظم فروعه، فقد أثبتت البراهين الاحصائية أن الاقتصاد الجزائري معلول وبشكل مزمن نظرا لآثار النقمة النفطية، أين تميزت سياستها المالية بدوريتها وارتباطها شبه الكلي بالإيرادات النفطية، بالإضافة إلى باقي الأعراض التي نخرت الاقتصاد الجزائري التي تهدد المسار التنموي المخطط له، والتي من بين أهما: الفساد والبيروقراطية وضعف أداء المؤسسات الوطنية، لذا اصبح على الجزائر ان تخطو خطوات فاعلة للبحث عن علاج شاف من خلال العمل على توسيع النشاطات الاستثمارية غير النفطية.

*** نتائج البحث *:**

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي ضمناها في مختلف فصول وأجزاء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: النتائج النظرية للبحث: لقد خلص البحث إلى النتائج النظرية التالية:

1. يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي مقبول.
2. تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وذلك لسهولة استعمال أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات، وكذا التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
3. تختلف أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، فالأولى تهدف إلى إحداث استقرار اقتصادي ومساندة القطاع الخاص دون التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، اما الدول النامية فهي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية وحل مختلف المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ككل.
4. يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أدواتها والمتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية، وذلك في الأجلين القصير والطويل.

5. يمتاز النمو الاقتصادي في الدول النامية بالضعف وعدم الإستقرارية، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تحفيزه ودعمه من خلال أدوات السياسة المالية.
6. لا يزال الاقتصاد الجزائري معتمدا على سياسة الريع البترولية والممنهجة منذ سبعينيات القرن الماضي، وهو أكثر عرضة للصدمات الداخلية والخارجية.
7. تعتبر التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري وهو ما أكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات إلى حالة العجز.
8. ترتكز القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا على عائدات النفط، غير أن هذا المصدر التمويلي - وبالرغم من أهميته- يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخيله المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق أنه ثروة ناضبة

ثانيا: النتائج التطبيقية للبحث: بعد تحديد النتائج النظرية التي خلص إليها البحث، نتطرق إلى النتائج التطبيقية والتي من خلالها تم إجراء دراسة قياسية لتحديد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: (1990-2016)، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخر، وفحص مدى صحة قانون فاغنر (Wagner) حول طبيعة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التطبيقية التالية:

1. تتميز متغيرات الدراسة بسلسلة زمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.
2. عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات: أي أنه لا وجود لعلاقة فيما بينها على المدى القصير.
3. وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي باتجاه حجم الإنفاق العام خاصة في المدى الطويل.
4. للناتج المحلي الخام (PIB) أثر إيجابي ومعنوي على النفقات العامة.

*** إختبار صحة الفرضيات *:**

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها على الصعيد النظري والتطبيقي، نعرج على اختبار فرضيات هذا البحث كما يلي:

لقد تضمنت هذه الدراسة محاولة تحليل طبيعة العلاقة التلازمية ما بين أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بإجراء دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة ما بين: (1990-2016)، بهدف اختبار **مدى صحة اسقاط قانون فاغنر** (Wagner) حول العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر، **ولدراسة** هذه العلاقة تم استخدام المتغيرات التالية: **الناتج المحلي الخام** بالأسعار الحقيقية كمتغير تابع والإيرادات **الضريبة (الجباية العادية والجباية النفطية) بالأسعار الحقيقية** إضافة إلى الإنفاق الحكومي**(العمومي)** كمتغيرات مستقلة، وقد تم في مرحلة أولى دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية والتي بينت بأن كل المتغيرات تستقر عند الفرق ي أنها متكاملة من الدرجة الأولى و هو ما دفعنا الى الاستعانة باختبار التكامل المتزامن **لجوهانسون** (Johansen)، **وقد بين هذا الاختبار** وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات ، وهو ما قد سمح لنا بتقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ ومن خلاله تبين لنا بأن معامل الإرجاع غير معنوي إحصائيا وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل مشترك أي أنه لا وجود للعلاقة بين المتغيرات على المدى القصير ، كما أظهرت نتائج اختبار السببية **وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي** باتجاه حجم الإنفاق العام خاصة في المدى الطويل، **مما** يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى لهذه الدراسة؛ وبناءً على ذلك تم تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي الذي أظهر أن للإيرادات **الضريبية أثر** إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، كما أن للجباية النفطية أثر قوي على الناتج **المحلي الخام مقارنة مع الجباية العادية، بينما يسهم الإنفاق الحكومي(العمومي)** بنسبة أقل في زيادة الناتج المحلي **الخام، وهذا ما يؤكد لنا درجة** صحة الفرضيتين الثانية والثالثة؛ وللتحقق من انطباق قانون **فاغنر** (Wagner) **على** الاقتصاد الجزائري، تم الاستعانة بكل من اختبار السببية لغرانجر (Granger)، **حيث أظهر نتائج متوافقة مع مضمون قانون فاغنر**، الذي يتمثل في أن النمو الاقتصادي يوجه ويحدد حجم الإنفاق العام خاصة في المدى الطويل، كما تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين هذين المتغيرين، كما أظهرت نتائج التحليل على المدى الطويل، بأن الناتج المحلي الخام له أثر إيجابي و معنوي على النفقات العامة، و من هنا تم التوصل إلى صلاحية **قانون فاغنر** لتفسير طبيعة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق العام في الجزائر، وهذا ما يؤكد لنا مدى صحة الفرضية الأخيرة.

*** التوصيات *:**

بعد كل ما استخلصناه **من خلال دراستنا ارتأينا** إلى **تقديم بعض** الاقتراحات **والتوصيات المتعلقة بموضوعنا** في النقاط التالية:

1. **ضرورة تحقيق الادارة الجيدة** للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها تخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط.
2. تحديد استراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات والسعي نحو انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي بهدف تنمية القطاعات الانتاجية وتطويرها كالقطاع الفلاحي، **والسياحي** والخدماتي واعادة الاعتبار لقطاع الزراعة، خصوصا لما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية، حتى تتشارك مع قطاع المحروقات بشكل أكبر في نصيب العوائد وبالتالي خروج الجزائر من الريع النفطي.
3. **العمل قدر المستطاع على تقليص الاعتماد المفرط للميزانية العمومية** الجزائرية على الايرادات البترولية والتي **تشكل ما نسبته 65 %** من اجمالي الايرادات، ومحاولة التفكير أكثر في تحسين الجباية العادية كمصدر مهم، من خلال توسيع الاوعية الضريبية وتخفيض محاولات الغش والتهرب الضريبي.
4. إعادة النظر في الأسلوب المتبع في إعداد الميزانية العامة وتحديد متطلبات الإنفاق وفقا للبرامج والأداء والحاجة الحقيقية، وكذا الدور التنموي وليس لأي اعتبار آخر بمراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذه باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة، وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية وذلك لتجنب العجز في الميزانية ومزاحمة القطاع **الخاص** والذي يعتبر بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية.
5. **وضع برنامج لتحديث واصلاح الادارة العامة من اجل زيادة فعالية الاستثمار العام والقضاء على** البيروقراطية والفساد
6. لاستثمار في مشاريع البنى التحتية بهدف اعدادها لتكون بمثابة قاعدة لتنشيط التبادلات التجارية **الدولية** والاستفادة من الموقع الجغرافي الذي بإمكانه أن يكون نقطة تواصل للمبادلات التجارية الدولية بين دول **افريقيا وجنوب شرق اسيا والاسواق الأوربية.**
7. تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص **الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة، لا سيما الطاقة الشمسية.**
8. تطوير وتكثيف علاقات الحوار والتشاور في مجال الغاز مع المنتجين الكبار (روسيا، قطر، إيران، نيجيريا، ...وغيرها)، للوصول إلى صيغة توافقية من التعاون المشترك حول العديد من المسائل بخصوص الإنتاج

وتوزيع الحصص والأسواق، من أجل الدفاع عن حقوق المنتجين وتثمين أسعار الغاز حتى تكون مناسبة لأهميته كطاقة مستقبلية نظيفة وواعدة.

9. الاستغلال الامثل لمداخيل النفط وتحسين دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر، الذي لايزال الى يومنا هذا لم يستطع ان يحقق غايته الاساسية، ليصبح أداة فعالة من أدوات السياسة المالية المستخدمة لتغطية العجز الموازني والتخفيف من معدلات التضخم.

وأخيرا، يمكن القول أن إنفاقا عاما أكثر رشدا، واقتطاعا عاما أكثر جدوى، وتجارة خارجية أكثر ربحا، وسياسة مالية أكثر فعالية، من شأنها أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري.

و في الأخير نسأل الله التوفيق.

الملاحق

الملحق -1-:دوال الإرتباط الذاتي للسلاسل.

Correlogram of LFISPET

Date: 05/08/17 Time: 08:57
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

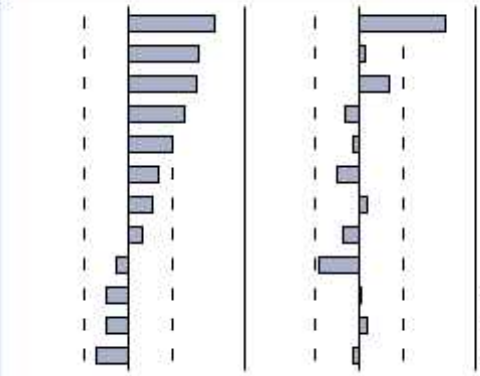

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.782	0.782	17.823	0.000
		2	0.631	0.048	29.892	0.000
		3	0.609	0.262	41.631	0.000
		4	0.511	-0.131	50.273	0.000
		5	0.392	-0.060	55.611	0.000
		6	0.267	-0.193	58.205	0.000
		7	0.206	0.067	59.831	0.000
		8	0.115	-0.146	60.365	0.000
		9	-0.101	-0.355	60.802	0.000
		10	-0.191	0.017	62.470	0.000
		11	-0.192	0.067	64.254	0.000
		12	-0.279	-0.065	68.298	0.000

Correlogram of LFISORDI

Date: 05/08/17 Time: 08:57
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

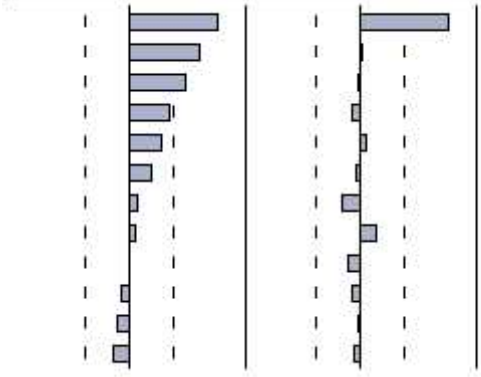

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.791	0.791	18.226	0.000
		2	0.629	0.009	30.237	0.000
		3	0.495	-0.014	38.006	0.000
		4	0.360	-0.080	42.298	0.000
		5	0.280	0.053	45.013	0.000
		6	0.203	-0.036	46.516	0.000
		7	0.082	-0.171	46.773	0.000
		8	0.056	0.140	46.902	0.000
		9	-0.004	-0.104	46.902	0.000
		10	-0.068	-0.067	47.113	0.000
		11	-0.103	-0.024	47.626	0.000
		12	-0.152	-0.050	48.820	0.000

Correlogram of LDEPUB

Date: 05/08/17 Time: 08:56
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
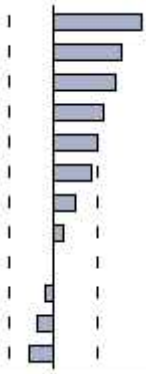		1	0.788	0.788	18.093	0.000
		2	0.607	-0.037	29.285	0.000
		3	0.560	0.246	39.223	0.000
		4	0.458	-0.154	46.154	0.000
		5	0.395	0.138	51.562	0.000
		6	0.341	-0.096	55.791	0.000
		7	0.200	-0.186	57.321	0.000
		8	0.086	-0.072	57.622	0.000
		9	0.006	-0.103	57.624	0.000
		10	-0.068	-0.005	57.832	0.000
		11	-0.151	-0.154	58.945	0.000
		12	-0.223	-0.023	61.521	0.000

الملحق -2-: نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل عند المستوى.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.700942	0.2454
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:47
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.374891	0.138800	-2.700942	0.0157
D(LGDP(-1))	0.195749	0.174286	1.123150	0.2779
D(LGDP(-2))	0.136666	0.178619	0.765125	0.4553
D(LGDP(-3))	0.262275	0.170716	1.536325	0.1440
C	2.924883	1.073903	2.723602	0.0150
@TREND("1990")	0.013126	0.004982	2.634886	0.0180

Null Hypothesis: LDEPUB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.461470	0.3421
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEPUB)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:48
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPUB(-1)	-0.533187	0.216613	-2.461470	0.0230
D(LDEPUB(-1))	0.162583	0.224589	0.723916	0.4775
C	3.553235	1.423089	2.496846	0.0214
@TREND("1990")	0.023160	0.010004	2.315183	0.0313

Null Hypothesis: LFISORDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.283320	0.4270
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISORDI)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:55
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISORDI(-1)	-0.369985	0.162038	-2.283320	0.0324
C	2.010556	0.902040	2.228898	0.0364
@TREND("1990")	0.017513	0.005821	3.008423	0.0065

Null Hypothesis: LFISPET has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.326339	0.9975
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISPET)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:57
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISPET(-1)	0.098970	0.303275	0.326339	0.7479
D(LFISPET(-1))	-0.515065	0.281559	-1.829332	0.0840
D(LFISPET(-2))	-0.356849	0.203378	-1.754610	0.0963
C	-0.316360	1.746113	-0.181179	0.8583
@TREND("1990")	-0.019827	0.021543	-0.920367	0.3696

Null Hypothesis: LFISPET has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.866776	0.3415
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISPET)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:58
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISPET(-1)	-0.217547	0.116536	-1.866776	0.0747
C	1.476889	0.778025	1.898254	0.0703

Null Hypothesis: LFISPET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.310016	0.7674
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISPET)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:59
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISPET(-1)	0.002986	0.009631	0.310016	0.7592

الملحق -3-: نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل عند الفرق الاول.

Null Hypothesis: DGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.681072	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 01:01
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDP(-1)	-0.634346	0.172326	-3.681072	0.0012

Null Hypothesis: DDEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.184882	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDEP)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 01:02
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDEP(-1)	-1.300839	0.250891	-5.184882	0.0000
D(DDEP(-1))	0.206880	0.167867	1.232404	0.2314

Null Hypothesis: DFISORDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.829032	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFISORDI)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 01:03
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFISORDI(-1)	-1.075689	0.184540	-5.829032	0.0000

Null Hypothesis: DFISPET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.995209	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFISPET)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 01:04
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFISPET(-1)	-1.434330	0.287141	-4.995209	0.0001
D(DFISPET(-1))	0.189984	0.161464	1.176630	0.2525

الملحق -4-: نتائج دراسة السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/13/17 Time: 01:07
Sample: 1990 2015
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFISORDI does not Granger Cause LDEPUB	25	0.02872	0.8670
LDEPUB does not Granger Cause LFISORDI		14.4296	0.0010
LFISPET does not Granger Cause LDEPUB	25	0.20439	0.6556
LDEPUB does not Granger Cause LFISPET		0.28718	0.5974
LGDP does not Granger Cause LDEPUB	25	7.99028	0.0098
LDEPUB does not Granger Cause LGDP		0.23595	0.6319
LFISPET does not Granger Cause LFISORDI	25	4.37334	0.0483
LFISORDI does not Granger Cause LFISPET		0.02594	0.8735
LGDP does not Granger Cause LFISORDI	25	5.69674	0.0260
LFISORDI does not Granger Cause LGDP		0.02501	0.8758
LGDP does not Granger Cause LFISPET	25	2.48673	0.1291
LFISPET does not Granger Cause LGDP		0.03629	0.8507

الملحق -5-:درجة التأخير المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LFISPET LDEPUB LFISORDI
Exogenous variables:
Date: 05/13/17 Time: 01:12
Sample: 1990 2015
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	119.7050	NA	2.10e-09	-8.642087	-7.856718*	-8.433728
2	142.1031	29.86409*	1.35e-09*	-9.175259*	-7.604521	-8.758542*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق -6-:نتائج اختبار التكامل المشترك.

Date: 05/13/17 Time: 01:14
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LGDP LFISPET LDEPUB LFISORDI
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.801825	70.74577	47.85613	0.0001
At most 1 *	0.554924	33.51791	29.79707	0.0178
At most 2	0.454231	14.89916	15.49471	0.0613
At most 3	0.041352	0.971310	3.841466	0.3244

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق -7-:نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك لمعادلة الناتج المحلي الخام.

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 01:16
Sample: 1993 2015
Included observations: 23
Total system (balanced) observations 23

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.056756	0.042573	-1.333136	0.2054
C(2)	0.352128	0.252068	1.396950	0.1858
C(3)	0.490595	0.235958	2.079161	0.0580
C(4)	0.036999	0.023390	1.581820	0.1377
C(5)	-0.011838	0.017965	-0.658916	0.5215
C(6)	-0.048786	0.045042	-1.083124	0.2984
C(7)	-0.093519	0.032557	-2.872416	0.0131
C(8)	0.046849	0.045201	1.036468	0.3189
C(9)	0.014361	0.048948	0.293390	0.7739
C(10)	0.014449	0.008840	1.633255	0.1264

Determinant residual covariance	0.000119

Equation: D(LGDP) = C(1)*(LGDP(-1) + 0.0698116809425 8*LFISPET(-1) - 1.62296516261*LDEPUB(-1) + 1.05095684131*LFISORDI(-1) - 3.34249445059) + C(2)*D(LGDP(-1)) + C(3)*D(LGDP(-2)) + C(4) *D(LFISPET(-1)) + C(5)*D(LFISPET(-2)) + C(6)*D(LDEPUB(-1)) + C(7) *D(LDEPUB(-2)) + C(8)*D(LFISORDI(-1)) + C(9)*D(LFISORDI(-2)) + C(10)
Observations: 23

R-squared	0.685091	Mean dependent var	0.031234
Adjusted R-squared	0.467078	S.D. dependent var	0.019910
S.E. of regression	0.014534	Sum squared resid	0.002746
Durbin-Watson stat	1.422840		

الملحق -8-:نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك لمعادلة الناتج المحلي الخام المحسنة.

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/12/17 Time: 15:36
Sample: 1992 2015
Included observations: 24
Total system (balanced) observations 24

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.253261	0.241755	5.184011	0.0001
C(2)	-0.239160	0.238419	-1.002980	0.3308
C(3)	-0.054791	0.041300	-1.326654	0.2032
C(4)	0.008624	0.035138	0.245434	0.8092
C(5)	0.086564	0.056817	1.523573	0.1471
C(6)	-0.042218	0.043187	-0.977574	0.3428
C(7)	0.008703	0.018944	0.459378	0.6521
C(8)	0.023172	0.014366	1.613043	0.1263

Determinant residual covariance	0.000203

Equation: LGDP = C(1)*LGDP(-1) + C(2)*LGDP(-2) + C(3)*LDEPUB(-1) + C(4)*LDEPUB(-2) + C(5)*LFISORDI(-1) + C(6)*LFISORDI(-2) + C(7) *LFISPET(-1) + C(8)*LFISPET(-2)
Observations: 24

R-squared	0.996610	Mean dependent var	8.269880
Adjusted R-squared	0.995127	S.D. dependent var	0.249661
S.E. of regression	0.017429	Sum squared resid	0.004860
Durbin-Watson stat	2.320265		

الملحق-9-: نتائج إختبار البواقي(Normality).

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 05/13/17 Time: 01:42
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.486370	0.906796	1	0.3410
2	-0.773337	2.292528	1	0.1300
3	-0.110074	0.046446	1	0.8294
4	-0.409189	0.641836	1	0.4230
Joint		3.887605	4	0.4214

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.862414	0.018141	1	0.8929
2	3.633340	0.384406	1	0.5353
3	2.399992	0.345009	1	0.5570
4	2.900235	0.000133	1	0.9900
Joint		0.747688	4	0.9453

Component	Jarque-Bera	df	Prob
1	0.924937	2	0.6297
2	2.676934	2	0.2622
3	0.391455	2	0.8222
4	0.641968	2	0.7254
Joint	4.635294	8	0.7957

الملحق-10 :- نتائج إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء *Autocorrelation*.

VEC Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 05/13/17 Time: 01:40
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Lags	LM-Stat	Prob
1	19.22692	0.2571
2	10.98174	0.8106

Probs from chi-square with 16 df.

الملحق-11:-نتائج إختبار تجانس التباين(homoscedasticity).

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 05/13/17 Time: 01:43
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
179.8048	180	0.4901

Individual components:

Dependent	R-squared	F(18,4)	Prob.	Chi-sq(18)	Prob.
res1*res1	0.640149	0.395318	0.9235	14.72343	0.6809
res2*res2	0.711277	0.547451	0.8323	16.35938	0.5675
res3*res3	0.847009	1.230295	0.4667	19.48120	0.3628
res4*res4	0.679918	0.472045	0.8795	15.63812	0.6178
res2*res1	0.771388	0.749828	0.7043	17.74193	0.4728
res3*res1	0.982686	12.61224	0.0123	22.60177	0.2064
res3*res2	0.802121	0.900800	0.6178	18.44879	0.4265
res4*res1	0.823268	1.035176	0.5499	18.93517	0.3958
res4*res2	0.724708	0.585003	0.8082	16.66829	0.5460
res4*res3	0.724453	0.584254	0.8087	16.66242	0.5464

الملحق -12-:نتائج تحليل دوال الاستجابة.

Period	LDEPUB	LFISORDI	LFISPET
1	0.000000	0.000000	0.000000
2	-0.001877	0.008947	-0.001090
3	-0.004284	0.009760	0.002073
4	-0.005610	0.007876	0.002337
5	-0.005004	0.007375	0.002579
6	-0.005392	0.005933	0.002853
7	-0.006431	0.004839	0.003223
8	-0.007666	0.004444	0.003206
9	-0.008771	0.004465	0.003110
10	-0.009845	0.004465	0.002938

Cholesky Ordering: LGDP LDEPUB LFISORDI ...

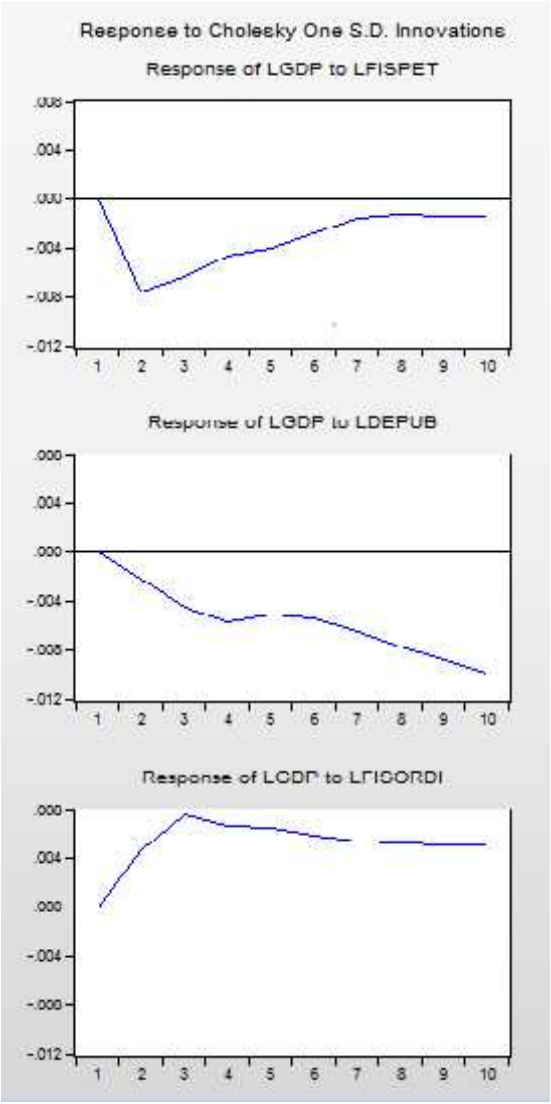

الملحق -13-:نتائج تحليل التباين

Period	S.E.	LGDP	LFISPET	LDEPUB	LFISORDI
1	0.017429	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.030839	91.08802	6.160383	0.480697	2.270898
3	0.041588	88.28228	5.658656	1.434904	4.624159
4	0.051340	88.55607	4.507533	2.204271	4.732128
5	0.060240	89.31544	3.726780	2.330371	4.627411
6	0.068049	90.06313	3.082084	2.476636	4.378146
7	0.075470	90.60193	2.551264	2.752770	4.094037
8	0.082871	90.91273	2.139340	3.149303	3.798623
9	0.090278	91.03527	1.823655	3.608442	3.532638
10	0.097629	91.01784	1.579197	4.113278	3.289686

Cholesky Ordering: LGDP LFISPET LDEPUB LFISORDI

قـائـمة المـراجـع

قـائـمة المـراجـع الـعربية:

1- أحمد جامع: التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة 1990.

2- أحمد زهير شامية ، **القود والمصارف ،** الطبعة الأولى ،دار زهران ،للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،2013

3- احمد عبد العزيز الشرقاوي : السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر خلال السبعينات، معهد التخطيط القومي ، القاهرة،1981.

4- **أسامة عبد الرحمان، المورد الواحد و التوجه الانفاقي السائد،** مركز دراسات الوحدة العربية، مصر،2000

5- **باهر محمد عتلم ,اقتصاديات المالية العامة** ، مطبعة جامعة القاهرة، للتعليم المفتوح ،1998

6- برنيه وسيمون، **أصول الإقتصاد الكلي** ترجمة شمس الدين، بيروت، 1989

7- البشير عبد الكريم، **تقدير دالة الاستثمار الكلية – حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 23 العدد الأول، دمشق، 2007

8- **بلعزوز بن علي،" محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"**، ديوان **المطبوعات** الجامعية، **الجزائر**،2004

9- تومي صالح: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامه للطباعة و النشر و التوزيع، باب الزوار،الجزائر العاصمة، 2004.

10- جورج.ت. عابد، "وعد لم يتحقق: لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في النمو و العولمة؟ "، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2003، المجلد 40، العدد 01.

11- حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2000

12- حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي،الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1995

13- **حامد عبد المجيد دراز " السياسات المالية " ، الدار الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية . 2002**

14- حميدي الصباخي، **دراسات في الاقتصاد العام، نظرية المالية العامة و السياسات المالية**، دار النشر العربية، المغرب، 1982،

15- حودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983.

16- خضير عباس المهر، **التقلبات الاقتصادية بين المالية و النقدية_دراسة تحليلية موجزة في اطار النظرية الكينزية**، السعودية، جامعة الرياض

17- رضا العدل: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996.

18- رفعت محجوب: المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت 1979.

19- سامر مظهر قنطقجي: في حوار بين التجار والمالية، المغالاة في فرض الضرائب يعرقل الحياة الاقتصادية ودورة الإنتاج، نشرت في الاقتصادية العدد التاسع 2001/8/19.

20- سمير خوري، **سياسة المالية العامة و إدارة الاقتصاد الكلي**، معهد صندوق النقد الدولي، 1998

21- سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق القد الولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي "دراسة تحليلية تقييميه"** ، الإسكندرية،2000

22- السيد عبد المولى: المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت.

23- السيّد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الاجتماعية. ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

24- ص ن. ع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 1989.

25- صباح نعوش: الضرائب في الدول العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1987.

26- صواليلي صدر الدين: النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجـزائر، السنة الجامعية 2006.-2005

27-**طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999**

28- عادل فليح علي و طلال محمد كداوي،**اقتصاديات المالية العامة**، الكتاب الأول،الدار الجامعية للطباعة والنشر، **الموصل**،1988،

29- عاطف وليم ، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق - مؤسسةشباب الجامعة للنشر**، 2005

30- **عباس كاظم ألدعمي، السياسات النقدية و المالية**، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، **الأردن**، 2010

31- عبد الأمير شمس الدين: **الضرائب أسسها العلمية، الطبعة** الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987
32- عبد الأمير شمس الدين: الضرائب أسسها العلمية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987.
33- عبد الرحمن تومي: قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2006،دراسات اقتصادية عن دورية مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية،العدد السابع،دار الخلدونية،2007.
34- عبد القادر بلطاس:الاقتصاد المالي والمصرفي (السياسات والتقنيات الحديثة في تمويل السكن) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001.
35- عبد الكريم صادق بركات، عبد المجيد دراز، علي عباس عياذ: دراسات في النظم الضريبية، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، سنة 1975.
36- عبد اللطيف بلغرسة : تحديات العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على السياسة الجبائية في إطار التجارة الإلكترونية، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي2003.
37- عبد المجيد قدي : المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.
38- عبد المجيد قدي: فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية،دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم، الاقتصادية جامعة الجزائر، أفريل1995
39- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية. 21 – 22 ماي 2002.
40- عبد المنعم فوزي: **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (دون سنة نشر).
41- عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (دون سنة نشر).
42- **عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية،1992
43- علي بساعد :المالية العمومية، مطبوعة المعهد الوطني للمالية ، القليعة، 1992
44- علي خليل،سليمان اللوزي ،**المالية العامة** ، دار زهران للنشر والتوزيع ,**عمان**،2000'
45- **علي كنعان، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، المرجع السابق**
46- عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
47- عيسى صالح العمري : الضرائب وحكم توظيفها،موسوعة دهشة
48- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك عمّان
49- فلاّح محمد: السـيّاسة الجبـائية- الأهداف و الأدوات -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جـامعة الجـزائر،2006/2005
50- فليح **حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب** الحديث،عمان، **الأردن**،2008
51- كامل بكري: مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، 2000
52- كمال بكري:**التنمية الاقتصادية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1986
53- كمال بكري:التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986
54- لسان العرب 4551،4552/6، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بدون سنة.
55- مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت، 1984
56- مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت، 1984.
57- **محمد احمد الدوري"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، **الجزائر**، 1983
58- **محمد حلمي مراد، مطبوعة المالية الدولية،** كلية الحقوق جامعة عين الشمس
59- محمد دويدار: في نظرية الضريبة والنظام الضريبي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1999،
60- محمد سعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب**، ،1979
61- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب،1979.

62- محمد عباس محرزي: اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع،2003
63- **محمود** حسين **الوادي**، زكرياء **أحمد عزلم**، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان،2000
64- مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999
65- مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999 .
66- المرسي السيد حجازي: النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت ،لبنان، 2001.
67- مزيان توفيق، مذكرة ماجستير تحت عنوان: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2007-2008
68- منسي أسعد عبد المالك: اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مخيم، 1970
69- منصور بن عمارة : النظام الجبائي الجزائري ضمن الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي 2003.
70- مولود حشمان و عائشة مسلم ، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2004**، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر
71- ناصر مراد : فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2003
72- نعمت الله نجيب وآخرون: مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990،
73- هشام محمد صفوت العمري، **اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية**، ج 2 الموازنة العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد،1988
74- هشام مصطفى الجمل" **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية** "دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2006
75- هشام مصطفى الجمل" **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية "دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2006
76- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن،2006
77- وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الإسكندرية،1988
78- **وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988**
79- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة الحسين العصرية، بيروت لبنان، 2010
80- **وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الحكومي، مكتبة الحسين العصرية بيروت لبنان،2010**
81- يونس احمد البطريق: المرسي السيد الحجازي، النظم الضريبية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997.

قائمة المراجع الأجنبية

1. A. Kandil: **théorie fiscale et développement**, l'expérience algérienne, SNED, 1970
2. A. SAMUELSON : **Les Grands Courants de la pensée économique** - OPU-Alger 1993.
3. A.Clo and L.Ornadi, **« Petroleum Engineering –Petroleum Economics »**, Encyclopedia Of Life Support (EOLSS), Mai 2003
4. Abdelatif ben Achnhou, pour une meilleur croissance, Alfa design, juin 2008
5. Abdelkader Sid Ahmed, **croissance et développement** ,2me édition, office des publications - universitaires – Alger, tome 1
6. Ahmed Benbitour, **L'Algérie au Troisième Millénaire, Défis et Potentialités**, éditions MARINOOR. Algérie, 1998
7. Ahmed Henni, **Economie de l'Algerie indépendante**, ENAG Algerie, 1991

8. Ahmed SADOUDI**, la réforme fiscale**, annales de l'I.E.D.F, .Koléa, Algérie, ANEP, 1995
9. Ahmed SADOUDI**, la réforme fiscale**, annales de l'I.E.D.F, .Koléa, Algérie, ANEP, 1995
10. Alain Barrer, Politique Financière, Dalloz, Paris, 1958
11. **Albert S.Dexter, Manrice D.livet & Barrie R.Nault, Stick Prices. the impact of regulation, Journal Monetary Economics, 2002**
12. Ande Chaineau, **Lexique Economie Général,** PUF , 1979
13. Angus Maddison ; " Economic Progress and Policy in Developing Countries " ; Routledge ; London and NewYork ; 1st published in 1970 ; Reprinted in 2006
14. Arnold Heertje et d'autres, **Principes d'économie politique**, 4eme édition, de Boeck, Bruxelles, 2003,
15. Arnold mathias kihaule**, Fiscal adjustment policies and fiscal deficit case of Tanzania,** dissertation presented curtin university of technology, Australia, 2006
16. B.L. Mathur ; **Towards Economic Development**; Discovery Publishing House; New Delhi; 2001
17. Bernard Bobe: **Fiscalité et choix économiques**, édition Calmann-Lévy, Paris, 1978
18. Bernard GUERRIEN, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, Paris, Edition La Découverte, 1996
19. Brian Snowdon & Howard R Vane, Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limited, USA, 2005.
20. **CH, Biales, modélisation schématique de l'équilibre macro économique,**
21. Charles I. Jones, **Introduction to Economic Growth**, First Edition, W W Norton & Company Inc, USA, 1998
22. Charles P. Kindleberger, Bruce Herrick ;" Economic Development "; McGraw Hill International Book Company ; 4th ed. ; New York ; 1983
23. Christine Carl, Prix du pétrole, La documentation Française, PAO , Conseiel d'analyse Economique, Paris, 2001
24. Christoph HICKLY **: La politique fiscale dans les pays industrialise**, Dunod, Paris, (1999)
25. **Claude Jessua, Christian Labrousse ,Daniel Vitry : " Dictionnaire des sciences économiques", P.U.F ,Paris. 2001**
26. D. LABARONNE: **MACROECONOMIE-les fonctions économiques**-édition SEUIL PARIS1999
27. Daron Acemoglu & all, **Economic Growth and Macroeconomic Dynamics**, Cambridge University Press, 2004
28. Daron Acemoglu, **Introduction to Modern Economic Growth: Parts 1-5**, Department of Economics, Massachusetts Institute of Technology
29. David Miles & Andrew Scott: **MACROECONOMICS UNDERSTANDING THE WEALTH OF NATIONS**, Second Edition, John Wiley & Sons Inc, 2005.
30. Dolan Edwin G & Lindsey David E." **Economics**" The Dryden Press, 1991
31. Dominick Salvatore ; " **Development Economics** " ; Schaum's Outline Series ; McGraw- Hill ; USA ; 1992
32. Edwin , Mansfield, Economics principles problems, decisions, mc grew hill,2000
33. El hadi makboul , **le P.A.S en Algérie problématique et application,** un revue du CENEPAP . N° 15. 2000
34. **ENCY CLOPEDIE ECONOMIQUE, Tendences Actuelles, Economica, PARIS, 1984, P708.**
35. F.M.I, **La réforme fiscale en Algérie**, contribution à la réflexion, rapport de F.M.I, 1988

36. François Adam, **finance publique**, 2eme édition, Dalloz, paris, 2000
37. Gylfason, Thorvaldur, **Principles of Economic Growth**, Oxford University Press, Oxford New York, 1999 pp24-25.
38. H. C JHONSON : **The effects of income redistribution on aggregate consumption with interdependence of consumer's preferences**, ECONOMITRICA, LONDON-1952
39. Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer,**International Trade and Economic Growth,** M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, 2007
40. Hocine Benissad , **L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb** OPU Algérie 1999
41. J.BERNARD : économie publique - Edition ECONOMICA -Paris 1985
42. J.P. PAULET : **Dictionnaire d'économie**, édition EYROLLES, Paris 1992
43. James D.Hamilton,Time series Analysis,Princeton Universty Press,USA,1994,
44. jaques fontanel**, analyses des politiques économiques,** offices des publications universitaires, paris
45. jean Arroux, **les théories de la croissance**, édition de seuil, paris, 1999
46. K.B.K Singh ; " Social Costs and Benefits of Economic Development in India : A Case Study " ; in R.S.Tripathi and S.B. Singh Parmar (eds.) ; Social and Economic Development in India ; Ashish Publishing House ;New Delhi ; 1996
47. Kaushik Basu, Analytical development economics: the less developed economy, First MIT press, USA, 1984
48. Longatte et Vanhove, **économie Générale**, Dunod, Paris 2001
49. M.L. Jhingan ; " The Economics of Development and Planning " ; VIKAS Publishing House ; New Delhi ;1978
50. Murat Yıldızo˘glu, **Modélisation de la dynamique économique I Sources de la croissance économique**, http ://yildizoglu.u-bordeaux4.fr, 2007
51. N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, USA, 2001
52. Neri Salvadori, **the Theory of Economic Growth: a 'Classical' Perspective**, Cheltenham, UK • Northampton, MA, USA
53. Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus ; " **Economics** " ; 19thed . (Special Indian Edition) ; Tata McGraw-Hill Education Private limited ; New Delhi ; 2010
54. Paul Massé ; "**Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle"** ; Tome 1; Editions l'harmattan ; Paris ; 2011
55. Pechman, Joseph A:**Federal Tax Policy Studies of Government Finance**, Second Series, Brookings Institution Press, 1987
56. Philip Arestis and al, **Economic Growth, A dynamic framework for Keynesian theories of the business cycle and growth by** Pedro Leão, Edward Elgar Publishing Inc, Massachusetts USA, 2007
57. Pierre BELTRAME **: la fiscalité en France**, 6 éme édition, Hachette Livre, Paris, 1998
58. Publications de l'université de Lyon, paris, 2005
59. Raymond Muzellec: **Finances publiques**, édition Dalloz ,Paris, 2000
60. Robert J. Barro Xavier Sala-i-Martin: **Economic Growth,** Second Edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2004.
61. Samuelson, P.A., Nordhaus, W.D., **Economics International**, 17th, edition, New York, McGraw Hill, 2001
62. Santiago Herrera, **public expenditure and growth**, policy research working paper, N° 4372, word bank, 2004

63. Sébastien Charles, **Macroéconomie hétérodoxe de Kaldor a Minsky**, L'Harmattan, France, 2006
64. Simon Kuznets ; ***" Modern Economic Growth : Findings and Reflections "*** ; The American Economic Review ; Vol. 63 ; N°. 3 ; 1973
65. Stefan Bergheim, **Long-Run Growth Forecasting**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2008
66. T. R. Jain , Anil Malhotra ; " **Development Economics** ";V.K.Publications; New Delhi; 2009
67. T. R. Jain ;" Development Problems and Policies " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2006
68. T. R. Jain ;O. P. Khanna ;Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";V.K. Publications ; New Delhi ; 2009
69. Taher LATRECHE, Revu des reformes économique et intégration en économie Mondiale, Croissance rentière basée sur les hydrocarbures Caractéristiques et implications, Ecole Supérieure de commerce Alger, Algérie, N°03-2007
70. Thirlwall, A. P, **The Nature of Economic Growth: An Alternative Framework for Understanding the Performance of Nations**, Edward Elgar Publishing, Inc, 2002
71. Ursula K. Hicks ; " Learning about Economic Development " ; Oxford Economic Papers (New Series) ; Vol.9 ; N° 1 ; Oxford ; February 1957
72. Yousef BENABDDELLAH, **croissance économiques et dutch sisease en Algérie**, les cahiers de CREAD N.75. Algérie 2006

الاطروحات

1. إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية 1980-2014**، أطروحة الدكتوراه جامعة تلمسان- 2016/2015
2. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990ـ2004 ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005
3. صواليلي صدر الدين: **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجـزائر، السنة الجامعية 2005-2006
4. ضيف محمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر1989- 2012** أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر،2014
5. ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989 -2012) ، أطروحة شهادة الدكتوراه الجزائر 2014
6. **العباس** بهناس : فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة سعد دحلب بالبليدة،2005.
7. فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك عمّان 2008
8. فرحي محمد، **النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1999/1998 .
9. وحيد خير الدين أهمية **الثروة النفطية في الإقتصاد الوطني** والإستراتيجيات البديلة **لقطاع المحروقات**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة بسكرة، الجزائر،2013.

المقـالات:

1- البشير عبد الكريم، **تقدير دالة الاستثمار الكلية – حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 23 العدد الأول، دمشق، 2007
2- بلعزوز بن علي ،عبد العزيز طيبة ، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة1990- 2006**،مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41 ،2008
3- بوفليح نبيل، فعالية صناديق **الثروة** السيادية **كأداة** لتسيير مداخيل **النفط في الدول** العربية، الأكاديمية **لدراسات** ، الإجتماعية والإنسانية العدد 4، 2010
4- حبيب قنوني واخرون ،**البطالة والتضخم في البجزائر بين ظاهرتين 1990-2013** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،بسكرة العدد 11،2014
5- رحمان، ومحمد التهامي طواهر،" **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النفي - حالة الجزائر** - "، مجلة الباحث – عدد 12 ، الجزئر،2013
6- شيبي عبدالرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية و قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الاول يناير 2010، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
7- طارق قندور ،**التضخم ودوران رصيد الميزان التجاري في حلقة مفرغة مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**،6 ماي 2015

المداخلات:

1. البشير عبد الكريم: **أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر**، السياسات الاقتصادية، ملتقى الدولي، جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2004/11/29/30.
2. **مولود حشمان و عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2004**، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر،
3. عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة**، مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية. 21 – 22 ماي 2002

المراجع من شبكة الانترنيت

1. محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي : **الحوار المتمدن - العدد: 2371 - 2008 / 8 / 12**، عن الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=143728

2. المعهد العربي للتخطيط، http://www.arab-api.org/course10/c10_index.htm ، 2010/10/20

3. Beatriz Betegón, **HARROD-DOMAR D**ossier d'histoire de l'analyse de la croissance économique, http://www.vcharite.univ-mrs.fr/PP/yildi/croissance/dos9899/HarroDom.html
4. **Pascal Bailly**, La relation entre progrès technique et croissance chez Schumpeter, papier de travail, Pascal.Bailly@ac-grenoble.fr

5. **François Perroux**, introduction sur la Théorie de l'évolution économique de Joseph SCHUMPETER (1911), Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, sité dans le site suivant http://classiques.uqac.ca/classiques/Schumpeter_joseph/theorie_evolution/theorie_evolution.html. pp59-60.
6. http://homepage.newschool.edu/het//essays/growth/optimal/ramseygr.htm 23-12-2009
7. http://www.ulum.nl/c11.htm 23-06-2012

مراكز البحث. و المواقع الرسمية

القانون رقم2000 - 02المؤرخ في 24 ربيع الأول 1424 الموافق ل 27 جوان 2000 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 تم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 22 الصادرة بتاريخ28 -06- ,2000BP,Statistical Review Of World Energy 2013

1. F.M.I, **La réforme fiscale en Algérie**, contribution à la réflexion, rapport de F.M.I, 1988
2. Ministère des finances, Direction générale des impôts , la **lettres de la D.G.I**.N°20, Avril 2002
3. Ministère des finances, Direction générale des impôts, la **lettres de la D.G.I,** vos impôts pour 2003
4. Ministère des finances, Direction générale des impôts**, la lettre de la D.G.I**.N°20, Avril 2005
5. OPEC, Annual Statistical Bulltin, 2008

بنك الجزائر (2000-2015) تقرير وزارة المالية سنة 2016

ص ن. ع: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989، أبوظبي** الإمارات العربية المتحدة، 1989

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016) من خلال اختبار العلاقة بين الإيرادات العامة و النمو لاقتصادي، فحص صحة قانون Wagner الذي يفسر العلاقة بين النفقات العامة و النمو لاقتصادي، ذا اختبار أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام اختبار السببية Granger، والأشعة الذاتية الانحدار VAR، إضافة الى تحليل دوال الاستجابة وتجزئة التباين، وقد أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي و معنوي بين النمو الاقتصادي وإيرادات الجباية النفطية وايرادات الجباية العادية في الأجل الطويل، كما بينت الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية في المدى الطويل بين الناتج المحلي الخام الإنفاق العام، كما أظهرت دراسة السببية بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام صحة قانون Wagner في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الانفاق العام، الجباية العادية، الجباية البترولية، النمو الاقتصادي، أشعة الانحدار الذاتي VAR.

Résumé :

Cette études vise à analyser l'impact des différentes variables de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie durant la période (1990-2016) en examinant la relation entre les recettes fiscales et la croissance économique et en vérifiant la validité de la loi de Wagner qui explique la relation entre les dépenses publiques et la croissance économique, et en testant l'effet de la politique budgétaire sur la croissance économique par l'utilisation du test de causalité de Granger, et le model des vecteurs autorégressives VAR, ainsi que les fonctions de réponses impulsion elles et la décomposition de la variance. Les principaux résultats de l'étude sont: Les recettes fiscales ont un effet positif et significatif sur la croissance économique à long terme en Algérie, les dépenses publiques ont une influence négative et statistiquement significative sur Le produit intérieur brut a long terme et l'existence d'une relation de causalité entre Le produit intérieur brut et les dépenses publiques reflète la validité de la loi de Wagner en Algérie.

Mots clés : dépenses publiques, recettes fiscale ordinaire, recettes fiscale pétrolière, la croissance économique, vecteurs autorégressives (VAR)

Abstract

This study aims to analyze the impact of various fiscal policy variables on economic growth in Algeria over the period (1990-2016) by examining the relationship between public revenues and economic growth, verifying the validity of Wagner's law which explains the relationship between public expenditures and economic growth, and testing the effect of fiscal policy on economic growth in the context of endogenous growth model through the use of Granger causality test, and the VAR autoregressive vector model, error correction model, impulse response functions, and variance decomposition. The main results of the study are as follows: - Tax revenues have a positive and significant effect on long-term economic growth in Algeria, public expenditure has a negative and statistically significant influence on long-term GDP and the existence Of a causal relationship between gross domestic product and public expenditure reflects the validity of Wagner's law in Algeria.

Key Words: **public spending, ordinary tax revenues, oil tax revenues, economic growth, autoregressive vectors (VAR)**